

شرح التسهيل

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله

ابن مالك الطائي البياضي الأزدي

الترقي سنة ٥٧٧٢

تحقيق

محمد عبد القادر عطا طارق فتحي السيد

المجلد الأول



دار الكتاب العربي

بناية محمد علي باشا شارع مصر ١١٢١

توزيع: بيروت

شرح التسهيل

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله

ابن مالك الطائي الجبالي الأندلسي

المتوفى سنة ٥٦٧٢ هـ

تحقيق

محمد عبد القادر عطا طارق فتحى السيد

الجزء الأول

منشورات

محمد عيسى بيضون

لشركت النشر والثقافة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية في بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٨ - ٣٦١٣٥ - ٣٧٨٥٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت، لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3285-7



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ أَجْمَعِينَ.

أما بعد: فقد ترك لنا علماء اللغة العربية ثروة طائلة من المؤلفات القيمة، عرفها العالم أجمع وقدروها حق قدرها، وأصبحت هذه المؤلفات كأسنة الرماح، فى ميادين العلم، وأصبحت كالمحراب ينهال عليها القريب والبعيد، يتعبدون فيها ويرتوون من نبعها، وأصبحت كالشمس، ولكنها لا تغيب، ولا تبعد عنا، وأصبحت كقابس النور الذى يخرج من الظلام ليضىء العالم ويملأه علماً.

ومن هذه الكتب التى نالت حظاً وافراً من التحقيق والتنقيح والشرح كتاب «التسهيل» لابن مالك، ويبدو لنا من اسم كتاب «التسهيل» أنه تيسير لكتابين آخرين هما «الفوائد النحوية والمقاصد النحوية»، فقد وضع ابن مالك مصنفيه هذين ثم رأى أنه فى حاجة إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، ثم طلب إليه بعض الفضلاء، كما يقول فى مقدمة شرحه، أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه، ويحل معقده، فكان هذا الشرح الجليل الذى نحن بصدده:

«شرح التسهيل» وقد قدم ابن مالك لتأييد رأيه فى هذا الكتاب أيضاً من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية، والشعر العربى، وكلام العرب المشهور، فإن لم يجد نصاً فيما هو بصدده اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته، ودليله، والأسباب التى تدعو إلى الأخذ به، ويفند رأى مخالفه، فى أسلوب علمى سليم.

وهو يعتمد على رأى قدامى النحاة، ويوازن بين الآراء المختلفة، ويختار أقواها دليلاً، فإن لم يقنعه رأى من سابقه من العلماء وضع رأيه، وهو لا يقدم رأيه دون أدلة

وبراهين، ولا يميل إلى اتجاه دون أن يسوق الأسباب والعلل، وهو يتحرى الدقة عندما ينقل من قدامى النحاة، فيما أن ينقل العبارات مطابقة تماماً للمصدر الذى نقل عنه، أو يختصر اختصاراً يسيراً فى الألفاظ لا يغير المعنى. واعتمد ابن مالك فى هذا الشرح على الوضوح والقدرة على الإبانة والإفصاح دون القصور فى العبارة عن الوفاء بالغرض.

* * *

ابن مالك فى سطور

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجياني الأندلسى^(١)، وهذا الصحيح فى نسبه، وقد ولد فى جيان بالأندلس سنة ٦٠٠هـ^(٢)، وقد أقام فترة فى الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم:

- ١ - ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى.
 - ٢ - وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشائى.
 - ٣ - وقيل: إنه جلس إلى أبى على الشلوين أياماً.
 - ٤ - وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار.
- ثم انتقل إلى الشرق، طلباً للعلم، وكانت وجهته الشام، وهناك جلس إلى:
- ١ - أبى صادق الحسن بن صباح.
 - ٢ - وأبى الفضل نجم الدين مكرم.
 - ٣ - وعلى بن محمد بن عبد الصمد أبى الحسن السخاوى.
 - ٤ - ويعيش بن على بن يعيش الحلبي.
 - ٥ - وجلس إلى تلميذ ابن يعيش محمد بن محمد بن عمرو الحلبي.
 - ٦ - ويقال: إنه جلس فى حلقة ابن الحاجب.

ويحكى أنه وهو فى طريقه إلى المشرق مر بالقاهرة، ولم تطل إقامته بها، كما مر بالحجاز ولم يقيم بها مدة طويلة كذلك، ثم ذهب إلى دمشق وأقام بها مدة يدرس على أساتذتها، ثم انتقل إلى حلب وهناك ظهر علمه وفضله وتصدر لإقراء العربية، وأم بالسلطانية، ثم رحل إلى حماة، وأقام بها مدة، ونشر فيها علماً جماً، ثم استوطن دمشق

(١) انظر ترجمته فى: شذرات الذهب (٣٣٩/٥)، طبقات الشافعية (٢٨/٥)، الأعلام (٩٣١/١)، فوات الوافيات (ص ٤٥٢، ٤٥٤)، تعليق الفرائد (ص ١، ٣)، بغية الوعاة (ص ٥٣، ٥٦)، مفتاح السعادة (١١٥/١ - ١١٧). وقد ذكر فى مقدمة كتابه: «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» «عبد الله» مرة واحدة، وفعل ذلك فى مقدمة كتابه «الكافية الشافية»، فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه: «تحفة المودود فى المقصور والمدود»، عبد الله مرتين، وبهذا يكون قد ذكرها مرة واحدة من قبيل الاختصار.

(٢) هذه سنة مولده على أرجح الروايات، إذ لم يشذ عنها إلا فى كتاب «طبقات الشافعية» الذى ذكر أن مولده كان سنة ٦٠٨، ونفع الطيب الذى ذكر أن ولادته سنة ٥٩٨.

وعكف بها على الإفادة، وكان إماماً في العادلية، واحتل مكانة سامية إلى أن توفى بها في شعبان سنة ٦٧٢ هـ، ودفن بسفح جبل قاسيون.

* * *

مؤلفات ابن مالك

لابن مالك مصنفات كثيرة ذكرها بروكلمان، الترجمة العربية (٢٧٦/٥) وما بعدها،

وهي:

- ١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. مختصر من كتابه الضائع «كتاب الفوائد في النحو».
- ٢ - شرح المؤلف.
- ٣ - الخلاصة الألفية التي ألفها لابنه محمد الأسد.
- ٤ - لامية الأفعال أو المفتاح في أبنية الأفعال.
- ٥ - الكافية الشافية في الصرف والنحو.
- ٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك، وقد نشره المركز العلمي بجامعة أم القرى.
- ٧ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ في مبادئ النحو.
- ٨ - سبك المنظوم وفك المختوم، وهو رسالة في النحو.
- ٩ - إيجاز التعريف في علم التصريف.
- ١٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقد نشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١١ - كتاب العروض.
- ١٢ - تحفة المودود في المقصور والممدود.
- ١٣ - كتاب الألفاظ المختلفة.
- ١٤ - الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
- ١٥ - أرجوزة في المثلاث، وهي تختلف عن كتاب «بيان ما فيه لغات ثلاث أو أكثر» وعن كتاب ثلاثيات الأفعال، وعن «الأعلام بتبليث الكلام» الذي ألفه للملك الناصر.
- ١٦ - منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء. عبارة عن ٣٩ بيتاً من الكامل، وطبعت مع مجموع بالقاهرة سنة ١٣٠٦ هـ.
- ١٧ - وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال.

١٨ - القصيدة الدالية المالكية فى القراءات، وهى نظم للقصيدة الشاطبية مع إضافات.

١٩ - قصيدة فى الأسماء المؤنثة.

٢٠ - ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل للزخشرى.

٢١ - بيتان عليهما شرح له يتضمنان ضوابط طاءات القرآن وكثيراً من ضوابط غيره.

٢٢ - أرجوزة فى الخط.

* * *

المسجد المنيف
بمكة المكرمة
والسيد الشريف
المراد المنيف

المسجد المنيف
بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم
ما شاء الله تعالى بفضلها وكرمه
محمد محمود بن التلاميذ
التركزي هذا الكتاب
بالجامع الأزهر ثم وقعه
على عهده وقيامه
ومن بعده فأنتم عليه
عزة رجب عام ١٢٨٤ هـ

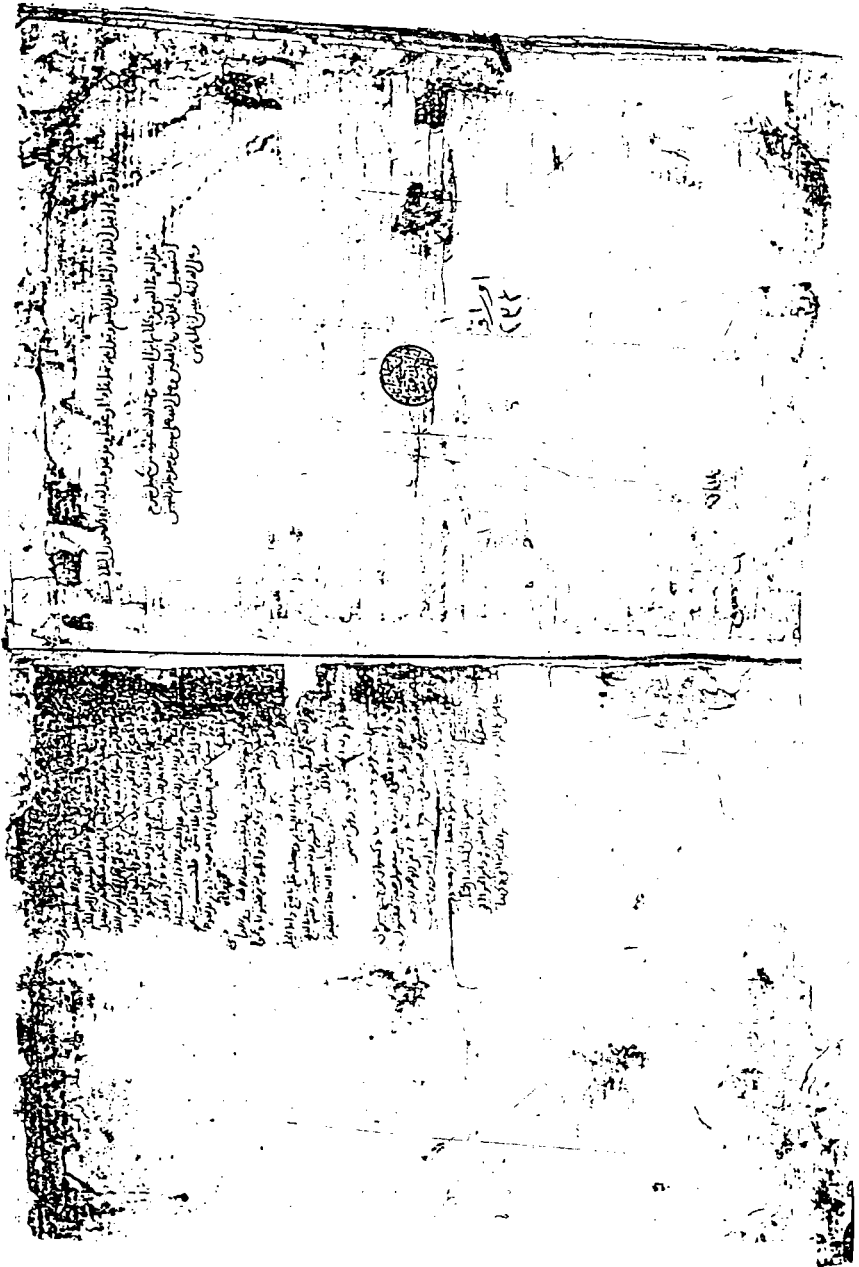
عموم
٢٢٧٥٥

خط
١٠

نور المنير الخاق
شبه الدرر على الباب
مكتبة المنير
١٢٢



صورة غلاف المخطوط، وهو برقم (١٠) بدار الكتب المصرية



صورة الورقة الأخيرة من مخطوط الكتاب برقم (١٠ نحو)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المصنف

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء جمال الدين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي رحمه الله، حامداً لله ربه العليم، ومصلياً على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألتني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتمس بعون الله هين، وإسعاف ذوى الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره، والله يحق الحق، وهو يهدى السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

* * *

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ص: الكلمة لفظٌ مستقلٌ دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا، أو منوئٌ معه، كذلك وهي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

ش: الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَّا﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله عليه السلام: «الكلمة الطيبة صدقة»^(١)، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده، وهذا هو المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة.

فتصديره باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق، والمنسوج نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قلما يوجد في عبارة المتقدمين لفظة، بل الموجود في عباراتهم لفظ، كقول سيويوه في الباب الذي ترجمته: هذا باب اللفظ للمعاني: «واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»، ثم قال: «فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب».

ولم يقل اختلاف اللفظتين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد هاهنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهزمة أعلم، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لكونه غير مستقل.

وقيدت الدلالة بالوضع احترازاً من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد، فإنه يدل سامعه

(١) أخرجه البخارى (٤٣/٤، ٦٨)، ومسلم (١٠٠٩/٥٦)، وأحمد (٣١٦/٢، ٣٥٠، ٣٧٤)، وابن خزيمة (١٤٩٤).

على حضور الناطق به وغير ذلك، دلالة عقلية لا وُضعية.

واحترز بذكر التقدير من أحد جزأى العلم المضاف كامرئ القيس، فإن مجموعته كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو فى تقدير اسمين، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقاً؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد، وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير.

والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقى وهو الذى لا بد من قصده، ومجازى مهمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام، فلا يتعرض لهذا بوجه، ومجازى مستعمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأى العلم المضاف، فترك التعرض له جازئ، والتعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة.

ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أفعلُ وتَفَعَّلُ، دعت الحاجة إلى زيادة فى الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل: «أو منوى معه»، أى مع اللفظ، ومنوى صفة قامت مقام موصوفها والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوى مع اللفظ، وأشير بذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما، واحترز به من الإعراب المنوى فى نحو: فتى، فإنه يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا مُنزل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لفظ به لم يدخل فى مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى.

ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهى حرف، وإن كانت ركنًا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهى اسم، وإلا فهى فعل.

ص: والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مُفيدًا مقصودًا لذاته.

ش: صرح سيبويه فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: «واعلم أن قلتُ فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولاً»، عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق، وقد سُمى الاعتقاد

١٤ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به
 قولاً؛ لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام
 فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه
 قول الله تعالى، وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه كلام كقول أبي النجم^(١)
 [من الرجز]:

قالت له الطير تقدّم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً
 وقال الآخر^(٢) [من الطويل]:

فقالت له العينان سمعاً وطاعة وحدرتا كالدرّ ما لم يثقب
 وبين عنتره أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلاماً بقوله^(٣) [من الكامل]:

لو كان يدري ما المحاورّة اشتكى ولكان لو علم الكلام مكلّمى

وقد قسم سيبويه الكلام إلى: «مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، وإلى مستقيم كذب
 نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيداً رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غداً،
 وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس».

وزاد الأخفش الخطأ فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربني زيد، وأنت تريد: ضربت زيداً.

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلاماً لخلوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله ﷺ:
 «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو ذكراً لله
 تعالى»، فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أى يؤخذ به، وليس
 الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤخذ به لقوله تعالى: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم
 به﴾ [الأحزاب: ٥]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذى غلبه الفرح فقال مخطئاً:
 اللهم أنت عبدى وأنا ربك، بل عذره الرسول ﷺ فقال: «أخطأ من شدة الفرح»، فإن
 أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز، وإطلاق سيبويه على نحو: حملت الجبل،

(١) الرجز فى ديوانه (ص ٩٤)، لسان العرب (قول)، أساس البلاغة (٢/٢٨٤) (قول).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/٥٧٢، ٥٧٧) (قول)، تاج العروس (قول)، أمالى المرتضى (٢/٣٥٣)،
 الخصائص (١/٢٢).

(٣) البيت فى ديوانه (ص ٢١٨)، لسان العرب (١١/٥٧٣) (قول)، تاج العروس (قول).

كلاماً أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما كون أوله مستوفياً لقيود الكلام فلا يعتد بآخره بل يلغى، والثاني: إمكان تأويله بالمبالغة في وصف الجبل بالنقل في نحو: حملت الجبل، وبأن يكون التقدير في نحو: سأتيك أمس، سأتيك في مقابل أمس؛ لأن غداً مقابل أمس، وكل ذلك مما قد يقصد، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد.

وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفرداً كان كزيد، أو مركباً دون إسناد كعبك وخير منك، أو مركباً بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركباً بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجمله أحد نحو: النار حارة، فيلزم من تعرض لحد الكلام أن يحتز من ذلك كله بإيجاز.

فقولى: (ما تضمن من الكلم)، إعلام بالجنس الذى منه الكلام، وأنه ليس خطأ ولا رمزاً ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم فى القرب لتساويهما فى عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأى والاعتقاد مجازاً، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعداً، فلذلك لم أقل: (الكلم المتضمن)؛ لأن الكلم اسم جنس جمعى كالنَّبَقِ والطَّرْفِ واللِّينِ، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل: (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقى الاثنان فصاعداً، وهو المراد.

واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس، واحترز بمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام.

واحترز بأن قيل: «مقصود لذاته»، من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا.

وزاد بعض العلماء فى حد الكلام: «من ناطق واحد»، احترازاً من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل الفعل، أو خبر المبتدأ، فإن مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعدم

اتحاد الناطق؛ لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحداً.

وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان: أحدهما أن يقول: لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام، بل هو كلام لاشتماله على قيود الكلام المعبرة، وليس اتحاد الناطق معتبراً، كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبراً في كون الخط خطأً، فإنه لو اصططح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد، ويكتب الآخر فاضل، لكان المجموع خطأً، فكذلك إذا نطق رجل بزيد، ونطق الآخر بفاضل، وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين؛ لأن المخبر عنه غير المخبر به.

فإن قيل: لو كان مثل ذلك كلاماً كما هو الصادر من ناطق واحد لتساويا في الحكم، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك، وذلك متنف، فبطل كون ذلك كلاماً.

فالجواب: أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلاماً، فإن بعض الكلام صريح، وبعضه غير صريح، فنطق المصطلحين إن كان كلاماً فهو غير صريح؛ لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد، فلذلك اختلفا في الحكم.

والثاني من جوابي المستغنى عن تلك الزيادة أن يقال: كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناهما مستحضر في ذهنه، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام، كما يكون كلاماً قول القائل لقوم رأوا شعباً: زيد، أى: المرئى زيد، فعلى هذا كل واحد من المصطلحين، متكلم بكلام، وقد تقدم أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها.

ص: فالاسم كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

ش: الإسناد عبارة عن تعليق خير بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعى وحقيقتى، كقولك: زيد فاضل.

وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب، ولفعل نحو: قام مبنى على

الفتح، ولحرف نحو: فى حرف جر، وجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة.

فقد ظهر بهذا لم قيل: «الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها»، فقيده الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام.

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها، فقيل: «أو نظيرها»، وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل، بل المراد ما وافق معنى ونوعاً، كموافقة قول الأمر بالصمت سكوتاً لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى «مكرمَان وفُلٌّ»، وإن كان «مكرمَان وفُلٌّ» لم يستعملا إلا فى النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه.

ص: والفعلُ كلمة تُسندُ أبداً، قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه.

ش: صدر رسم الفعل بـ«كلمة»؛ لأنه أقرب أجناسه كما فى رسم الاسم، وخرج بـ«أبداً» ما يسند من الأسماء وقتاً دون وقت، وذلك كثير، ولما كانت أسماء الأفعال مشاركة للأفعال فى أنها تسند أبداً احتيج فى الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم يخرج بدونها، فقيده الملازم للإسناد بكونه «قابلاً لعلامة فرعية المسند إليه»، كتاء التأنيث الساكنة، فإن عدم قبولها مميز لشتان من افتراق مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد، وكياء المخاطبة، فإن عدم قبولها مميزاً للدراك من أدرك مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد، ومثل الياء فى الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها مميزاً لفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون فى: أدركا، وأدركوا، وأدركن، وقد حكم سيويه بفعلية هلم على لغة تميم لقولهم: هلمى، وهلمما، وهلممن، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنهم يلزمونها التجريد، كلزومه عند الجميع فى دراك وأخواتها.

ص: والحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير.

ش: صدر رسم الحرف بـ«كلمة» كما صدر رسم الاسم والفعل، ثم رسم الحرف

١٨ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

بنفى قبوله للإسناد الوضعى احترازاً من الإسناد غير الوضعى، فإنه صالح لكل لفظ كما تقدم، وأطلق الإسناد لأن المراد نفى قبول الحرف له من طرفيه؛ لأن الحرف لا يُسند ولا يُسند إليه، أعنى إسناداً وضعياً، ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف فى كونه لا يسند ولا يسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء احتيج فى الرسم إلى زيادة تخرج ما لم يخرج بدونها، فقيل: «لا بنفسها ولا بنظير»؛ لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعى بنفسها، ولكن تقبله بنظير كما تقدم، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير.

ص: ويعتبر الاسم: بندائه، وتوينه فى غير روى، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه، أو عود ضمير عليه، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابت الاسمى فى لفظ أو معنى دون معارض.

ش: يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو: أيا زيد، وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو: أيا مكرمان، واعتبار صحة النداء بأيا، وهيا، وأى، أولى من اعتبارها بيا؛ لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حبذا، ويا ليتنى.

وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول فى المعنى، والمفعولية لا تليق بغير اسم. وأما التنوين فإما أن يدل على بقاء الأصالة، وهو تنوين الصرف كرجل وزيد، فلا يلحق غير الاسم، إذ الأصالة له فيدل على بقائها.

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف كصه وأف، فلا يلحق غير اسم لعدم الحاجة إليه.

وإما أن يكون عوضاً عن مضاف إليه كحيثئذ، فلا يلحق غير اسم لأن الإضافة من خصائصه.

وإما أن يكون دليلاً على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر كمسلمات، فلا يلحق غير اسم لأن الجمع من خصائصه.

وإما أن يكون عوضاً من الإطلاق فى روى مطلق فلا يختص باسم؛ لأن الروى قد يكون بعض فعل، كما يكون بعض اسم، وذلك فى لغة تميم، كإنشاد بعضهم^(١) [من الوافر]:

(١) انظر: ديوان جرير (ص ٨١٣)، الدرر (١٠٣/٢، ٢١٤)، لسان العرب (٣٤٩/١٤) (روى)، شرح المفصل (١٥/٤).

أَقْلَى اللُّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِنُ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابِنُ

. وقد ذكر أيضاً تنوين سادس يسمى الغالى كإنشاد بعضهم^(١):

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

ذكره الأخفش فى كتاب القوافى، وهو أيضاً غير خاص بالأسماء؛ لأنه يلحق الروى المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه فى غير روى، وقد أنكر السيرافى الغالى، ونسب رواته إلى الوهم.

ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو: الرجل والغلام، وبالإضافة نحو: معاذ الله، ويا ويح من ليس له ناصر.

ولما كان فى غير الأسماء لعله ما يقبل الإضافة إليه والإخبار عنه بتأويل نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليكم أذعوتوهم﴾ [الأعراف: ١٩٣]، ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿ويوم نُسِير الجبال﴾ [الكهف: ٤٧]، لم يكن بُد من أن يقال: «بلا تأويل»، ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم، بل مؤول به.

واعتبار الاسم بعود الضمير كاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها فى قوله تعالى: ﴿مهما تآتانا به من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وكالاستدلال على اسمية ما فى: ما أحسن زيداً، بعود ضمير الفاعل المستكن فى أحسن إلى ما، والضمير لا يعود إلى غير اسم.

ومن دلائل الإسمية: وقوع اسم صريح بدلاً مما لم يتبين اسميته نحو: كيف أنت؟ صحيح أم سقيم؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها، وهو مبدل من كيف بدل الشيء على سبيل التفصيل، ولا يبدل الاسم إلا من اسم، ولما كان بدلاً من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يقرن هو بها، كما يجب ذلك فى المبدل من كل اسم مضمن معنى الاستفهام نحو: من عندك؟ أزيد أم عمرو؟ وأين خالد؟ أعندك أم فى بيته؟ ومتى سفرتك؟ أهدأ أم بعد غد؟ وكم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟.

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٣٣/١٥) (غلا)، تاج العروس (غلا).

٢٠ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ومن دلالات الإسمية: الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟ وخروج زيد إذا خرجت، فكيف خبر كان، وإذا خبر المبتدأ الذي هو خروج زيد، وكلاهما مباشر لفعل، فالإخبار بهما ينفي الحرفية، ومباشرة الفعل تنفي الفعلية، فتعينت الإسمية.

ومن دلالات الإسمية: موافقة ثابت الإسمية في وزن يخص الاسم نحو: وشكان وبُطآن، فإنهما من أسماء الأفعال، ويدل على اسميتهما كونهما على وزن يخص الأسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة.

ومن دلالات الإسمية: موافقة ثابت الإسمية في معناه دون معارض، كموافقة قد لحسب في قولهم: قَدْكَ، وقَدْ زيدٍ درهمٌ، فقد بمعنى حسب دون معارض، وحسب ثابت الإسمية متمكن فيها، فوجب كون قد اسمًا، بخلاف واو المصاحبة في نحو: استوى الماء والخشبة، فإنها بمعنى مع، ولا تلحق بها في الإسمية؛ لأن موافقة الإسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر، كناء الضمير ويائه وكافه، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه، فلو حكم على واو المصاحبة بالإسمية لزم عدم النظر، بخلاف الحكم عليها بالحرفية، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية، ولذا حكم على وشكان وبُطآن بالإسمية مع موافقتهما لوَشك وبَطُو في المعنى، وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز، وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها لعل في المعنى، وأمثال ذلك كثير.

ص: وهو لعينٍ أو معنىٍ اسمًا أو وصفًا.

ش: هو من «وهو لعين أو معنى» راجع إلى الاسم المرتفع، فيعتبر. لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في بيان ما وضع له على سبيل الإجمال، فقال: وهو لعين أو معنى، ثم بين أن الدال على عين إما دال عليه دون تعرض لقيد، وهو المعبر عنه باسم عين كرجل وامرأة، وإما دال عليها مع قيد، وهو المعبر عنه بوصف العين كعالم وحاكم، وكذا الدال على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد وهو المعبر عنه باسم معنى كعلم وحلم، وإما دال عليه مع قيد وهو المعبر عنه بوصف المعنى كحلى وخفى، ولا يخرج عن هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى كنافع وضار، ومن هذا القبيل

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ٢١

ضمير الغائب، وبعض أسماء الإشارة والموصولات.

ص: ويعتبر الفعل: بتاء التانيث الساكنة، ونون التوكيد الشائع، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وباتصاله بضمير الرفع البارز.

ش: تاء التانيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضي متصرفاً كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفعل التعجب نحو: زكت هند فعست أن تفلح، ونعمت المرأة هي.

ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا نَفَعَنَّ واذكُرَنَّ الله، وقد تلحق الفعل الماضي وضِعاً المستقبل معنًى نحو قوله ﷺ: «فإما أدرَكَنَّ واحدٌ منكم الدجال»، فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فلحقت دام لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال، وقد تلحق أفعل فى التعجب كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبٍ ضَرِيْمَةٍ فَأَحْرَبَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

أراد أحرَبَ بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها للوقف ألفاً.

وقيد نون التوكيد بالشائع احترازاً من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الراجز، أنشد ابن جنى^(٣):

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ١٤٣)، الدرر (١٦١/٥)، شرح الأشموني (٤٩٥/٢)، معنى اللبيب (٣٣٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص ٧٦٠)، المقاصد النحوية (١٢٠/١ - ٣٤١/٤)، همع الهوامع (٧٨/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٥٨)، الدرر (١٥٩/٥)، شرح الأشموني (٥٠٠/٢)، شرح ابن عقيل (ص ٤٤٦)، شرح شواهد المغنى (٧٥٩/٢)، لسان العرب (٦٥٠/١) (غضب)، (١٧٣/١٤) (حرى)، (١٢٩/١٥) (غضا)، المقاصد النحوية (٦٤٥/٣)، معنى اللبيب (٣٣٩/١)، همع الهوامع (٧٨/٢).

(٣) الرجز لرؤية فى ملحقات ديوانه (ص ١٧٣)، شرح التصريح (٤٢/١)، المقاصد النحوية (١١٨/١)، (٦٤٨/٣)، (٣٣٣/٤)، ولرجل من هذيل فى حاشية يس (٤٢/١)، خزنة الأدب (٥/٦)، =

٢٢ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

أرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل، وتلحق منه المتعدى ماضياً كان نحو: أكرمتنى، أو مضارعاً نحو: تكرمنى، أو أمراً نحو: أكرمنى، فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات.

والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره، وهى وتاء التأنيث الساكنة ميزان لأسماء الأفعال من الأفعال، فأى كلمة دلت بنفسها على حدث ماضٍ وقبلت تاء التأنيث الساكنة، فهى فعل ماضٍ كبعد وافترق وإن لم تقبله ولم تكن أفعل تعجب فهى اسم كهَيْهَاتِ وَشَتَّانِ.

وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز، فهى فعل كاسكت وأدرك، فإن لم تقبله فهى اسم كصه ودراك.

ص: وأقسامه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارع.

ش: لما كمل ما يحتاج إليه من علامة الفعل شرع فى بيان أقسامه الأولية التى تترتب عليها معرفة ما هو منها مبنى وما هو منها معرب، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة، وجعل الماضى أولاً فى الذكر، والأمر تانيّاً والمضارع ثالثاً، كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»، ثم مثل لما مضى بذهب، ولما يكون ولم يقع باذهب وتذهب، ثم بين أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضاً، وكان سيبويه لحظ فى هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة، وأن الماضى

=الدرر (١٧٦/٥)، شرح شواهد المغنى (٧٥٨/٢)، ولرؤية أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب (٤٢٠/١، ٤٢٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٣/١٤)، الأشباه والنظائر (٢٤٢/٣)، أوضح المسالك (٢٤/١)، الجنى الدانى (ص ١٤١)، الخصائص (١٣٦/١)، سر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢)، شرح الأشموني (١٦/١)، المحتسب (١٩٣/١)، مغنى اللبيب (٣٣٦/١)، همع الهوامع (٧٩/٢).

والأمر يخلوون منها كثيراً نحو: ضَرَبَ وشَرِبَ وقَرَّبَ ودَحْرَجَ، وخَفَّ وبعَ وقل ودَحْرَجَ، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها، فقدم ما له فى التجريد نصيب على ما لا نصيب له فيه، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الأمر فقدم عليه، وأيضاً فإن كل واحد من الماضى والأمر إذا تجرد من القرائن وفى بما يقصد به على سبيل التنصيص، بخلاف المضارع فإنه لا يفى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلا بقرينة، فكان أضعف منهما فأخر، وأيضاً فإن كل حادث مسبوق بأراد، ثم بكن، ثم يعبر عنه بـيكون لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فاستحق الماضى لشبهه بأراد التقدم، والأمر لشبهه بكن التوسط، والمضارع لشبهه بـيكون التأخر.

ص: فيميزُ الماضى التاء المذكورة، والأمر معناه ونونُ التوكيد، والمضارع افتتاحه بهمزة المتكلم مجرداً، وبنون له معظماً أو مُشَارَكَا، وبتاء المخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبتين، وبياء المذكر الغائب مطلقاً والغائبات.

ش: التاء المذكورة هى تاء التأنيث الساكنة، وقد تقدم الإعلام بأنها علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفاً كان كضرب، أو غير متصرف كنعم، ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: افعلى، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هى تفعل؛ ولأنها ساكنة المضارع يسكن للحزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان؛ ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعاً وهو الماضى، وبهذه التاء يتميز ما يدل على حدث ماض وهو فعل كافترق، مما يدل على حدث ماض وهو اسم كشتان.

ولما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل، ومن اسم كنزال، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكيد، فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل، وإلا فهى اسم، فلذلك حكم باسمية نزال ودراك مع مساواتهما لانزال وأدرك فى المعنى، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعل المضارع، لكن فعل الأمر يؤكد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم، واقتترانه بحرف طلبى.

واعلم بأن المضارع يميزه من غيره صلاحيته؛ لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كى، وافتتاحه ببعض «نأتى» بشرط أن تشعر الهمزة بأننا، والنون بنحن، والتاء بمحضور أو تأنيث، والياء بغيبة، والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من الإحالة على سوف وأخواتها؛ لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة، إذ من الأفعال المضارعة ما لا يدخله شيء منها كأهاء وأهلم، فإنهما فعلان مضارعان لافتتاحهما بالهمزة المشعرة بأننا، ولا يقعان فى كلام العرب غالباً إلا بعد لا أو لم، كقول من قيل له: ها وهلم: لا أهاء ولا أهاء، ولا أهلم ولا أهلم.

وتقييد الأحرف الأربعة بالمعاني المذكورة واجب؛ لأن أمثالها فى اللفظ قد يفتح بها الماضى: نحو أَكْرَمَ وَتَكْرَمَ، وَنَرَجَسَ الدَّوَاءَ إِذَا جَعَلَ فِيهِ نَرَجَسًا، وَيَرْنَأُ الشَّيْبُ إِذَا خَضِبَهُ بِالْيَرْنَاءِ وَهُوَ الْحِنَاءُ، ولكنها لا تشعر بالمعاني المذكورة، فلم يكن ما افتتح بها مضارعاً بل ماضياً.

ص: والأمر مستقبَلٌ أبداً، والمضارع صالح له وللحال، ولو نُفِىَ بلا خلافاً لمن خصهما بالمستقبل.

ش: لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل كقوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، ودوام ما حصل كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، لزم كونه مستقبلاً، وامتنع اقترانه بما يخرج عن ذلك.

وأيضاً فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين، وكونه أمراً أو خبراً معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبال لازم للأمرية، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى والمضارع فإنها لا تنتفى بتبديل الماضى باستقبال، والاستقبال بمضى، وكون المضارع مستقبلاً جلياً، بخلاف كونه حالاً، فإن فيه إشكالاً؛ لأن كثيراً من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه، وليس كذلك؛ لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل، ولا اشترط ذلك فى المضارع المراد به الحال، بل جوز فى كل فعل طال مدته أو قصرت.

وأيضاً فإن المخبر بالفعل الماضي يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه، فكذا المخبر بالحال لا يبد من تقدم شعوره بحالته على التعبير عنه، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوهمّة، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض؛ لأن أجزاء المستقبل مَدّة لجزئه المقارن، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضيّ، وإطلاق الماضي مراداً به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج نحو: لو تقوم أمس لقلت، وإن قمت غداً قمت، فلولا: «لو»، و«إن» ما ساغ إعمال تقوم في أمس، ولا قمت في «غداً».

وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، روى ذلك عن الأخفش نصاً، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيداً، بمعنى: إلا زيداً، ومعلوم أن المستثنى مُنْشِئٌ للاستثناء، والإنشاء لا يبد من مقارنة معناه للفظه، و«لا يكون» هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بلا مُخْلِصاً للاستقبال لم تستعمل العرب «لا يكون» في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا في مواضع تنافى الاستقبال نحو: أنظن ذلك كائناً أم لا تظنه؟ وأتجه أم لا تجبه؟ وما لك لا تقبل وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ ومثل ذلك في القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿وما لنا لا نؤمن بالله﴾ [المائدة: ٨٤]، و﴿لا أجد ما أحملكم عليه﴾ [التوبة: ٩٢]، و﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾ [النحل: ٧٨]، و﴿وما لكم لا تؤمنون﴾ [الحديد: ٨]، و﴿ما لكم لا تَرْجُونَ﴾ [نوح: ١٣]، و﴿مالى لا أرى الهدهد﴾ [النمل: ٢٠]، و﴿ومالى لا أعبد﴾ [يس: ٢٢].

وهو فى غير القرآن أيضاً كثير، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

يرى الحاضرُ الشاهدُ المطمئن من الأمرِ ما لا يرى الغائب
وقال آخر^(١) [من الطويل]:

إذا حاجةٌ ولتلك لا تستطيعها فخذُ طرفاً من غيرها حين تسبق
وقال آخر^(٢) [من الطويل]:

كان لم يكن بين إذا كان بعده تلاقٍ ولكن لا إحالٍ تلاقياً

والذى عرّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيويوه فى باب نفي الفعل: (وإذا قال: هو يفعل أى هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً فإن نفيه: لا يفعل) فاستعمل (ما) فى نفي الحال، و(لا) فى نفي المستقبل، وهذا لا خلاف فى جوازه، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) وقد بين فى موضع آخر أن (إن) النافية مساوية لما، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفى الحال كما تستعمل (ما) وبين أيضاً أن (لن) لنفى سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـلا، ولم يتعرض لذلك فى باب نفي الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)، ولكنه قصد فى باب نفي الفعل التنبيه على الأولى فى رأيه، والأكثر فى الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) فى النفي أكثر من استعمال (إن)، ونفى الحال بها أكثر من نفيه بلا، وكذلك «لا» فى المثال المذكور راجحة على «لن» من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفى الثانى بلا قبول مرفوع بمرفوع، فيكون الفعلان متساكِلين، وإذا نفى بلن قبول مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهى مهمة فى كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشئ عن أصله نحو قولهم: أخذه ما قدّم وما حدث، فضموا «دال» حدث لتشاكل «دال» قدم، ولو أفرد حدث تعين فتح داله، وقد قال سيويوه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: وتكون (لا) ضدّاً

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص ٢٧١)، لسان العرب (١٥/٤١٤) (ولى)، تاج العروس (ولى).

(٢) انظر: شرح الحماسة للمرزوقى (١٣٩/٢).

لنعم، وهذا إشعار بعدم تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم؛ لأن نعم تصديق لما قبلها ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً نحو أقام زيد؟ وأظنه قائماً؟ وأتسافر غداً؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضى، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن، على أن كلام سيويه لو كان صريحاً في أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا.

ص: وَيَتَرَجَّحُ الْحَالُ مَعَ التَّجْرِيدِ، وَيَتَّعِينَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ بِمَصَاحِبَةِ الْآلآنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَبِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَنَفِيهِ بَلِيسٍ وَمَا وَإِنْ.

ش: لما كان للماضى في الوضع صيغة تخصه كفعل، وللمستقبل صيغة تخصه كإفعل ولم يكن للحال صيغة تخصه، بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالاته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن، ليكون جابراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة، وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحاً للحال، فوجدان قرينة من قرائنه تؤكد الترجيح، فيصير الحال بها متعيناً، كإعمال المضارع في الآن وما في معناه نحو: زيد يصلى الآن والساعة، وكذا اقترانه بلام الابتداء نحو: إني لأحبك، ونفيه بليس كقول الشاعر [من الطويل]:

فلمست وبيت الله أرضى بمثلها ولكن من يمشى سيرضى بما ركب

ونفيه بما كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]، وبيان كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدًا مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وبعض العلماء يجوز بقاء المقرون بالآن مستقبلاً؛ لأن الآن قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم كقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فعبّر بالآن عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها المباشرة؛ لأن الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعداً جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ [الجن: ٩]، ومنه قول علي، رضى الله عنه، في الخضاب:

٢٨ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به
كان ذلك والإسلام قُلٌّ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام، فامرؤ وما اختار، وإذا ثبت
هذا فقد يقال: الآن يكون كذا، يقصد التعبير بالآن عن المدة التي يقع الكون في
بعضها، أو يقصد المبالغة في القرب، إلا أن هذا خلاف الظاهر.

وأما لام الابتداء فمُخلصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد
الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ رِبْكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل:
١٢٤]، و﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فيحزن مقرون بلام الابتداء
وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب، عليه السلام، ييحزن غير
موجود، فلو أريد ييحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود، وهو
محال.

والأكثر على أن النفي بليس وما وإن قرينة مخصصة للحال، مانعة من إرادة
الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفى بها حالا، ولا يمتنع كونه مستقبلاً،
كما قال حسان فى وصف الزبير، رضى الله عنهما^(١) [من الطويل]:

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكونُ الدهرَ ما دام يذُبُلُ

أى ما فى هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جليٌّ
غير خفى، ومثله قول الآخر^(٢) [من البسيط]:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يذُرِكُهُ والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدُلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي
إِنْ أَتَيْعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]، وقال أبو ذؤيب^(٣) [من الكامل]:

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٦)، الجنى الدانى (ص ٤٩٩)، الدرر (٧٦/١)، المقاصد
النحوية (٢/٢).

(٢) البيت لعبدية بن الطيب فى ديوانه (ص ٧٥)، شرح اختيارات المفضل (ص ٦٧٤)، وبلا نسبة فى
تخليص الشواهد (٢١٣).

(٣) البيت لأبى ذؤيب فى خزانة الأدب (٤٢٠/١)، شرح التصريح (٦١/٢)، شرح شواهد
المغنى (٢٦٢/١)، المقاصد النحوية (٤٩٨/٣)، لسان العرب (٦١٣/١) (عقب)، وبلا نسبة فى
أوضح المسالك (١٩٧/٣)، شرح الأشموني (٣٣١/٢).

أَوْدَى بِنَى وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تَقْلَعُ

وقال النابغة الجعدي يمدح النبي ﷺ^(١) [من الطويل]:

له نائلاتٌ ما يَغِبُّ نوالها وليس عطاءُ اليوم مانعه غداً

وقال رجل من بني طيء [من الطويل]:

فإنك إن يَغْرُوكَ مَنْ أَنْتَ مُخِيبٌ لِيَزُ

دادٌ إلا كان أَظْفَرَ بِالنُّجَجِ

أى ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء، أى أعطيته عطاء كان كافياً ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح، فالمنفى يأن هنا مستقبل لا شك فى استقباله.

ص: ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً أو وعداً ومصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون توكيد، أو حرف تنفيس وهو السين أو سَوْفَ أو سَفَ أو سَوَ أو سَى.

ش: تخلص الاستقبال بظرف مستقبل على ضربين: أحدهما أن يكون الفعل عاملاً فى الظرف، والثانى أن يكون الظرف مضافاً إلى الفعل نحو: أزورك إذا تزورنى، فأزورك عامل فى إذا، وهو ظرف مستقبل مضاف إلى تزورنى، فتخلصا به للاستقبال.

وتخلص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

يَهْوُلُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلَغٍ لِمَا فِيهِ النَّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ

وباقتضائه طلباً كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو وعداً كقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

ومصاحبة ناصب من نواصبه وهى: أن ولن وكى وإذن، وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص ١٨٧)، شرح شواهد المغنى (ص ٥٧٧، ٧٠٤)، مغنى اللبيب (٢٩٣/١)، المقاصد النحوية (٦٠/٣)، وللأعشى أو للنابغة الجعدي فى تخلص الشواهد (ص ٢٢٧)، وعندهم: «له نافلات» بدلاً من «له نائلات».

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٧٠٤/١) (كذب)، تاج العروس (كذب)، الدرر (٤/١).

٣٠ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

تصوموا خيراً لكم ﴿ [البقرة: ١٨٤]، وتقديره نحو: ﴿ليبين لكم ويهديكم﴾ [النساء: ٢٦]، أى: لأن يبين وأن يهدى، فالاستقبال متخلص بمصاحبة ناصب مقرر كتحلصه بمصاحبة ناصب ظاهر.

ويتخلص الاستقبال أيضاً بأداة ترج نحو قوله تعالى: ﴿لعلي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]، وكقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

فقلت أعيروني القَدومَ لَعَلَّنِي أَحْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ

وبأداة إشفاق كقوله^(٢) [من الوافر]:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَيْمٌ

ولا فرق بين الرجاء والإشفاق في اللفظ بل في المعنى؛ لأن المرجو محبوب، والمشفق منه مكروه.

وتخلص الاستقبال بالمجازاة كثير كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وبلو المصدرية كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحْذَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وعلامة المصدرية أن يحسن في موضعها أن، واحترز بتقييدها من لو الدالة على امتناع لامتناع، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه، وسنين ذلك.

والتخلص بنون التوكيد كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

والتخلص بحرف التنفيس كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، و﴿سَنْقَرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]، وجاء عن العرب: سف أفعل، وسو أفعل، وسى أفعل وهى أغربهن، حكاها صاحب المحكم، واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها

(١) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٠٥)، الدرر (١/٢١٢)، شرح الأشموني (١/٥٦)،

شرح ابن عقيل (ص ٦٢)، همع الهوامع (١/٦٤).

(٢) البيت للمرار بن سعيد الأسدي في شرح أبيات سيويه (٢/٦٣)، وبلا نسبة في خزنة الأدب

(١/٣٢٨)، الكتاب (٣/١٥٩)، المحتسب (١/١٩٩).

منها كتون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقة ساكن نحو أن تصل «قومن» باليوم، فإنك تقول: قومَ اليوم، فتحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه، فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها.

وبدليل آخر أيضاً وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفاً كقول القارئ فى ﴿لنسفعن﴾ [العلق: ١٥]، «لنسفعا»، ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجوز أن تبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه، ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به؛ لأنه أبعد من التكلف.

وأيضاً فقد أجمعنا على أن: سَفْ وَسَوْ وَسَىْ عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضاً فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيهاً بما فعل بأيمن الله فى القسم حين قيل: أَيْمُ اللّٰه، وأُمُ اللّٰه، ومُنُ اللّٰه، ومُ اللّٰه، وقريباً من قولهم فى حاشى: حاش، وحشا، وفى: أْفَى: أْفَه، وإِفْ.

وقال بعضهم: لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالاً منها لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد.

قلت: هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنعم وبس، فإنهما فرعاً نِعْمَ وبِس، وهما أكثر استعمالاً، وكأخ وأب المنقوصين، فإنهما فرعاً المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالاً، وأمثال ذلك كثيرة، وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة الاستعمال، فإن يفوق فرع فرعاً أولى.

٣٢ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةً التسوييف بهما سواء، وليس كذلك، بل هي بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضى والمستقبل متقابلان، والماضى لا يقصد به إلا مطلق الماضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع، فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع فى وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥]، و﴿كَلَّا سَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، ومنه قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وما حاله إلا سيصرف حالها إلى حالةٍ أُخرى وَسَوْفَ تَزُولُ

فهذا كله صريح فى توافق سيفعل وسوف يفعل فى الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت فى قرب وبعده، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر.

ص: وينصرف إلى الماضى بلم، ولما الجازمة، ولو الشرطية غالباً، ويأذ، وربما، وقد فى بعض المواضع.

ش: المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعاً فتغير معناه دون لفظه ففى ذلك خلاف، والأول قول ضعيف لا نظير له، والثانى هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه فى الواقع بعد لو وربما وإذ كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ يَأْخُذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٦٠)، الدرر (١٢٦/٥)، همع الهوامع (٧٢/٢).

[النحل: ٦١]، وكقول كثير^(١) [من الكامل]:

لو يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُوا الْعِزَّةَ رُكْعًا وَسُجُودًا
وكقول الشاعر فى رِمْما [من الخفيف]:

لا يُضِيعُ الْأَمِينُ سِرًّا وَلَكِنْ رَبِّمَا يُحْسِبُ الْخِتُونَ أَمِينًا

وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها؛ لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضى اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين، أو ماضى اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا كقول الشاعر^(٢) [من الرجز]:

قالتُ له بالله يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

وأطلقت لم تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضى أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا كقول الشاعر^(٣) [من البسيط]:

لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
فرفع الفعل بعد لم، وهى لغة القوم.

وقيد (لو) بالشرطية احترازًا من المصدرية، واحترز بغالبًا من ورود الشرطية بمعنى إن

(١) البيت فى ديوان كثير (ص ٤٤١)، الخصائص (٢٧/١)، لسان العرب (٥٢٣/١٢) (كلم)، المقاصد النحوية (٤٦٠/٤)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٨٣)، شرح الأشمونى (٦٠٣/٣)، شرح ابن عقيل (ص ٥٩٥).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٥٩٣)، الدرر (١٨٨/٣)، ٢٢٢/٤، ٢٢٥، شرح شواهد المغنى (ص ٦٨٣)، لسان العرب (غنث)، مغنى اللبيب (٢٨١/١١)، همع الهوامع (٢٣٦/١)، ٤٥/٢، تهذيب اللغة (٩٢/٨)، تاج العروس (٣١٢/٥)، جهمرة اللغة (ص ٤٢٨)، المخصص (٩٤/١١).

(٣) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٢٠٥/١)، الجنى الدانى (ص ٢٢٦)، الدرر (٦٨/٥)، سر صناعة الإعراب (٤٤٨/١)، شرح الأشمونى (٥٧٦/٣)، شرح شواهد المغنى (٦٧٤/٢)، شرح عمدة الخافظ (ص ٣٧٦)، شرح المفصل (٨/٧)، لسان العرب (١٩٨/٩)، المحتسب (٤٢/٢)، مغنى اللبيب (٢٧٧/١)، ٣٣٩، المقاصد النحوية (٤٤٦/٤)، همع الهوامع (٥٦/٢).

٣٤ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

كقوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَةً ضُعَافًا يَخَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، بمعنى إن تركوا، فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى كما يكون بعد (إن) كقول الشاعر^(١): [من الكامل]:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خَلَقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

والانصراف إلى المضى بإذ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، بمعنى وإذ قلت.

وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضى لأن (رب) قبل اقترانها بما مستعملة فى المضى، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هى بذلك أحق لأن (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) ففارقتها فى الدلالة على المضى، وحدث فيها معنى المجازاة، وما المتصلة برب غير قابلة معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضى.

وإذا دخلت (قد) على المضارع، فهى كربما فى التقليل والصرف إلى معنى المضى، وهذا ظاهر قول سيويه؛ لأنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم (وأما قد فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل)، ثم قال: وتكون بمنزلة ربما قال الهذلى^(٢) [من البسيط]:

قَدِ أَتَرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنْامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال: «ربما».

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٨٥)، جواهر الأدب (ص ٢٦٧)، شرح الأشمونى (٣/٦٠٠)، شرح التصريح (٢/٢٥٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٦٤٦)، معنى اللبيب (١/٢٦١)، المقاصد النحوية (٤/٤٦٩).

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص ٦٤)، خزانة الأدب (١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠)، شرح أبيات سيويه (٢/٣٦٨)، ولعبيد بن الأبرص أو للهذلى فى الدرر (٥/١٢٨)، شرح شواهد المغنى (ص ٤٩٤)، وللهذلى فى الأزهية (ص ٢١٢)، الجنى الدانى (ص ٢٥٩)، شرح المفصل (٨/١٤٧)، الكتاب (٤/٢٢٤)، لسان العرب (٣/٣٤٧)، معنى اللبيب (ص ١٧٤)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٧٦)، رصف المباني (ص ٣٩٣)، شرح شواهد المغنى (ص ٢٢٠)، المقضب (١/٤٣)، همع الهوامع (٢/٧٣).

هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضى، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضى وتكون حينئذٍ للتحقيق والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزَنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وكقول الشاعر [من الطويل]:

وقد تدرك الإنسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين وادياً
وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضى، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ
وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

ص: وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب، والوعد،
وبالعطف على ما علم استقباله، وبالنفى بلا وإن بعد القسم.

ش: الإنشاء في اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا، أى ابتداءً، ثم عُبر به عن إيقاع
معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوجة، والتطبيق بطلقت، والبيع
والشراء بعت واشترت، فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛ لأنها قصد
بها الإنشاء أى إيقاع معانيها حال النطق بها، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا:
(وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء).

وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو: غفر الله لزيد، ونصر الله المسلمين وخذل
الكافرين، وعزمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، ومن كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل
خيراً يثب عليه.

وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]،
و﴿أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩].

وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ
فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

وانصرافه بعد القسم بالنفى بلا كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٧٩/١، ٢١٩/٤)، همع الهوامع (٩/١، ٤١/٢).

٣٦ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

رُدُّوا فوالله لا دُذْنَاكُمْ أَبَدًا مَا دَامَ فِي مَائِنَا وَرِدُّ لُنْزَالِ

وانصرافه بالنفي بيان كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]، أى والله لئن زالتا ما يمسكهما.

ص: ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية، وحرف التحضيض، وكلما، وحيث، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة.

ش: إذا ورد الفعل الماضى بعد همزة التسوية نحو: سواء على أقيمت أم قعدت، احتمل أن يكون المراد: سواء على ما كان منك من قيام وعود، وأن يكون المراد: سواء على ما يكون منك من قيام وعود، وإن كانت لم بعد أم تعين المضى كقوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [البقرة: ٦]، فإن لم يكن لم بعد أم فلاحتمال باق، كقوله تعالى: ﴿سواء عليكم أذعوتوهم أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف: ١٩٣].

وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو: هلا فعلت، يحتمل أن يراد به المضى، فيكون لمجرد التوبيخ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيراً للفعل عن موضعه.

ويحتمل أن يراد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين﴾ [التوبة: ١٢٢]، وجعلوه بمنزلة: لينفر من كل فرقة طائفة.

وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿كلما جاء أمة رسولها كذبوه﴾ [المؤمنين: ٤٤]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها﴾ [النساء: ٥٦].

وكذا الواقع بعد حيث يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ [البقرة: ١٤٩].

وكذا الواقع صلة يحتمل المضى، كقوله تعالى: ﴿الذين قال لهم إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والاستقبال كقوله تعالى:

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ٣٧

﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفورٌ رحيم﴾ [المائدة: ٣٤]، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وإنى لآتيكم تذكراً ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضي كقول الشاعر^(٢) [من الخفيف]:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

ويحتمل الاستقبال كقول النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَذَاهَا كَمَا

سَمِعَهَا»^(٣)، فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه ﷺ، وذلك يقتضى أن يكون المعنى: نضر الله امرأ يسمع مقالتى فيؤديها كما يسمعهها.

* * *

(١) البيت للظرماع فى ملحق ديوانه (ص٥٧٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣/٣٣١)، سر صناعة

الإعراب (١/٣٩٨)، لسان العرب (٤/٤٢٣).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٦٣)، خزنة الأدب (٩/٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦)، الدرر (١/٧٩)،

شرح شواهد الإيضاح (ص٢١٥)، شرح المفصل (٨/٢٨)، مغنى اللبيب (٢/٥٨٧)، ولأعشى

همدان فى المقاصد النحوية (٣/٢٥١).

(٣) أخرجه أحمد (٤/٨٠)، وابن ماجه (٢٣٠، ٢٣١)، والترمذى (٢٦٥٨).

باب إعراب الصحيح الآخر

ص: الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وهو فى الاسم أصلٌ، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفةً، والفعل والحرف ليسا كذلك فبنياً، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناء.

ش: الإعراب فى اللغة التبيين، يقال: أعرب فلان عما فى نفسه إذا بينه، وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المفعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المفعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو: ضرب زيدٌ غلام عمرو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نَوَلُّك أن تفعل، ولعمرك، وكنصب سبحان الله ورويدك، وكجر الكَلَاع وعَرِيْط من ذى الكَلَاع وأمّ عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييراً، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما أن ما لازم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذى لازمه تغير، والثانى: أن الإعراب تجدد فى حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذى كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائماً به، ألا ترى أن رجلاً صالح للبناء إذا ركب مع لا، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له فى الحال.

والجواب عن الثانى: أن المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضاً، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدح قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبر عن

الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخرًا من حركة وغيرها على الوجه المذكور.

وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابًا لم تضاف إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وهذا قول صادر عن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضًا أو نوعًا، والثاني كلاً أو جنسًا وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا.

وينبغي أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين.

أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثاني من الضربين: ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورًا به أو معطوفًا أو علة أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا فى الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبًا؛ لأن الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو: لا تُعَنَ بالجفاء وتمدح عمراً، فإنه يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثانى، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثانى، والرفع دليل الثالث، ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: لا تُعَنَ بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمراً، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببى إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعاً.

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء،

ومجازة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها؛ ولأن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجرداً من قد كان مبهماً من بُعد الماضي وقربه، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس.

وأما لام الابتداء، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم، لكونها لا تدخل إلا عليهما، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، و﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]، وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التأنيث، فإنها تتصل بآخر الماضي كما تتصل بآخر الاسم، فحصل للماضي بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء.

ويقاوم لام الابتداء أيضاً مباشرة مذ ومنذ، فإن الماضي يشارك الاسم فيهما دون المضارع.

وأما مجازة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، فالماضي غير الثلاثي شريكه فيها، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضي على فعل مطلقاً، أو على فعل متعدياً، وللماضي ما يقاوم الفئات من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما، فالاتحاد نحو: طَلَبَ طَلْبًا، وَحَلَبَ حَلْبًا، وَغَلَبَ غَلْبًا، وَفَرِحَ وَفَرِحَ وَأَشْرَبَ وَأَشْرَبَ وَأَشْرَبَ وَأَشْرَبَ، وَتَقَارَبَ نَحْوَ تَعَبَ تَعَبًا، وَحَسَبَ حَسْبًا، وَكَذَبَ كَذِبًا، وَلَا رَيْبَ فِي أَنْ التوازن في هذا الضرب أكمل منه في: يضرب فهو ضارب، فإن بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه.

وفي قولنا في المضارع: «فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث»، إشعار بأن المضارع لا يحكم بينائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلان، وهل تفعلن، وهل تفعلن،

والمبنى ما ليس كذلك.

وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتزكته منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك منتف من يفعلان وأخويه، هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بإلحاقها شبه الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثراً لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلقَ لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة، فإنها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنياً؛ لأنها أمكن فى الاختصاص، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما، وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلان وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضاً فإن الوقف على نحو: هل تفعلين، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنياً لبقى بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو: هل تذكر الله، والأصل: تذكرن، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلن ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكرن عند عروض التقاء الساكنين.

وهذا منهى القول فى المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها.

وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبنى حملاً على الماضى المتصل بها؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة المتقدم ذكرها، وأخرج عنه الماضى إلى الفتح تفضيلاً على الأمر لشبهه

٤٢ باب إعراب الصحيح الآخر

بالمضارع لوقوعه صفة وصله وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد كان، وإن، وظن وأخواتها، بخلاف الأمر، فاشتركا فى العود إلى الأصل بالنون، كما اشتركا فى الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد معنى وحكماً، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً، فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده، كما منع من بناء «أى» مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادات بها مباينته، وإن شابهه نقصت بها مشابهته.

ص: ويمنع إعراب الاسم مُشابهة الحرف بلا مُعارض، والسَّلامةُ منها تَمَكُّن، وأنواعُ الإعراب رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ.

ش: الحرف أمكن فى عدم الإعراب من الفعل؛ لأن من الأفعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب، وما لا يعرب من الأفعال شبيه بما يعرب: أما الماضى فلمشاركته المضارع فى وقوعه مواقعه المذكورة، وفى كونهما مخرجين على الأصل، مردودين بنون الإناث إليه، ولشبهه بالمعرب لم يجوز أن تلحقه هاء السكت وقفاً، إذ لا يلحق متحركاً بحركة إعرابية ولا شبيهة بإعرابية، كاسم لا التبرئة، والمنادى المضموم.

وأما الأمر فشبهه بالمجزوم بين؛ لأنه يجرى مجراه فى تسكين آخره إن كان صحيحاً، وفى حذفه إن كان معتلاً، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة، بل يكتفى بسكون آخره كالذى والتى، وإذا ثبت أن المبنى من الأفعال يُشَبَّه بالمعرب، ضعف جعل مناسبتة سبباً لبناء بعض الأسماء، فهذا بيان ضعف القول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التى هى واقعة موقعها كَنَزَالٍ وهِيَّهَات، فإنهما بمعنى انزل وبعُد واقعان موقعهما، ويزيده ضعفاً أيضاً أن مثل هذه المناسبة موجودة فى المصادر الواقعة دعاء،

كسقيًا له، فإنه بمعنى سقاه «الله» وفي الواقعة أمرًا كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، فإنه بمعنى اضربوا الرقاب، وهما معربان بإجماع.

وأيضًا فمن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه، كأفّ وأوّه بمعنى أتضجر وأتوجع، فلو كان بناء نزالٍ وهيهات لوقعهما موقع مبنيين، لكان أفّ وأوّه معربين لوقعهما موقع مضارعين، فثبت بهذا وبما قبله أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف؛ لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة، وسنذكر في مواضع الأسماء المبنية ما لكل منها من وجوه شبه الحرف.

ومما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بنى قبل التركيب كحروف التهجي المسرودة، وهي أيضًا غير خالية من شبه الحرف؛ لأنها كلها غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء، فأشبهت الحروف المهمله كهل ولو ولولا، وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقال: لو كانت مبنية لم تسكن أو آخرها وصلا بعد ساكن نحو: سين قاف، إذ ليس في المبنيات ما يكون كذلك، ولا يلزم أصلاً من عدم الإعراب لفظاً عدمه حكماً، ولو لزم ذلك لم يقل في الأفراد: فتى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل آخره، مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنياً، وكذا المحكى والمتبع، وهذا القول غير بعيد من الصواب.

والإشارة بقولنا: «بلا معارض» إلى نحو: «أى» فإنها في جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة «أى»، لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط وإضافتها. وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له؛ ولأن إلغاء شبه الحرف في أى لما فيها من شبه التمكّن، كإلغاء عجمة لِحامٍ ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربى بقبول الألف واللام والإضافة.

وقولنا: «والسلامة منها تمكّن»، أى سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثرة تمكّن، أى تثبت في مقام الأصالة.

فالاسم ضربان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني.

والمتمكن ضربان: أمكن وهو المنصرف، وغير أمكن وهو ما لا ينصرف.

ولما كان المضارع شريك الاسم في الإعراب، وكان الكلام في الإعراب عموماً، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة، وقدم الرفع والنصب للاشتراك فيهما، وقدم الرفع لأن الكلام قد يستغنى به عن غيره، وقدم الجر لأنه خاص بما هو أصل، وأخر الجزم لأنه خاص بما هو فرع.

ص: وخصَّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقل، فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب، وخصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر.

ش: لما كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل، كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يُفْرَع عليهما، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه، فموضع المحرور نصب بما يتعلق به الجار، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المحرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال، وإمكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فأنفرد به الاسم، وجعل جزم الفعل عوضاً مما فاته من المشاركة في الجر فانفرد به، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتاً، بخلاف الجزم فإنه يحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك.

ص: والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ، وينوب عنهما الحرفُ والحذفُ، فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، واجزم بسكون، إلا في موضع النيابة.

ش: أى إعراب غير المجزوم بحركة أصلٌ لإعرابه بحرف، وإعراب المجزوم بسكون أصلٌ لإعرابه بحذف.

والدليل على أن الحركة أصل للحرف أنها لا يصار إلى غيرها إلا عند تعذرها، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة، والنصب بفتحة، ولم يشتركا في

الإعراب بحرف، وإنما كانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة؛ لأنها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها في الخفة فظاهر، وأما كونها آيين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه في الغالب مخل بمفهوم الكلمة، ولذلك اختلف في المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله؟.

وإنما كان السكون في الجزم أصلاً لأن بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كالم يأتيك.

ص: وتوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف، إلا أن يُضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها.

ش: الذي لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمران وعمر وطلحة ومعديكرب، وأحمر وسكران وثلاث، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء، ومساجد، فهذا النوع إذا جرّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة؛ لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت للدلالة الكسرة عليها، أو مبنى؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم.

وقد تناول قولنا: «أو يصحب الألف واللام» المعرفة والزائدة والموصولة فإنهن متساويات في إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة، بخلاف أن يقال حرف التعريف، فالمعرفة كقوله تعالى: ﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم﴾ [هود: ٢٤]، والزائدة كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

رأيتُ الوليدَ بنَ يزيدٍ مُباركاً شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله

والموصولة كقول الآخر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت لابن ميادة في شرح المفصل (٤٤/١)، خزنة الأدب (٣٢٧/١).

(٢) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (٢١٥/١)، وعجزه فيه كما يلي:

وما أنت باليقظان ناظرة إذا رَضِيَتْ بما يُنْسِيكَ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

والهاء من قولنا «أو بدلها». عائدة إلى اللام، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميمًا، فإن حكمها في ذلك حكم اللام، كقول بعضهم^(١) [من الطويل]:

إِنْ شِمْتَ مِنْ بَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تُكَابِدُ لَيْلَ أَمَارْمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقَا

أراد: ليل الأرمد، فجرّ أرمد بكسرة مع الميم كما يجربها مع اللام.

ص: والكسرة عن الفتحة في نصب أولاتٍ، والجمع بالألف والتاء الزائدين، وإن سُمِّيَ به فكذلك، والأعرافُ حينئذٍ بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علمًا.

ش: أولو وأولات بمعنى ذوى وذوات، إلا أن هذين جمعان لأن مفرديهما من لفظيهما بخلاف أولو وأولات، فلذلك لم يغن عن ذكرهما ذكر جمعى التصحيح، بل أفردا بالذكر تنبيها على أن إعرابهما كإعراب جمعى التصحيح، وقيدت الألف والتاء بالزيادة احترازًا من نحو قضاة وأبيات، فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء، لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل، ولم يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه؛ لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر كحمامات ودريهمات وأشهر معلومات، وسنين المطرد من ذلك وغير المطرد، وقد يكون بغير سلامة النظم كتمرات وغرفات وكسرات.

وقولنا: «وإن سمي به فكذلك»، أى وإن سمي بهذا النوع الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فله بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به؛ لأنه سُلِكَ بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحوه، فقوبل بالتنوين النون، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة فى منع التنوين والكسرة، لتساويهما فى التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية، ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول: هذه عرفات، ورأيت عرفات، ومررت بعرفات، ومنهم من يقول: رأيت عرفات، ومررت بعرفات، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف، وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يجعل كأرطاة علمًا»، أى

(١) البيت لبعض الطائين فى المقاصد النحوية (٢٢٢/١)، وبلا نسبة فى الدرر (٨٨/١)، شرح الأشموني (٤٢/١)، همع الهوامع (٢٤/١).

يجعل كواحد زيد فى آخره ألف وتاء كأرطاة وسعلاة وبهامة.

ص: وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قَرَوًا وَقَرَاءً وَخَطًّا، وفم بلا ميم، وفى ذى بمعنى صاحب، والتزام نقص هَنِ أعرف من إلحاقه بِهِنَّ.

ش: فى إعراب هذه الأسماء خلاف:

فمن النحويين: من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هى الإعراب.

ومنهم: من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً.

ومنهم: من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم: من جعل إعرابها منوياً فى حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول لها على الإعراب المنوى، وسيأتى الكلام على هذا الوجه.

ومنهم: من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جىء له لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله فى الأحاد أمن من استبعاد، ولم يجد عن المعتاد.

فهذه خمسة أقوال، أضعفها الثالث؛ لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أحدها: النقل فى غير وقف إلى متحرك، والثانى: جعل حرف الإعراب غير آخر، والثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية.

وهذا الوجه وارد على القول الثانى مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين، والأول أيضاً ضعيف؛ لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة والحم

أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة، وأشير بعدم مماثلة قرؤا وقرءاً وخطأ إلى ثلاث لغات يكون فيها معرباً بالحركات فى حال إفراده وإضافته فيقال: هذا حَمَوٌ وحَمَوُك، وحَمَةٌ وحَمَوُك، وحَمًا وحَمَوُك، فيعامل معاملة قرؤٍ وقرءٍ وخطأٍ وأشباهاها.

وقيل: «وفم بلا ميم»، ليعم صور الاستعمال كلها، بخلاف قول من يقول: فوك، فإنه يوهم كون الحكم مقصوراً على المضاف إلى الضمير.

وقيل: لفظ: «ذى بمعنى صاحب» لئلا يذهب الوهم إلى ذى المشار به إلى مؤنث، ولما كان «ذو» لا يضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجوز أن يعطف على المجرور بمن، بل عطف على المجرور بـفى وهو «ما» فلذلك أعيدت «فى» فقيل: «وفى ذى بمعنى صاحب» حرصاً على البيان.

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهن مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن فى الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤه مجرئ يد فى ملازمة النقص إفراداً وإضافة، وفى إعرابه بالحركات، كما روى أن النبى ﷺ قال: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكفوا»^(١)، وقال على، رضى الله عنه: من يطل هن أبيه ينتطق به، ومن ذلك قول الشاعر:

رُحْتِ وفى رجلكِ ما فيهما وقد بدا هنك من المتزّر

أراد: قد بدا هنك، فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، فمن لم ينه عل قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب.

ص: وقد تشدد نونه، وخاء أخ، وباء أب، وقد يقال: أخو، وقد يقصر حمّ وهما، أو يلزمهما النقص كيد ودم، وربما قصرا أو ضُعِفَ دم.

ش: ذكر الأزهرى أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، وأنه يقال: استأبيت فلاناً

(١) أخرجه أحمد (١٣٦/٥)، وابن حبان (٧٣٦)، والبخارى فى الأدب المفرد (٩٦٣).

بباعتين، أى اتخذته أباً، وقال سُحيم عبد بنى الحسحاس فى تشديد نون هن^(١) [من الطويل]:

ألا ليتَ شِعْرِي هل أبيتن ليلةً وهنِّي جاذٍ بين لِهَزِمَتْنِي هند
وقال رجل من طيء فى أخو^(٢) [من البسيط]:

ما المرءُ أخوكَ إن لم تُلفِه وَزَرًا عند الكريهةِ معواناً على الثوب
وأنشد الفراء^(٣) [من الطويل]:

لأخوينِ كأننا أحسنَ الناسِ شيمَةً وأنفعه فى حاجةٍ لى أريدها

وقد يقصر حم وهما، أى الأب والأخ فيقال: هذا أباك، ومررت بأباك، وكذا الأخ والحم، وفى المثل: مُكْرَهٌ أَحَاكٌ لا بَطْلٌ، ويروى بالواو، وقال الشاعر [من الطويل]:

أحاك الذى إن تدعُه لِمُلَمَّةٍ يُجْبِكُ لما تبغى ويكفيك من يبغى
وإن تحفُه يوماً فليس مكافئاً فيطمع ذو التزويرِ والوشى أن يصغى
وقال الراجز^(٤) [من الراجز]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي المجدِ غَايَتَاهَا

واستعمال الحم مقصوراً مشهور على قلته، قالوا للمرأة حماة.

(١) البيت لسحيم فى الأشباه والنظائر (٢٩٤/١)، وبلا نسبة فى الدرر (١٠٥/١)، لسان العرب (٣٦٧/١٥) (هنا)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٢) البيت لرجل من طيء فى همع الهوامع (٣٩/١)، وبلا نسبة فى الدرر (١٠٨/١).

(٣) البيت لخليج الأعمى فى لسان العرب (١٩/١٤)، تاج العروس (أخو).

(٤) الراجز لرؤية فى ملحق ديوانه (ص ١٦٨)، وله أو لأبى النجم فى الدرر (١٠٦/١)، شرح التصريح (٦٥/١)، شرح شواهد المغنى (١٢٧/١)، المقاصد النحوية (١٣٣/١، ٦٣٦/٣)، وله أو لرجل من بنى الحارث فى خزانة الأدب (٤٥٥/٧)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ٤٦)، الإنصاف (ص ١٨)، أوضح المسالك (٤٦/١)، تخلص الشواهد (ص ٥٨)، خزانة الأدب (١٠٥/٤، ٤٥٣/٧)، رصف المباني (ص ٢٤٦، ٢٣٦)، سر صناعة الإعراب (٧٠٥/٢)، شرح الأشموني (٢٩/١)، شرح شذور الذهب (ص ٦٢)، شرح شواهد المغنى (٥٨٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص ٣٣)، شرح المفصل (٥٣/١)، مغنى اللبيب (٣٨/١)، همع الهوامع (٣٩/١).

والتزام نقص الثلاثة قليل، ومنه قول الراجز^(١) [من الراجز]:

بَابِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وعلى هذه اللغة قيل في التثنية: أبان، قال الشاعر [من البسيط]:

بِمَا عُنَيْتَ بِهِ مِنْ سُودَدٍ وَنَدَى يَحِيى أَبَاكَ رَهِينِي مَيْتَةَ وَبَلَى

ومثله [من الطويل]:

وَلَسْتَ وَإِنْ أَعْيَا أَبَاكَ بَجَادَةً إِذَا لَمْ تَرُمْ مَا أَسْلَفَاهُ بِمَا جَدَ

ولما جرى ذكر يدوم أشير إلى ما سمع فيهما من القصر كقول الراجز^(٢) [من

الراجز]:

يَا رُبَّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدا إِلا ذِرَاعَ الْعُنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وكقول الشاعر^(٣) [من الرمل]:

كَأَطُومٍ فَقَدْتُ بُرْغُزَهَا أَعْقَبْتَهَا الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمًا

غَفَلْتُ ثُمَّ آتَتْ تَطْلُبُهُ فإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

ومثل تضعيف الدم قول الشاعر^(٤) [من البسيط]:

(١) الراجز لرؤبة في ديوانه (ص١٢٨)، الدرر (١٠٦/١)، شرح التصريح (٦٤٤/١)، المقاصد النحوية

(١٢٩/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٤٤/١)، تخلص الشواهد (ص٥٧)، شرح الأشموني

(٢٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٢)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٢) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (١٠/١٤) (أبى)، (٤٢١/١٥) (يدى)، جهمرة اللغة

(ص١٣٠٧)، الجنى الدانى (ص٣٥٦)، جواهر الأدب (ص٢٨٩)، خزانة الأدب (٤٧٧/٧)،

الدرر (١١٠/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص٨٠٤)، شرح المفصل (١٥٢/٤)، همع الهوامع

(٣٩/١).

(٣) البيتان بلا نسبة في جهمرة اللغة (ص١٣٠٦، ١٣٠٧)، لسان العرب (٣١١/٥) (برغز)،

(٢٠/١٢) (أطم)، (١٠/١٤) (أبى)، الأشباه والنظائر (٩٧/٥)، تخلص الشواهد (ص٧٧)،

خزانة الأدب (٤٩١/٧، ٤٩٣)، الدرر (١١١/١)، رصف المبانى (ص١٦)، شرح شواهد

الإيضاح (ص٢٧٧)، شرح المفصل (٨٤/٥)، المنصف (١٤٨/٢)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر (١٩٥/١)، الدرر (١١٢/١)، همع الهوامع (٤٠/١).

أهانَ دَمَكُ فَرْغًا بعد عزته يا عَمْرُو بَعِيكَ إصراراً على الحَسَدِ
فقد شُفِيَتْ شفاءً لا انقضاءً له وسَعَدُ مُرْدِيكَ موفورٌ على الأبد

وقال آخر^(١) [من الرجز]:

والدمُ يَجْرِي بينهم كالجَدُولِ

ص: وقد تثلثُ فاءُ فم منقوصاً أو مقصوراً، أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها،
أو تتبّع فَاؤه حرف إعرابه في الحركة كما فَعِلَ بفاء مرءٍ وعيني امرئ، وإينم، ونحوها
فوك وأخواته على الأصح، وربما قيل (فا، دون إضافة صريحة نصباً، ولا يختص
بالضرورة نحو^(٢) [من الرجز]:

يُصْبِحُ ظَمَّانٌ وفي البَحْرِ فَمَّةٌ

خلاقاً لأبي علي.

ش: في الفم تسع لغات: فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص،
وفتحها وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر،
وأنشد الفراء^(٣) [من الرجز]:

يا حَبْدًا عَيْنًا سُلَيْمِي وَالْفَمَا

وحكى ابن الأعرابي في تشديده فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس
مضطرباً في قوله^(٤) [من الطويل]:

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٣٤/٢).

(٢) الرجز لرؤية في ديوانه (ص ١٥٩)، الحيوان (٢٦٥/٣)، خزانة الأدب (٤٥١/٤، ٤٥٤، ٤٦٠)،
الدرر (١١٤/١)، شرح شواهد المغني (٤٦٧/١)، المقاصد النحوية (١٣٩/١)، وبلا نسبة في
شرح الأشموني (٣١/١)، شرح التصريح (٦٤/١)، همع الهوامع (٤٠/١)، المخصص
(١٣٦/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٥٢٧/١٣) (فوه)، جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، خزانة الأدب
(٤٦٢/٤)، الخصائص (١٧٠/١)، الدرر (١٠٩/١)، رصف المباني (ص ٣٤٣)، سر صناعة
الإعراب (ص ٤٨٤)، همع الهوامع (٣٩/١)، جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧).

(٤) صدر بيت وعجزه:

هما نَفَثَا فِي فِئٍ مِّنْ فَمَوَّيْهِمَا

بل هو مختار؛ لأنه قد ثبت القصر في الإفراد، وثبت بنقل ابن الأعرابي، رحمه الله، أن العرب قالت في تشيته: فموان وفميان، وأطلق القول، فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر.

وحكى اللحياني أنه يقال: فَمَّ وأفمام، فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها، فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة، بل الصحيح أن للقم ثلاث مواد: إحداها فَمَ ي، والثانية ف و م، والثالثة ف م م، ومادة الرابعة من ف و ه، وكلها أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها فوه كما زعم الأثرون؛ لأن ذلك مدعى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة.

واللغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم في الحركة الإعرابية وغيرها.

ولما أشير إلى هذه اللغة بَيْنَ ما وافق الفَمَ فيها فقيلاً: كما فعل بفاء مرء وعيني امرئ وابنم، ففي مرء لغتان: إحداهما فتح الميم مطلقاً، وهى لغة القرآن، والثانية إتباعها الهمزة في حركات الإعراب.

وفي امرئ وابنم أيضاً لغتان: إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقاً، والثانية إتباعها الهمزة والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين.

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبي على، وهو مذهب قوى من جهة القياس؛

= والبيت للفرزدق في ديوانه (٢/٢١٥)، تذكرة النحاة (ص٤٣)، جواهر الأدب (ص٩٥)، خزانة الأدب (٤/٤٦٠، ٧/٤٧٦، ٥٤٦)، الدرر (١/١٥٦)، سر صناعة الإعراب (١/٤١٧، ٢/٤٨٥)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٥٨)، شرح شواهد الشافية (ص١١٥)، الكتاب (٣/٣٦٥)، لسان العرب (١٢/٤٥٩) (فمم)، المحتسب (٢/٢٣٨)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص٢٣٥)، الأشباه والنظائر (١/٢١٦)، الإنصاف (١/٣٤٥)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٧)، الخصائص (١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٥)، المقتضب (٣/١٥٨)، المقرب (٢/١٢٩)، معجم الهوامع (١/٥١).

لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدره، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التقدير مرعيًا في المقصور نحو: جاء الفتى، وفي المحكى كقولك: من زيدًا؟ لقائل: رأيت زيدًا، وفي المتبع كقراءة بعضهم: «الحمد لله»، وكقولهم: واغلام زيده، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه.

ولهذا القول أيضًا مرجح آخر: وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك.

وهذا الرد أيضًا وارد على ادعاء أن الإعراب في الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات، أو الحركات دون الحروف؛ لأن ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال المذكور وما أشبهه، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه، ومثل هذا قول الشاعر^(١) [من المتقارب]:

وداهيةٍ من دواهي المنو ن يرهبها الناسُ لا فالها

فأقحم اللام ونون الإضافة، وكقولهم لا أبأ لك.

وزعم الفارسي أن قوله^(٢) [من الرجز]:

يُصْبِحُ ظَمَّانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمُهُ

من الضرورات، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم، وفي الحديث الصحيح:

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي في خزنة الأدب (١١٧/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٣/١)، وبلا

نسبة في الكتاب (٣١٦/١)، لسان العرب (٥٢٨/١٣) (فوه)، تاج العروس (فوه).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

«خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»^(١).

ومثال قولهم: «فا» دون إضافة صريحة قول الراجز^(٢) [من الراجز]:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أراد خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها.

ص: وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألفُ اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبًا، مفتوحة بعد أختيها، وليست دليل الإعراب خلافًا للأخفش.

ش: قد علم بما تقدم أيُّ فعلٍ هو المعرب، فلم يحتج هنا إلى تقييد بمضارعة بل أطلق القول لأمن اللبس، ويتناول قولنا: «ألف اثنين أو واو جمع» كونهما ضميرين نحو: أتتما تذهبان، وأنتم تذهبون، وكونهما علامتى تثنية الفاعل وجمعه كقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٣)، فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين، وقد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو: غلامى، لكن سهل الاستغناء بالتقدير فى نحو: غلامى، كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوى، بخلاف الفعل، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلًا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لثلاً يذهب

(١) أخرجه البخارى (٣٤/٤، ٢١١/٧، ٥٧/٩)، ومسلم (١١٥١/١٦٣)، وأحمد (٤٤٦/١)، (٢٥٧/٢، ٢٦٦)، والترمذى (٧٦٤)، وابن ماجه (١٦٣٨).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٢٥/٢)، لسان العرب (٣١٢/٢) (صهرج)، (١٢٠/٩) (رصف)، (٣٢٦/٩) (نزف)، (٤٥٩/١٢) (فمم)، (٣٤٥/١٥) (نهى)، إصلاح المنطق (ص٨٤)، خزنة الأدب (٤٤٢/٣، ٤٤٤)، الدرر (١١٣/١)، شرح أبيات سيويه (٢٠٤/١)، المقاصد النحوية (١٥٢/١)، المقتضب (٢٤٠/١)، تهذيب اللغة (١٦٤/١٢، ٢٢٦/١٣، ٤١/١٥، ٤٧٤، ٤٧٥)، تاج العروس (٧٥/٦، ٧٨/١٥)، كتاب الجيم (٢٨٣/٣)، وبلا نسبة فى خزنة الأدب (٤٣٧/٤، ٥١٠/٦، ٢٤٤/٧)، المنخصص (١٣٦/١)، كتاب العين (٤٠٦/٨).

(٣) أخرجه البخارى (١٤٥/١، ١٥٤/٩)، ومسلم (٦٣٢/٢١٠)، وأحمد (٤٨٦/٢).

الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث، بل جرى بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون، حملاً للنصب على الجزم في الفعل؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وقد حملوا النصب على الجر في المثني وجمعي التصحيح نحو: مررت بالزيدين والهندات، ورأيت الزيدين والهندات، فحمل أيضاً النصب على الجزم في نحو: لم يذهب ولن يذهب، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهبى ولن تذهبى.

وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالباً إلى فتح بعض العرب إيها كقراءة بعض القراء: «أتعداننى أن أخرج».

وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف؛ لأن الإعراب محتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه مردود، لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه.

ص: وتحذف جزماً ونصباً، ولنون التوكيد، وقد تحذف لنون الوقاية، أو تدغم فيها، ونادر حذفها مفردة في الرفع نظماً ونثراً.

ش: قد تقدم الكلام على حذف النون جزماً ونصباً، وعلى حذفها لأجل نون التوكيد، عند الكلام على المؤكد بها متى يكون مبنياً ومتى يكون معرباً، وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك نحو: ﴿أتعداننى أن أخرج﴾ [الأحقاف: ١٧].

والثانى: الإدغام نحو: «أتعداننى» وهى قراءة هشام عن ابن عامر.

والثالث: الحذف نحو: ﴿أين شركائى الذين كنتم تشاققون فيهم﴾ [النحل: ٢٧]، قرأ بها نافع، وقرأ غيره: «تشاققون»، وقرأ ابن عامر: «أفغير الله تأمرونى»، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون بالإدغام.

وفى المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيويوه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها: أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف

نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضًا: فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، في قراءة للوسوسي، وفي الاسم كقراءة بعض السلف: «ورسلنا لديهم يكتبون»، بسكون اللام و«وبُعولتْهن أحق» بسكون التاء، فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضًا: فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضًا: لو حذفت نون الوقاية لاحتجج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتجج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

ومثال حذفها مفردة في الرفع نظماً قول الراجز^(١) [من الرجز]:

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذَكِي
وقال أبو طالب [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهْمَ مَا صَنَعْتُمْ سَيَحْتَلِبُوهَا لِأِحْوَاحٍ غَيْرِ بَاهِلٍ

ومن حذفها في الرفع نثرًا قراءة أبي عمرو من بعض طرقة: «قالوا ساحران تظاهرا»، بتشديد الظاء، وقول النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤٢٦/١٠) (ذلك)، (٢٣٧/١٢) (ردم)، الأشباه والنظائر (٨٢/١، ٩٥/٣)، خزانة الأدب (٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥)، الخصائص (٣٨٨/١)، الدرر (١٦٠/١)، رصف المباني (ص ٣٦١)، شرح التصريح (١١١/١)، المحتسب (٢٢/٢)، همع الهوامع (٥١/١).

باب إعراب الصحيح الآخر ٥٧
ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(١).

ص: وما جرىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو
إتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين فهو بناء، وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف.

ش: شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض، والوارد منه بسكون كمن وقم ولم،
ويفتح كأين وذهب وسوف، وبكسرة كأمس وجير، وبضمة كنحن ومنذ، وبنائب
عن ضمة كيا زيدون ويا زيدان، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون
كاخش وافعلا.

ويعم الحكاية نحو: مَنْ زيد؟ لقائل: مررت بزيد، ومنون؟ لقائل: جاء رجال.

ويعم الإتياع ﴿الحمد لله﴾، و﴿للملائكة اسجدوا﴾ [البقرة: ٣٤]، والأولى قراءة
زيد بن على، والثانية قراءة أبي جعفر المدني.

والنقل نحو: ﴿ألم تعلم أن الله﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهى قراءة ورش.

والتخلص من سكونين: ﴿من يشأ الله يضلله﴾ [الإنعام: ٣٩] ولكل موضع يبين
فيه إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) أخرجه أحمد (١٦٧/١)، وعبد الرزاق (١٩٤٤٠).

باب إعراب المعتل الآخر

ص: يظهر الإعراب بالحركة والسكون، أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب، فإن كان ألفاً قدر فيه غير الجزم، وإن كان واواً أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع، وفي الياء الجر.

ش: ظهور الإعراب بالحركة كيحيى زيد، وإن زيداً لن يجيء إلى عمرو، وظهوره بالسكون نحو: لم يفعل.

ولما كان الألف صالحاً لكونه آخر اسم وآخر فعل، ولم يكن الكلام في إعراب أحدهما دون الآخر قيل: «قدر فيه غير الجزم»، أى الرفع والنصب والجر نحو: تعطى المنى، ولن تلقى أذى من فتى، ولا يقدر فيها جزم بل يظهر بحذفها.

ومشبه الألف من الياءات الخفيفة بعد كسرة، ومن الواوات الخفيفة بعد ضمة، ولا تقع الواو الخفيفة بعد ضمة حرف إعراب في غير الأفعال إلا فى الأسماء الستة حال رفعها، فلذلك عزى تقدير الرفع للياء والواو، ولم يعز تقدير الجر من مشبهى الألف إلا للياء.

ص: وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فى الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو، ولا يقدر لأجلها كثيراً وفى السعة قليلاً نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره، وربما قدر جزم الياء فى السعة.

ش: الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه، نحو: من يهد الله يخشّه ويرجّه، فحذفت للجزم ياء يهدى، وألف يخشى، وواو يرحو، ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبقاً بحركة فى الضرورة كقول الراجز^(١) [من الراجز]:

(١) الراجز لرؤية فى ملحق ديوانه (ص١٧٩)، خزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦٠)، الدرر (١/١٦١)، المقاصد النحوية (٢٣٦/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٣٢٤/١٤)، الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، الإنصاف (ص٢٦)، الخصائص (٣٠٧/١)، سر صناعة الإعراب (ص٧٨)، شرح التصريح (٨٧/١)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٥/٣)، شرح شواهد الشافية (ص٤٠٩)، شرح المفصل (١٠٦/١٠)، المتصف (٧٨/٢، ١١٥)، المخصص (٢٥٨/١٣، ٩/١٤)، همع الهوامع (٥٢/١).

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ
وكقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ
وكقول الآخر^(٢) [من البسيط]:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتَ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ
ويظهر لأجل الضرورة جر الياء، ورفعها، فظهور جرّها كقوله^(٣) [من الطويل]:

فِيَوْمَا يُؤَافِنِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَطَوْرًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغْوُلُ
وكقول أبي طالب [من الطويل]:

(١) البيت لقيس بن زهير في الأغاني (١٧/١٣١)، خزانة الأدب (٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢)، الدرر (١/١٦٢)، شرح أبيات سيبويه (١/٣٤٠)، شرح شواهد الشافية (ص ٤٠٨)، شرح شواهد المغنى (ص ٣٢٨، ٨٠٨)، المقاصد النحوية (١/٢٣٠)، لسان العرب (١٤/١٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣)، الأشباه والنظائر (٥/٢٨٠)، الإنصاف (١/٣٠)، أوضح المسالك (٦/١)، الجنى الدانى (ص ٥٠)، جواهر الأدب (ص ٥٠)، خزانة الأدب (٩/٥٢٤)، الخصائص (١/٣٣٣، ٣٣٧)، رصف المباني (ص ١٤٩)، سر صناعة الإعراب (١/٨٧، ٢/٦٣١)، شرح الأشموني (١/١٦٨)، شرح المفصل (٨/٢٤، ١٠/١٠٤)، الكتاب (٣/٣١٦)، لسان العرب (٥/٧٥)، المحتسب (١/٦٧، ٢١٥)، مغنى اللبيب (١/١٠٨، ٢/٣٨٧)، المقرب (١/٥٠، ٢٠٣)، المنصف (٢/٨١، ١١٤)، همع الهوامع (١/٥٢).

(٢) البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدياء (١١/١٥٨)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٤)، خزانة الأدب (٨/٣٥٩)، الدرر (١/١٦٢)، سر صناعة الإعراب (٢/٦٣٠)، شرح التصريح (١/٨٧)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، شرح شواهد الشافية (ص ٤٠٦)، شرح المفصل (١٠/١٠٤)، لسان العرب (٢/١١٥)، تاج العروس (٣/٩)، المقاصد النحوية (١/٢٣٤)، المنصف (٢/١١٥)، همع الهوامع (١/٥٢).

(٣) البيت لجرير في ديوانه (ص ١٤٠)، خزانة الأدب (٨/٣٥٨)، الخصائص (٣/١٥٩)، شرح الأشموني (١/٤٤)، شرح المفصل (١٠/١٠١)، الكتاب (٣/٣١٤)، لسان العرب (١١/٥٠٧، ١٥/٢٨٣)، المقاصد النحوية (١/٢٢٧)، المقتضب (١/١٤٤)، المنصف (٢/١١٤)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/١٠٤)، المتع في التصريف (٢/٥٥٦)، المقتضب (٣/٣٥٤)، المنصف (٢/٨٠).

كذبتهم وبيت الله تُبْزَى محمداً ولم تُخْتَصَبِ سُمُرُ العوالي بالدم^(١)
وظهور رفع الياء كقول جرير^(٢) [من المتقارب]:

وعرقُ الفرزدق شرُّ العُرُوقِ خبيثُ الثرى كَابِي الأَزْنُدِ
وظهور رفع الواو كقول رجل من طيء [من الطويل]:

إذا قلتُ علَّ القلبَ يسألُو قِيضَتُ هَوَاجِسُ لا تَنفَكُ تُغْرِيهِ بالوجد
ويقدر لأجل الضرورة كثيراً نصب الياء والواو، كقول الراجز^(٣) [من الرجز]:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ فِي القَاعِ القَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِيقِ
وكقول زهير^(٤) [من الطويل]:

وَمَنْ يَعَصِ أطرافَ الزَّجاجِ فَإِنَّهُ يَطِيغُ العَوَالِي رُكِبَتْ كُلَّ لَهْدَمِ
وكقول ابنه كعب^(٥) [من البسيط]:

(١) البيت لأبى طالب فى ديوانه (ص٩٦)، تهذيب اللغة (٢٦٩/١٣)، شرح شواهد المغنى (٣٩٥/١).

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (ص٨٤٣)، الدرر (١٦٧/١)، المقاصد النحوية (٤٢٤/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٥٣/١).

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٩)، خزانة الأدب (٣٤٧/٨)، الدرر (١٦٦/١)، شرح شواهد الشافية (ص٤٠٥)، تاج العروس (٤٢٥/٢٥)، لسان العرب (١٤٨/١٠)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٣٢١/١٠)، الأشباه والنظائر (٢٦٩/١)، أمالى المرتضى (٥٦١/١)، الخصائص (٣٠٦/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٤/٣)، المحتسب (١٢٦/١، ٢٨٩، ٧٥/٢)، تهذيب اللغة (١٠٧/١٥)، كتاب العين (٢٢/٥)، مجمل اللغة (١٥٦/٤)، مقاييس اللغة (٧٥/٥)، همع الهوامع (٥٣/١).

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٣١)، لسان العرب (٢٨٦/٢) (زجاج)، تاج العروس (٧/٦) (زجاج).

(٥) ديوان كعب بن زهير (ص٦٢)، خزانة الأدب (٣١١/١١)، الدرر (١٧٢/١، ٢٥٩/٢)، شرح التصريح (٢٥٨/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص٢٤٨)، المقاصد النحوية (٤١٢/٢)، وبلا نسبة فى أروض المسالك (٦٧/٢)، شرح الأشموني (١٦٠/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٠)، همع الهوامع (١٥٣، ٥٣/١).

أرجو وأمل أن تدنو مودَّتْهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

ومن ورود ذلك فى السعة قراءة جعفر بن محمد، رضى الله عنه: ﴿من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾ [المائدة: ٨٩]، بسكون الياء، وقراءة غيره: ﴿إلا أن يعفون أو يعفون الذى بيده عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو.

وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب: ﴿وَيُغُولْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرُدْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، وحكى أبو زيد الأنصارى: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام.

وحكى أبو عمرو أن لغة بنى تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه.

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبى عمرو: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقرأ حمزة: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣].

ومثال تقدير جزم الياء فى السعة قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقَى وَيَصْبِرُ﴾ [يوسف: ٩٠].

* * *

باب إعراب المثني والمجموع على حده

ص: التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأى، بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا، تليهما نون مكسورة، وفتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية.

ش: «جعل الاسم» أولى من جعل الواحد؛ لأن المَجْعولَ مثني يكون واحدًا كرجل ورجلين، ويكون جمعًا كجمال وجمالين، ويكون اسم جمع كركب وركبين.

وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو: زكا من الموضوع لاثنين، بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه.

وقيد (بالزيادة) لئلا يدخل المصدر المَجْعول لاثنين خبرًا أو وصفًا نحو: هذان رضا، ومررت برجلين رضا.

وقيد الاسم (بالقابل) تنبيهًا على أن من الأسماء غير قابل للتثنية، كالمثني والمجموع على حده للزوم الثقل بجمعه وتثنيته، والذي لا نظير له في الآحاد، وأسماء العدد غير مائة وألف.

ولما كان من المثني ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين في الشمس والقمر، نبّهت على ذلك بقولي (متفقين في اللفظ غالبًا)، وبقولي (وفي المعنى على رأى) على خلاف في المختلفي المعنى كعين ناظرة وعين نابغة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز؛ لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوتر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله، إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربًا ضاربًا وضاربًا ضربة، وبين قولنا: رأيت ضاربين ضاربًا وضربة.

وقال بعضهم: اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيد ضارب وعمرو،

فحذف خبر عمرو اكتفاءً بخبر زيد لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن تقول: جاء الضاربان في المتوافقين معنى، وكما لم يجوز أن يقال: زيد ضارب وعمرو، فتحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضاربان مع مخالفة المعنى.

والجواب من وجوه: أحدها: أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجوز لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل على معناه، وأحد مفردى المثني معوض عنه علامة التثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقريئة.

الثاني: أن ذكر عمرو في المثال المذكور يقع في محذورين: أحدهما توهم المحذوف مماثلاً للمذكور، والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو، والمثني لا يتوهم فيه إلغاء.

الثالث: أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية، فإن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى، ومن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري، واحتج بقوله ﷺ: «الأيدي ثلاثة فيد الله تعالى العليا، ويد المعطى التي تليها، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة»^(١)، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ومما يؤيد ذلك قول أبي علي القالي: من كلام العرب: خِفة الظهر أحد اليسارين، والعُزبة أحد السبائين، واللبن أحد اللحمين، والحِمية إحدى الموتين، وقولهم: القلم أحد السنّانين، والخال أحد الأبوين، ومن ذلك قول بعض الطائيين [من البسيط]:

كم ليثٍ اغتر بي ذا أشبيلٍ غرّنت فكأننى أعظمُ الليثين إقداما

ومثله [من الطويل]:

وكائن سفكنا نفسَ نفسٍ عزيزة فلم يُقضَ للنفسينِ من سافكٍ ثأر

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر [من الطويل]:

يداك كفتَ إحداهما كلّ بائس وإحداهما كفتَ أذى كلّ معتد

(١) أخرجه أبو داود (١٦٤٩)، وأحمد (٤٤٦/١، ٤٧٣/٣)، والحاكم (٤٠٨/١)، والبيهقي (١٩٨/٤).

٦٤ باب إعراب المثني والمجموع على حده

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فإن الواو إما عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنه من الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر^(١) [من المنسرح]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثاني كقوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب، ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تحالف المستدل به والمستدل عليه في المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين، وهو المطلوب.

ومثال فتح نون المثني قول حميد بن ثور^(٢) [من الطويل]:

وَقَعْنَ بِحَوْفِ الْمَاءِ ثُمَّ تَصَوَّبَتْ بهن قَلْوَلَاةُ الْغُدُو ضَرُوبِ
عَلَى أَحْوَدَيَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هِيَ إِلَّا لِمَحَّةٍ وَتَغَيْبِ

أنشده الفراء بالفتح، وليس موضع ضرورة، وحكى أبو علي عن أبي عمرو الشيباني: هما خليلان، وقال: ضم نون التثنية لغة، وسقوطها للإضافة كثير، وللضرورة

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص٢٣٩)، تخليص الشواهد (ص٢٠٥)، الدرر (٣١٤/٥)، الكتاب (٧٥/١)، المقاصد النحوية (٥٥٧/١)، ولعمرو بن امرئ القيس في الدرر (١٤٧/١)، شرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٨)، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف (٩٥/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٠٠، ٦٥/٦، ١١٦/٧)، أمالي ابن الحاجب (٢/٧٢٦)، خزنة الأدب (٢٩٥/١٠، ٤٧٦)، شرح الأشموني (١/٤٥٣)، شرح ابن عقيل (ص١٢٥)، لسان العرب (٣/٣٦٠) (قعد)، مغنى اللبيب (٢/٦٢٢)، المتقضب (٣/١١٢، ٧٣/٤)، همع الهوامع (٢/١٠٩).

(٢) البيتان في ديوان حميد بن ثور (ص٥٥)، لسان العرب (٣/٤٨٦) (حوذ)، (٢٠٠/١٥) (قلا)، تاج العروس (قلا)، تهذيب اللغة (٩/٢٩٧)، خزنة الأدب (٧/٤٥٨)، الدرر (١/١٣٧)، شرح المفصل (٤/١٤١)، المقاصد النحوية (١/١٧٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٦٣)، تخليص الشواهد (ص٧٩)، جواهر الأدب (ص١٥٤)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٨٨)، شرح الأشموني (١/٣٩)، شرح التصريح (١/٧٨)، شرح ابن عقيل (ص٤٢)، المقرب (٣/١٣٦)، همع الهوامع (١/٤٩).

فى قوله^(١) [من الطويل]:

هما خُطُتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌّ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ
وَأُنشِدُ ثَعْلَبَ^(٢) [من الطويل]:

لَنَا أَعْنُزُ بُيُنِّ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنُزُ
وَقَالَ^(٣) [من المتقارب]:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ
وسقوطها لتقصير صلة كقول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

خَلِيلِي مَا إِنَّ أُنْتَمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا حِفْتَمَا فِيهِ عَذُولًا وَوَأَشِيَا
وكقول الآخر^(٥) [من الكامل]:

(١) البيت لتأبط شراً فى ديوانه (ص ٨٩)، جواهر الأدب (ص ١٥٤)، خزانة الأدب (٧/٤٩٩)، ٥٠٠، ٥٠٣، الدرر (١/٤٤٣)، شرح التصريح (٢/٥٨)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٧٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٧٥)، لسان العرب (٧/٢٨٩)، (خطط)، المقاصد النحوية (٣/٤٨٦)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٤٠٥)، رصف المبانى (ص ٣٤٢)، شرح الأشموني (٢/٣٢٨)، معنى اللبيب (٢/٦٤٣)، همع الهوامع (١/٤٩)، (٥٢/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/٥٨٠)، الخصائص (٢/٤٣٠)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٨٧)، شرح ديوان الحماسة (ص ٨٠)، شرح شواهد الشافية (ص ١٥٩)، المتمع فى التصريف (٢/٥٢٧).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦٤)، الأشباه والنظائر (٥/٤٦)، إنباه الرواة (١/١٨٠)، الحيوان (١/٢٧٣)، خزانة الأدب (٧/٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٨٤)، شرح اختيارات المفضل (٢/٩٢٣)، شرح شواهد الشافية (ص ١٥٦)، لسان العرب (١٣/٣٩٨) (متن)، (١٤/٢٣٣) (خطط)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص ٣٤٢)، شرح ديوان الحماسة (ص ٨٠)، شرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٣٠)، لسان العرب (١٥/٤٢٩)، معنى اللبيب (١/١٩٧)، المقرب (٢/١٨٧)، (١٩٣).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٤٤)، همع الهوامع (١/٤٩).

(٥) البيت للأخطل فى ديوانه (ص ٣٨٧)، الأزهية (ص ٢٩٦)، الاشتقاق (ص ٣٣٨)، خزانة الأدب (٣/١٨٥، ٦/٦)، الدرر (١/١٤٥)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٣٦)، شرح التصريح =

٦٦ باب إعراب المثني والمجموع على حده

أَيْبَى كَلَيْبَ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمَلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ

ولغة بنى الحارث بن كعب إلزام المثني وما جرى مجراه الألف في كل حال، وبهذه اللغة قرأ نافع، وابن عامر، والكوفيون إلا حفصا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانٌ﴾ [طه: ٦٣]، ووافق في ذلك الحارثيين بنو الهجيم وبنو العنبر، ومنه قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ

وقال آخر^(٢) [من الطويل]:

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغَا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وأنشد أبو زيد^(٣) [من الرجز]:

طَارُوا عَلَاهُنْ فَشُلَّ عِلَاهَا وَاشَدُّدَ بِمَنْتِي حَقَبَ حَقْوَاهَا

نَاجِيَةٌ وَنَاجِيَا أَبَاهَا

ص: وما أعرب إعراب المثني مخالفاً لمعناه، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله

(١) = (١٣٢/١)، شرح المفصل (١٥٤/٣، ١٥٥)، الكتاب (١٨٦/١)، لسان العرب (٣٤٩/٢)، (٢٣٣/١٤، ٢٤٥/١٥)، المقتضب (١٤٦/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، أوضح المسالك (١٤٠/١)، خزانة الأدب (٢١٠/٨)، رصف المباني (ص ٣٤١)، شرح ديوان الحماسة (ص ٧٩)، المحتسب (١٨٥/١)، المنصف (٦٧/١).

(٢) البيت لهوهر الحارثي في لسان العرب (١٩٧/٨) (صرع)، (٣٤٣/١٤) (شظي)، (٣٥١/١٥) (هبا)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، خزانة الأدب (٤٥٣/٧)، الدرر (١١٦/١)، سر صناعة الإعراب (٧٠٤/٢)، شرح شذور الذهب (ص ٦١)، شرح المفصل (١٢٨/٣، ١٣٣)، الصحابي في فقه اللغة (ص ٤٩)، همع الهوامع (٤٠/١).

(٢) البيت للمتملس الضبعي في شرح المفصل (١٢٩/٣).

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٦٨)، وله أو لأبي النجم أو لبعض أهل اليمن في المقاصد النحوية (١٣٣/١)، وبعض أهل اليمن في خزانة الأدب (١١٣/٧، ١١٥)، شرح شواهد المغنى (١٢٨/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (٥١٠/٤) (طير)، (١٨٩/١٥) (علا)، (٣٠٦/١٥) (نجا)، خزانة الأدب (١٠٥/٤)، الخصائص (٢٦٩/٢)، شرح شواهد الشافية (ص ٣٥٥)، شرح المفصل (٣٤/٣، ١٢٩)، تاج العروس (١٢٠/١٨) (قلص).

عليه فمُلْحَقٌ به، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمَر، ومطلقاً على لغة كنانة.

ش: من المعرب إعراب المثني وليس بمثنى ما يراد به التكاثر كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، بمعنى كرات؛ لأن بعده ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾، أى مزْدَجْرًا وهو كليل، ولا يكون ازدجار و كلال بكرتين فحسب، بل بكرات، ومنه قولهم: سبحان الله وحنانيه، وقول الراجز^(١) [من الراجز]:

وَمَهْمَهَيْتِنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قال الفراء: أراد: ومَهْمَه بعد مهمه، وهذا النوع قد يغنى عنه التجريد وعطف مثله عليه، وهو مع ذلك غير مثنى؛ لأنه يدل على أكثر من اثنين، ومثال الاستغناء عنه بتجريده وعطف مثله عليه قول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَيِّتًا وَأَبْعَدَهُمْ عَن مَنَزِلِ الدَّامِ

وكقول جرير^(٣) [من الطويل]:

إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَرْجُو مِنْكَ نَافِلَةً مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ إِنْ الْخَيْرِ مَطْلُوبِ
تَجْرَى بِنَا نُجُبٌ أَفْنَى عَرَائِكِهَا حَمْسٌ وَحَمْسٌ وَتَأْوِيبٌ وَتَأْوِيبِ

وكقول الآخر [من البسيط]:

إِن النجاة إذا ما كنت ذا بَصَرٍ مِنْ جَانِبِ العَيِّ إِيعَادٌ وَإِعَادِ

وقد يغنى في هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]، أى: أى دكا بعد دك، وصفًا بعد صف.

(١) الراجز لخطام المجاشعي في لسان العرب (٨٩/٢) (مرت)، التنبيه والإيضاح (١٧٣/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (٤٦/٢) (سمت)، (٢٥/١٠) (بقق)، تهذيب اللغة (٣٠٢/٨)، تاج العروس (٥٦٦/٤) (سمت).

(٢) البيت لعصام بن عبيد الزماني في شرح ديوان الحماسة (ص ١١٢٢)، ولهمام الرقاشي في البيان والتبيين (٣١١/٢، ٣٠٢/٣، ٨٥/٤)، وله أو لعصام بن عبيد في خزنة الأدب (٤٧٣/٧)، وبلا نسبة في المقرب (٤١/٢).

(٣) البيتان في شرح ديوان جرير (ص ٣٦).

ومن المعرب كمثني وهو في المعنى جمع قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(١)، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

تُلْقَى الإِوزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا تَمْشِي وَيُنَ يَدَيْهَا بُرٌّ مَثُورٌ
أراد بين أيديها.

ومن المعرب إعراب المثني ما هو مفرد، ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وهو على ضربين: اسم جنس ككلبتي الحداد، وعلم كالبحرين والدونكيين وكنانين، وهي أسماء مواضع، قال الشاعر^(٢) [من الطويل]:

يَكَادَانِ بَيْنَ الدُّونَكِيِّينَ وَأَلْوَةِ ذَاتِ القَتَادِ السُّمْرِ يَنْسَلِخَانِ
وقال آخر [من الطويل]:

دَعْتَنَا بِكَهْفٍ مِنْ كَنَانِينَ دَعْوَةَ عَلَى عَجَلٍ وَالرَّكْبُ دَهْمَاءُ لِرَائِحِ

ومن المعرب إعراب المثني ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه مخول وحوال، فتجريدها كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧].

وكقول الشاعر^(٣) [من الرجز]:

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَا وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَا

وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَا

(١) أخرجه البخاري (٧٦/٣، ٧٧، ٨٤)، والترمذي (١٢٤٥، ١٢٤٦)، وأبو داود (٣٤٥٧)،

(٣٤٥٩)، وابن ماجه (٢١٨٢، ٢١٨٣).

(٢) البيت لثميم بن أبي بن مقبل في ديوانه (ص ٣٣٨)، لسان العرب (٤٢٩/١٠) (دتك)، تهذيب

اللغة (١٢٠/١٠)، تاج العروس (دتك)، معجم البلدان (٤٨٩/٢).

(٣) الرجز لضب في الحيوان (١٢٨/٦)، الدرر (١١٩/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٤/٢)

(بيت)، (١٨٧/١١) (حول)، جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، شرح شواهد الشافية (ص ١٢)، الكتاب

(٣٥١/١)، المعاني الكبير (ص ٦٥٠)، المخصص (٢٢٦/٣)، الدرر (٢١٦/٢)، همع الهوامع

(٤١/١)، (١٤٥).

وتلبسهما بعلم الثنية كقول الراجز^(١) [من الراجز]:

يا إبلى ما ذأمه فتأبيه ماء رواءً ونصبي حوَّليه

وكقول النبي، عليه السلام: «اللهم حوالينا ولا علينا»^(٢)، ونزر هذا الاستعمال في متمحض الأفراد كقوله^(٣) [من الوافر]:

على جرداء يقطع أبهرأها حزام السرج في خيل سراع

الأبهر عرق معروف فثناه مجازاً، وكذا قيل في قول الشاعر [من الطويل]:

تربع وعس الأخرمين وأربلت له بعد ما ضاقت جواء المكامين

أراد الأخرم، وهو موضع، فثناه مجازاً، وأنشد ابن سيده في المحكم^(٤) [من الكامل]:

فجعلن مدفع عاقلين آيأنا وجعلن أمعز رامتين شمالا

وقال: أراد عاقلاً وهو جبل، وأجاز الفراء أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى:

﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ [الرحمن: ٤٩].

ومما ينبغي أن يكون ملحقاً بالمثني نحو: القمرين في الشمس والقمر، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مبانيه عليه، فإن قيل فيه مثني فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع.

ومن المعرب إعراب المثني وليس مثني في الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد اثنتان واثنتان، والمذروان وهما طرفا الألية وطرفا القوس وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، ومثله: جاء فلان يضرب أضدرته، إذا جاء فارغاً، ومن هذا القبيل قولهم لعمرى ومعاوية

(١) الراجز للزبيان السعدى فى ديوانه (ص ١٠٠)، لسان العرب (٣٥٩/٥)، وبلا نسبة فى تهذيب

اللغة (٢٤١/٥، ٢٧٠/١٣، ٣١٣/١٥)، تاج العروس (أبى)، لسان العرب (٣٥٤/١٤) (زبى).

(٢) أخرجه البخارى (١٥/٢، ٣٥، ٣٨، ٩٢/٨)، والنسائى (١٦٠/٣، ١٦٦)، وابن ماجه

(١٢٦٩)، وابن خزيمة (١٤٢٣)، وأحمد (١٠٤/٣، ١٨٧، ٢٧١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٢٤/١)، همع الهوامع (٤١/١).

(٤) البيت لجرير فى ديوانه (ص ٤٩)، وبلا نسبة فى عمدة الحفاظ (ص ١٢٧)، لسان العرب

(٤٦٥/١١) (عقل)، تاج العروس (عقل).

ابن شريحيل بن عمرو بن الجون: الجونان.

وقال أعرابي: جَنَّبَكَ اللَّهُ الْأَمْرَيْنِ وَكَفَّاكَ شَرَّ الْأَجْوَفَيْنِ، وَأَذَاكَ الْبَرْدَيْنِ، أَرَادَ: الْفَقْرَ وَالْعُرَى، وَالْبَطْنَ وَالْفَرْجَ، وَالغَنَى وَالْعَافِيَةَ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ لَمَّا هُوَ فِي وَسْطِ شَيْءٍ: هُوَ فِي ظَهْرِيهِ وَظَهْرَانِيهِ، وَلَقِيْتَهُ بَيْنَ الظَّهْرَيْنِ وَالظَّهْرَانَيْنِ، أَيْ فِي الْيَوْمَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ.

وأما كلا وكتلتا، فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى: ﴿كَلَّمْنَا الْجِنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولو اعتبر المعنى لقال: «آتتا» وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله^(١) [من البسيط]:

كلاهما حينَ جدَّ الجريُّ بينهما قد أقلعا وكلا أنفئهما رابى

ولكونه مفرد اللفظ معنى المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثني في موضع، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافاً إلى ظاهر، ليتخلص من اجتماع إعرابي تثنية في شيئين كشيء واحد، وجعل الآخر له مضافاً إلى مضمرة؛ لأن المحذور فيه مأمون، وقد أجزته كنانة مجرى المثني مع الظاهر أيضاً فيقولون: جاء كلا أخويك، ومررت بكلي أخويك، ورأيت كلي أخويك، وهذه اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدره، فإن القائل إن «كلا» معرب بحركة مقدره يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة، كما يمتنع عندهم، وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثني أقوى من مناسبتها للذي وعلى وإلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما، وأيضاً فإنّ تفسير ألف كلا حادث عند تغيير عامل، وتغيير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغيير عامل، فتباينا، وامتنع أن

(١) البيت للفرزدق في أسرار العربية (ص ٢٨٧)، تخلص الشواهد (ص ٦٦)، الخصائص (٣/٣١٤)،

الدرر (١/١٢٢)، شرح التصريح (٢/٤٣)، شرح شواهد المغنى (ص ٥٥٢)، ولم أقع عليه في

ديوانه، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (٩/١٥٦)، وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٤٧)،

حزانة الأدب (١/١٣١، ٤/٢٩٩)، الخصائص (٢/٤٢١)، شرح الأشموني (١/٣٣)، شرح

شواهد الإيضاح (ص ١٧١)، شرح المفصل (١/٥٤)، مغنى اللبيب (ص ٢٠٤)، همع الهوامع

باب إعراب المثني والمجموع على حده ٧١
يلحق أحدهما بالآخر.

وكلتا في المؤنث ككلا في المذكر.

ص: ولا يُغنى العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو
فَصْلٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ.

ش: استعمال التثنية بدلاً من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم، فكما لا يرجع
التصحيح في مثال: أعان واستعان إلا في شذوذ واضطرار كقول الراجز^(١) [من
الرجز]:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَةً مِسْكَ دُجِحَتْ فِي سُسْكَ

أراد بين فكّيها، فجاء بالأصل المتروك، إما شذوذاً بحيث لو كان في غير شعر لم
يُمتنع، وإما لضرورة إقامة الوزن، ومثله قول الآخر^(٢) [من الراجز]:

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْخَلْفِ كَشَّةً أَفْعَى فِي بَيْسِ قُفٍّ

وأما استعمال العطف في موضع الجمع فلا سبيل إليه؛ لأنه أشق من استعماله في
موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ ولأن الجمع ليس محدوداً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها
على بعض كما فعل بالمتنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز
استعمال العطف موضعه كقول الشاعر^(٣) [من الكامل]:

(١) الراجز لمنظور بن مرشد الأسدي في لسان العرب (٤٣٨/٢) (ذبح)، (٤٣٦/١٠) (زكك)،
خزانة الأدب (٤٦٢/٧، ٤٦٨، ٤٦٩)، تاج العروس (٣٦٧/٦)، أساس البلاغة (ذبح)، وبلا
نسبة في الشباه والنظائر (٢٠١/٢)، أسرار العربية (ص٤٧)، جهمرة اللغة (ص١٣٥)، شرح
المفصل (١٣٨/٤، ٩١/٨)، التنبيه والإيضاح (٢٣٤/١)، تهذيب اللغة (٤٧٣/٤، ٤٥٩/٩)،
المختص (٢٠٠/١١، ٣٩/١٣)، ديوان الأدب (١٩٤/٢).

(٢) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (١٦٨/٩)، أسرار العربية (ص٤٨)، تهذيب اللغة (٨٩/٧)،
تاج العروس (٣٥٩/١٧) (كشمش)، (٤٨٧/٢٣) (شخف)، (٢٨٠/٢٤) (قف)، جهمرة اللغة
(ص١٣٩، ١٦١، ١٦٣).

(٣) البيت للأعشى في لسان العرب (٨١/١٣) (ثمن)، تاج العروس (ثمن)، ولم أقع عليه في
ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٦٢٧/٣).

٧٢ باب إعراب المثني والجمع على حده

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا
وكقول الآخر^(١) [من الطويل]:

وردن اثنتين واثنتين وأربعًا يبادرن تغليسا ثمال المداهن

وقد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكرير، وأما الاستغناء به لفصل ظاهر فقولك: مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، ولو ثبتت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز.

وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج، وقد نعى له فى يوم واحد محمد أخوه ومحمد ابنه: سبحان الله، محمد ومحمد فى يوم، وإياهما قصد الفرزدق بقوله^(٢) [من الكامل]:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

ص: والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين، كما سبق، بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير، أو بزيادة فى الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح. ش: قد تقدم بيان المراد بالجعل وأن المعنى به تحديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء، فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها.

ونبه «بالقابل» على أن من الأسماء ما لا يجمع، كما أن منها ما لا يثنى.

وأشير بكون مدلوله فوق اثنين إلى أن أقل الجمع ثلاثة، فإن استعمل لفظ الجمع فى أقل منه فليس جمعاً بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع نحو: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤]، و﴿نحن الوارثون﴾ [الحجر: ٢٣].

والباء من قولنا: «بتغيير» متعلقة بدليل ما فوق اثنين؛ فلا تتناول تغيير نحو: مصطفىين

(١) البيت للطرمح فى ديوانه (ص ٤٩٢)؛ لسان العرب (٢/٢٩٢) (زوج)، تهذيب اللغة (١١/١٥٣)، المخصص (١٧/٢٤)، وبلا نسبة فى تاج العروس (٢٢/٣٥١) (وقع)، ورواية البيت عندهم:

حرجن اثنتين واثنتين وفردة ينادون تغليسا سمال المداهن

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/١٦١)، الدرر (٦/٧٤)، شرح التصريح (٢/١٣٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٧٥)، مغنى اللبيب (٢/٣٥٦)، المقرب (٢/٤٤)، همع الهوامع (٢/١٢٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٢١١).

ومصطفيات، فإن مفرديهما مصطفى ومصطفاة، وقد غيرا إذا جمعا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذ لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية، ولو قدر العكس لجهلت الجمعية، بخلاف تغيير رجل حين قيل فيه رجال، فإن الجمعية لا تدرك إلا به.

والتغيير الظاهر إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بحذف كتحمة وتخم، أو بتبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كفضيب وقضب، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان.

والتغيير المقدر كفلك، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع، فإذا كان واحداً فهو كففل، وإذا كان جمعاً فهو كبذذ فيقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبديلها بضممة مشعرة بالجمع، هذا مذهب سيبويه، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته: فلكان، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جنب، وهذه جنب، وهؤلاء جنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه فى الأفراد والجمع واحد وجدان التثنية وعدمها.

والإشارة بقولنا: «كما سبق»، إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما مر فى التثنية، ونظير قولهم فى الشمس والقمر: القمران، قولهم: الخبيون، يريدون خبياً وأصحابه، وخبيب لقب عبد الله بن الزبير، رضى الله عنهما، قال الراجز:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي

يروى بكسر الباء على ما ذكرته، وبفتحها على أن يكون المراد خبيياً وأخاه مصعباً. واحترز بكون الزيادة فى جمع التصحيح مقدراً انفصالها من زيادة نحو: صنوان، فإنها كزيادة زيدين فى سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زيدين مقدرة الانفصال لوجهين: أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة.

والثانى: أنه لو سُمى به ونسب إليه لحذفت المدة والنون، وزيادتا صنوان ونحوه بخلاف ذلك.

وقولنا: «لغير تعويض» احتراز من «سنين» ونحوه، فإنه جمع تكسير جرى فى الإعراب

يجرى التصحيح، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير، كما جبر «يَدٌّ»، و«دَمٌّ» حين قيل فيهما: يُدِيّ ودُمِيّ ودِمَاءٌ، فزيدت آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائت؛ لأنهما يجعلانه شبيهاً بفعال لو كسر عليه.

ولكون هذا النوع مكسراً في الحكم غير فاؤه غالباً فليل في سَنَة: سينون بكسر السين، وقد روى ضمها.

ص: وإن كان للمذكر فالزَيْدُ في الرفع واو بعد ضمة، وفي النصب والجر ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكسّر ضرورةً، وتسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالباً.

ش: «إن كان لمذكر»، أي إن كان جمع التصحيح لمذكر، فالزيد الذي يلحق آخره دلالة على جمعيته في الرفع واو بعد ضمة نحو: جاء الزيدون، وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة نحو: مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، و﴿إِنَّهُمْ عِنْدَنَا مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾ [ص: ٤٧]؛ لأن قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين في قولك: أسنى الحلى العلم.

وقولى: (وتليهما)، أي تلى الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها؛ لأنها بمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين، فكان الفتح أولى لأنه أخف من الضم والكسر؛ ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو، وأمر ذلك في الفتح مأمون فتعين.

ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

عَرِيْنٌ مِّنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِئَا بَرُّتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِّنْ عَرِيْنِ

(١) البيتان لجرير في ديوانه (ص ٤٢٩)، لسان العرب (٢٨٣/١٣)، تهذيب اللغة (٣٤٠/٢)، تاج العروس (عرن)، الاشتقاق (ص ٥٣٨)، تخلص الشواهد (ص ٧٢)، تذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، خزانة الأدب (٩٥٦/٨)، الدرر (١٤٠/١)، المقاصد النحوية (١٨٧/١)، ويلا نسبة في أوضح المسالك (٦٧/١)، شرح الأشموني (٣٩/١)، شرح التصريح (٧٩/١)، شرح ابن عقيل (ص ٤٠)، جهرة اللغة (ص ٧٧٤).

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى عَيْدًا وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ
وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُجَلِّى الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]،
وللضرورة كقول الشاعر [من الطويل]:

ولسنا إذا تأبون سلماً بمدعنى لكم غير أننا إن نُسَّلم نُسَّلم
وسقوطها لتقصير صلة كقوله^(١) [من الوافر]:

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلِ عَمْرٍو وَخَيْرُ الطَّالِبِي التَّرَةِ العَشُوْمُ
كذا رواه ابن جنى بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو:
﴿والمقيمي الصلاة﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب، كقول الشاعر^(٢) [من المنسرح]:
الحافظو عورة العشييرة لا يأتِيهم من ورأيهم نطفُ
وكقول الآخر^(٣) [من الطويل]:

(١) البيت للوليد بن عقبة فى حماسة البحترى (ص ٣٠)، لسان العرب (١٤٧/١٢) (حلم)،
(٤٣٨/١٢) (غشم)، المحتسب (٨٠/٢)، همع الهوامع (٤٩/١).

(٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس فى خزانة الأدب (٤/٢٧٢، ٢٧٦)، الدرر (١٤٦/١)، شرح
شواهد الإيضاح (ص ١٢٧)، ولقيس بن الخطيم فى ديوانه (ص ١١٥)، ولعمرو بن امرئ القيس
أو لقيس بن الخطيم فى لسان العرب (٩/٣٦٣)، ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان فى
شرح أبيات سيويه (١/٢٠٥)، ولرجل من الأنصار فى خزانة الأدب (٦/٦)، الكتاب
(١٨٦/١)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب (ص ٣٢٤)، إصلاح المنطق (ص ٦٣)، جواهر الأدب
(ص ١٥٥)، خزانة الأدب (٥/١٢٢، ٤٦٩، ٨/٢٩، ٢٠٩)، رصف المبانى (ص ٣٤١)، سر
صناعة الإعراب (٢/٥٣٨)، الكتاب (١/٢٠٢)، المحتسب (٨٠/٢)، المقتضب (٤/١٤٥)،
المنصف (١/٦٧)، همع الهوامع (٤٩/١).

(٣) البيت للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب (٦/٧، ٢٥)، شرح شواهد المغنى (٢/٥١٧)،
الكتاب (١/١٨٧)، لسان العرب (٢/٣٤٩) (فلج)، (١٥/٢٤٦) (لذا)، المؤلف والمختلف
(ص ٣٣)، المحتسب (١/١٨٥)، معجم ما استعجم (ص ٢٨٠)، المقاصد النحوية (١/٤٨٢)،
المقتضب (٤/١٤٦)، المنصف (١/٦٧)، وللأشهب أو لحرث بن مخفض فى الدرر (١/١٤٨)،
وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٩٩)، خزانة الأدب (٢/٣١٥، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠)، رصف المبانى
(ص ٣٤٢)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٣٧)، شرح المفصل (٣/١٥٥)، مغنى اللبيب (١/١٩٤)،
(٥٥٢/٢).

٧٦ باب إعراب المثني والمجموع على حده

وإنّ الذي حانتْ بفلجِ دِماؤهم هم القومُ كلُّ القومِ يا أمّ خالِدِ

وسقوطها اختياراً قبل لام ساكنة كقوله تعالى: ﴿واعلموا أنكم غير معجزى الله﴾ [التوبة: ٢]، بالنصب، حكاه أبو زيد: وحكى ابن جنى: ﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾ [الصفات: ٣٨] بالنصب أيضاً، وهذا شبيه بقولهم فى بنى العنبر وأنشد ابن جنى^(١) [من الرمل]:

وَمَسَامِيحُ بِمَا ضَنَّ بِهِ حَاسِبُو الْأَنْفَسِ عَن سُوءِ الطَّمَعِ

كذا رواه بفتح سين الأنفس، وحكى ابن جنى أيضاً عن الأعمش: ﴿وما هم بضارّي به من أحد﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا فى غاية من الشذوذ بخلاف الذى قبله، فلهدا قلت: قبل لام ساكنة غالباً، ومثل (بضارى به من أحد) لا يليق بالاختيار بالاضطرار، نحو: بمدعنى لكم.

ص: وليس الإعرابُ انقلابُ الألف والواو ياء، ولا مُقَدَّرًا فى الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدرًا فى متلوها، ولا النون عوضًا من حركة الواحد ولا من تنوينه ولا منهما، ولا تنوينين فصاعدًا خلافًا لزاعمى ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الأفراد.

ش: زعم قوم أن رفع المثني والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابًا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور، وهو مردود بوجوه:

أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء، وهى به لائحة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهى به لائحة لمجانسة الضمة، وهى أصل الألف فى المثني فأبدلت ألفًا، كما قيل فى: يُوَجِّلُ ياجل، وفى يُوْتَعَدُ ياتعد، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع.

الثانى من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر، إذ ليس فى المعربات غير المثني والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر

(١) البيت لسويد بن أبى كاهل فى شرح اختيارات المفضل (ص ٨٨٨)، المحتسب (٢/٨٠).

دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أن الرفع وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه يجعل علامته عدمية مناف لذلك، فوجب اطراحه.

الرابع: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو في نحو: عندى اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء في نحو: نعم الزيدان أنتما الزيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وكما تقدر ضمة (حيث) مرفوعاً بعد تسمية امرأة به، غير ضمته قبل التسمية به، وضمة يضرَبون غير ضمة يضرِب، وفتحة يا هندَ بنة عاصم، غير فتحة يا هنداً، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمس، وكما تقدر ضمة فلك في الجمع غير ضمته في الأفراد، ويا (بخاتى) مسمى به غير يائه منسوباً إليه، ولهذا صرف في النسب، وأمثال ذلك كثيرة.

وأما كون الإعراب مقدرًا في الثلاثة فمردود أيضاً، إذ لازمه ظهورُ الفتحة في نحو: رأيت بنيك؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم، وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة.

وأما القول الثالث: وهو أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طرؤ التثنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، فهو قول الأخفش والمبرد، وهو مردود أيضاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كآلف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخرًا.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدرًا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جرى به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب.

وأما النون فليست عوضاً من حركة الواحد؛ لأن الحروف الثلاثة نائية عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض، وليست عوضاً من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوينين في واحده نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فأن لا تكون عوضاً منهما أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى.

وأشير بال عوض من تنوين فصاعداً إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد، وضعف هذا القول غير خاف، عفا الله عن قائله وعنا.

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا، إذ لا مقول بعد ما تقدم غيره، مع سلامته من موجبات رد ما قبله، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد، ورفع توهم الإضافة بين، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها في نحو: رأيت بنى كرماء، وعجبت من ناصري باغين، ورفع توهم الإفراد أيضاً بين في مواضع منها: تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات نحو: هذان والخوزلان في تثنية بعض العرب الخوزلي، ومنها جمع المنقوص في حال الجر نحو: مررت بالمهتدين، وانتسبت إلى أيين كرام، فلولا النون في هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره.

ص: وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء.

ش: تصحيح المؤنث على ضربين: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد: جمع ما فيه تاء تأنيث علماً كعمرة وحمزة، أو اسم جنس كنعجة وضخمة.

وجمع ذى ألف التأنيث وليس فعلى فعلان كسكرى، أو فعلاء أفعال كحمراء.

وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزنيب.

ونحو: دربهامات من المصغرات.

وأيام معدودات من صفات المذكورات.

وغير المطرد ما سوى ذلك كجُرذات، وئبيات، وشمالات، وحمّامات، وحمّامات، وحُسامات.

وإلى نحو: دريهمات وما بعده أشير (بمحمول عليه)؛ لأنها مصححة تصحيح المؤنث وأحاديها مذكرة.

ص: وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التانيث المغايرة لما في نحو: عِدّة وثبة علمين، ومن إعرابٍ بحرفين، ومن تركيب إسنادٍ أو مزج، وبكونه لمن يعقل، أو مشبّه به علماً أو مُصغراً أو صفة تقبل تاء التانيث إن قصد معناه، خلافاً للكوفيين في الأول والآخر.

ش: المراد بالذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ؛ لأن تذكير اللفظ ليس شرطاً في صحة هذا الجمع، بل الشرط خلوه من تاء التانيث، ولذلك لو سمي رجل بزينب أو سُعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه: زينون وسُعدون وأسماءون، بخلاف المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع، علماً كان كطلحة، أو غير علم كهُمزة.

ولأجل الحاجة في النوعين إلى الخلو من تاء التانيث قدم على سائر الشروط، وعبر بتاء التانيث دون هائه ليدخل في ذلك أخت ومسلمات علمي رجلين، فإنه لا يجمع بهذا الجمع، كما لا يجمع نحو: طلحة وهُمزة.

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة ما في عدة وثبة علمين) تنبيهاً على ما صار علماً من الثلاثي المعوّض من لاه أو فائه هاء التانيث، فإنه يجمع بالواو والنون، وبالألّف والتاء، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كسية فيلزم جمعه بالألف والتاء، فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عديين وثيين، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه، وأجاز سيبويه أيضاً أن يقال في (ربت) مخففاً علماً: ربون وربات.

وأشرت بقولي: «ومن إعراب بحرفين»، إلى ما جعل علماً من نحو: زيدين وزيلين، واثنين وعشرين، وبقولي: «من تركيب إسناد أو مزج» إلى نحو: تأبط شراً وسيبويه، فإن هذه الأنواع لا تتنى ولا تجمع، فإن احتيج إلى تثنية شيء منها أضيف إليه ذوا، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو، وبعض النحويين يعامل الممزوج في التثنية والجمع على

حدها معاملته في النسب، فيحذف العجز ويولى آخر الصدر العلامة فيقول: جاءني السيبان، ومررت بالسبيين.

ومن شروط هذا الجمع كون المسمى ممن يعقل أو شبيه به، فلا يقال في لاحق اسم فرس لاحقون، ولا في سابق صفة له سابقون، ولا حاجة إلى تنكب التعبير ممن يعقل واستبداله ممن يعلم كما فعل قوم؛ لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع، والعلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع، كقوله تعالى: ﴿وإنا على ذهاب به لقادرون﴾ [المؤمنون: ١٨]، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسماً من أسمائه، إذ لا يُثنى عليه ولا يُخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع، فإذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع فهو أولى من العلم؛ لأنه أدل على المقصود.

والإشارة بقولنا: «أو شبيه به» إلى نحو: ﴿رأيتهم لى ساجدين﴾ [يوسف: ٤]؛ لأن المراد به ما لا يعقل، إلا أنه بنسبة السجود إليه أشبه ما يعقل فعومل معاملته في الجمع، والإضمار مطرد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل، ومنه قول الشاعر يصف قوساً ونبلاً [من الطويل]:

فحالفنى دونَ الأخلاءِ نَبَعَةٌ تَرِنُ إذا ما حُرِّكَتْ وتُرْمَجِرُ
لها فتيةٌ ماضونَ حيث رَمَت بهم شرابُهُم قانٍ من الدمِ أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهي والعجائب والأسماء المستعظمة نحو: أصابهم الأمرون والفتكرون والبرحون، وعمل بهم العمليين، أى الأعمال العجيبة التي كأنها تعلن غاية ما أريد منها فتوهمها منقادة، وقالوا للمطر الذي يعظم شأنه ويعم نفعه: وابلون، قال الشاعر^(١) [من الوافر]:

وأصبحتِ المذاهبُ قد أذاعتُ بهَا الإِصْصَارُ بعدَ الوابِلينا

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٧٢٠/١١) (وبل)، (٩٤/١٥) (علا)، تهذيب اللغة (١٨٨/٣)، جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، المخصص (١١٤/٩)، أساس البلاغة (وبل)، تاج العروس (وبل).

وقال أبو صخر الهذلي [من البسيط]:

تَلَاعَبُ الرِّيحُ بِالْعَصْرَيْنِ قَسْطَلَهُ وَالْوَابِلُونَ وَتَهْتَأُنُ التَّجَاوِيدُ

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشيء منزلة ما يعقل في الأنس به والحنو عليه كقول
الراجز^(١) [من الرجز]:

قَدْ رَوَيْتُ إِلَّا دُهَيْدِيهِنَا قُلَيْصَاتٍ وَأَيْكِرِينَا

ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علمًا كزبد، أو صفة قابلة لثناء التأنيث عند
قصده كمسلم، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران في لغة غير بني
أسد، وكصبور وقتيل، ويقوم مقام الوصفية التصغير، كقولك: غليم وغليمون؛ لأن
التصغير وصف في المعنى.

ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه، بل أجازوا أن
يقال في هبيرة: الهبيرون، وفي أحمر: أحمرن، وإلى ذلك الإشارة بقولنا: «خلافًا
للكوفيين في الأول والآخر»، والبصريون لا يميزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شيء
عدوه نادرًا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: علّانون في جمع علانية، قالها
الفراء، وهو الرجل المشهور، ومثله في الندور قولهم: رجل ربّعة وربعون، في جمع ربعة
وهو المعتدل القامة، ومن النادر أيضًا قول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءً بَنَى نِزَارٍ حَلَّالَ أُسُودَيْنَ وَأَحْمَرَيْنَا

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/٧٩، ٨٠) (بكر)، (١٣/٤٦٠) (عمن)، (١٥/٩٤) (علا)
جمهرة اللغة (ص ١٣٣٤)، خزانة الأدب (٨/٣٢، ٤٤، ٥٠، ٥١، ٥٤)، رصف المباني
(ص ٤٣٠)، سر صناعة الإعراب (٢/٦١٨)، شرح شافية ابن الحاجب (١/٢٧٠)، شرح شواهد
الشافية (ص ١٠٠)، الكتاب (٣/٤٩٤)، تاج العروس (١٠/٢٤٢) (بكر)، مقاييس اللغة
(٤/١١٥)، مجمل اللغة (٢/٢٥٦)، المخصص (٧/٦١، ١٣٧)، تهذيب اللغة (٣/١٨٨،
٣٥٧/٥).

(٢) البيت للكميّ بن زيد في ديوانه (٢/١١٦)، المقرب (٢/٥٠)، وللحكيم الأعور بن عياش
الكلبي في خزانة الأدب (١/١٧٨)، الدرر (١/١٣٢)، شرح شواهد الشافية (ص ١٤٢)، وبلا
نسبة في شرح الأشموني (١/٣٥)، شرح المفصل (٥/٦٠)، خزانة الأدب (٨/١٨)، شرح شافية
ابن الحاجب (٢/١٧١)، همع الهوامع (١/٤٥).

وأسود وأحمر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث؛ لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها.

ص: وكونُ العقل لبعضٍ مثنى أو مجموع كافٍ، وكذا التذكير مع اتحاد المادة، وشذو ضُبُعَانِ في ضُبُعٍ وضُبُعَانِ.

ش: أى إذا قصدت تثنية أو جمعاً فيما لم يعمه العقل غلب ذو العقل وجُعِلَ ثبوته له مغنياً عن ثبوته لما زاد عليه، فتقول فى رجل سابق وفرسين سابقين: سابقون، وكذا يفعل إذا قصدت تثنية أو جمع فيما لم يعمه التذكير مع اتحاد المادة، فيقال فى امرئ وامرأة، ومسلم ومسلمة، وأحمر وحمراء، وسكران وسكرى، وابن وابنة، وأخ وأخت، وفتى وفتاة: مسلمان، وأحمران، وسكرانان، وابنان وأخوان، وفتيان.

ولا يقال فى رجل وامرأة: رجلان، ولا فى ثور وبقرة: ثوران، ولا فى غلام وجارية: غلامان، إلا فى لغة من قال: رجلة وثور وغلماة؛ لأن المادة واحدة، وأما من لم يقل إلا رجل وامرأة، وثور وبقرة، وغلाम وجارية فلا يقول: رجلان ولا ثوران ولا غلامان إلا فى: رجل ورجل، وثور وثور، وغلाम وغلَام.

ويُفهم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية فيغلب التذكير والعقل مطلقاً، وإن ترك التغليب فهو أولى، وقالوا فى ضُبُعٍ وضُبُعَانِ، ضُبُعَانِ، شذوذاً.

ص: وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مستوفٍ للشروط فمسموع، كنحن الوارثون، وأولى، وعليين، وعالمين، وأهلين، وأرضين، وعشرين إلى تسعين.

ش: هذا من قولنا: «مثل هذا الجمع» إشارة إلى الجمع المعرب بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، فمن المعرب بإعرابه الوارد كذلك من أسماء الله تعالى: ﴿ونحن الوارثون﴾ [الحجر: ٢٣]، و﴿وانا لموسعون﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿فنعلم الماهدون﴾ [الذاريات: ٤٨]، وكذلك أولو، وعليون، وعالمون، وأهلون، وأرضون، وعشرون، وأخواته.

فأما أسماء الله تعالى، فمعنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلاً، كما يتوقف عليه فى غيره من الثناء والحمد، بل التوقف على السماع فى هذا أحق؛ لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى

على وجه يؤمنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى، ولا أعلم أحدًا يميز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع؛ لأن ذلك يوهم بخلاف التوحيد، وقد تقدم التنبيه على ذلك، وعلى قولهم: أو لو كذا.

وأما عليون فاسم لأعلى الجنة كأنه فى الأصل فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: صَرِيفُونَ، وَصِيفُونَ، وَنَصِيبُونَ، وَالسَّيْلُحُونَ، وَقَنْسَرُونَ، وَيَبْرُونَ، وَدَارُونَ، وَفلسطون، قال الأعرابي (١) [من الطويل]:

وَيَجِبِي إِلَيْهِ السَّيْلُحُونَ وَدُونَهَا صَرِيفُونَ فِي أَنْهَارِهَا وَالْحَوْرُنُقُ

وقال زيد بن عدى بن حاتم (٢) [من الطويل]:

تَرَكْتُ أَحَا بَكْرٍ يُنَوِّءُ بِصَدْرِهِ بِصِيفِينَ مَخْضُوبَ الْجُيُوبِ مِنَ الدَّمِ

وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والباديين، والأعراب خاص بالباديين، وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مراداً به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله، وهذا لا يصح، إذ لو جاز فى عالم هذا الذى زعم لجاز فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول فى جمع شىء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيتون وشخصون، وفى امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه.

أما أهلون فجمع أهل، وأهل غير مستوف لشروط هذا الجمع، إذ ليس علماً ولا صفة، فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع، كما لم يجمع عليه آل، لكن أهلاً استعمال استعمال «مستحق» فى قولهم: هو أهل كذا، وأهل له، فأجرى مجراه فى الجمع، قال الله تعالى: ﴿شَغَلْتْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ٢١]، و﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ﴾

(١) البيت للأعرابي فى ديوانه (ص ٢٦٩)، لسان العرب (٩/١٢٩) (صرف)، (١٠/٧٩) (خرنق)، كتاب العين (٤/٣٢٢)، تاج العروس (٢٤/١٦) (صرف)، (٢٥/٢٣٥) (خرنق)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٧/٦٣٠).

(٢) انظر: الدرر (١/١٥٠)، همع الهوامع (١/٥٠).

أهليكم ﴿ المائدة: ٨٩ ﴾، وقال النبي ﷺ: «إن لله أهلين من الناس»^(١)، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

وما رَجِمُ الأهلين إنَّ سالموا العدا بمجديةٍ إلا مضاعفةَ الكرب
ولكن أخو المرء الذين إذا دعا أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب

ومثل أهلين في مخالفة القياس جمع مرء على مرئين في قول الحسن البصري، رضى الله عنه: أحسنوا أملاءكم أيها المرءون، ولم يُقل في رجل رجلون.

أما أَرْضُونَ فخلوه من شروط هذا الجمع ظاهر؛ لأنه جمع أرض، وهو اسم جنس جامد مؤنث دال على ما لا يعقل، إلا أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلاً على ما يستعظم ويتعجب منه؛ لأن أعجب الأشياء ذو العقل، فألحق به في هذا الجمع الأشياء العجيبة في نفع أو ضرر، تنبيهاً على مرتبتها واستعظامها، وبذا علل الفراء «عليين» وقول العرب: أطعمنا مَرَقَةً مَرَقَيْن، ويؤيد هذا الاعتبار في أرضين حسن وروده في مقام التعجب والاستعظام كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

وَأَيَّةَ بَلَدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا مِنْ الْأَرْضِينَ تَعْلَمُهُ نِزَارُ

وكقول الآخر^(٣) [من الطويل]:

لقد ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بِنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَغْوَدٍ مَنِيرِ

وقيل: إنما قالوا أرضون في أرض على سبيل التعويض، كما فعل في سنة ونحوها؛ لأن الأرض مثلها في التأنيث المجازي، وعدة الأصول، ونقصان ما حقه ألا ينقص؛ لأن الأرض اسم ثلاثي مؤنث، فحقه أن يكون بناء التأنيث، فلما خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة، واستويا في الجمعية تعويضاً، ولذا غيرت راء أرضون كما غيرت سين سنة، وقيل: أرضون نائب عن أَرْضَاتٍ معدول عنه، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أَرْضَةٍ.

(١) أخرجه أحمد (١٢٧/٣، ١٢٨، ٢٤٢)، والدارمي (٤٣٣/٢)، وابن ماجه (٢١٥)، والحاكم (٥٥٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة في جهمرة اللغة (ص ١٣٣٥)، الدرر (١٣٤/١)، همع الهوامع (٤٦/١).

(٣) البيت لكعب بن معدان في الدرر (١٣٣/١)، المحتسب (٢١٨/١)، وبلا نسبة في شرح

التصريح (١٢/١، ٧٣)، شرح شذور الذهب (ص ٧٤)، همع الهوامع (٤٦/١).

وأما عشرون فشدوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها، وكذلك أحواتها، وإن كانت بمعنى الجمعية، وقال بعضهم: ثلاثون وأحواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر في أرض؛ لأن تاء التانيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط، فجمعت هذا الجمع تعويضاً، وعملت العشرة بذلك وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية؛ لأن المثني قد يعرب إعراب الجمع، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض، وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار، ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة.

ص: وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسَّر من المعوِّض من لامة هاء التانيث، بسلامة فاء المكسورها، وبكسر المفتوحها، وبالوجهين في المضمومها، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر، ونحو: رقة، وأضاة، وإورزة.

ش: «هذا الاستعمال» إشارة إلى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون بعدهما، وخرج بما لم يكسر نحو: شفة وشاة، فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسِّرا على شفاه وشياه، بخلاف سنة وثبة ونحوهما فإنهما لم يكسِّرا، فجعل لهما ولأمثالهما هذا الاستعمال عوضاً.

وخرج بذكر «الهاء» دون «التاء» بنت وأخت.

وأشير «بكسر الفاء وفتحها وضمها» إلى ما حكى ابن كيسان عن الكسائي: أن المعوض من لامة هاء التانيث إن كان مضموم الأول كقلبة وثبة جاز في جمعه الضم والكسر، وإن كان مفتوح الأول أو مكسوره كسنة ومائة لم يجز في جمعه إلا الكسر.

والإشارة «بربما نال هذا الاستعمال ما كسِّر»، إلى بُرة فإنه قيل في جمعها برى وبرات وبرون، وكذلك ظبة فإنه قيل في جمعها: ظبا وظبات وظبون، قال الشاعر يصف سيوفاً^(١) [من الوافر]:

(١) البيت للكثير بن زيد في ديوانه (١٢٦/٢)، خزانة الأدب (١٥١/٧)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٣٧)، لسان العرب (٢٩٧/١) (حجب)، (٤٢٠/٤) (شفر)، (٢٢/١٥) (ظبا)، المقاصد النحوية (٣٦١/٤)، وبلا نسبة في فقه اللغة (ص ٢٥٠).

يرى الرَّاعُونَ فِي الشَّفَرَاتِ مِنْهَا وَقُودَ أَبِي حُبَابٍ وَالطَّبِينَا

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل.

وكذا المعوض من فائه قليل أيضاً، والمحفوظ منه: رقة ورقون، ولدة ولدون، وحشة وحشون، والرقة الفضة، واللدة المساوي في السن، والحشة الأرض التي لا إنس فيها، ومن كلام العرب: وجدانُ الرِّقِينِ يَغطِي أفنَ الأفِينِ، وقال الشاعر في جمع لدة^(١) [من الوافر]:

رَأَيْتَنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرَّخُ لِدِيَّ أَسْنَانُ الْهِرَامِ

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: أضاة وإضون، وإوزة وإوزون، ونحوها، قال الشاعر^(٢) [من الوافر]:

خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤْيَا مُحَاوِرُهَا كَأَسْرِيَةِ الْإِضِينَا

وقال الشاعر^(٣) [من البسيط]:

تَلَقَى الْإِرْزُونَ فِي أَكْنَفِ دَارَتِهَا تَمْشِي وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُرَّ مَنثورٌ

ص: وقد يُجَعَلُ إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ فِي النُّونِ مَنْوَنَةً غَالِبًا، وَلَا تُسْقِطُهَا الْإِضَافَةُ، وَيَلْزِمُهُ الْيَاءُ، وَيَنْصَبُ كَاتِنًا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى لُغَةٍ، مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ الْمَحذُوفُ، وَلَيْسَ الْوَارِدُ مِنْ ذَلِكَ وَاحِدًا مَرْدُودَ اللَّامِ خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ.

ش: من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين، فتلزمه الياء ويعرب بالحركات فيقول: إن سنينا يطاع إليه فيها لسنين، وسنينك أكثر من سنيني، وبعض هؤلاء لا ينون فيقول: مرت عليه سنين، فترك التنوين لازم لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٢٩١/٢)، لسان العرب (٤٦٩/٣) (ولد)، تاج العروس (٣٢٧/٩) (ولد)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٨٨٥/٣).

(٢) البيت للطرماح في لسان العرب (٣٨/١٤) (أضأ)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٨/٤).

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه (ص٤٦)، وبلا نسبة في جهمرة اللغة (ص١٣٣٥)، شرح المفصل (٥/٥)، لسان العرب (٢٩٦/٤) (دور)، (٤٢٩/٥) (وزز).

حرف واحد، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة؛ لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح، وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح، ولعدم سلامة نظمه، وكان جديراً بأن يجري مجرى صنوآن وقنوان، فلما كان له ذلك مستحقاً ولم يأخذه نبه عليه بهذه المعاملة، وكان بها مختصاً، ولو عومل بهذه المعاملة نحو: رقين، لجاز قياساً وإن لم يرد به سماع، وقد فعل ذلك بينين كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وكان لنا أبو حسنٍ علىٰ أبا بَرًّا ونحنُ له بينُ

لأنه أشبه سنين في حذف اللام وتغيير نظم الواحد، ولتغيير نظم واحده قيل فيه: فعلت البنون، ولا يقال: فعلت المسلمون، ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً؛ لأنها ليست جموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين، ويمكن أن يكون هذا معتبراً في الأربعين من قول جرير^(٢) [من الوافر]:

عَرِينٌ من عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرئْتُ إلى عُرَيْنَةٍ من عَرِينِ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى عَبِيد وَأَنْكَرْنَا زَعَايِفَ آخِرِينِ
وَمَاذَا يَدْرِي الشَّعْرَاءُ مَنْسَى وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق في البيت قبله.

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثني وما حمل عليه لغة، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر^(٣) [من البسيط]:

إِنِّي أَيْبَىٰ أَيْبَىٰ ذُو مَحَافِظَةٍ وَإِنْ أَيْبَىٰ أَيْبَىٰ مِنْ أَيْبِينِ

(١) البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب في تشرح التصريح (٧٧/١)، المقاصد النحوية (١٥٦/١)،
ولسعيد بن قيس الهمداني في خزنة الأدب (٧٥/٨، ٧٦، ٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك
(٥٥/١)، خزنة الأدب (٦٠/٨).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لذى الإصبع العدواني في خزنة الأدب (٦٦/٨، ٦٨)، سر صناعة الإعراب (٦٢٨/٢)،
شرح المفصل (١٣/٥)، لسان العرب (٥/١٤)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٢١٣/١)، المقتضب
(٣٣٣/٣).

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظي في الخروج عن أصل إلى فرع، فالانقياد إليه في الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز، وذلك أنهم قالوا فى: ياسمين وسرجين، وشياطين، ياسمون وسرجون وشياطون، فأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيهاً للآخر بالآخر، وإن كان نون بعضها أصلياً، مع أن هذا الإعراب فرع، والإعراب بالحركات أصل، فإن يشبه باب سنين وظين بباب قرين ومبين أنسب وأقرب.

وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو؛ لأنها أحق؛ ولأن باب غسّلين أوسع مجالاً من باب عرّبون؛ ولأن الواو كانت إعراباً صريحاً إذ لم يشترك فيها شيثان، فلو لزمّت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمّة معها كرفعين، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد، على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع، فيقول فى المسمى يزيدون: هذا زيدون، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدون، ويؤيد قوله قولهم: الماطرّون، وسيلّحون وناطرون وماعزون فى أسماء أمكنة، والأجود إجراؤها مُجرى الجمع، ثم التزام الياء، وأما التزام الواو وجعل الإعراب فى النون فقليل، والحمل عليه ضعيف.

وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجمياً، فمنعه من الصرف، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر اسم ليس من وضع العرب، لعدم ذلك فى النكرات التى هى الأصول، وهذا شبيه بقول سيبويه إن «حاميم» لو سُمى به لم ينصرف للعلمية والعجمة؛ لأن «فاعيل» ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كهابيل، واعتبار سيبويه أقوى؛ لأن فاعيلاً لم يوجد فى لسان العرب نكرة ولا معرفة، بخلاف المزيد فى آخره واو مضموم ما قبلها، فإنه موجود فى النوعين، فالنكرة كعرّبون وزرّجون، والمعرفة كحمدون وسعدون.

والضمير من قولى: «وينصب كائناً بالألف والتاء» عائد إلى المعتل اللام المعروض منها تاء التأنيث، أى إذا جمع هذا النوع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة، كقول بعضهم: سمعت لُغاتهم.

وكقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى أدب الكاتب (ص ٤٤١)، جمهرة اللغة (ص ٢٤٨، ١٣٣٤)، =

فلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ نُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتَابَهَا

هكذا رواه الفراء بفتح التاء، ولا يعامل بهذه المعاملة إلا نحو لُغَةٌ وَثْبَةٌ من المعتل اللام المعوض منها التاء، ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة؛ لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسبيين: أحدهما: الشبه بباب قضاة فى أنه جمع آخره تاءً مزيدة بعد الألف فى موضع لام معتلة.

والثانى: ثبات بإزاء ثبين، وكسرتة بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثنين تشبيهاً بقرين، جازت مراجعته بثبات تشبيهاً بينات، وكل واحد من السبيين منتف مع رد المحذوف، فيبقى على الإعراب الذى هو به أولى، ولا يعامل عدات من المعتل لفاء معاملة ثبات لاتفاء السبيين المذكورين.

وزعم أبو على أن قول من قال: سمعت لُغَاتِهِمْ، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدُّ لَامِهِ فَقَلْبُ أَلْفًا، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه: أحدها: أن جمعية لغات فى غير «سمعت لغاتهم» ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين أفراد وجمع.

الثانى: أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعاً بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث: أن قائل «تحيزت نباتاً» يصف مشتار غسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرَتْ بِالْأَيَّامِ، وهو الدخان، اعتزلت مع يعاسيها ثبة ثبة، فمعنى ثبات إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع: أن بعض العرب قال: رأيت نباتك، بفتح التاء، حكاة ابن سيده، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الأفراد، فبطل قول أبى على بطلاناً جلياً غير خفى.

* * *

باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

ص: الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور، فإن كان ياء لازمة تلي كسرةً فمنقوص، فإن كان همزة تلي ألفاً زائدة فممدود.

ش: تبين كيفية التثنية وجمعي التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود، حتى إذا جرى في الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به.

فالمقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، فذكر الاسم مخرج للفعل المضارع الذي حرف إعرابه ألف نحو: يَرْضَى، وذكر حرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ألف نحو: إذا وهما، وذكر اللزوم مخرج للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة، وللأسماء الستة في حال النصب.

والمنقوص العُرفي: الاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة تلي كسرة، فالاسم مخرج للمضارع الذي حرف إعرابه ياء تلي كسرة نحو: يُعْطَى، وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلي كسرة نحو: هي، والذي، واللزوم مخرج لنحو: الزيدين: وللأسماء الستة في حال الجز.

ولما كان المنقوص في اللغة متناولاً لكل ما حذف منه شيء كيدٍ وعدة، وكان المقصود هنا غير ذلك قيّد بالعرفي؛ لأن العرف الصناعي قد غلب إطلاق المنقوص على نحو: شحّ وقاضٍ.

والممدود: الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفاً زائدة، فذكر الاسم مستغنى عنه؛ لأن المخرج به في رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة، إذ لو لم يذكر اسم في رسمهما لتناول المقصور نحو: يَرْضَى، ورسم المنقوص نحو يُعْطَى، وهما لو لم يتناول رسم الممدود فعلاً، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفاً زائدة، وإنما تلي ألفاً منقلبة كيشاء، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره.

وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصور ممدود معرب.

وذكرت زيادة الألف احترازاً من: داء وماء ونحوهما، فإن الألف فى مثل هذا لا تكون زائدة؛ لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصاً عن أقل الأصول، وإنما هى بدل من أصل.

ص: فإذا تُنى غيرُ المقصور والمدود الذى همزته بدل من أصل أو زائدة لَحِقَتْ العلامةُ دون تغيير، ما لم تُنب عن تثنيته تثنية غيره غالباً.

ش: غير المقصور والمدود والمقيد يعم الصحيح الآخر كرجل وامرأة، والمعتل الآخر الجارى مجرى الصحيح كمرمى ورمى ومغزوّ وغزوّ، والمعتل المنقوص كشج وقاض، والمهموز الذى ليس ممدوداً كرشأ وماء ونسيء ومكلوء، والمدود الذى همزته أصل كقرّاء، وهو الكثير القراءة، فكل هذه وأشباهاها لا تغير فى التثنية بأكثر من فتح الآخر ولحاق العلامة التى سبق ذكرها.

وأشرت بقولى: «ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره» إلى نحو قولهم فى تثنية سواء: سيّان، فإنه تثنية سىّ، واستغنوا به غالباً عن تثنية سواء، وقلت: «غالباً» احترازاً عن رواية أبى زيد عن بعض العرب: هذان سواءان، وكذلك استغنوا غالباً باليّن وخصيّن عن اليّتين وخصيتين، وقد يقولون: ألىّ وخصيّى. بمعنى خصية، وقد يقال فى التثنية: أليّتان وخصيتان، قال عنتره^(١) [من الوافر]:

متى ما تلقننى فردّين ترّجّف رَوَانِفُ أَلْيَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا

وقال طفيل الغنوى^(٢) [من الوافر]:

وإنَّ الفَحْلَ تُنَزِعُ خُصَيْتَاهُ فَيُضْبِحُ جَافِرًا قَرِحَ العِجَانِ

(١) البيت لعنترة فى ديوانه (ص ٢٣٤)، خزنة الأدب (٤/٢٩٧، ٧/٥٠٧، ٥٥٣)، الدرر (٥/٩٤)، شرح التصريح (٢/٩٤)، شرح شواهد الشافية (ص ٥٠٥)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٤٦٠)، شرح المفصل (٢/٥٥)، لسان العرب (٤/٥١٣، ٤٣/١٤) (طير، ألا)، المقاصد النحوية (٣/١٧٤)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ١٩١)، أمالى ابن الحاجب (١/٤٥١)، شرح الأشموني (٣/٥٧٩)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٣٠١)، شرح المفصل (٤/١١٦، ٦/٨٧)، لسان العرب (٩/١٢٧)، همع الهوامع (٢/٦٣).

(٢) البيت ليزيد بن الصعق فى لسان العرب (١٤/٢٣٠) (خصا)، تاج العروس (خصى).

ومن الاستغناء بثنيته عن تثنية قولهم فى ضُبُع وضُبَعان: ضُبَعان، ولم يقولوا: ضِبَعانان، وهو القياس، كما يقال فى: امرئ وامرأة، وابن وابنة: امرآن وابنان.

ص: وإذا تُنِّي المقصورُ قلبتْ أَلْفُه واوًا إن كانت ثالثةً بدلاً منها، أو أصلاً، أو مجهولةً ولم تُمَلِّ، وياء إن كانت بخلاف ذلك، لا إن كانت ثالثةً واوياً مكسوراً الأول أو مضمومه، خلافاً للكسائي، والياء، فى رأى، أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً.

ش: لما كان آخر الاسم إذا تُنِّي مستحقاً لفتحة، وكانت الألف لا تقبل حركة، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تحذف أو تبدل حرفاً قابلاً للحركة، فامتنع الحذف لأنه كان يوقع فى الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة، فتعين القلب، فإن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، سواء كانت بدل واو كمُعْطَى، أو بدل ياء كَمَرْمَى، أو زائدة كحُبْلَى، وعَلْقَى.

وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفأ، وإلى الياء إن كانت بدلها كهُدَى، وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كَرَحَى، فإنها يائية فى لغة من قال: رَحِيْت، وواوِيّة فى لغة من قال: رَحَوْت، فلمن ثناها أن يقول: رحيان، ورحوان، والياء أكثر.

وإن كانت الألف أصلاً لكونها فى حرف أو شبهه كألا الاستفتاحية ومَتَى، أو كانت مجهولة الأصل كخَسا بمعنى فرد، ولَقَى بمعنى مُلْقَى لا يعبأ به، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله فى الإمالة فإن أمالته العرب كَبَلَى ومَتَى، تُنِّي بالياء إذا سَمَى به، وإن لم تمله العرب كإلى وأما، بمعنى حقاً تُنِّي بالواو، ومن النحويين من لا يعدل عن الياء فى النوعين ثَبَّت الإمالة أو لم تثبت، ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأى؛ لأنه أصل فى الألف المجهولة أصلاً يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردها إلى الياء إذا كانت موضع الألام، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس.

وأجاز الكسائي فى نحو: رَضَى وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياساً على ما ندر، كقول بعض العرب: رضى ورضيان، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه.

ص: وتبدل واوًا همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث، وربما صُحِّحت أو قُلبت ياءً، وربما قلبت الأصلية واوًا، وفِعْل ذلك بِالْمُلْحَقَةِ أَوْلَى من تصحيحها، والمبدلة من أصل بالعكس، وقد تقلب ياء، ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي.

ش: الهمزة من: صَحْرَاءُ أو ثَلَاثَاءُ، وَأَرْبَعَاءُ، وَقَاصِعَاءُ، وَنُفَسَاءُ، ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث خلافًا للكوفيين والأخفش، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كون الألف حرف تأنيث ثابت في غير هذه الأمثلة بإجماع، وكون الهمزة للتأنيث في غير هذه الأمثلة منتف بإجماع، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فيتعين الأخذ به.

الوجه الثاني: أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه، وتركه مفوت لذلك، فوجب اجتنابه، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه في التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته، فألحقوا ألفه بهائه في مباشرة المفتوح تارة، وانفصالها بألف زائدة تارة، فسكَّرَى نظير تمرّة، وصحراء نظير أرطاة، وتوَصَّلَ بذلك أيضًا إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم ييدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته.

الوجه الثالث: أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية في استحقاق السلامة في التثنية والجمع والنسب، فكان يقال بدلاً من صحراويّين، وصحراوات، وصحراويّ: صحراءان، وصحراءات، وصحرائي، كما يقال: قثاءان وقثاءات، وقثائي، بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة؛ لأن فيها ما في همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا، وتزيد عليها أنها دالة على معنى، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى، فثبت ما أردناه والحمد لله.

وبعد تقرير هذا فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألف كره بقاؤها في التثنية؛ لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات، فتوقّى ذلك بديل مناسب، وهو إما واو وإما ياء، فكانت الواو أولى؛ لأنها أبعد شبهًا من الألف، وإنما تركت الهمزة لقربها

من الألف، والياء مثلها في مقاربة الألف فتركت، وتعينت الواو.

وبعض العرب يبقى الهمزة، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها، وكلاهما نادر، ومثله في الدور إبدال الهمزة الأصلية واواً كقول بعضهم فى تثنية قرءاء: قرأوان، وفعل ذلك بعلباء وقوباء ونحوهما أولى من التصحيح، والتصحيح فى نحو: كساء، ورداء، أولى من إبدال الهمزة واواً.

وإلى همزة نحو: كساء ورداء أشير بقولنا: «المبدلة من أصل»، وأن المقيس عليه قلبُ المبدلة من ألف التانيث واواً كصحراوين، وسلامة الأصلية كقرءين، وإجازة وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب كعلباوين وعلباءين، وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ككسائين وكساوين، ورداءين ورداوين، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائى، وقد بُين.

ص: وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وَتَسَائِينَ تصحيح شقاوة وسقاية، للزوم علمى التثنية والتانيث.

ش: المذروان طرفا الألية، وطرفا القوس، وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى، والمشهور إطلاقه على طرفى الألية قال عنتره^(١) [من الوافر]:

أَحْوَلِي تَنْفَضُ اسْتِكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتَلَنِي فَهَأَنْذَا عَمَّارَا

وهو تثنية مذرى فى الأصل، إلا أنه لا يفرد فشبه بمفرد فى حشوه واو مفتوحة كشقاوة، ولو أفرد لقليل فى تثنيته مذريان، كما يقال فى تثنية ملهى ملهيان؛ لأن ألف المقصور إذا كانت رابعاً فصاعداً قلبت فى التثنية ياء مطلقاً.

والتنايان طرفا العقال، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم، ولو أفرد لقليل فيه ثناء، وفى تثنيته ثناءان وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من أصل، لكنه لم يفرد، فشبه بمفرد فى حشوه ياء كسقاية.

(١) البيت فى ديوان عنتره (ص ٢٣٤)، لسان العرب (٤/٦٠٨، ٤/٢٨٥)، (عمر، ذرا)، كتاب العين (٨/١٨٦)، تاج العروس (ذرا)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٧/١٥)، جوهرة اللغة (ص ٦٩٥)، المخصص (٢/٤٥، ١٥/١١٤).

ص: وَحُكْمُ مَا أَلْحَقَ بِهِ عِلْمَةٌ جَمْعِ التَّصْحِيحِ الْقِيَاسِيَّةِ حُكْمٌ مَا أَلْحَقَ بِهِ عِلْمَةٌ التَّثْنِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ آخِرَ الْمُقْصُورِ وَالْمُنْقُوصِ يَحْدَفَانِ فِي جَمْعِ التَّذْكِيرِ، وَتَلَى عِلْمَتَاهُ فَتْحَةُ الْمُقْصُورِ مُطْلَقًا، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي إِحْقَاقِ ذِي الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ بِالْمُنْقُوصِ.

ش: احترز بالقياسية من نحو: بنين وعلانين وربيعين، في جمع ابن، ورجل علانية وربعة، فإن مقتضى القياس أن يقال في ابن: ابنون، كما يقال في التثنية: ابنان، وأن يقال في علانية وربعة علانيات وربعات، كما يفعل بكل ما فيه تاء التأنيث.

والحاصل: أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالناء، والمعلل الجارى مجرى الصحيح، والمهموز غير المدود، والمدود الذى همزته أصل إذا جُمع جَمَعَ التصحيح لحقته علامته دون تغيير، كما لحقته علامة التثنية، وأن المدود الذى همزته غير أصل ينال همزته في جمع التصحيح ما نالها في التثنية فيقال في: زيد، وهند، وعلى، وأمر مقضى، ومحبو، وأمر مرُجأ، وأمر مرُجو، وإرجاء، وزكرياء، وصحراء، وعطاء علمًا لرجل: زيدون، وهندات، وعليون، وأمور مقضيات، ومحبوون، وأمور مرُجوات، ورجال مرُجوون، وأمور مرُجات وإرجاءات، وزكرياءون، وصحراوات، وعطاءون، وسماوات، فتصح ما تصحح في التثنية وتعل ما أعل فيها.

وأما المقصور: فتحذف ألفه في جمع التذكير، وتلى الواو والياء الفتحة، ويستوى في ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى، وما ألفه زائدة كحُبلى اسم رجل فيقال: جاء الأعلون والحُبلون، ومررت بالأعلين والحبلين، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون: فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحبلون، ومررت بالحبلين، فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

وأما المنقوص: فتحذف ياؤه في جمع التذكير، ويضم ما قبلها مع الواو، ويترك على حاله مع الياء، نحو: جاء القاضون، ومررت بالقاضين.

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ما لهما مع ألف التثنية، كقولك في: حُبلى، وأمرٍ بإدٍ: حبلات، وأمور بإديات.

ص: وربما حُذِفَت خامسةً فصاعداً في التثنية، والجمع بالألف والتاء، وكذا الألف والهمزة من قاصِعاء ونحوه، ولا يقاس عليه، خلافاً للكوفيين.

ش: الضمير في «حذفت» عائد على الألف الزائدة، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب في تثنية الخوزلي، وخنفساء، وبقلاء، وعاشوراء: خوزلان، وخنفسان، وبقلاقن، وعاشوران، وأنشد^(١) [من الطويل]:

تَرَوِّحَ فِي عُمَيْةٍ وَأَعَانِهِ عَلَى الْمَاءِ قَوْمَ بِالْهَرَاوَاتِ هَوِّجِ

بفتح هاء الهَرَاوَاتِ وهو جمع هَرَاوَى، وهَرَاوَى جمع هِرَاوَةٍ، وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن أَلْفَ هَرَاوَى منقلبة عن لام الكلمة، والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه، ولا يقيسون عليه لقلته.

ص: وتُحذَفُ تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه، فيعامل معاملة مؤنث عارٍ منها لو صُحِّحَ، ويقال في المراد به من يعقل من: ابن، وأب، وأخ، وهَن، وذى: بنون، وأبون، وأخون، وهَنون، وذوؤو، وفي بنت، وابنة، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات، وهنات، وهنوات، وذوات، وأمّهات في الأم من الناس أكثر من أمّات، وغيرها بالعكس.

ش: إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفاً ولا همزة ممدود مبدلة كقولك في مسلمة، وجارية، وعرقوة وقارئة وقراءة: مسلمات، وجاريات، وعرقوات، وقارئات، وقراءات، فإن كان الذى قبل التاء المحذوفة ألفاً أو همزة ممدود مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرة لألف التثنية، فيقال في: فتاة فتيات، وفي قناة قنوات، وفي سماء سماءات وسمماوات، وفي باقلاء باقلاوات.

وكان حق ابن وابنة أن يقال في تصحيحهما: ابنون وابنات، كما قيل في تثنيتهما ابنان وابتنان، إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات، فنبه عليه، وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصل الباء في الإفراد الفتح.

وأما قولهم في أب وأخ وهن: أبون، وأخون، وهنُون، فأصله: أبُون، وأخُون، وهنُون بالإتباع، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفاً، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما، وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ لو او الجمع، ويقال في غير الرفع، أبين، والأصل: أبوين، ثم عرض السكون والقلب والحذف.

ومن شواهد أخين وأبين قراءة بعض السلف: ﴿قالوا نعبد إلهك وإله أبينك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقال أبو طالب^(١) [من الطويل]:

ألم ترني من بعد هم هممته لفرقة حُر من أبين كرام
وأنشد ابن دريد^(٢) [من الوافر]:

كريم طابت لأعراق منه وأشبه فعله فعل الأبين
كريم لا تُغيِّره الليالي ولا اللأواء في عهد الأخين
فجمع أبا على أبين، وأخا على أخين، وقال آخر^(٣) [من المتقارب]:

فلما تبيَّن أصواتنا بكيِّن وفديتنا بالأيننا
وأنشد الفراء مستشهداً على أخ وأخين^(٤) [من الوافر]:

فقلنا أسلموا إننا أخوكم وقد برئت من الإحن الصدور
وأنشد غيره^(٥) [من الطويل]:

(١) انظر: خزنة الأدب (٢٧٥/٢).

(٢) البيتان بلا نسبة في لسان العرب (٧/١٤) (أبي).

(٣) البيت لزباد بن واصل السلمى في خزنة الأدب (٤٧٤/٤)، شرح أبيات سيويه (٢٨٤/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨٦/٤)، الخصائص (٣٥٦/١)، شرح المفصل (٣٧/٣)، الكتاب (٤٠٦/٣)، خزنة الأدب (١٠٨/٤، ٤٦٨)، لسان العرب (٦/١٤) (أبي)، المحتسب (١٢٢/١)، المقتضب (١٧٤/٢).

(٤) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٥٢)، لسان العرب (٢١/١٤)، المقتضب (١٧٤/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٧٥/٤)، تذكرة النحاة (ص ١٤٤)، جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، خزنة الأدب (٤٧٨/٤)، الخصائص (٤٢٢/٢).

(٥) تقدم الاستشهاد بهما.

وما رَحِمُ الأهلين إنَّ سالموا العدا بمجديةٍ إلا مضاعفةً الكرب
ولكن أخو المرء الذين إذا دعا أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب

وقال آخر في هن وهنين^(١) [من الطويل]:

أريدُ هَنَاتٍ من هَينِنَ وتَلتَوِي عَليّ وآبى من هَينِنَ هَنَاتٍ

ولو قيل: حم وحمون لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سمع.

وأما ذو فليل فيه: ذُوو بتصحيح العين بعد فتحة، ولم يفعل به من الإبتاع ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركته الأصلية كما فعل في التثنية.

وكان حق بنت وأخت أن يقال فيهما: بنتات وأختات؛ لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال: بنتى وأختى، لكنه وافق هاهنا على الامتناع من بنتات وأختات؛ لأن تاء بنت وأخت، وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث، فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث، فكان اجتماعها مع تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب، فلذلك اتفق على حذفها في الجمع، واستغنوا عن ابنت بنتات، كما استغنوا عن ابنين بينين.

ونظير هنات لثات وسنات، ونظير هنّوات سنّوات، وعِضوات.

وأما ذات وذوات فكقناة وقنوات؛ لأن تاء ذات واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل فقيل: ذوات بحذف اللام، ولو ردت اللام لقليل: ذويات وذوايات.

وكان حق «أم» ألا يجمع بالألف والتاء؛ لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق، ولكن العرب جمعت بهما، فلحق بما بابه السماع كسموات وأرضات، وزادوا الهاء قبل العلامة في الأناسى غالباً وفعلوا في البهائم

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٣٦٦/١٥) (هنا)، تاج العروس (هنا).

بالعكس، واجتمع الاستعمالان في قوله^(١) [من المتقارب]:

إذا الأمهاتُ قَبَّحْنَ الوجوهَ فرَجَّتَ الظَّلامَ بأَمَاتِكا

ومن ورود أمات في الأناسى قول كلثوم بن عياض [من الوافر]:

حماة الضيم آباء كرام وأمات فأنجد واستغارا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمي [من الطويل]:

أولئك أماتى رفغن مقامى إلى طالع في ذرورة المجد صاعد

ومن وروده في البهائم قول حميد بن ثور [من الطويل]:

وأما أطلاء صغار كأنها دمالجُ يجلوها لينفق بائع

وربما قيل في أم أمهة؛ قال قصي بن كلاب^(٢) [من الرجز]:

إنى لدى الحرب رخي لبيى عند تناديهم بهال وهبى

مُعْتَزِمِ الضربة عال نسبى أمهتتى خندف والياس أبى

ص: والمؤنث بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيح العين ساكنة غير مضاعف ولا صفة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً، وتفتح وتُسكَن بعد الضمة والكسرة، وتُمنَع الضمة قبل الياء، والكسرة قبل الواو باتفاق، وقبل الياء بخلف، ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع، وشد جرووات.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٨٤/١)، رصف المباني (ص ٤٠١)، سر صناعة الإعراب (٥٦٤/٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٣٨٣/٢)، شرح التصريح (٣٦٢/٢)، شرح شواهد الشافية (ص ٣٠٨)، شرح المفصل (٣/١٠)، لسان العرب (٣٠/١٢)، همع الهوامع (٢٣/١).

(٢) الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب (٣٧٩/٧)، الدرر (٨٣/١)، سبط اللآلى (ص ٩٥٠)، شرح شواهد الشافية (ص ٣٠١)، لسان العرب (٣٤١/١١، ٤٧٢/١٣) (سلك، أمه)، المقاصد النحوية (٥٦٥/٤)، ديوان الأدب (٤١٩/٣، ١٧٥/٤)، تاج العروس (هول، أمم)، وبلا نسبة في أمالي القالي (٣٠١/٢)، سر صناعة الإعراب (٥٦٤/٢)، شرح التصريح (٣٦٢/٢)، شرح المفصل (٤/١٠)، المحتسب (٢٢٤/٢)، الممتع في التصريف (٢١٧/١)، تهذيب اللغة (٤٧٥/٦)، ٦٣١/١٥، جهرة اللغة (ص ١٠٨٤، ١٣٠٨)، المخصص (١٧١/١٣)، همع الهوامع (٢٣/١).

والتزم فَعَلَاتٍ فِي لَجْبَةٍ، وَغُلَّبَ فِي رَبْعَةٍ لِقَوْلِ بَعْضِهِمْ لَجْبَةٌ وَرَبْعَةٌ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا نَدَرَ مِنْ كَهَلَاتٍ، خِلَافًا لِقَطْرِبٍ، وَيَسُوغُ فِي لَجْبَةٍ الْقِيَاسُ وَفَاقًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ، وَلَا يُقَالُ فَعَلَاتٌ اخْتِيَارًا فِيمَا اسْتَحَقَّ فَعَلَاتٍ، إِلَّا لِاعْتِلَالِ اللَّامِ، أَوْ شَبَهِ الصَّفَةِ، وَتَفْتَحُ هُذَيْلٌ عَيْنَ جَوَزَاتٍ وَيَبِيضَاتٍ وَنُحُومًا، وَاتَّفَقَ عَلَى عَيْرَاتٍ شُدُودًا.

ش: المراد بذى الهاء نحو: تَمْرَةٌ، وَغُرْفَةٌ، وَكِسْرَةٌ، وبالمجرد نحو: دَعْدٌ، وَجُمَلٌ، وَهِنْدٌ، فَإِنَّ سَبِيوِيَهَ سَوَى بَيْنَهُنَّ فِيمَا ذَكَرْتَهُ، فَلِدَعْدٍ، وَجُمَلٍ، وَهِنْدٍ، مَا لِتَمْرَةٍ، وَغُرْفَةٍ، وَكِسْرَةٍ إِذَا جُمِعْنَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

واحترز بصحيح العين عن معتله نحو: جَوَزَةٌ، وَدِيمَةٌ، وَدَوْلَةٌ، وَبِساكنِ العينِ من متحرکه كشجرة، وَسَمْرَةٌ وَنَمِيرَةٌ، وَبِنَفْيِ التَّضْعِيفِ مِنْ نَحْوِ: حَدَّةٌ، وَحِجَّةٌ وَحُجَّةٌ، وَحِجَّةٌ، وَبِنَفْيِ الوَصْفِيَّةِ مِنْ نَحْوِ: ضَخْمَةٌ وَجِلْفَةٌ وَحُلُوةٌ.

وأشير بإطلاق الإتياع إلى عدم الفرق فيه بين المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها من ذى الهاء والمجرد نحو: تَمَرَاتٍ، وَغُرْفَاتٍ، وَكِسِرَاتٍ، وَدَعْدَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنِدَاتٍ.

والضمير فى «تفتح وتسكن» عائد إلى العين، أى ويجوز مع ضم العين فى المضموم الفاء الفتح والتسكين، وهما أيضًا جائزان فى المكسور الفاء، فىكون فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه، وسكت عن ذكر عدم الإتياع فى المفتوح الفاء، فعلم أن الإتياع فى لازم فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوف للشروط، إلا إذا اعتلت لامه، فإن ذلك يفتح عند قوم من العرب لتسكين العين فى الاختيار، ومن ذلك: ظَبْيَاتٍ، وَشَرِيَّاتٍ، فى جمع ظبية وشرية، حكاه أبو الفتح، واللغة المشهور ظَبْيَاتٍ، وَشَرِيَّاتٍ، وربما عدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أَهْلٌ وَأَهْلَاتٍ، وَأَهْلَاتٌ بِالْفَتْحِ أَشْهَرُ وَأَنْشُدُ سَبِيوِيَهَ^(١) [من الطويل]:

وَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْبَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْنَرًا

(١) البيت للمخبل السعدى فى ديوانه (ص ٢٩٤)، الأشباه والنظائر (١٣٣/٥)، خزانة الأدب (٩٦/٨، ٩٩)، شرح المفصل (٣٣/٥)، الكتاب (٦٠٠/٣)، لسان العرب (٦٨/١١) (أهل)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص ١٢٣).

باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ١٠١

وقيل أيضاً: أهلة بمعنى أهل، حكاة الفراء، فالأولى بأهلات أن يكون جمعاً له لا لأهل.

وقد تسكن عين فعلات جمع فعلة إذا كان مصدرها كحسرات، تشبيهاً بجمع فعلة صفة؛ لأن المصدر قد يوصف به، قال أبو الفتح: ظييات أسهل من رفضات لاعتلال اللام، ورفضات أسهل من تمرات لأن المصدر يشبه الصفة.

قلت: فإذا قيل: امرأة كلبية، ففى جمعه الفتح باعتبار الأصل، والتسكين باعتبار العارض.

ولا يُعدل عن فعلات إلى فعلات فيما سوى ذلك إلا فى ضرورة، وهو من أسهل الضرورات؛ لأن العين المفتوحة قد تسكن فى الضرورة وإن لم تكن فى جمع ولا ساكنة فى الأصل، فلأن تسكن إذا كانت فى جمع وكانت ساكنة فى الأصل أحق وأولى، ومن تسكينها مع كونها غير جمع وغير ساكنة فى الأصل قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وعَرَبِيَّةُ أَرْضٌ لَا يُجِلُّ حَرَامَهَا مِنْ النَّاسِ إِلَّا اللَّوْذَعِيُّ الْحُلَاجِلِ

أراد عَرَبِيَّةُ وهى أرض مكة، وقال آخر^(٢) [من البسيط]:

الموتُ يَأْتِي بِمَقْدَارِ خَوَاطِفِهِ وَليْسَ يُعْجِزُهُ هَلْكَ ولا لُوح

أراد هلكا، والهَلْكَ ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة، واللوح ما بين السماء والأرض، وقال آخر^(٣) [من الرجز]:

يا عَمْرُو يا ابنَ الأَكْرَمِينَ نَسَبًا قَدْ نَحَبَ المَجْدَ عَلَيْكَ نَحْبًا

(١) البيت لأبى طالب بن عبد المطلب فى معجم البلدان (٩٧/٤)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى

لسان العرب (٥٨٧/١) (عرب)، تهذيب اللغة (٣٦٦/٢)، تاج العروس (١٤٦/٢٢) (لذع).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٥٠٥/١٠) (هلك)، المخصص (٦٩/١٠)، تاج العروس (هلك).

(٣) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٥/٤)، شرح التصريح (٢٩٨/٢)، المقاصد النحوية

(٥٣٠/٤)، لسان العرب (٧٥٠/١) (نسب)، تاج العروس (٢٦١/٤) (نسب).

وقال آخر^(١) [من الطويل]:

وما كلُّ مبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفَّقَهُ برَاجِعُ ما قَدَّ فَاتَهُ بِرَدَادٍ

أراد: ولو سَلَفَ، فسكن اللام ضرورة.

وحكى يونس فى جمع جرّوة جرّوات بكسر الراء، وهى فى غاية من الشذوذ، ويقال للشاة إذا قل لبنها: لجة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها، ويقال لها أيضاً: لجة بفتح الجيم واللام، وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ؛ لأن «فعلّة» صفة لا تجمع على فعّلات بل على فعّلات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم فى الأفراد ثابت، وكذا اعتقدوا أن «رَبَعات» بفتح الباء جمع «رَبعة»، بالسكون وإنما هو جمع رَبعة بمعنى ربعة للمعتدل القائمة، ذكر ذلك ابن سيده.

وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال فى جمع لجة لجات بالسكون، وأجاز قطرب فعّلات فى فعلّة صفة كضخمة وضخّمت قياساً على ما ليس بصفة، ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كهّلة، وكهّلات بالفتح، والسكون أشهر.

ونبهت بقولى: «وتُمنع الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو»، على أن نحو: مُنية لا يجوز ضم عينه، ونحو ذِرْوَة لا يجوز كسر عينه، بل يقتصر فيهما على التسيكين أو الفتح تخبيراً؛ لأن الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستقلان، لاسيما إذا كانت الياء والواو لامين، مع وُجْدان مندوحة عن ذلك، فلو كانت لام المكسور الفاء ياء كِلحية، ففى كسر عينه خلاف، فمن البصريين من منعه لاستتقال الياء بعد كسرتين، ومنهم من أجازَه.

ومنع الفراء فعّلات مطلقاً، واحتج بأن فعّلات يتضمن فعلاً، وفِعْل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبل وبلز، ولم يُثبت سيويوه منه إلا إبلاً، وما استقل فى الأفراد حتى كاد يكون هملاً حقيق بأن يُهمل ما يتضمنه من أمثلة الجموع؛ لأن الجمع أثقل من المفرد،

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (ص ٥٢٨)، أدب الكاتب (ص ٥٣٨)، شرح شواهد الشافية (ص ١٨)، لسان العرب (١٧٣/٣) (ردد)، المنصف (٢١/١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣٨/٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٤٤/١)، شرح المفصل (١٥٢/٧)، المحتسب (٥٣/١)، ٦٢، ٢٤٩.

والجواب من أربعة أوجه:

أحدها: أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستقل فيه ما يستقل في الجمع؛ لأنه معرض لأن يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب، وإذا كان على هيئة مستقلة يضاعف استقلالها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون.

الثاني: أن فِعْلاً أخف من فَعْلٍ، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فعل أكثر من أمثلة فعل، إلا أن الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك، فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال، فلا ينبغي أن يجتنب، بل يجوز أن يؤثر جبراً لما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل، بخلاف فعل فإنه يسكن كثيراً.

الثالث: أن فُعْلات يتضمن فُعْلاً وهو من أمثلة الجمع، وفِعْلات يتضمن فِعْلاً وليس من أمثلة الجمع، وهو أحق بالجواز؛ لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع، بخلاف فُعْلات فإنه يشبه جمع الجمع، والأصل في جمع الجمع الامتناع، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه.

الرابع: أن فِعْلات قد استعملته العرب جمعاً لفِعْلة كنعمة ونعمات، وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فِعْلات، وقد رجح بعض العرب فِعْلات على فُعْلات إذ قال في جمع جرّوة: جرّوات، فاستسهل النطق بكسر عين فِعْلات فيما لامه واو، ولم يستسهل النطق بضم عين فِعْلات فيما لامه ياء، فبان بما ذكرته أن فِعْلات في جمع فِعْلة كفُعْلات في جمع فِعْلة، أو أحق منه بالجواز.

والتزم غير هذيل في نحو: جوزة وبيضة سكون العين، فسوّوا في ذلك الأسماء والصفات، وأما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه، فقالوا: جوزات وبيضات، كما قال جميع العرب: تَمَرَات وِجْفَنَات، وقالوا في الصفات: جُونَات، وغيّلات بالسكون، كما قال الجميع: ضُخْمَات، وصُغْبَات.

وأما عَيْرَات في جمع عير فحائز عند جميع العرب مع شدّوذه عن القياس؛ لأنه مؤنث مكسور الفاء، فلم يكن في تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما في بيضات بتحريك الياء؛ لأن تحريك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفاً، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد

فتحة تعريض لها إلى الإبدال أو إلغاء سبب الإعلال، إلا أن هذيلاً لم يكثرثوا بذلك لعروضه، ومنه قول بعضهم^(١) [من الطويل]:

أخو بِيضَات رَائِح مُتَأَوَّب رَفِيقٌ مَسْمُوحِ الْمُنْكِيَيْنِ سُبُوحِ

* * *

فصل

ص: يُتَمُّ فِي التَّثْنِيَةِ مِنَ الْمَحذُوفِ اللَّامِ مَا يَتَمُّ فِي الْإِضَافَةِ لَا غَيْرَ، وَبِمَا قِيلَ: أَبَانَ وَأَخَانَ، وَيَدِيَانَ، وَدَمِيَانَ، وَدَمَوَانَ، وَفَمِيَانَ، وَفَمَوَانَ، وَقَالُوا فِي ذَاتِ: ذَاتَا عَلِيَّ اللَّفْظِ، وَذَوَاتَا عَلِيَّ الْأَصْلِ.

ش: المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفي المنون في غير النصب، والأسماء الستة، واسماً واستاً، وابناً، ويداً، ودماً، وفماً، وجرأً، وعداً وظبة، وسنة ونحو ذلك، والذي يتم منها في الإضافة المنقوص العرفي، وأب، وأخ، وحم في أكثر الكلام وهن في لغة بعض العرب، ومن التزم النقص في الأفراد التزمه في التثنية، وعلى ذلك قيل: أبان وأخان، ومنه قول رجل من طيء [من الطويل]:

إِذَا كُنْتَ تَهْوَى الْحَمْدَ وَالْمَجْدَ مُوَلِّعَا بِأَفْعَالِ ذِي غَيِّ فَلَسْتَ بِرَاشِدِ
وَلَسْتَ وَإِنْ أَعْيَا أَبَاكَ بِمَجَادَةِ إِذَا لَمْ تَرُمْ مَا أَسْلَفَاهُ بِمَاجِدِ

وقد تقدم أن من العرب من قصر يداً، ودماً، وفماً، فعلى ذلك قيل في التثنية: يديان، ودميان، وفميان، وفموان، والمشهور في تثنية ذات: ذواتا بالرد إلى الأصل، وقد ثنى على لفظه بالنقص فقيل: ذاتا، قال الراجز^(٢) [من الرجز]:

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ ذَاتِي عَوْجِ

(١) البيت لأحد الهذليين في الدرر (٨٥/١)، شرح التصريح (٢٩٩/٢)، شرح المفصل (٣٠/٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٥٥)، أوضح المسالك (٣٠٦/٤)، خزانة الأدب (١٠٢/٨)، (١٠٤)، الخصائص (١٨٤/٣)، سر صناعة الإعراب (ص ٧٧٨)، شرح الأشموني (٦٦٨/٣)، شرح شواهد الشافية (ص ١٣٢)، لسان العرب (١٢٥/٧) (بيض)، المحتسب (٥٨/١)، المنصف (٣٤٣/١)، همع الهوامع (٢٣/١).

(٢) الرجز لبعض السعديين في لسان العرب (عوج)، وبلا نسبة في الدرر (١٣٩/١).

ص: ويشئى اسمُ الجمعِ المُكسَّرُ بغيرِ زنةٍ منتهاه.

ش: مقتضى الدليل ما دل على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظاً جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع فى نحو: مساجد ومصاييح، وفى المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مساجد ومصاييح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح كقولهم فى أيامن: أيامنون، وفى صواحب: صواحبون وامتنع ذلك فى المثنى والمجموع على حده.

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره، ولما كان شبه الواحد شرطاً فى صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِى فِتْنِى الثَّقَاتِ﴾ [آل عمران: ١٣]، وكذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّقَى لَجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وكقول النبى ﷺ: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»^(١).

ص: وَيُخْتَارُ فى المضافين لفظاً أو معنى إلى مُتَضَمَّنِيهِمَا لفظُ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظُ الجمع على لفظِ الإفراد، فإن فُرِّقَ مُتَضَمَّنَاهُمَا اختير الإفراد، وربما جُمع المنفصلان إن أَمِنَ اللَّبْسُ، ويقاس عليه وفقاً للفراء، ومطابقةً ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة.

ش: المضافان لفظاً إلى مُتَضَمَّنِيهِمَا كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

رَأَيْتُ ابْنَى الْبَكْرِىِّ فى حَوْمَةِ الْوَعَى كِفَاغِرَى الْأَفْوَاهِ عِنْدَ عَرِيْنِ

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزاءن أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى، وإن لم يكن مثنى اللفظ، وسواء كانت الإضافة صريحة: «كصغت

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٤/١٧)، والنسائى (١٢٤/٨)، وأحمد (٣٢/٢)، والحميدى (٦٨٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى حاشية يس (١٢٢/٢)، الدرر (١٥٤/١)، همع الهوامع (٥٠/١).

قلوبكما»، أو غير صريحة: «كفاغرى الأفواه»، فإن الأفواه غير مضافة فى اللفظ وهى فى المعنى مضافة، والتقدير: كفاغريّين أفواهما، يعنى أسدين فاتحين أفواهما عند عَربِنهما ذابَّين عن أشبالهما.

فإذا وجدت الشروط فى المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية، وذلك أنهم استقلوا تثنيّتين فى شيئين هما شىء واحد لفظاً ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم، وفى مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أحف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم فى نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾، و﴿فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨]، وفى قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمنهما»، وفى الحديث: «إزرّة المؤمن إلى أنصاف ساقيه»^(١)، وجاء لفظ الإفراد أيضاً فى الكلام الفصيح دون ضرورة، ومن الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»، ولم يجيء لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله^(٢) [من الكامل]:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذٍ كَنَوَافِذِ الْعُبْطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع فى السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدى كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع.

وإذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختاراً كقوله تعالى: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]، وفى حديث زيد بن ثابت، رضى الله عنه: حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر، وعمر، رضى
 (١) أخرجه أحمد (٥/٣، ٦)، وابن ماجه (٣٥٧٣)، والحميدى (٧٣٧)، والبيهقى فى «الكبرى» (٢٤٤/٢).

(٢) البيت لأبى ذؤيب فى الدرر (١٥٨/١)، شرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، شرح أشعار الهذليين (٤٠/١)، لسان العرب (٦٥/٦) (جلس)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٥١/١).

الله عنهما، ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع.

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً نحو: قضيت درهميكما؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالباً، فإن أمن اللبسُ جاز العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفراء، وقياساً عنده، ورأيه في هذا أصح، لكونه مأمون اللبس، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح، كقول النبي ﷺ لأبي بكر، وعمر، رضى الله عنهما: «ما أخرجكما من بيوتكما»^(١)، وقوله لعلى، وفاطمة، رضى الله عنهما: «إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين»^(٢) الحديث، وفي حديث آخر: «هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر»، وفي حديث على، وحمة، رضى الله عنهما: «فضرباه بأسياهما»، وأمثال ذلك كثيرة.

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه، كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

قلوبكما يغشاهما الأمنُ عادةً إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

وقال آخر^(٤) [من المتقارب]:

وساقان كغباهما أصمعان أعاليهما لكتا بالديم

وقال آخر^(٥) [من الطويل]:

رأوا جبلاً هزَّ الجبالَ إذا التقت رُءوس كبيريهن ينتطحان

وعلى هذا حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر^(٦) [من الطويل]:

(١) أخرجه مسلم (٢٠٣٨/١٤٠)، والطبراني في الكبير (٢٥٧/١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٨٧/٨).

(٣) البيت بلا نسبة في حاشية يس (١٢٢/٢).

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص١٦٣)، لسان العرب (٢٠٧/٨) (ضمع)، تهذيب اللغة

(٦٠/٢)، تاج العروس (٣٥٨/٢١) (ضمع).

(٥) البيت للفرزدق في شرح ديوانه (٦٣١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢١٦/٢)، خزانة

الأدب (٢٩٩/٤، ٣٠١)، الخصائص (٤٢١/٢)، لسان العرب (٩١/٦) (رأس).

(٦) البيت للشماخ في ديوانه (ص٣٠٧)، خزانة الأدب (٢٩٣/٤)، الدرر (٢٨١/٥)، شرح=

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالى؛ لأنها مثناة فى المعنى، وهو توجيه حسن.

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

خَلِيلِي لَا تَهْلِكْ نَفْسُكَمَا أَسَى فَإِنْ لَهَا فِيمَا بِهِ دُهَيْتُ أَسَا

فقال: دهيت لأنه راعى مطابقة جمع اللفظ، ولو راعى مطابقة المعنى لقال: دهيتنا، كما قال الآخر لَكْنَا.

ص: ويعاقبُ الإفرادُ التثنيةَ فى كلِّ اثنين لا يُغْنى أحدهما عن الآخر، وربما تعاقبا مطلقاً، وقد يقع أفعلاً ونحوه موقع أفعال ونحوه.

ش: المراد بكل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر: العينان، والأذنان، والجفنان، والجوربان ونحو ذلك، فيقال: عيناه حسنتان، وعيناه حسنة، وعينه حسنة، وعينه حسنتان.

فالأول أكثر لأنه الأصل، ومنه قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وعينان قال الله كونا فكانتنا فَعُولانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

وقال آخر^(٣) [من الطويل]:

له أذنان تعرف العتق فيهما كَسَامِعَتَى مَذْعُورَةٌ وَسَطٌ رَبْرَبٌ

ومن الثانى قول امرئ القيس^(٤) [من الهزج]:

= أبيات سيويه (٧/١)، شرح المفصل (٨٣/٦، ٨٦)، الصحبى فى فقه اللغة (ص ٢١٠)، الكتاب (١٩٩/١)، المقاصد النحوية (٥٨٧/٣)، همع الهوامع (٩٩/٢)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٢٢٠/٨، ٢٢٢)، شرح الأشموني (٣٥٩/٢)، المقرب (١٤١/١).

(١) البيت بلا نسبة فى حاشية يس (١٢٢/٢).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص ٣٤)، شرح شواهد المغنى (ص ٦١٩).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٤٨).

(٤) البيت لامرئ القيس فى ملحق ديوانه (ص ٤٧٢)، جمهرة اللغة (ص ٥٩)، خزانة الأدب =

لمن زُحْلُوْفَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَهْلُ

وقال آخر^(١) [من الكامل]:

وكأن في العينين حبَّ قرَنفَلٍ أو سُنْبِلَا كُحِلت به فانهلت

وقال آخر^(٢) [من الطويل]:

سأجزيك خذلانا بتقطيعي الصُّوَى إليك وخفَا زاحفٍ تقطُر الدِّمَا

ومن الثالث قول الشاعر [من الطويل]:

ألا إن عينا لم تَحُدَّ يوم واسطٍ عليك بجارى دمعتها لجمودُ

وقال آخر [من الطويل]:

أظن انهمال الدَّمع ليس بمنته عن العين حتى يضمحل سوادها

ومن الرابع قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ذَكَرْت عيني الزمانَ الذى مضى بصحراءٍ فلجٍ ظلتنا تكفان

والمراد بتعاقب الأفراد والتثنية مطلقاً وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين والخفين، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة، فمن وقوع المفرد موقع المثني قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، وشبيه به قول حسان، رضى الله عنه [من الخفيف]:

= (٥٥٦/٧)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩٧/٥، ٥٥٢/٧)، لسان العرب (٣٠٦/١١) (زلل)، المحتسب (١٨٠/٢)، تاج العروس (زلل).

(١) البيت لسلمى بن ربيعة فى خزانة الأدب (٥٥٣/٧، ٥٥٥)، سمط اللآلى (ص ١٧٣، ٢٦٧)، شرح ديوان الحماسة (ص ٥٤٧)، نوادر أبى زيد (١٢١)، ولعلباء بن أرقم فى الأصمعيات (ص ١٦١)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٣٥٨)، خزانة الأدب (١٩٧/٥، ٣٤٦/١١)، الصحبى فى فقه اللغة (ص ٢٥٣)، لسان العرب (٧٠٢/١١) (هلل).

(٢) البيت للعين المنقرى فى لسان العرب (٢٦٩/١٤) (دمى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١٣١/٩) (زحف)، تاج العروس (٣٧٦/٢٣) (زحف).

إِنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا
ومن قوع المثني موقع المفرد قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ما الغلام الأحمق الأم سامنى بأطراف أنفيه استمر مقارعًا
وقد تقدمت الإشارة إلى هذا، وذكرت أيضًا له شواهد.

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين، إذا كان أمرًا أو مضارعًا، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج: يا حرسىّ اضربنا عنقه، ومن قول الشاعر [من الطويل]:

فإن تزجرانى يا بن عَفَّانَ أزدجر وإن تدعائى أحم عَرَضًا مُمنعا
وقال آخر^(١) [من الوافر]:

فقلتُ لصاحِبِي لا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ واجتَزَّ شَيْحًا
وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤].

ص: وقد تُقدَّرُ تسميةُ جزءٍ باسمِ كُلِّ فيقعُ الجمعُ موقعَ واحدِهِ أو مثناه.

ش: وقوع الجمع موقع واحد على تقدير تسمية كلِّ جزء من أجزائه باسم الجمع كقول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

قال العواذِلُ ما لِجَهْلِكَ بَعْدَما شَابَ المَفارِقُ واكتَسَيْنَ قَتِيْرًا

(١) البيت لمضرس بن ربعى فى شرح شواهد الشافية (ص ٤٨١)، وله أو ليزيد بن الطثرية فى لسان العرب (٣١٩/٥، ٣٢٠) (جزز)، المقاصد النحوية (٤/٥٩١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨٥/٨)، خزانة الأدب (٧/١١)، سر صناعة الإعراب (ص ١٨٧)، شرح الأشموني (٣/٨٧٤)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٢٨)، شرح المفصل (١٠/٤٩)، الصحاحى فى فقه اللغة (ص ١٠٩، ٢١٨)، لسان العرب (٤/١٢٥)، (جرر)، المقرب (٢/١٦٦)، الممتع فى التصريف (١/٣٥٧).

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (ص ٢٢٧)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٧٩)، الكتاب (٣/٤٨٤)، لسان العرب (١/٥٢٦، ١٣/٢٧٦) (صلب، عنن).

وقال آخر^(١) [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَرُوهُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلاً مَدِيداً بِمَالِي لَيْنَا أَجْيَادِي

ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

فَالعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ جِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فِيهِ عَوْرٌ تَدْمَعُ

أراد بالعين العينين، وبالجداق الحدقتين، وأراد بقوله فهي عور: فهما عوراوان، ومن

وقوع الجمع موقع المثني قول الآخر^(٣) [من الرجز]:

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَرْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكْبِرَ عَاتِي

ومن كلام العرب: رَجُلٌ عَظِيمُ المَنَاكِبِ وَالهَادِي، وَغَلِيظُ الحَوَاجِبِ وَالوَجَنَاتِ،

وَشَدِيدُ المِرَافِقِ، وَمَاشٍ عَلَى كِرَاسِيهِ.

* * *

فصل

ص: يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قِيَاسًا: ذُو تَاءِ التَّانِيثِ مَطْلَقًا، وَعِلْمُ المُوْنِثِ مَطْلَقًا، وَصِفَةُ المَذْكَرِ الَّذِي لَا يَعْقَلُ، وَمُصَغَّرُهُ، وَاسْمُ الجِنْسِ المُوْنِثِ بِالْأَلْفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلِي فَعَلَانٍ أَوْ فَعْلَاءٍ أَفْعَلٍ غَيْرِ مَنقُولِينَ إِلَى الإِسْمِيَةِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ.

ش: ذُو تَاءِ التَّانِيثِ يَعْصَمُ ذَا التَّاءِ المَبْدَلَةَ هَاءً فِي الوَقْفِ كَنَمْرَةٍ، وَذَا التَّاءِ السَّالِمَةَ مِنْ

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢٩)، لسان العرب (٨٩/٤، ٦٢١/١١) (تجر، مذل)، المخصص (٢٣٤/١٣)، تهذيب اللغة (٤٣٥/١٤)، شرح اختيارات المفضل (ص ٩٧٤)، تاج العروس (مذل)، أساس البلاغة (ص ٤٢٤ مذل)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٣٩/٣) (جيد)، جمهرة اللغة (ص ٧٠١).

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين (٩/١)، شرح اختيارات المفضل (ص ١٦٩٠)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٣)، شرح شواهد المغنى (٢٦٢/١)، لسان العرب (٦١٣/٤)، ٣٩/١٠، ٣٤٧/١١، ٤١٦/١٣) (عور، حدق، سمل، منن)، المقاصد النحوية (٤٩٣/٣)، تاج العروس (سمل).

(٣) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب (١٣٨/٨).

ذلك كنبت وأخت، فلا يقال في جمعها إلا بنات وأخوات، سُمِّيَ بهما أو لم يسمَّ بهما، وكذلك ذَيْتٌ وكَيْتٌ لو سُميَ بهما لقليل في جمعهما ذِيَاتٌ وكيَات، مذكراً كان المسمى بهما أو مؤنثاً، نص على ذلك سيبويه.

وذكرت «مطلقاً» ليدخل في ذلك العلم واسم الجنس، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة، وذكرت «مطلقاً» بعد علم المؤنث ليتناول العارى من علامة والتلبس بعلامة كزئيب، وسَلْمَة، وسُعْدَى، وعفراء.

وأشرت بصفة المذكر الذى لا يعقل إلى نحو: جبال راسيات، وأيام معدودات وبمصغر المذكر الذى لا يعقل إلى نحو: دريهم ودرهيمات، وكتيب وكتيبات.

وأشرت باسم الجنس المؤنث بالألف إلى نحو: بُهْمَى وبهميات، وحبلَى وحبليات، وصحراء وصحراوات، وقاصعاء وقاصعاوات.

واستثنت فعلى وفعلاء المقابلين لفعالن وأفعل؛ لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون، ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل، نحو قولهم: امرأة عجزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوْكَاء؛ لأن منه الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعها بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى «خَيْفاء» وهى الناقة التى خَيْفَتْ أى اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع فى «دَكَّاء» وهى الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء فى أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله.

ونبته بقولى: «غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً» على نحو: حواء، فإن «حواء» علم امرأة منقول من «حواء» أتت أحوى، وبطحاء صفة مقابلة فى الأصل لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل فى الجمع معاملة صحراء.

والمراد «بما سوى ذلك» ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته فتدخل فى ذلك نحو: شمس ونفس، وأتان وعناق، وامرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار، فلا يجمع شىء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا

سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلحقُ به غيره.

فمن الشاذ: سماء وسموات، وأرض وأرضات، وعرُس وعرُسات، وعير وعيرات،
وشمال وشمالات، وخوَد وخوَدات، وثيب وثيبات.

وأشد من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسام وحسامات، وحمّام
وحمّامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع.

* * *

باب المعرفة والنكرة

ص: الاسم معرفة ونكرة.

فالمعرفة: مُضمَّرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنَادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة.

وأعرَّفها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضميرُ الغائب السالم من إبهام، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضافُ بحسب المضاف إليه، وقد يَعْرِضُ للمفروق ما يجعله مساوياً أو فاتقاً.

والنكرة ما سوى المعرفة.

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين، ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَنْ وما المستفهمُ بهما معرفتين خلافاً لابن كَيْسَانَ في المسألتين.

ش: من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين.

فالأول: نحو قولهم: كان ذلك عاماً أول، وأول أمس، فإن مدلول كل واحد معين لا شياخ فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

والثاني: نحو قولهم للأسد: أسامة، فإنه يجرى في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان بجيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو في الشياخ كأسد.

والثالث: كواحد أمه وعبد بطنه، فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما رب، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو علي.

ومثلهما في إعطاء حكم المعرفة تارة، وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيتين، فإنه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياخه نكرة، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه نحو: مررتُ بالرجل خيرٍ منك، وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُم اللَّيْلُ

نسلخ منه النهار ﴿[يس: ٣٧]، فجعلوا «نسلخ» صفة الليل، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات.

فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوي ذلك فهو نكرة.

وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة: فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين، اسم إشارة وموصول، فيقول ذلك إلى أن أقسامه ستة.

واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظاً وبقي معنى، كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعرِّفة لاسم الإشارة، فأن تكون مُعرِّفة ومعها مواجهة أولى وأحرى، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف.

وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيت، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته، لتطرق إليه إبهام ونقص تمكُّنه في التعريف، ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول، وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها، ثم المعرف بالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه. وسيأتي عند ذكر كل واحد منها ما يختص به من بيان وتفصيل.

وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث: لك مبرة، بل لك، فإنهما لا يعرفان. بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد اللفظ بمواجهة أو نحوها، بخلاف قوله: للكبير منكما مبرة بل للصغير، أو بالعكس، أو يقول: للذي سبق منكما مبرة بل للذي تأخر، فإنهما لا يرتابان في مراده بالأول والثاني، فقد عرض لذي الأداة والموصول ما جعلهما فائقين في الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شَهَرَ باسم لا شركة له فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان، ومنه قول تعالى: ﴿أنا يوسف﴾ [يوسف: ٩٠]، فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده.

وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم كقول من شَهَرَ بفعل لا شركة فيه لمن قال: من أنت؟ أنا الذى فعل كذا، ومن هذا القبيل: سلام الله على من أنزل عليه القرآن، وعلى من سجدت له الملائكة، وامن حفر بئر زمزماه.

وتمييز النكرة بعد المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول رُبِّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبٌّ ولا الألف واللام كأين وكيف وعَرِيْبٍ وذيَّار.

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم، ولهم فى ذلك شبهتان:

إحدهما: أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتكبير، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة.

والثانية: أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى، وتعريف العلم عقلى لا غير، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة.

والجواب عن الأولى أن يقال: لزوم الشئ معنى لا يوجب له مزية، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف «غيرك» بها مع لزومه لها، كما ثبت للجميع على الجماء فى قولهم: جاءوا الجماء الغفير، بحيثُ عدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأول الجماء الغفير بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثانية أن يقال: المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياخ، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين، والمعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشياخ، وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام، ولذلك لا يستغنى غالباً عن صفة تكمل دلالته، بخلاف العلم لاسيما علم لم تعرض فيه شركة، كإسرائيل وطالبوت، وأدد، ونزار، ومكة، ويثرب.

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف

بالموصول كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١]، والموصوف به إما مساو، وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون الذى أقل تعريفًا من الكتاب.

والجواب أن نقول: لا نسلم كون الذى فى الآية صفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغلبة؛ لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مرادًا به التوراة، فألحق فى عرفهم بالأعلام، فلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام.

وبالجواب الأول يجب من أورد نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى وَسُجِّنَهَا الْأَتَقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: ١٥ - ١٨]، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحًا يجعله فى رتبة العلم، ولا يكون ذلك فى ذى الأداة غالبًا إلا إذا عرض له ما عرض «للنجم والصَّعِق» من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة.

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف «مَنْ وَمَا» الاستفهاميتين، نظرًا إلى أن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندك؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدل تعريف الجواب على تعريف المحاب.

وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بنى فلان، ولن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم.

والثانى: أنّ «مَنْ وَمَا» فى السؤالين قائمان مقام: أى إنسان؟ وأى شىء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وأكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضًا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير.

باب المضمَر

ص: وهو الموضوع لتعيين مُسَمَّاهُ مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته.

ش: المراد بالتعيين جعل المفهوم مُعَايَناً للسامع أو فى حكم المُعَايِن، فذكره مخرج للتركات.

وذكر الوضع مخرج للمنادى، والمضاف، وذى الأداة.

وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم، واسم الإشارة، والموصول؛ لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل، بخلاف المضمرات، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها.

ص: فمنه واجب الخفاء، وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة والنون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقاً.

ش: الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكناً، ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمَر بارز، كالمَنوَى فى نحو: أَفْعَلُ، وَنَفَعَلُ، وَأَفْعَلُ، وَتَفَعَلُ، وَنَزَالَ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ رَافِعٌ اسْمٌ اسْتغْنَى بِمَعْنَاهُ عَنْ لَفْظِهِ، فَإِنْ قَصِدَ تَوْكِيدَهُ جِئَ بِالْبَارِزِ الْمَطَابِقِ وَهُوَ: أَنَا بَعْدَ أَفْعَلُ، وَنَحْنُ بَعْدَ نَفَعَلُ، وَأَنْتَ بَعْدَ الْبَوَاقِي.

وذكرت «مطلقاً» بعد اسم فعل الأمر تنبيهاً على أنه يستوى فيه خطاب الواحد المذكور وغيره، نحو: نزال يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هندا، ويا هندان، ويا هندات، ولم أذكر مطلقاً مع فعل الأمر ومضارعه تنبيهاً على أن وجوب خفاء مرفوعهما مخصوص بالافراد والتذكير.

ص: ومن جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، وما فى معناه من اسم فعل، وصفة، وظرف، وشبهه.

ش: الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمَر بارز، كقولك: زيدٌ حَسُنَ ففى حسن ضمير منوى مرفوع به، وليس خفاؤه واجباً بل جائزاً؛ لأنه قد يخلفه ظاهر نحو:

زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَهٌ، ومضمَر بارز نحو: زيد ما حَسَنَ إلا هو، وهكذا حكمه مع فعل الغائبة نحو: هند حَسُنَتْ، وحَسُنَتْ صورتها، وما حَسَنَ إلا هي.

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه: هند هَيَّهَات، فهَيَّهَات رافع ضميرًا عائداً على هند، وليس خفاؤه واجباً وإن كان لا يثنى ولا يجمع، لكن قد يخلفه ظاهر نحو: هند هيهات دارها.

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه: زيدٌ حَسَنٌ، وعمروٌ عندك، أو في الدار، فَحَسَنٌ وعندك وفي الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جائر الخفاء؛ لأنه قد يخلفه ظاهر أو ضمير بارز نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهه أو ما حَسَنَ إلا هو، وعمروٌ عندك مقامه، أو ما عندك إلا هو، وبِشْرٌ في الدار شخصه، أو ما فيها إلا هو.

ص: ومن بارزٌ مُتصل، وهو إن عُنيَ به المعنى بنفعل «نا» في الإعراب كله.

وإن رُفِعَ بفعل ماضٍ «فتاء» تُضَمُّ للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتوصلُ مضمومةٌ بِمِيمٍ وألفٍ للمخاطبتين والمخاطبتين، وبميمٍ مضمومةٌ ممدودةٌ للمخاطبتين، وبنونٍ مشددةٍ للمخاطبات، وتسكينٍ ميمٍ الجمع إن لم يلبها ضميرٌ متصلٌ أعرف، وإن وُلِّيها لم يجز التسكين، خلافاً ليونس.

وإن رُفِعَ بفعلٍ غيره فهو «نون» مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات، و«ألف» لثنية غير المتكلم، و«واو» للمخاطبتين أو الغائبتين و«ياء» المخاطبة.

وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع، وربما استغنى معه بالضممة عن الواو، وليس الأربع علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌ خلافاً للمازني فيهنّ، وللأخفش في الياء.

ش: البارز ضد المُسْتَكِن، وهو على ضربين: متصل ومنفصل:

فالمتصل: ما لا يقع أولاً، ولا يَسْتغْنِي عن مباشرة العامل لفظاً وخطاً، فمنه «نا» للمتكلم المعظم نفسه، أو المبين كونه مشاركاً بواحد أو أكثر، وإلى هذا أشرت بقولي «نا في الإعراب كله».

ومن البارز المتصل المرفوع «تاء» يشترك فيها المتكلم والمخاطب، فَضَمُّها مجردةٌ دليل على نفس المتكلم، وفتحها مجردةٌ دليل على المخاطب المذكور، وكسرها مجردةٌ دليل على

المخاطبة الواحدة، وضمها متلوةً بما دليل على المخاطبتين والمخاطبتين، وضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات، وضمها متلوة بميم ساكنة أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطبتين، والإشباع هو الأصل، واستعماله أكثر من الاختلاس، وأقل من السكون، ولقلة الاختلاس لم يتعرض له فى المتن، وإذا ولى الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمْوهَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٢]، وأجاز يونس السكون نحو: «فقد رأيتمه» ولا أعلم فى ذلك سماعًا إلا ما روى ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان، رضى الله عنه: أراهمنى الباطل شيطانًا.

والضمير فى قولى: «وإن رفع بفعل غيره»، عائد إلى الضمير البارز، أى إن رُفِع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضى وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو: افْعَلْنَ، وتَفَعَّلْنَ ويفْعَلْنَ، وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة، أو تثنية الغائب أو الغائبة، فصورته ألف نحو: افْعَلَا، وتَفَعَّلَا، والزيدان يَفْعَلَانِ، والهندان تَفَعَّلَانِ، وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو نحو: افْعَلُوا، وتَفَعَّلُوا، ويفْعَلُونَ، وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء نحو: افْعَلِي، وتَفَعَّلِي.

وتُسْنِدُ الماضى فى الغيبة إلى ما تُسْنِدُ إليه المضارع فتقول: زيد فَعَلَ، وهند فَعَلَتْ، والزيدان فَعَلَا، والهندان فَعَلْتَا، والزيدون فَعَلُوا، والهندات فَعَلْنَ، وإلى هذا أشرت بقولى: «وللغائب مطلقًا مع الماضى ما له مع المضارع».

ومن الاستغناء معه بالضممة عن الواو قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

يا رَبِّ ذِي لُقْحِ بِيَابِكِ فاحشٍ هاعٍ إذ ما الناسُ جاعٌ وأجدبوا

وأنشد السيرافى^(٢) [من الزجر]:

لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلٌ عَلَى الجبالِ الصَّمِّ لانهد الجبلُ

أراد: حملوا، فحذف الواو واكتفى بالضممة، ثم وقف فسكن، وربما فعل مثل هذا مع

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٧٩)، همع الهوامع (١/٥٨).

(٢) الرجز بلا نسبة فى شرح المفصل (٩/٨٠)، وفيه: لارفض الجبل، بدلًا من لانهد الجبل.

فعل الأمر كقولهِ^(١) [من البسيط]:

إن ابنَ الأخوصِ معروفٌ فبلغهُ في ساعديهِ إذا رام العلاءِ قصرُ

الأصلِ فبلغوه.

وزعم المازني أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلْتُ، والفاعل مستكن كاستكثانه في: زيد فَعَلَ، وهند فَعَلْتُ، وما زعمه غير صحيح، وإنما هي أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها، كدلالة النون والألف من فعلنا، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ؛ ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة؛ ولأنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من: هي فعلتُ، لجاز حذفها في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، كما جاز حذف التاء في نحو [من المتقارب]:

«فإن الحوادث أودى بها»، «ولا أرض أبقل إبقالها»

بل كانت الألف وأحواتها أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنى التائيث، وذلك أن علامة التائيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالاتها على التائيث إذ قد تلحق المذكرات كثيراً كراوية، وعلامة، وهمزة، ولمزة، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية والجمع، إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُغْنٍ عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعياً إلى التزامه غير كونه حرفاً، وليس ذلك إلا كونه اسماً مسنداً إليه الفعل، ولذلك لم يجر حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثاً عن غير محدثٍ عنه، وذلك محال.

وروي عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تائيث الفعل، والفاعل مستكن كما هو مستكن في نحو: هند فعلت، وهذا القول مردود أيضاً بما ردَّ قول المازني، وشيء آخر وهو أن الأخفش جعل «ياء» افعلي كفاء فَعَلْتُ، فيقال له: لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعلياً كما يقال: فعلتاً، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل

(١) البيت لأبي حبة النميري في خزنة الأدب (٥٨٨/٤).

واحد، وذلك لا يجوز.

ص: وَيُسَكَّنُ آخِرُ الْمَسْنَدِ إِلَى التَّاءِ وَالنُّونِ وَنَا، وَيُحَذَفُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَعْتَلٍ، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِلَى فَاءِ الْمَاضِي الثَّلَاثِي، وَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً أُبْدِلَتْ بِمُجَانِسَةِ الْمَحذُوفِ وَنُقِلَتْ، وَرَبَّمَا نَقَلَ دُونَ إِسْنَادٍ إِلَى أَحَدِ الثَّلَاثَةِ فِي: زَالَ وَكَادَ، أُخْتِي كَانَ وَعَسَى، وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مُجَانِسَةٌ، فَإِنْ مَاتِلَهَا أَوْ كَانَ أَلْفًا حُذِفَ وَوَلِيَ مَا قَبْلَهُ بِحَالِهِ، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ أَوَّاءً وَالْآخِرُ يَاءً أَوْ بِالْعَكْسِ، حُذِفَ الْآخِرُ، وَجَعَلَتْ الْحَرَكَةُ الْمُجَانِسَةُ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

ش: الْمَسْنَدُ إِلَى «نَا وَالتَّاءِ» لَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلاً مَاضِيًّا نَحْوُ: فَعَلْنَا وَفَعَلْتَ، وَالْمَسْنَدُ إِلَى «النُّونِ» قَدْ يَكُونُ مَاضِيًّا وَمَضَارِعًا وَأَمْرًا نَحْوُ: فَعَلْنَ وَتَفَعَّلْنَ وَأَفْعَلْنَ، وَقَدْ تَنَاوَلَ ذَلِكَ كُلُّهُ قَوْلِي: «وَيُسَكَّنُ آخِرُ الْمَسْنَدِ إِلَى التَّاءِ وَالنُّونِ وَنَا».

وَأَنْ يُقَالَ: «آخِرُ الْمَسْنَدِ» أَوْلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ: «لَامُ الْمَسْنَدِ» لِأَنَّ الْمَسَكَّنَ كَمَا يَكُونُ لِأَمَّا كَضَرْبَتْ، قَدْ يَكُونُ حَرْفًا زَائِدًا كَتَلَقَيْتُ.

وَإِخْتَلَفَ فِي سَبَبِ هَذَا السُّكُونِ، فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: سَبَبُهُ اجْتِنَابُ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِي شَيْئَيْنِ هُمَا كَشْيَاءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَجِزءٍ مِنَ الْفِعْلِ، وَهَذَا السَّبَبُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَاضِي ثُمَّ حَمَلَ الْمَضَارِعَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ فَاسْتَصْحَبَ لَهُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ سُكُونٍ، صَحِيحِ الْآخِرِ كَانَ كَاذِبَيْنِ، أَوْ مَعْتَلَّةَ كَاخْشَيْنِ.

وَهَذَا التَّعْلِيلُ ضَعِيفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّسْكِينَ عَامٌّ، وَالْعِلَّةُ قَاصِرَةٌ عَنْ أَكْثَرِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ إِنَّمَا كَانَ يَوْجَدُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ: فَعَلَ وَفَعِلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ، وَفَعُلَ، لَا فِي غَيْرِهَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ غَيْرِهَا أَكْثَرُ، وَمُرَاعَاةُ الْأَكْثَرِ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْأَقْل.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَيْسَ مَهْمَلًا فِي كَلَامِهِمْ، بَلْ مُسْتَخْفٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ الْأَبْنِيَةِ، بِدَلِيلِ: عَلَبْتُ، وَأَصْلُهُ: عَلَابْتُ، وَعَرَّتَنَ، وَأَصْلُهُ: عَرَّتَنَ، وَجَنَدِلَ، وَأَصْلُهُ جَنَادِلَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ «وَجَنَدِيلَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ»، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَقَدْ حَذَفُوا مَدَّةَ مِنْهُ وَمِنْ عَلَابْتُ، وَنَوْنَا مِنْ عَرَّتَنَ، مَعَ إِفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ، فَلَوْ كَانَ تَوَالِي

أربع حركات منفوراً منه طبعاً، ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدوا باب التأنيث بالتاء في نحو: بركة، ومعدة، ولمزة، فإنه موقع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة، لاسيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء، ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها في تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلت فإنها جزء كلام تام، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد، وما فعل إلا أنا، فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام «فعلت» خوف توالي أربع حركات.

وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا وأكرمنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والتون هذا السبيل لمساواتهما لنا في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال.

وإن كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكناً حذف لالتقاء الساكنين، واقتصر على ذلك في الأمر والمضارع نحو: خفن ولا تخفن، وصحن ولا تصحن، وقلن ولا تقلن، وإن كان حرف العلة في عين ماضٍ ثلاثي حرك ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة نحو: جُدْتُ وخِفْتُ، فإن كانت الحركة فتحة أبدلت كسرة فيما عينه ياء، وضمة فيما عينه واو، ثم فعل بالكسرة والضمة المبدلتين ما فعل بالأصليتين نحو: بعثَ وقُمتَ، وإلى هذا أشرت بقولي: «وإن كانت فتحة أبدلت بمجانسة المحذوف ونقلت».

وأشرت بقولي: «وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة في زال وكاد» إلى قول بعض العرب، ما زيل زيدٌ فاضلاً، وكيد زيدٌ يفعل، قال أبو خراش الهذلي [من الطويل]:

وكَيْدَتْ ضِبَاعُ الْفُفِّ يَأْكُلْنَ جُتَّتِي وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَتِيْمُ

واحتزرت بقولي: «أختي كان وعسى» من زال بمعنى ماز وذهب أو تحول، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر، ويجمعها أن يقال: التي مضارعها يكيد، فإن مضارع تلك يكاد.

وحركة ما قبل الياء والواو بمجانسة، أي ضمة قبل الواو، وكسرة قبل الياء، نحو: يفعلون وتفعلين، فإن مثلها، أي إن كان آخرُ المسند إلى الواو واوًا، وآخر المسند إلى

الياء ياء، أو كان ألفاً مطلقاً، حذفت الواو والياء والألف، واتصل بالمسند إليه، واوًا كان أو ياء، ما كان متصلاً بالمحذوف دون تبديل حركته نحو: أنتم تدعون، وأنت ترمين، وأنتم تحشون.

وإن كان الضمير واوًا والآخر ياء، أو بالعكس، أى إن كان المسند إليه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واوًا، حذفت آخر الفعل، وضم ما قبل المحذوف إن كان المسند إليه واوًا نحو: أنتم ترمون، وكسر ما قبله إن كان المسند إليه ياء نحو: أنت تعفين وترمين، والأصل: ترميون وتعفونين، واستقل ضم الياء المكسور ما قبلها، وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين، وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما.

ص: ويأتى ضميرُ الغائبين، كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسدّ واحد مسدّهم، ويُعاملُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعال التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً.

ش: إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وكقول الراجز^(١) [من الراجز]:

قد علمتُ والدَتِي ما ضَمَّتْ إذا الكمأةُ بالكمأة التفت

فهذا كثير، بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

وإني رأيتُ الصَّامِرِينَ متاعَهُمْ يموتُ وَيَفْنَى فارضِخِي منِ عَائِيَا

أراد يموتون، فأفرد، كأنه قال: يموت من ثم، أو من ذكرت، وعلى ذلك يحمل قول الآخر [من الطويل]:

تَعَفَّقَ بِالْأرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالًا فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

أى تعفّق بالأرطى رجال، وأراده جمعهم، فهذا التوحيد يصعب الانتصار للكسائي بهذا البيت فى حذف الفاعل، وللغراء نسبة العمل إلى العاملين، وقد أجاز سيويه أن يقال: ضربت وضربنى قومك، أراد: وضربونى، فأفرد على تقدير: وضربنى من ثم،

(١) الراجز لجحدر بن ربيعة فى شرح المفصل (٤/٩٥، ٩٦).

وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

وبالبدو منا أسرةً يحفظوننا سراع إلى الداعي عظام كراكره
فأفرد ضمير الأسرة؛ لأنهم نسب إليهم الحفظ، فصح تأولهم بحسن أو ملجأ، فجاء
الضمير على وفق ذلك، فكأنه قال: أسرة هم يحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره.
ومن كلام العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله؛ لأنه بمعنى أحسن فتى، فأفرد الضمير
حملاً على المعنى.

وإلى نحو هذا أشرت بقولي: «أو لسدّ واحد مسدهم»، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ
لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وقال الراجز [الرجز]:

وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ وَبَرَدَ

لأن النعم واللبن يسدّان مسد الأنعام والألبان.

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعال التفضيل كثيراً، مثال ذلك، في
ضمير الاثنين قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالَا

وقال الآخر^(٢) [من الرمل]:

شَرٌّ يَوْمِيَّهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِيَتْ عَنزٌ بِحَدَجٍ جَمَلَا

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٢١)، الأشباه والنظائر (١٠٦/٢)، خزنة الأدب (٣٩٣/٩)،
الخصائص (٤١٩/٢)، الدرر (١٨٣/١)، شرح المفصل (٩٦/٦)، لسان العرب (٨٨/١١)
(ثقل)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٤٩/١)، رصف المباني (ص ١٦٨)، شرح شذور
الذهب (ص ٥٣٦)، مع الهوامع (٥٩/١).

(٢) البيت لعامر بن المجنون في التنبية والإيضاح (٢٤٦/٢)، المستقصى (١٣٠/٢)، ولعنز اليمامة
في تاج العروس (٢٤٥/١٥)، ولبعض شعراء حديس في تاج العروس (٢٤٧/١٥)،
لسان العرب (٢٣٠/٢)، ٣٨٣/٥، ٦٥١/١٢، ١٩/١٤ (حدج، عنز، يوم، أخوا)، ديوان الأدب
(١١٢/١)، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال (٥٣٩/١)، فصل المقال (ص ١١٥)، مجمع الأمثال
(٣٥٩/١).

ومثال ذلك في ضمير الإناث: «خيرُ النساءِ [أركبت الإبل] صَوَّالِحُ نِساءِ قريشٍ، أحناه على ولد في صِغَرِهِ، وأرعاها على زوج في ذاتِ يده»^(١)، كأنه قال ﷺ: أحق هذا الضرب، أو أحنى من ذكرت، فهذا بعد أفعال التفضيل وهو كثير.

ومثال ذلك دون أفعال التفضيل قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

أخو الذئبِ يَعْوِي والغرابِ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعِ

أى ومن يكن الذئب والغراب شريكه، فأفرد الضمير مؤولا، كأنه قال: ومن يكن هذا النوع، أو ومن يكن من ذكرت، وإلى هذا أشرت بقولى «ودونه قليلا».

ص: وجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات، و«فَعَلَتْ»، ونحوه أولى من «فَعَلْنَ»، ونحوه بأكثر جمعوه وأقله، والعاقلات مطلقا بالعكس، وقد يُوقِعُ «فَعَلْنَ»، موقع «فعلوا»، طَلَبُ التشاكل، كما قد يُسَوِّغُ لكلمات غير ما لها من حكم ووزن.

ش: إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْكُورُكِبُ انْتَشَرَتْ﴾ [الانفطار: ٢]، وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى: ﴿فَأَبِينِ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنِ مِنْهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، إلا أن الأكثر في الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: الجذوع انكسرت، والأجذاع انكسرن، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمِ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنِ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، فمنها عائد على «اثنا عشر»، و«فيهن» على أربعة.

وهذا إنما هو في غير العاقلات، وأما العاقلات «فَفَعَلْنَ» وشبهه أولى من «فعلت» وشبهه، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وكقوله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرا، فإنهن عوان بينكم»^(٣) ولو قيل في الكلام موضع، «فعلن في أنفسهن»، فعلت في أنفسها، وموضع

(١) أخرجه البخارى (٧/٧، ٨)، مسلم (٢٠٠/٢٥٢٧)، وأحمد (٢/٢٧٥، ٤٤٩)، والحميدى (١٠٤٧)، وعبد الرزاق (٢٠٦٠٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى الخصائص (٢/٤٢٣)، المحتسب (٢/١٨٠).

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة (٥/٢٧٦)، وابن ماجه (١٨٥١).

«فإنهن عوان»، فإنها عوان لجاز، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، فهذا على طهْرَتْ، ولو كان على طهْرَن لقليل مطهرات، ومن استعمال فَعَلْتُ في ضمير العاقلات قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

وَإِذَا الْعَدَارَى بِالذُّحَانِ تَلْفَعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ
دَرَّتْ بِأَرْزَاقِ الْعَفَاةِ مَغَالِقٌ يَيْدِيٍّ مِنْ قَمَعِ الْعِشَارِ الْجِلَّةِ

وقال آخر^(٢) [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ مَا فِي بَطْنِهِ بَيْنَ نِسْوَةٍ حَبِلْنَ وَمَا كَانَتْ قَوَاعِدُ عُقْرَا

وفى بعض الأحاديث المأثورة: «اللهم ربَّ السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقلن، ورب الشياطين وما أضللن» أراد: ومن أضلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو، كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله ﷺ: «لَا دَرِيْتُ وَلَا تَلَيْتُ»، وإنما بابه تلوت، ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك في قوله ﷺ: «أَيْتَكُنْ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوَابِ»^(٣)، وإنما بابه الأدب، وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب: أخذه ما قَدَّم وما حَدَّث، وهَنَأَ ومرَأَه، وفعلته على ما يَسُوؤُكَ ويُنُوؤُكَ، ولا يقولون في الأفراد إلا: حَدَّث، وأمرأه، وأَنَاءُ يُنِيئُهُ، وهذا ونحوه المراد بقولي: «كما قد يَسُوغُ لكلمات غير ما لها من حكم ووزن».

ص: ومن البارز المتصل في الجرّ والنصب «ياء» للمتكلم، و«كاف»، مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و«ها» للغائبة و«هاء» مضمومة للغائب، وإن وَايَتْ ياءً ساكنةً أو كَسْرَةً كَسَرَهَا غيرُ الحجازيين، وتُشَبَّعَ حَرَكَتُهَا بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، ويختار الاختلاسُ بعد ساكنٍ مطلقاً وفاقاً لأبي العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتَلَسُ الحركة بعد

(١) انظر: خزانة الأدب (٣٦/٨، ٤٤)، الدرر (١٨٤/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥)، شرح المفصل (١٠٥/٥)، نوادر أبي زيد (ص ١٢١)، الأصمعيات (ص ١٦٢)، شرح اختيارات المفصل (ص ٨١٦)، همع الهوامع (٦٠/١).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٤/٥٩١ عقر)، جمهرة اللغة (ص ٦٦٢، ٧٦٨)، تاج العروس (١٠٠/١٣ عقر).

(٣) أخرجه أحمد (٩٧/٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤١٠/٦).

مُتَحَرِّكٌ عِنْدَ بَنِي عَقِيلٍ وَكَلَابٍ اخْتِيَارًا، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ اضْطِرَارًا، وَإِنْ فَصَّلَ الْمُتَحَرِّكُ فِي الْأَصْلِ سَاكِنٌ حَلْفٌ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا جازت فِيهِ الْأَوْجُه الثَّلَاثَةُ.

ش: البارز خلاف المستكن، والمتصل خلاف المنفصل، وإضافة الياء إلى المتكلم لتلا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة، ولما كان سبب وضع الضمائر طلب الاختصار ناسب ذلك أن يُشْرَكَ بين الجر والنصب في الضمائر التي منها ياء المتكلم وكاف المخاطب والمخاطبة وها الغائبة وهاء الغائب وما يتفرع من ذلك، وسيأتي الجميعُ مبيَّنًا إن شاء الله تعالى، والمفتقرُ إليه الآن مثلُ يستأنس بذكرها، فمثال ذلك في الياء: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾ [الفجر: ١٥]، ومثاله في الكاف: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، ومثاله في ها الغائبة ﴿وَتَقَرَّاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٨، ٩]، ومثاله في هاء الغائب: ﴿فَقَالَ لِسَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٤].

ولغة الحجازيين في هاء الغائب الضم مطلقًا، وهو الأصل، فيقولون: ضربته، ومررت به، ونظرت إليه.

ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إبتاعًا، وبلغة غيرهم قرأ القراء إلا حَفْصًا فِي: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٣٦]، و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، وحمزة في: ﴿لَأَهْلُهُ آمَكْشَوَا﴾ [طه: ١٠]، في الموضعين، فإنهما قرأ بالضم على لغة الحجازيين.

وما ذكر من إشباع حركة الغائب فهو الأصل، إلا أنَّ الالفاظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين ساكنين، فلذلك كثر اختلاس الضمة، والكسرة في نحو: منه، وتأتيه، ونرجوه، ورجح سيوبه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، وردَّ ذلك أبو العباس ويُعْضِده السماع الشائع، ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن، ومنه: ﴿أَرْجِنَهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، في قراءة ابن ذكوان.

وأما اختلاس الضمة، والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل وبنى كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر «له وبه»، وما أشبههما، قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل، وكلاب يقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، بالجزم، و«لربه لكنود» بغير تمام، وله مال وله مال، وغير بنى عقيل وبنى كلاب لا يوجد في

كلامهم اختلاس ولا سكون في «له» وشبهه إلا في ضرورة كقول الشاعر، وهو الشماخ^(١) [من الوافر]:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ
وقال آخر^(٢) [من البسيط]:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَهُ سَيْلٌ وَاذِيهَا

فإن فصل المتحرك في الأصل ساكنٌ حذف جزماً أو وقفًا جاز في الهاء التحريك مع الإشباع، والتحريك مع الاختلاس، والتسكين نحو قوله تعالى: ﴿وإن تشكروا يرضه لكم﴾ [الزمر: ٧]، فمن أشبع نظر إلى اللفظ، ولأن الهاء متصلة بحركة، ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف لأن حذفها عارض، والعارض لا يعتد به غالبًا، ومن سكن نظر إلى أن الهاء قد وقعت موقع المحذوف الذي كان حقه، لو لم يكن حرف علة، أن يسكن، فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون، وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها.

ص: ويلى الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولى التاء، وربما كسرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسرة، وكسرت ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن وإشباع دونه أقيس، وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر، وربما كسرت قبل ساكن مطلقاً.

ش: قد تقدم أن «تاء» الضمير تُوصَلُ مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين، وميم مضمومة ممدودة للمخاطبين، وبنون مشددة للمخاطبات، وأن تسكين ميم الجمع

(١) البيت للشماخ في ديوانه (ص ١٥٥)، الخصائص (٣٧١/١)، الدرر (١٨١/١)، شرح أبيات سيويه (٤٣٧/١)، الكتاب (٣٠/١)، لسان العرب (٤٧٧/١٥ هـ)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥٦١/٢)، الأشباه والنظائر (٣٧٩/٢)، خزنة الأدب (٣٨٨/٢)، ٢٧٠/٥، ٢٧١)، لسان العرب (٣٠٢/١١ زجل)، المقتضب (٢٦٧/١)، همع الهوامع (٥٩/١).

(٢) البيت بلا نسبة في خزنة الأدب (٢٧٠/٥، ٤٥٠/٦)، الخصائص (١٢٨/١، ٣١٧، ١٨/٢)، الدرر (١٨٢/١)، رصف المباني (ص ١٦)، سر صناعة الإعراب (٧٢٧/٢)، لسان العرب (٤٧٧/١٥ هـ)، المحتسب (٢٤٤/١)، المقرب (٢٠٥/٢)، همع الهوامع (٥٩/١).

إن لم يُلها ضمير متصل أعرف، وإن وليها لم يجر التسكين خلافاً ليونس، فإلى جميع ذلك أشرت بقولي «ويلى الكاف والهاء فى التثنية والجمع ما ولى التاء»، فكما قيل: فَعَلْتُمَا، وفَعَلْتُمْ، وفَعَلْتَن، يقال: إِنَّكُمَا معهما، وَإِنَّكُم معهما، وَإِنَّكَن معهن.

وَمَنْ كَسَرَ هَاءَ الْمَفْرَدِ إِتْبَاعاً لِلْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ كَسَرَ هَاءَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَمَنْ لَمْ يَكْسِرْ لَمْ يَكْسِرْ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَكْسِرُ كَافَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بَعْدَ كَسْرَةِ، أَوْ يَأْ سَاكِنَةَ الْخَافِئِ بِالْهَاءِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَيْمًا وَبِكَيْمٍ وَبِكَيْنٍ، وَرَغِبْتُ فِيكَيْمًا وَفِيكَيْمٍ وَفِيكَيْنٍ قَالَ الشَّاعِرُ (١) [مِن الطَّوِيلِ]:

وإن قال مؤلاهم على كلِّ حادثٍ من الدَّهْرِ رُدُّوا بَعْضَ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا

كذا روى هذا البيت بكسر كاف أحلامكم على هذه اللغة، وكسر ميم الجمع بعد كسر الهاء أقيس من ضمها؛ لأن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل، وضمها قبل ساكن نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، أشهر، ولذلك قرأ به أكثر القراء، وقد تكسر الميم قبل ساكن، وإن لم يكن قبلها كسرة، ولا ياءً ساكنة، نحو قوله [من الكامل]:

فَهُمْ بَطَانَتُهُمْ وَهُمْ زُرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقَضَاةُ وَمِنْهُمْ الْحُكَّامُ

ومثله قول الآخر (٢) [من الطويل]:

ألا إن أصحابَ الكَيْفِ قَصَدْتَهُمْ هُمُ النَّاسُ لَمَّا أُخْصِبُوا وَتَمَوَّلُوا

كذا أنشده ابن جنى فى المحتسب بكسر الميم «هم القضاة»، و«هم الناس».

ص: تَلْحَقُ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِنْ نُصِبَ بِغَيْرِ صِفَةٍ، أَوْ جُرَّ بِمِنْ أَوْ عَن أَوْ قَدْ أَوْ قَطُّ أَوْ بَجَلٍ أَوْ لَدُنْ، نَوْنٌ مَكْسُورَةٌ لِلْوِقَايَةِ، وَحَذْفُهَا مَعَ لَدُنْ وَأَخْوَاتٍ لَيْتٍ جَائِزٌ، وَهُوَ مَعَ بَجَلٍ وَلَعَلَّ أَعْرَفُ مِنَ الثَّبُوتِ، وَمَعَ لَيْسَ وَلَيْتٍ وَمِنْ وَعَن وَقَطُّ بِالْعَكْسِ.

وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعال التفضيل، وهى الباقية فى: فَلَيْنَى، لا الأولى وفاقاً لسيبويه.

(١) البيت للحطيفة فى ديوانه (ص ٤١)، شرح أبيات سيبويه (٢/٣٤٢)، الكتاب (٤/١٩٧)، وبلا

نسبة فى المقتضب (١/٢٧٠).

(٢) البيت بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٢/٥٥٨)، شرح المفصل (٣/١٣١)، المحتسب

(١/٤٥).

ش: تقدم فى ذكر علامات الفعل أن هذه النون تصحب ياء المتكلم على سبيل اللزوم إذا عمل فيها فعل ماض كَأَكْرَمَنِي، أو مضارع كيكْرَمْنِي، أو أمر كَأَكْرَمْنِي. وينبغى الآن أن تعمل أنّ فعل الأمر أحق بها من غيره؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، والثانى: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة، فهذه النون تُوقى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو: ﴿فَيَقُولُونَ رَبِّى أَكْرَمُنْ﴾ [الفجر: ١٥]، وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً، ليدل لحاقها على نصب الياء.

ولحقت إنّ وأخواتها جوازاً لشبهها بالأفعال، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتَوَهُّمُ صيرورته مبنياً، فاحترز بالنون من ذلك، كما احترز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمير وواوه وياؤه فجىء بالنون بعدهن نائبة عن الضمة، ولم يحتج إلى ذلك فى نحو: غلامى، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصالته فيه، فلا يذهب الوهم إلى زواله دون سبب جلى، ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها، إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون، من وأخواتها.

وقد يؤيدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذى وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثله، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه، وهذا فرق حسن، لكنه مرتب على ما لا أثر له فى المعنى، بخلاف الذى اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى.

ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة فى لحاق النون لم يمتنع عدم التصرف من وجوب اتصالها «بِهَبِّ» أخت «ظن»، لأمريتها، ولا من وجوب اتصالها «بعسى» للزوم استقبال مصحوبها، ولقولهم فى التعجب: أعْسِ به، ولفظه لفظ الأمر، وكذا فعل التعجب لم يمتنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليها عدم تصرفه لعروضه، ولكون

أحد مثاليه بلفظ الأمر.

ولما عدمت «ليس» التصرف، ولزوم الاستقبال، ولم يكن لها فى الأمرية نصيب، كمثل ما كان لعسى وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ لیت، عوملت معاملة لیت فى لحاق النون، فقيل: لیتنى، كقول بعض العرب: عليه رجلا لیسنى، ولم یرد لیتى ولسى إلا فى نظم قال زید الخیل^(١) [من الوافر]:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادُفُهُ وَيَتَلَفَ بَعْضُ مَالِي

وقال الراجز^(٢) [من الراجز]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك، بل هو جائز فى الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿مَنْ لَدْنِي عَذْرَاءٌ﴾ [الكهف: ٧٦]، بتخفيف النون وضم الدال، ولا يجوز أن تكون نون لدنى نون الوقاية، ويكون الاسم لُدْ؛ لأن لد متحرك الآخر، والنون فى لدن وأخواته إنما جىء بها لتصون أو اخرها عن زوال السكون، فلا حظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال فى

(١) البيت لزید الخیل فى ديوانه (ص ٨٧)، تخلص الشواهد (ص ١٠٠)، خزنة الأدب (٣٧٥/٥)، (٣٧٧)، الدرر (٢٠٥/١)، شرح أبيات سيبويه (٩٧/٢)، شرح المفصل (١٢٣/٣)، الكتاب (٣٧٠/٢)، لسان العرب (٨٧/٢ بيت)، المقاصد النحوية (٣٤٦/١)، نوادر أبى زيد (ص ٦٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ١٥٣)، رصف المباني (ص ٣٠٠، ٣٦١)، سر صناعة الإعراب (٥٥٠/٢)، شرح الأشموني (٥٦/١)، شرح ابن عقيل (ص ٦١)، مجالس ثعلب (ص ١٢٩)، المقتضب (٢٥٠/١)، همع الهوامع (٦٤/١).

(٢) الراجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٧٥)، لسان العرب (١٢٨/٦) (طيس)، خزنة الأدب (٣٢٤/٥، ٣٢٥)، الدرر (٢٠٤/١)، شرح التصريح (١١٠/١)، شرح شواهد المغنى (٤٨٨/٢، ٧٦٩)، المقاصد النحوية (٣٤٤/١)، تهذيب اللغة (٢٨/١٣، ٧٤)، تاج العروس (٢١٩/١٦) طيس)، كتاب العين (٢٨٠/٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٠٨/١)، تخلص الشواهد (ص ٩٩)، الجنى الدانى (ص ١٥٠)، جواهر الأدب (ص ١٥)، خزنة الأدب (٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩)، سر صناعة الإعراب (٣٢/٢)، شرح الأشموني (٥٥/١)، شرح ابن عقيل (ص ٦٠)، شرح المفصل (١٠٨/٣)، لسان العرب (٢١١/٦ ليس)، مغنى اللبيب (١٧١/١، ٣٤٤/٢)، جمهرة اللغة (ص ٨٣٩، ٨٦١)، مقاييس اللغة (٤٣٦/٣)، همع الهوامع (٦٤/١، ٢٣٣).

«لُدُّ» مضافا إلى الياء «لدى» نص على ذلك سيويوه، وقرأ أبو بكر مثل نافع، إلا أنه أشم الدال ضمًا، وقرأ الباقون بضم الدال، وتشديد النون، مُدْغَمِينَ نون لدن في نون الوقاية.

وكان مقتضى الدليل استواء «ليت» وأخواتها في لحاق النون لشبهها بالأفعال المتعدية، لكن استقل لحاقها بأواخر غير ليت لأجل التضعيف، فحسن حذفها تخفيفًا، وثبوتها للشبه المذكور، ولم يكن في ليت معارض للشبه فلزمها ثبوتها في غير ندور.

ولما نقص شبه لعل بالفعل من أجل أنها تَعَلَّقَتْ في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تَجْرُ على لغة، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها، فكثرت «لَعَلِّي»، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، و﴿لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ﴾ [يوسف: ٤٦]، وقلَّ لَعَلْنِي ومنه قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

فقلت أعيراني القَدُومَ لعلني أخطُ بها قَبْرًا لأبيض ماجد

والضمير من قولي «وهو مع يجل و لعل أعرف» عائد إلى الحذف، أى قول العرب: بَجَلِي ولَعَلِّي أعرف من قولهم: لعلني و بجلني، ومعنى «بجل» حسب، وكذلك معنى «قد وقط» ومن قال: بجلني وقدي وقطى بلا نون شبهها بحسب، إلا أن بجل أشبه به؛ لأنه ثلاثي مثله، ولمساواته في اشتقاق فعل منه إذا قيل: أبجله وأحسبه، بمعنى كفاه، فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتها، بخلاف قد وقط، وفي الحديث: «قط قط بعزتك وكرمك»، يروى بسكون الطاء وكسرها، مع ياء ودون ياء، وقطني بنون الوقاية، وقطٍ بالتونين، وبالنون أشهر، قال الراجز^(٢) [من الراجز]:

أَمْتَلًا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

(١) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٠٥)، الدرر (٢١٢/١)، شرح الأشموني (٥٦/١)، شرح ابن عقيل (ص ٦٢)، همع الهوامع (٦٤/١).

(٢) الراجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٥٧، ٣٤٢)، الإنصاف (ص ١٣٠)، أمالي المرتضى (٣٠٩/٢)، تخلص الشواهد (ص ١١١)، جواهر الأدب (ص ١٥١)، الخصائص (٢٣/١)، رصف المباني (ص ٣٦٢)، سمط اللآلئ (ص ٤٧٥)، شرح الأشموني (٥٧/١)، شرح المفصل (٨٢/١)، ١٣١/٢، ١٢٥/٣، كتاب اللامات (ص ١٤٠)، لسان العرب (٣٨٢/٧، ٣٤٤/١٣) (قطط، قطن)، مجالس ثعلب (ص ١٨٩)، المقاصد النحوية (٣٦١/١)، تاج العروس (٣٨/٢٠) (قطط)، مقاييس اللغة (١٤/٥)، المحخص (٦٢/١٤)، تهذيب اللغة (٢٦٤/٨)، كتاب العين (١٤/٥).

وقال آخر في قدنى وقدى^(١):

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي

وقال الشاعر في الحذف مع عن ومن^(٢) [من المديد]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وحكى سيبويه: عليكنى، وعليك بى، وسمع الفراء بنى سليم تقول: مكانى، يريد: انتظرنى فى مكانك، وإذا أعملت رويد فى الياء قلت: رويدنى، أى أمهلنى، وكذلك تفعل بكل متعد من أسماء الأفعال.

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر، أنشده الفراء^(٣) [من الوافر]:

وَمَا أَدْرَى وَظَنَى كُلُّ ظَنٍ أُمْسَلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ

وأنشد ابن طاهر فى تعليقه على كتاب سيبويه^(٤) [من الطويل]:

وَلَيْسَ مُعَيِّنِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

وأنشد غيرهما^(٥) [من الطويل]:

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٩٠/١)، أوضح المسالك (١١٨/١)، تخلص الشواهد (ص ١٠٦)، الجنى الدانى (ص ١٥١)، جواهر الأدب (ص ١٥٢)، خزانة الأدب (٣٨٠/٥)، (٣٨١)، رصف المباني (ص ٣٦١)، الدرر (٢١٠/١)، شرح الأشموني (٥٦/١)، شرح التصريح (١١٢/١)، شرح ابن عقيل (ص ٦٣)، شرح المفصل (١٢٥/٣)، المقاصد النحوية (٣٥٢/١)، همع الهوامع (٦٤/١).

(٣) البيت ليزيد بن محمد الحارثى فى شرح شواهد المغنى (٧٧٠/٢)، الدرر (٢١٢/١)، المقاصد النحوية (٣٨٥/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٤٣/٣)، تذكرة النحاة (ص ٤٢٢)، رصف المباني (ص ٣٦٣)، لسان العرب (٣٥٣/١١) شرح (ص ٢٢٠/٢)، مغنى اللبيب (٣٤٥/٢)، المقرب (١٢٥/١)، همع الهوامع (٦٥/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٥/٧)، شرح الأشموني (٥٧/١).

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٥/٧)، الدرر (٢١٣/١)، شرح الأشموني (٥٧/١)، مغنى اللبيب (٣٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٣٨٧/١)، همع الهوامع (٦٥/١).

وليس المُوَافِئِي لِيرْفَدَ حَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعافَ ما كان أملاً

ومعينيى والموافيني يرفعان توهم كون نون مسلمنى تنويناً؛ لأن ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أغادِ ابنك أم رائج؟ وياء معينيى الثانية ثابتة فى: وليس بمعينيى، فعلم أن النون الذى ولىه ليس تنويناً وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثبت مع الألف واللام فى الموافينيى، وأيضاً فإن التنوين إذا اتصل بما معه كشيء واحد حذف تنوينه نحو: وابن زيداه، ولا يقال: وابن زيدناه فتحرك التنوين، بل تحذف؛ لأن زيادة المنسوب للندبة كشيء واحد، وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشيء واحد، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب.

وأجاز الكوفيون تحريك التنوين لأجل ألف الندبية فى نحو: وابن زيدناه.

وأيضاً فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفى الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه فى بعض أسماء الفاعلين كما مضى من: أمسلمنى، ومعينيى، والموافينيى، ومن ذلك قراءة بعض القراء: ﴿هل أنتم مطلعون﴾ [الصفات: ٥٤]، بتخفيف الطاء، وكسر النون، وفى البخارى أن النبى ﷺ قال لليهود «هل أنتم صادقونى» كذا فى ثلاثة مواضع فى أكثر النسخ المعتمد عليها.

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزناً، وخصوصاً بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة فى قولى النبى ﷺ: «غيرُ الدَّجَالِ أخوفنى عليكم»^(١) والأصل: أخوف مخوفاتى عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هى مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم: أشغلُّ من ذات النحيين، وأزهى من ديك، وكقوله ﷺ: «أخوف ما أخاف على أمتى الأئمة المضلون»^(٢)، ويمكن أن يكون من أخاف، فإن صوغُ أفعل التفضيل، وفعل التعجب من فَعَلٍ على أفْعَلٍ مطرد عند سيويه، فيكون المعنى على هذا: غير الدجال أشد إلى إخافة عليكم من الدجال.

ويجوز أن يكون من باب وصف المعانى على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان،

(١) أخرجه مسلم (٢١٣٧/١١٠)، والترمذى (٢٢٤٠)، وابن ماجه (٤٠٧٥)، وأحمد (١٤٥/٥).

(٢) أورده الهمندى فى الكنز (٢٩٠٤٢).

فيقال: شِعْرٌ شاعِرٌ، وخَوْفٌ خائِفٌ، ومَوْتٌ مائِتٌ، وعَجَبٌ عاجِبٌ، ثم يصاغ أفعال باعتبار ذلك المعنى فيقال: شعرك أشعر من شعره، وخوفى أخوف من خوفك، ومنه قوله ﷺ: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لييد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(١)

ومنه قول الشاعر^(٢) [من المتقارب]:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ
فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ
وَأَمَّا الَّتِي يُتَّقَى شُرُّهَا فَنَفْسُ الْعَدُوِّ بِهَا فَائِظُهُ

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل: خوفٌ غير الدجالِ أخوفٌ خوفى عليكم، فحذف المضاف إلى غير وأقيم غير مقامه، وحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر.

ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقائها مطلقاً إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف، فهي الباقية عند سيبويه فى قول الشاعر [من المتقارب]:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْتَنِى

(١) الشطر للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢٥٦)، جواهر الأدب (ص٣٨٢)، خزانة الأدب (٢/٢٥٥)، الدرر (١/٧١)، ديوان المعاني (١/١١٨)، سمط اللآلى (ص٢٥٣)، شرح الأشموني (١/١١)، شرح التصريح (١/٢٩)، شرح شذور الذهب (ص٣٣٩)، شرح شواهد المغنى (١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، شرح المفصل (٢/٧٨)، العقد الفريد (٥/٢٧٣)، لسان العرب (٥/٣٥١ رجز)، المقاصد النحوية (١/٥)، معنى اللبيب (١/١٣٣)، همع الهوامع (١/٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٢٢١)، أوضح المسالك (٢/٢٨٩)، الدرر (٣/١٦٦)، رصف المباني (ص٢٦٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٥٣١)، شرح عمدة الحفاظ (ص٢٦٣)، شرح قطر الندى (ص٢٢٨)، اللمع (ص١٥٤)، همع الهوامع (١/٢٢٦).

(٢) الأبيات لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه (ص١٥٥)، شرح التصريح (١/١٨٢)، المقاصد النحوية (١/٥٧٢)، وللخليل فى تاج العروس (٢٠/٢٧٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/١٧)، أوضح المسالك (١/٢٢٨)، تخلص الشواهد (ص٢١٢)، خزانة الأدب (١/١٣٣)، شرح الأشموني (١/١٠٦)، لسان العرب (٧/٤٥٤ فيظ).

أراد: إذا فليتنى، فحذف الأولى وبقيت الثانية. كما أنها هي الباقية في: ﴿أفغير الله تأمروني﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد تقدم الكلام على ذلك.

* * *

فصل

ص: من المضمَر مُنْفَصِلٌ في الرفع، للمتكلم منه أنا، محذوف الألف في وصل عند غير تميم، وقد يقال هنا، وأن، وآن، ويتلوه في الخطاب تاء، حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً، ولفاعل نفعل نحن، وللغيبة هو، وهى، وهم، وهن، ولیم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال.

ش: زعم الأكثر أن ألف أنا، زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: هذا فزدي أنه، والصحيح «أنا»، بثبوت الألف، وقفا ووصلاً هو الأصل، وهى لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع ﴿أنا أحيى﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿إن ترن أنا أقل﴾ [الكهف: ٣٩]، وقرأ بها أيضاً ابن عامر في قوله تعالى: ﴿لكننا هو الله ربى﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل: لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون في النون.

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحاً في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلاً عليها، كما أن من حذف ألف «أما»، في الاستفتاح قال: أم والله، ولو كان وضع أنا في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبنى بناء لازماً، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت، فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها، سلم من مخالفة النظرير وتكلف التقدير، لكون «أنا»، في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مذكراً برّد ما يوقف عليه، نظير «أما»، حين قيل: أم والله، ونظير ما الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لِمَ فعلت؟.

وفي قول من قال في: أنا فعلت: أن فعلت من الشذوذ ما في قول من قال: لِمَ

فعلت؟ كما قال الشاعر^(١) [من الرجز]:

يا أسديًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ لو خافنك الله عليه حرّمه

ومن قال: أَنْ فعلت بالمد، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب فى رأى راء، ومنه قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وكُلُّ خَلِيلٍ رَأَى نَى فَهُوَ قَائِلٌ مَنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ

ولا ينبغى أن يكون آن بالمد من الإشباع، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا فى الضرورة.

وأما من قال: هَنَا فعلت، فمن إبدال الهمزة هاء، وهو كثير، وعكسه قليل.

ويلتزم فى الخطاب حذف الألف والتسكين؛ لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد، وفاعل نفع هو المتكلم العظيم أو المشارك، وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه.

ص: وتسكين هاء هو، وهى، بعد الواو والفاء واللام وثم جازز، وقد تسكن بعد همزة الاستفهام، وكاف الجر، وتحذف الواو والياء اضطراراً، وتُسكنهما قيس وأسد، وتشدّدهما همدان.

ش: فى هو وهى مخالفة للنظائر من وجهين:

أحدهما: بناؤهما على حركة بعد حركة، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض كالننادى واسم لا، أو فيما حذف منه حرف كأنا.

والثانى: سكون أولهما بعد الحروف المذكورة.

فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه فى اللفظ هاء مضمومة، وواو ساكنة، أو هاء مكسورة، وياء ساكنة، فلو سكن آخر هو

(١) الرجز لسالم بن دارة فى الحيوان (٢٦٧/١)، لسان العرب (٤٦١/٢) - روح، ٥٦٤/١٢ -

لوم، وبلا نسبة فى الإنصاف (ص ٢٩٩)، المقاصد النحوية (٥٥٥/٤)، المخصص (٤/٣).

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٣٥)، لسان العرب (٦٢٤/١٢)، ٣٠٤/١٤ (هـوم، رأى)،

الكتاب (٤٦٧/٣).

وهي لالتباس المنفصل بالمتصل، ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا: هو قائم، وهي قائمة؛ لأن موضع المنفصل في الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه بالمتصل.

وإنما قلت في الغالب؛ لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو: من أعطيته زيد، ومن لم أعطه هند، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدئين، والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هي هند، ثم حذف العائدان لمفعوليتهما واتصالهما، وأسكن آخر هو وهي فأشبهها متصلين.

ويجوز أن يكون الأصل: هو وهي كما تقول همدان، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل.

وأما تسكين الهاء ففراراً من مخالفة النظائر، وذلك لأنه ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سُكِّنَ وَقِعَ بتسكينه في التباس المنفصل بالمتصل، فَعُدِلَ إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه، أعنى الواو والفاء واللام، وألحقت بها ثم، وبمقتضى ذلك قرأ قالون، والكسائي ووافقهما أبو عمرو مع غير ثم، ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا في الشعر، فمن ذلك قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا وَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أُمَّ عَادِنِي حُلْمٌ

وقال آخر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت لزياد بن منقذ في خزنة الأدب (٥/٢٤٤، ٢٤٥)، الدرر (١/١٩٠)، شرح التصريح (٢/١٤٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٣٩٦، ١٤٠٢)، شرح شواهد الشافية (ص١٩٠)، شرح شواهد المغنى (١/١٣٤)، معجم البلدان (١/٢٥٦ أ مليح)، المقاصد النحوية (١/٢٥٩، ٤/١٣٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٧)، أمالي ابن الحاجب (١/٤٥٦)، أوضح المسالك (٣/٣٧٠)، الخصائص (١/٣٠٥، ٢/٣٣٠)، الدرر (٦/٩٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٩٨)، شرح المفصل (٩/١٣٩)، لسان العرب (١٥/٣٧٦ هيا)، مغنى اللبيب (١/٤١)، همع الهوامع (٢/١٣٢).

(٢) البيت الثانى بلا نسبة فى الدرر (١/١٩١)، همع الهوامع (١/٦١).

وقالوا اسئل عن سَلْمَى برؤية شبهها من النِّيرَاتِ الزُّهْر والعين كالدمى
وقد علموا ما هُنَّ كهى فكيف لى سُلوٌ ولا أنفكُ صَبَا مُتِيْمَا

ومثال حذف الواو والياء اضطراراً قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

وقال آخر فى حذف ياء هى [من البسيط]:

سألتُ من أجلِ سلمى قومها وهم عِدَى ولولاهِ كانوا فى الفلا رِمَا

ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول الشاعر:

وَرَكُّضُكَ لَوْلَا هُوَ لَقَيْتَ الَّذِى لَقُوا فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أَعَادِيَا

وقال الآخر:

إِنَّ سَلْمَى هِىَ التِّى لَوْ تَرَأْتِ حَبَّذَا هِىَ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُخَالِى

كأنه أراد، تخالل، فأبدل الياء من أحد حرفى التضعيف.

ومثال التشديد على لغة همدان قول الشاعر:

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

وقال آخر فى تشديد ياء هى:

وَالنَّفْسُ إِنْ دُعِيَتْ بِالْعُنْفِ آيَةٌ وَهِيَ مَا أَمِرَتْ بِاللِّطْفِ تَأْتُرُ

ص: ومن المضمَراتِ إِيَا، خلافاً للزَّجَّاج، وهو فى النصب كأننا فى الرفع، لكن
يليه دليل ما يُرَادُ به من متكلم أو غيره، اسماً مضافاً إليه، وفاقاً للخليل والأخفش
والمازنى، لا حرفاً خلافاً لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إِيَاكَ وَأِيَاكَ وَهِيَاكَ.

ش: «إِيَا»، ضمير لا ظاهر خلافاً للزجاج أبى إسحاق، والدليل على أنه ضمير أنه
يختلف ضمير النصب المتصل عند تعذره، لتقديم على العامل نحو: إِيَاكَ أَكْرَمْتُ، أو

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٦٧٨/٢)، خزانة الأدب (٢٦٥/٥)، الدرر (١٨٧/١)، شرح

أبيات سيبويه (٤٢٣/١)، الكتاب (٣١/١)، همع الهوامع (٦١/١).

لإضماره نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو: مَا أَكْرَمُ إِلَّا إِيَّاكَ، وَأَكْرَمْتُهُ وَإِيَّاكَ، فَخَلَّفَهُ كَمَا يَخْلَفُ ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلِ ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ عِنْدَ تَعْذُرِهِ، فَنِسْبَةُ الْمُنْفَصِلِينَ مِنَ الْمُتَّصِلِينَ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلِأَنَّ بَعْضَ الْمَرْفُوعَاتِ كَجِزءٍ مِنْ رَافِعِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ لَضَمِيرِهِ مُنْفَصِلٌ، فَثَبُوتُ ذَلِكَ لَضَمِيرِ النَّصْبِ أَوْلَى، إِذْ لَا شَيْءَ مِنَ الْمُنْصُوبَاتِ كَجِزءٍ مِنْ نَاصِبِهِ، وَلِأَنَّ «إِيَّا» لَا تَقَعُ دُونَ نَدْوَرٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَكُلُّ اسْمٍ لَا يَقَعُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَهُوَ مَضْمَرٌ أَوْ مُصَدَّرٌ، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ حَالٌ أَوْ مُنَادٍ، وَمُبَايَنَةٌ «إِيَّا»، لِغَيْرِ الْمَضْمَرِ مُتَيَقِّنَةٌ، فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ مَضْمَرًا.

ولأن «إيّا»، لو كان ظاهراً لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه، وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهراً ولزم كونه ضميراً، لكنه وضع بلفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، هذا هو مذهب الخليل، والأخفش، والمازني، وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:

أحدها: أن الكاف في «إيّا»، لو كانت حرفاً كما هي في «ذلك» لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع «ذا»، و«هنا»، وإلحاقها مع «إيّا»، أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهب الوهم إليها مع «إيّا»، أمكن منه مع «ذا»؛ لأن «إيّا»، قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف «ذلك»، بخلاف كاف «إيّا».

الثاني: أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدتها من الميم في الجمع كما جاز تجريدتها مع «ذا» كقوله تعالى: ﴿فَمَا جِزَاءٌ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرٌ﴾ [المجادلة: ١٢].

الثالث: أنه لو كانت اللواحق «بإيّا» حروفاً لم يحتج إلى الياء في «إيأي» كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في «أنا».

الرابع: أن غير الكاف من لواحق «إيّا» مجمع على اسميته مع غير «إيّا» مختلف في اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى

الجميع على سنن واحد.

الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةً المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإيا الشَّوَابَ، وروى: فيأيه وإيا السَّوْءَاتِ، وهذا مستند قوى؛ لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمَّن وعظماً وترغيباً لمن بلغ الستين في ذكر الموت، والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يفيئنه، ومن رواه بالسَّيْنِ والتاء فقد أصاب أيضاً، ومعناه النهى عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عموماً، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح.

فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إيا، وهي ممتنعة من وجهين:

أحدهما: أن «إيا» لو كان مضافاً لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، وإيا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع أيضاً؛ لأن «إيا» أحد الضمائر، وهي أعرف المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثاني: أن «إيا» لو كان مضافاً لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه وهي ممتنعة.

فالجواب أن يقال: أما إضافة التخفيف فمسلّم امتناعها من «إيا» وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ
بَأْيَيْضَ مَا ضَى الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

(١) البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغنى (١/١٦٥)، المقاصد النحوية (٣/٣٧١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٩، ١٩١)، جواهر الأدب (ص ٣١٥)، خزنة الأدب (٢/٢٢٤)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٥٢، ٤٥٦)، شرح الأشموني (١/١٨٦، ٢/٤٤٢)، شرح التصريح (١/١٥٣)، شرح الفصل (١/٤٤)، لسان العرب (٣/٢٠٠) (زيد)، مغنى اللبيب (١/٥٢).

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل: علا زيد الذى منا زيداً الذى منكم، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحجوج إلى زيادة الوضوح، كقول ورقة بن نوفل^(١) [من الوافر]:

وَلَوْ جَا فِي الذِي كَرِهَتْ قَرِيشٌ وَلَوْ عَجَّتْ بِمَكْتَهَا عَجِيجَا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه، فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كلياً، فإنه قَبْلَ ذِكْرِ ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثني عشر معنى بالإضافة إذا له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كافرَاد «أى» بها دون سائر الموصولات، ورفعوا تَوَهُّم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر فى قولهم: فإياه وإيا الشّواب، والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيهه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر^(٢) [من المتقارب]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورَا فَلَبَّيْ فَلَئِنِّي يَدَى مِسُورَا

لأن يونس يرى أن ياء «لبيك» ليست للثنائية، بل هى كياء «لديك» فاحتج سيبويه بثبوت ياء لبي مع الظاهر، ولو كان كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمَر كما أن ياء «لدى» لا تثبت إلا مع المضمَر، وأما إلزامهم بإضافته أيضاً إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها فى نحو: جاء زيد نفسه، وأشبه ذلك.

والكلام على ما فى إياك من اللغات غنى عن التفسير، إذ ليس فيه إلا النقل، وأعرف لغاته تخفيف الياء.

* * *

(١) البيت لورقة بن نوفل فى كتاب العين (٦٧/١)، مقاييس اللغة (٢٨/٤).

(٢) البيت لرجل من بنى أسد فى الدرر (٦٨/٣)، شرح التصريح (٣٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٩١٠/٢)، لسان العرب (٢٣٩/١٥ - لبي)، المقاصد النحوية (٣٨١/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٢٣/٣)، خزانة الأدب (٩٢/٢، ٩٣)، شرح ابن عقيل (ص ٣٨٣، ٣٨٥)، الكتاب (٣٥٢/١)، لسان العرب (٧٣٢/١، ٣٨٨/٤) (لبي، سور)، المحتسب (٧٨/١، ٢٣/٢)، مغنى اللبيب (٥٧٨/٢)، همع الهوامع (١٩٠/١).

فصل

ص: يتعينُ انفصالُ الضميرِ إن حُصرَ بإنما، أو رُفِعَ بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب، أو صفةٍ جَرَتْ عَلَى غيرِ صاحبها، أو أُضمِرَ العاملُ، أو أُخِرَ، أو كانَ حرفَ نَفْيٍ، أو فَصَلَهُ مُتَّبِعٌ، أو ولىَ واوَ المُصاحِبَةِ، أو إلّا، أو إمّا، أو اللامَ الفارقةَ، أو نصبَهُ 'عاملٌ' فى مضمَرٍ قبله غيرِ مرفوعٍ إن اتفقا رُتَبَةً، وربما اتصلا غائبين، إن لم يشبها لفظاً. وإن اختلفا رُتَبَةً جاز الأمران.

ووجبَ فى غيرِ ندورِ تقديمِ الأسبقِ رتبةً مع الاتصال، خلافاً لكثيرٍ من القدماء، وشذَّ «إلّا» فلا يقاس عليه.

ش: يتعين انفصال الضمير لخصره بإنما كقوله^(١) [من الطويل]:

أنا الفارسُ الحامى الذمارُ وإنما يُدافع عن أحسابه أنا أو مثلى
ومن ذلك قول الشاعر^(٢) [من الهزج]:

كأننا يومَ قُرّا إذ نَمّا نَقْتَلُ إيانا
وقد وهم الزمخشري فى قوله:

إنما نقتل إيانا

فظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١٥٣/٢)، تذكرة النحاة (ص ٨٥)، الجنى الدانى (ص ٣٩٧)، خزانة الأدب (٤٦٥/٤)، الدرر (١٩٦/١)، شرح شواهد المغنى (٧١٨/٢)، لسان العرب (٢٠٠/١٥) - فلا، المحتسب (١٩٥/٢)، معاهد التنصيص (٢٦٠/١)، مغنى اللبيب (٣٠٩/١)، المقاصد النحوية (٢٧٧/١)، ولأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١/٢، ١١٤، ١١٤٢/٧)، أوضح المسالك (٩٥/١)، لسان العرب (٣١/١٣ - أنن)، همع الهوامع (٦٢/١).

(٢) البيت لذى الإصبع العدوانى فى ديوانه (ص ٧٨)، تاج العروس (٣٩٨/١٣ - قرر، حسن، أيا)، لسان العرب (١١٥/١٣، ٤٣٩/١٥) (حسن، أيا)، خزانة الأدب (٢٨٠/٥، ٢٨٢)، الخصائص (١٧٩/٢)، شرح المفصل (١٠١/٣، ١٠٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٦٩٩/٢)، الكتاب (٣٦٢، ١١١/٢)، الخصائص (١٩٤/٢).

فقال: إنما نقلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية. وعَرَّ الزمخشري ذكرُ سيويه هذا البيتَ في باب: ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام ثم قال: فمن ذلك قول حميد الأرقط^(١) [من الرجز]:

إليك حتى بلغت إياكا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بلغتك، ثم ذكر البيت الذي أوله: كأننا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن «إيانا» مَوْقَعٌ فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسبة من قِبَل أن «إيا» في الموضعين واقعٌ موقعاً غيرهُ به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد وإنما ما جعله مساوياً للمقرون بإلا، فحسُنَ وقوع «إيا» فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم.

ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر^(٢)

[من البسيط]:

بَنْضِرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

ومثال انفصاله لكونه مرفوعاً بصفة جرت على غير صاحبها قوله^(٣) [من البسيط]:

عَيْلَانُ مِيَّةٌ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذٌ بَدَتْ لَهُ فَحَجَاهُ بَانَ أَوْ كَرَبَا

ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله^(٤) [من الطويل]:

(١) الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد (ص ٩٢)، خزانة الأدب (٥/٢٨٠، ٢٨١)، شرح المفصل (٣/١٠١، ١٠٣)، وبلا نسبة في أسرار العريية (ص ١٦٩)، الإنصاف (ص ٦٩٩)، تخليص الشواهد (ص ٨٥)، الخصائص (١/٣٠٧، ١٩٤/٢)، رصف المباني (ص ١٣٨)، الكتاب (٢/٣٦٢)، اللمع في العربية (١٨٩).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (١/١٩٧)، المقاصد النحوية (١/٢٨٩)، همع الهوامع (١/٦٣).

(٣) البيت لذى الرمة في الدرر (١/١٩٨)، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في همع الهوامع (١/٦٣).

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٥)، خزانة الأدب (٣/٣٤)، الدرر (١/٢٠٠)، شرح الأشموني (١/١٨٨)، شرح التصريح (١/١٠٥)، شرح شواهد المعنى (١/١٥١)، المعاني الكبير =

فَإِنَّ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّسَبَبَ لِعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].
ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

وقول الشاعر^(١) [من المنسرح]:

إِنَّهُ هُوَ مُسْتَوِيلًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين

ومثال المفصول بالمتبوع قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وقول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

مُبْرَأٌ مِنْ غِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا

ومثال المفصول بواو المصاحبة قول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

ومثال المفصول بإلا قوله تعالى: ﴿أَمْرٌ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٥].

= (ص ١٢١١)، المقاصد النحوية (٨/١، ٢٩١)، همع الهوامع (١١٤/٢)، وبلا نسبة في شرح

الأشموني (١٨٨/١)، شرح التصريح (١٠٥/١)، همع الهوامع (٦٣/١).

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية (ص ٤٦)، أوضح المسالك (٢٩١/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٠٦)،

الجني الداني (ص ٢٠٩)، حواهر الأدب (ص ٢٠٦)، خزنة الأدب (١٦٦/٤)، الدرر (١٠٨/٢)،

رصف المباني (ص ١٠٨)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح التصريح (٢٠١/١)، شرح شذور

الذهب (ص ٣٦٠)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٦)، المقاصد النحوية

(١١٣/٢)، المقرب (١٠٥/١)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٥)، الدرر (٢٠١/١)، شرح المفصل (ص ٧٥/٢)،

الكتاب (٣٥٦/٢)، همع الهوامع (٦٣/١).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني (٢٥٨/٦)، خزنة الأدب (١٥٨، ٥١٩)، الدرر

(٢٠١/١، ١٥٤/٣)، شرح أشعار الهذليين (٢١٩/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٠)،

المقاصد النحوية (٢٩٥/١)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٤)، شرح التصريح (١٠٥/١)،

همع الهوامع (٦٣/١، ٢٢٠).

ومثال المفعول بإما قول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ فَلَيْلٍ إِمَامًا أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا ابْتَغَى الْمُسْتَعِينُ

وقال الأخفش في كتاب المسائل بعد أن مثل بإن كان زيد لصالحًا: فإن جمعت في هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول أوقعت اللام على الفاعل فقلت: إن قام لزيد، وإن كان الاسم مضمراً قلت: إن قعد لأنا؛ لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها أنا إذا عنى بها المتكلم نفسه، وأنت إذا عنى غيره، وكذلك: إن قام لنحن، هذا نصه، وإليه أشرت بقولي: «أو ولي واو المصاحبة، أو إلا، أو إما، أو اللام الفارقة»، ومن هذا النوع قول الشاعر^(٢) [من الخفيف]:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أُرَاكَ مُطِيعًا

فوافق في الرتبة: علمتك إياك، أى أنت فى علمى الآن كما كنت قبل.

والمراد بالموافقة فى الرتبة كونهما لتكلم كعلمتنى إياى، أو المخاطب كعلمتك إياك، أو لغائب كزيد علمته إياه، أو لغائبين كقولك: مال زيد أعطيته إياه، فانفصال ثانى الحاضرين متعين أبدأ؛ لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظاً و متحدًا به معنى فاستثقل اتصالهما، ولأن اتصالهما يوهم التكرار.

وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضًا إن كان هو الأول فى المعنى نحو: زيد علمته إياه.

أو شبيهها بما هو الأول فى المعنى نحو: مال زيد أعطيته إياه.

فإن غير الأول لفظًا جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما روى الكسائى من قول بعض العرب: هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضَرهموها، ومنه قول مغلّس بن لقيط^(٣) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية (٢٩٩/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٠٢/١)، شرح التصريح (١٠٥/١)، المقاصد النحوية (٣٠١/١)، همع الهوامع (٦٣/١).

(٣) البيت لمغلّس بن لقيط فى تخلص الشواهد (ص ٩٤)، خزانة الأدب (٣٠١/٥، ٣٠٣، ٣٠٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٧٥)، المقاصد النحوية (٣٣٣/١)، وبلا نسبة فى أسالى ابن الحاجب (ص ٣٨١)، الكتاب (٣٦٥/٢)، لسان العرب (٣٥٧/١٢ - ضغم).

وقد جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبَ لِضْغَمَةٍ لَضَغْمَهُمَاهَا يقرعُ العظمَ نأبها

ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره، نحو: أعطيته إياك. ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعًا على العرب، فلو قلت: أعطيتهاوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقًا للمسموع واقتصارًا عليه، وأجازه غيره قياسًا، قال سيبويه:

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه.

قلت: ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قولُ العرب: عليكني، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأن الكاف في عليك فاعل في المعنى، فيتنزل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أن يجري مجراها «كاف» ليس لها حظ في الفاعلية نحو «كاف» أعطاك، ولكن يعضد قول من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن الأباري في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه: أرأهمني الباطل شيطاننا، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل.

وأشرت بقولي «وشذ إلاك» إلى قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

وما نبألي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يُجاورنا إلاكِ ديارُ

والأكثر على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات، بل جعله مُراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى.

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، أمالي ابن الحاجب (ص ٣٨٥)، أوضح المسالك (٨٣/١)، تخلص الشواهد (ص ١٠٠)، خزانة الأدب (٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥)، الخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، الدرر (١٧٦/١)، شرح الأشموني (٤٨/١)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٤٤)، شرح ابن عقيل (ص ٥٢)، شرح المفصل (١٠١/٣)، مغنى اللبيب (ص ٤٤١)، المقاصد النحوية (٢٥٣/١)، همع الهوامع (٥٧/١).

وأما ما أجاز ابنُ الأنباري من أن يقال: حثاك، فلا مسموع له، إلا إن جعلتُ حتى جارة وذلك أيضاً مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمَر بـإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً.

ص: وَيُخْتَارُ اتِّصَالُ نَحْوِ «هَاءِ» أُعْطِيَتَكَ، وَانْفِصَالُ الْآخَرِ مِنْ نَحْوِ: فِرَاقِيهَا وَمَنْعُكُهَا وَخِلَّتْكَ، وَكِهَاءِ أُعْطِيَتَكَ هَاءِ نَحْوِ: كُنْتَهُ، وَخَلْفَ ثَانِي مَفْعُولِي نَحْوِ: أُعْطِيَتَ زَيْدًا دَرِهْمًا، فِي بَابِ الْإِخْبَارِ. وَنَحْوِ: ضَمِنْتَ إِيَاهُمْ الْأَرْضُ، وَيَزِيدُهُمْ حَبًّا إِلَى هُمْ، مِنْ الضَّرُورَاتِ.

ش: لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال، وكان بعضه مختار الاتصال، وبعضه مختار الانفصال، أخذت في بيان ذلك فكل ضمير تراه كهاء أعطيتك، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَرِيكَمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ: «فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم».

وأشرت بالآخر من نحو ومنعكها، إلى ما كان من الضمائر منصوباً بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول.

فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر^(١) [من المتقارب]:

لَئِنْ كَانَ حُبِّيكَ لِي كَاذِبًا فَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينًا

ومثله قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا حِقْبَةً فَتَرَكْتُهَا وَكَانَ فِرَاقِيهَا أَمْرًا مِنَ الصَّبْرِ

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/١)، شرح الأشموني (٥٢/١)، شرح التصريح (١٠٧/١)، المقاصد النحوية (٢٨٣/١).

(٢) البيت ليحيى بن طالب الحنفي في المقاصد النحوية (٣٠٥/١)، خزنة الأدب (٣٠٥/١).

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أوّل كقوله^(١) [من الوافر]:

فلا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وإلى ذا البيت والأول الذي قبله أشرت بقولي: «من نحو: فراقِها، ومنعُها».

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر^(٢) [من

البيسط]:

لَا تَرَجُّجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَىٰ وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا

وإنما المختار في هذه الثلاثة، وأمثالها الانفصال، ولكنه ترك واستعمل الاتصال؛ لأن

الوزن لم يتأت إلا به.

وإذا كان الضمير كهاء «خيلتك» في كونه ثانياً مفعولى أحد أفعال القلوب،

فالانفصال به أولى؛ لأنه خير مبتداً في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر،

بخلاف هاء كنته فإنه خير مبتداً في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا

ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا

ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته، إلا أنه أجزى الانفصال به مرجوحاً لا راجحاً خلافاً

لسيبويه ومن تبعه، ودليلنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه،

فأشبهه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول

الأول، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحاً.

الوجه الثاني: أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أن الاتصال ثابت في

النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه

(١) البيت لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٢١١)، ولرجل من تميم في

تخليص الشواهد (ص ٨٩)، وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب (٥/٢٦٧، ٢٩٩)، ولرجل

من تميم أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المغنى (١/٣٣٨)، المقاصد النحوية (١/٣٠٢)، وبلا

نسبة في الجنى الدانى (ص ٥٥)، وصف المباني (ص ١٥٠)، مغنى اللبيب (١/١١٠).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التصريح (١/١٠٧)، المقاصد النحوية (١/٣٠٨).

أكثر فى الاستعمال، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

كم ليث اغترَّ بى ذا أشبيلٍ غرَّتْ فكَانَنِى أَعْظَمَ اللَّيْثِينَ إِقْدَامَا

فقال فكاننى مع ممكته أن يقول: فكنته أعظم الليثين إقداما، جعل أعظم بدلا من الضمير، كما قالوا: اللهم صل عليه الرؤف الرحيم، ومن الوارد منه فى النثر قول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «إياك أن تكونيها يا حميراء»، وقوله ﷺ لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله»، ومن ذلك قول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، وقال سيبويه: بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسنى، وكذلك كاننى، هذا نصه.

ولم يحك فى الانفصال نثرا إلا قولهم فى الاستثناء: أتونى ليس إياك، ولا يكون إياك، وهذا يتعين انفصاله فى غير الضرورة؛ لأن ليس ولا يكون فيه، واقعان موقع إلا، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله، والاتصال فى قوله^(٢) [من الرجز]:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسَى

من الضرورات؛ لأنه استثناء، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر.

ومن انفصال ثانى مفعولى أفعال القلوب قول الشاعر^(٣) [من البسيط]:

أَخَى حَسَبِيَّتِكَ إِيَاهُ وَقَدْ مُلِّتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

ومن وروده متصلا قوله^(٤) [من البسيط]:

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٩٩/١)، شرح الأشموني (٥٣/١)، شرح التصريح (١٠٧/١)، المقاصد النحوية (٢٨٦/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٠٠/١)، شرح الأشموني (٥٣/١)، شرح التصريح =

بُلِّغْتُ صَنَعَ امْرِيءٍ بَرٌّ إِخَالَكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَأَكْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومثال الإخبار عن ثانى مفعولى أعطيت زيدًا درهمًا: الذى أعطيته زيدًا درهمًا، هذا على أن تخبر بالمضمير الذى هو خلف عن المخبر عنه متصلًا، وإن جئت به منفصلاً مراعاة للترتيب الأسمى قلت: الذى أعطيت زيدًا إياه درهم، والاتصال رأى أبى عثمان المازنى، وباختياره أقول؛ لأن الاتصال هو الأصل، فإذا أمكن بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى، فلو كان بدل الدرهم مفعولاً لا يعلم كونه ثانيًا إلا بالتأخير نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، فأخبر عنه، تعين انفصاله؛ لأن وصله بالفعل يوهم كونه أولًا، فلو عضد بهذا قول غير المازنى لاعتضد، فيقال: إذا تعين الانفصال فى بعض صور الإخبار فيلتزم فى جميعها، ليجرى الباب على سنن واحد كما فعل فى غيره.

والإشارة بنحو: ضمنت إياهم الأرض، إلى قول الشاعر وهو الفرزدق^(١) [من

البسيط]:

إِنى حَلَفْتُ ولم أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فناءً يَبْتَ من الساعين معمور
بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنْتَ إياهم الأرضُ فى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأً، وكذا قول الآخر^(٢) [من البسيط]:

وما أصاحِبُ من قومٍ فأذكرهم إلا يزيدهم حُبًّا إلى هُمُ

فهم الأخير فاعل يزيد، وظن بعضهم أن هذا جائز فى غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً، والمنفصل توكيداً، وهذا وهم؛ لأن

= (١٠٨/١)، المقاصد النحوية (٢٨٧/١).

(١) البيتان فى شرح ديوانه (٢٦٤/١/١).

(٢) البيت لزيد بن منقذ فى خزانة الأدب (٢٥٠/٥، ٢٥٥)، سر صناعة الإعراب (٢٧١/١)،

شرح التصريح (١٠٤/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١٣٩٢)، شرح شواهد المغنى

(١٣٥/١، ١٣٧، ٤٢٨)، شرح المفصل (٢٦/٧)، الشعر والشعراء (٧٠١/٢)، معجم الشعراء

(ص ٤٠٩)، المقاصد النحوية (٢٥٦/١)، ولبدن بن سعيد أحمى زياد فى الأغاني (٣٣٠/١٠)،

وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٩٠/١)، تخلص الشواهد (ص ٨٣)، شرح الأشموني (٥١/١)،

مغنى اللبيب (١٤٦/١).

ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول، وذلك لا يكون في غير فعل قلبى.

ص: الأصلُ تقديمُ مُفسِّرِ ضميرِ الغائب، ولا يكون غيرَ الأقربِ إلا بدليل، وهو إما مُصرِّحٌ بلفظه، أو مُستغنى عنه بحضور مدلوله حسًا أو علمًا، أو بذكر ما هو له جزءٌ أو كلٌّ أو نظير أو مُصاحِبٌ بوجه ما.

ش: لما كان ضميرُ الحاضر مُفسِّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفسِّره خلفًا عما فاته من مُقارَنَةِ المُشَاهِدَةِ، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كما يتقدم الشعور بذاتِ يصلح أن يُعبَّرَ عنها بضمير حاضر، واللاحق بالمفسِّر لكونه جزءَ المُفسِّر في تكميل وضوحه أن يتصل به، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدًا جعل للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج.

وعوُدٌ هو من قولى: «وهو إما مصرح بلفظه» على المُفسِّر، أى المُفسِّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه فى الحس كقوله تعالى: ﴿هى راودتنى عن نفسى﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿يا أبت استأجره﴾ [القصص: ٢٦]، أو بحضور معناه فى العلم كقوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه فى ليلة القدر﴾ [القدر: ١]، أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

أماوى ما يُغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاقَ بها الصَّدْرُ

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه، فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المحرور بالباء، ومن هذا قولهم: من كذب كان شرًّا له، فأضمر فى كان ضمير الكذب لأنه جزء مدلول كذب، ومثله قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [المائدة: ٨]، فهو عائد إلى العدل؛ لأنه جزء مدلول اعدلوا، ومن هذا أيضًا قول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

(١) البيت لحاتم الطائى فى ديوانه (ص ١٩٩)، الأغانى (٢٩٥/١٧)، جهرة اللغة (ص ١٠٣٤)، (١١٣٣)، خزنة الأدب (٢١٢/٤)، الدرر (٢١٥/١)، الشعر والشعراء (٢٥٢/١)، الصحابى فى فقه اللغة (ص ٢٦١)، لسان العرب (٣٣٢/١٣ - قرن)، أساس البلاغة (حشرج)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٣٧/٢ - حشرج)، همع الهوامع (٦٥/١).

(٢) البيت لكعب الغنوى فى الأمالى (٣١٤/٢).

وإذا سُئِلتَ الخَيْرَ فاعْلَم أنها حُسْنِي تُخَصُّ بها من الرحمن
فأعاد الضمير على المسألة لأنها جزء من مدلول سئلت، ومن هذا أيضاً قول
الشاعر^(١) [من الوافر]:

إِذَا نُهِيَ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ
فالهاء من إليه عائدة على السّفه، فإنه جزء مدلول السفيه.

ويستغنى أيضاً عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلاً وكون المذكور جزءاً، فإن الجزء
يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن
ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكتزون أصناف ما يُكْتَز ولا ينفقونها، ومن ذلك
أيضاً قول الشاعر [من الطويل]:

وَلَوْ حَلَفْتَ بَيْنَ الصَّفَا أُمَّ مَعْمَرٍ وَمَرَوْتَهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا

فأعاد الضمير إلى مكة؛ لأن الصفا جزء منها، وذكر الجزء مُغْنٍ عن ذكر الكل في
بعض الكلام، ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَنَّ﴾ [الرحمن:
٣٦]، فيكون الضمير للدنيا، وإن لم يجر ذكرها في هذه السورة؛ لأن ما جرى ذكره
بعضها، والبعض يدل.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاتغناء. بمستلزم
عن مستلزم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ
وَأَدِّءْ إِلَيْهِ يَاحَسَانَ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فعُفِيَ يستلزم عَافِيًا فأغنى ذلك عن ذكره، وأعيد
الهاء من إليه عليه، ومثال هذا أيضاً قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن (ص ٢٠٩)، الأشباه والنظائر
(١٧٩/٥)، أمالي المرتضى (٢٠٣/١)، الإنصاف (١٤٠/١)، خزنة الأدب (٣/٣٦٤)، ٢٦٦/٤،
٢٢٧، ٢٢٨)، الخصائص (٤٩/٣)، الدرر (٢١٦/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
(ص ٢٤٤)، مجالس ثعلب (ص ٧٥)، المحتسب (١٧٠/١)، ٣٧٠/٢)، همع الهوامع (١/٦٥).

(٢) البيتان بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٤٧/٨)، سر صناعة الإعراب (٢/٨٠١)، شرح
الأشموني (٢/٣٣٣)، شرح ابن عقيل (ص ٤١٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٦٩٧)، لسان=

فإنَّكَ والتَّأْيِينَ عُرْوَةَ بعد ما دعاكَ وأيدينا إليه شَوارِغُ
لكالرَّجُل الحادى وقد تَلَع الضُّحَى وطَيرُ المَنايا فَوَقَّهِنَّ أواقِعُ

فالحادى يستلزم إبلا مَحْدُوَّة، فأغنى ذلك عن ذكرهن، وأعاد ضمير فوقهن عليهن، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ [ص: ٣٢]، ففاعل توارت ضمير الشمس ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة، ويجوز أن يكون فاعل توارت ضمير الصافنات.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكرًا أو استحضارًا، كذكر الخير وحده متلوًا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده، كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وما أذرى إذا يَمَمْتُ امرًا أريدُ الخيرَ أيهما يلينى

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله تعالى: ﴿إنا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي إلى الأذقان﴾ [يس: ٨]، فهي عائد على الأيدى لأنها تصاحب الأعناق فى الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ومثله قوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ [فاطر: ١١١]، أى من عمر غير المعمر، فأعيد الضمير على غير المعمر؛ لأن ذكر المعمر مُذَكَّر به لتقابلهما، فكان مصاحبه فى الاستحضار الذهنى.

ص: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل على مُفسَّر صريح كثيرًا إن كان معمول مؤخر الرتبة، وقليلًا إن كان مُقدِّمها، وشاركه صاحب الضمير فى عامله.

ش: مثال ما يقدم كثيرًا: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وغلَامَه ضربَ زيدٌ، وضربَ غلامَ أخيه زيدٌ، وغلَامَ أخيه ضربَ زيدٌ، وما أراد أَعَدَّ زيدٌ، وضربَ جاريةً يُحِبُّها زيدٌ، وهذه الأمثلة وأشباهها مندرجة تحت قولى: المكمل معمول فعل؛ لأن المضاف إليه يكمل

=العرب (٤٠٤/٨ - وقع)، المقاصد النحوية (٥٢٤/٣).

(١) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه (ص ٢١٢)، خزانة الأدب (٨٠/١١)، شرح اختيارات المفضل (ص ١٢٦٧)، شرح شواهد المغنى (١/١٩١)، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٤٥)، خزانة الأدب (٣٧/٦).

المضاف، ومعمول الصلة يكمل الموصول، كما يكمل «ما» بفاعل «أراد» الممثل به، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يجبهها.

ومثل: ضرب غلامه زيد، قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه]:

[٦٧].

ومثل: غلامه ضرب زيد، قول العرب: في بيته يُؤْتَى الحكم، وَشَتَّى تُّوبُ الحَلْبَةِ، فإن بيته في موضع نصب بيوتى والهاء عائدة على الحكم، وقد تقدما على العامل والمفسر، وشتّى حال من الحلبّة وفيه ضمير عائد عليهم وقد تقدما على العامل والمفسر، والكوفيون لا يميزون مثل هذا، وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حجة عليهم.

ومثال: غلام أخيه ضرب زيد قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

شَرَّ يَوْمِيهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِبْتُ عَنزٌ يَجِدُجُ جَمَلًا

لأن شر يومها ظرف لركبت.

ومثل: ما أراد أخذ زيد، قول رجل من العرب [من البسيط]:

ما شاء أنشأ ربّي والذى هو لم يشأ فلست تراه ناشئاً أبداً

ومثال الضمير الذى يتقدم قليلاً قول حسان يرثى مطعم بن عدى جد نافع بن

جبير^(٢) [من الطويل]:

ولو أن مجدداً أخلد الدهرَ واحداً من الناسِ أبقى مجدده الدهرَ مُطعمًا

وقال غيره^(٣) [من الطويل]:

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٤٣)، الاشتقاق (ص ٨٨)، تخلص الشواهد (ص ٤٨٩)، تذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٧٥)، مغنى اللبيب (٢/٤٩٢)، المقاصد النحوية (٢/٤٩٧)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ٧٣٨)، شرح الأشموني (١/١٧٨)، شرح ابن عقيل (ص ٢٥١).

(٣) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٤٩٠)، تذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، الدرر (١/٢١٨)، شرح الأشموني (١/١٧٨)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٧٥)، شرح ابن عقيل (ص ٢٥١)، مغنى =

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَى نِدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ
وقال^(١) [من البسيط]:

لَمَّا رَأَى طَائِبُوهُ مُصْعَبًا ذَعِرُوا وَكَأَدَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَتَّصِرُ
وقال [من الطويل]:

لَقَدْ جَازَ مِنْ يَعْنى بِهِ الْحَمْدُ إِنَّ أَبَى مَكَافَأَةَ الْبَاطِنِ وَالسَّفَهَاءِ
وَأَنشَدَ أَبُو الْفَتْحِ بَنَ جَنَى^(٢) [من الطويل]:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
وَأَنشَدَ أَيْضًا^(٣) [من البسيط]:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَن كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يَنْجِزِي سِنِمَارُ

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون. يمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو: ضرب غلامه زيداً، أسهل من جواز: ضربوني وضربت الزيدين، ونحو: ضربته زيداً، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مُفسَّر مؤخر الرتبة؛ لأن مفسَّر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول

= اللبيب (٤٩٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٩/٢)، همع الهوامع (٦٦/١).

(١) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير في المقاصد النحوية (٥٠١/٢)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، شرح ابن عقيل (ص ٢٥٠).

(٢) البيت لأبي جندب الهذلي في تذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، خزنة الأدب (٢٩١/١)، (٢٩٣)، شرح أشعار الهذليين (٣٥١/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٣/٢)، خزنة الأدب (٢٨٠/١)، الخصائص (٤١٥/٢).

(٣) البيت لسليط بن سعد في الأغاني (١١٩/٢)، خزنة الأدب (٢٩٣/١)، (٢٩٤)، الدرر (٢١٩/١)، معجم ما استعجم (ص ٥١٦)، المقاصد النحوية (٤٩٥/٢)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٨٩)، تذكرة النحاة (٣٦٤)، شرح الأشموني (١٧٠/١)، خزنة الأدب (٢٨٠/١)، شرح ابن عقيل (ص ٢٥٢)، همع الهوامع (٦٦/١).

بالنسبة إلى الفاعل؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز: ضربوني وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز: ضربَ غلامه زيداً، لما ذكرناه، وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمَر لا مفسَّر له غيره نحو: ضربته زيداً، واللهم صلى عليه الرؤوف الرحيم؛ لأن البديل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره.

ومما حكم بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يقال: ضَرَبْتُ جارِيَةً يُحِبُّهَا زَيْدًا، فيتقدم «يحبها» وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد وإن كان متأخراً لفظاً ورتبة؛ لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها، فجاز تأخر مفسَّر ضميرها، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو: ضرب غلامه زيداً.

ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجز التقديم نحو: ضربَ غلامها جارَ هند؛ لأن «هند» مؤخر الرتبة من وجهين، ولا تعلق لها بضرِب، بخلاف ضرب غلامها هنداً.

فمن مثل هذا احترزت بقولي: وشاركه صاحب الضمير في عامله، فإن صاحب الضمير في: ضربَ غلامه زيداً، قد شارك المكمل به الضمير في عامله، وصاحب الضمير في: ضرب غلامها جارَ هند غير مشارك في العامل.

ص: ويتقدم أيضاً غيرَ مَنْوِيِّ التَّأخِيرِ إِنْ جُرَّ بِرُبِّ، أَوْ رُفِعَ بِنَعْمٍ أَوْ شَبَّهَا أَوْ بِأَوْلِ الْمُتَنَازِعِينَ، أَوْ أَبْدَلَ مِنْهُ الْمَفْسَّرَ، أَوْ جُعِلَ خَيْرَهُ، أَوْ كَانَ الْمَسْمَى ضَمِيرَ الشَّانِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَضَمِيرَ الْمَجْهُولِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ.

ش: مثال المتقدم المحرور برب قول الشاعر أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى^(١) [من البسيط]:

وَإِ رَأَيْتَ وَشِيكًا صَدَعًا أَعْظَمِهِ وَرُبَّةَ عَطْبًا أَنْقَذْتَ مِنْ عَطْبِهِ

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (١٢٧/٤)، شرح الأشموني (٢٨٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص٣٥٦)، شرح عمدة الحفاظ (ص٢٧١)، المقاصد النحوية (٢٥٧/٣)، معجم الهوامع (١/٦٦، ٢/٢٧).

ومثال المتقدم المرفوع بنعم قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

نَعْمَ امْرَأً هَرِمْتُ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لُمْتُعَاعُ بِهَا وَزَرَا

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنَّنِي لِعَغِيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

ومثال المفسر ببدل: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، حكاها الكسائي.

ومثال المفسر بخبره ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنين: ٣٧]، قال الزمخشري: هذا

ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلى به، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هي موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها وبينها. ومنه: هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت، وهذا من جيد كلامه.

وفى تنظيره بهى النفس، وهي العرب ضعف، لإمكان جعل النفس، والعرب بدلين،

ومثال ضمير الشأن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى.

ص: ولا يفسر إلا بجملة خبرية مُصَرَّحٍ بجزأيتها خلافاً للكوفيين فى نحو: ظننته

قائماً زيداً، وإنه ضرب أو قام.

ش: إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير

المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره، فلذلك استتر مرفوعاً بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما، ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره؛ لأنها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى شرح التصريح (٢/٩٥)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٣٧٥)، شرح الأشموني (٢/٣٧٤)، شرح التصريح (١/٣٩٢)، شرح شذور الذهب (ص١٩٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٧٧، ٥/٢٨٢)، أوضح المسالك (٢/٢٠٠)، تخلص الشواهد (ص٥١٥)، تذكرة النحاة (ص٣٥٩)، الدرر (١/٢١٩، ٥/٣١٨)، شرح الأشموني (١/١٧٩، ٢٠٤)، شرح التصريح (٢/٨٧٤)، شرح قطر الندى (ص١٩٧)، مغنى اللبيب (٢/٤٨٩)، المقاصد النحوية (٣/١٤)، همع الهوامع (١/٦٦، ٢/١٠٩).

مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله.

فهذا يعلم أن ما أجازته الكوفيون من: إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالحدث عنه، واختتامه بحذف ما لا بد منه.

وأما تجويزهم نحو: ظننته قائماً زيد، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضاً؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرًا، وكون ظننت ومفعولها خبرًا مقدم، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جرى بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم.

ص: وإفراذه لازمٌ، وكذا تذكيره، ما لم يله مؤنث، أو مذكر شُبَّه به مؤنث، أو فعلٌ بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن، ويبرز مبتدأ، واسم ما، ومنصوبا في بابي إن وظن، ويستكنُّ في بابي كان وكاد.

ش: لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعًا؛ لأنه كناية عن الشأن في التذكير، وعن القصة في التأنيث، وهما مفردان فوجب أفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك منطلقان، وإنها جاريتاك حسنتان، وإنه إخوتك صالحون، وإنها إماءك مطيعات، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أو مذكر شُبَّه به مؤنث نحو: إنها قمرٌ جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث مسندًا إلى مؤنث كقوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمي الأبصار﴾ [الحج: ٤٦]، وقول الشاعر^(١): [من الطويل]:

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومَ وَإِنَّمَا نُوكَلُّ بِالْأذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضَى

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع

(١) البيت لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى (١/١٩٨)، خزنة الأدب (٥/٤٠٥، ٤١٥)، سمط اللآلي (ص ٦٠١)، شرح أشعار الهذليين (٣/١٢٣٠)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٧٨٦)، شرح شواهد المغنى (١/٤٢١)، شرح المفصل (٣/١١٧)، الشعر والشعراء (٢/٦٦٨)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٤٥٣)، الخصائص (٢/١٧٠)، المحتسب (٢/٢٠٩)، معنى اللبيب (١/١٤٥).

كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبو طالب^(١) [من الطويل]:

وإن لا يكن لحمٌ غريض فإنه تكبُّ على أفواههن الغرائرُ
وكما قال غيره^(٢) [من الكامل]:

نَحَلَّتْ لَهُ نَفْسِي النَّصِيحَةَ إِنَّهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذْهَبُ الْأَحْقَادُ

فلو كان المونث الذي في الجملة بعد مذكر لم يُشَبَّه به مونث فضلة أو كالفضلة لم يُكثَر بتأنيته فيونث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر [من الطويل]:

ألا إنه من يبلغ عاقبة الهوى مطيع دواعيه ييؤ بهوان

وكذلك لا يكثر بتأنيث ما هو كفضلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، فذكر تعالى الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهي مؤنثة؛ لأنها في حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربّه مجرماً فجزأه جهنم.

وكذلك لا يُكثَر بتأنيث ما ولى الضمير من مونثٍ شَبَّه به مذكر نحو: إنه شمس وجهك.

ولا بتأنيث فاعل فعل ولى الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريتك.

وبروزه مبتداً كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وبروزه اسم ما كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

وما هو مَنْ يَأْسُو الْكَلُومَ وَيَتَّقِي بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبِخْلِ

وبروزه في باب إن كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِمَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

(١) انظر: خزانة الأدب (١٧٧/١).

(٢) البيت لمالك بن أسماء بن خارجة في الأمالي (١٩١/٢)، ولعريف بن معاوية بن حصن في التنبيه (ص ١١٠).

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٢٢/١)، مع الهوامع (٦٧/١).

وفي باب ظن كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

علمته الحقُّ لا يخفى على أحد فكنُّ مُحِقًّا تنل ما شئت من ظفر

واستكناؤه في باب كان كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

إذا ميتٌ كانَ الناسُ صِنْفانَ شامِتٍ وأخَرُ مثن بالذى كنت أصنع

واستكناؤه في باب كاد كقوله تعالى: ﴿كاد يزيغ قلوب فريق منهم﴾ [التوبة:

١١٧]، في قراءة حمزة وحفص.

ص: ويُنَى المضمَرُ لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجُمودًا، أو للاستغناء باختلاف صيغِهِ لاختلاف المعاني.

وأعلاها اختصاصًا ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب، ويُغَلَّبُ الأخص في الاجتماع.

ش: المراد بشبه الحرف وضعًا كون بعض المضمرات على حرف واحد كناء فعلت، وكاف حدثتكَ، وعلى حرفين كنا. فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقيه بوضع الحروف، وحملت البواقي على هذه؛ لأن هذه أصول أو كالأصول، وليجرى الباب على سنن واحد.

والمراد بالافتقار كون المضمَر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبهه بذلك الحرف؛ لأنه في الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم.

والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات، وبأن يبنى منه مفعلة دالًّا على الكثرة كما فعل بالمتكلم من الأسماء، وإن لم يكن مشتقًا، كمشبهة لموضع كثرة السباع، ومذأبة

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٢٣/١)، همع الهوامع (٦٧/١).

(٢) البيت لعجير السلولى فى الأزهية (ص ١٩٠)، تخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، خزانه الأدب

(٧٣، ٧٢/٩)، الدرر (٢٢٣/١، ٤١/٢)، شرح أبيات سيويه (١٤٤/١)، الكتاب (٧١/١)،

المقاصد النحوية (٨٥/٢)، نوادر أبى زيد (ص ١٥٦)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ١٣٦)،

شرح الأشموني (١١٧/١)، اللمع فى العربية (ص ١٢٢)، همع الهوامع (٦٧/١).

لموضع كثرة الذئاب.

والمراد باختلاف صيغته لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع، وفى غيره ياء، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع، وفى غيره كاف مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه.

وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وهو فعلتما، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى: فعلتما، ولا فى الثانية فعلا.

* * *

فصل

ص: من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً وعند الكوفيين عماداً، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقاً لمعرفة قبل، باقى الابتداء أو منسوخه، وذى خير بعد، معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الألف واللام عليه. وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف.

ش: الضمير المسمى فصلاً وعماداً كهو من قولك: حسبت زيداً هو الكريم، فسمى فصلاً للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً، وسمى عماداً لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان.

وذكر التابع أولى من ذكر النعت؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به، ولا بد من مطابقة لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يكون ما قبله عند غير الأحفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء، وقد تناول هذا قولى: باقى الابتداء أو منسوخه.

وقلت: «مطابقاً لمعرفة قبل وذى خير بعد»، ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه.

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعاً لها فى عدم قبول حرف التعريف، كحسبتك أنت مثله أو خيراً منه، ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجوز.

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كـمعرفتين إلى نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، فإن أحداً بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيراً منك شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه، وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين. وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، ولم يجعلوه فصلاً وقبلة نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة.

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: ﴿هؤلاء بناتي هن أظهر لكم﴾ [هود: ٧٨]، بنصب أظهر.

وأشرت بقولي: «وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر»، إلى قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وكائِنُ بالأباطِحِ من صديقٍ يرانى إنْ أصبْتُ هو المصاب

تقديره عند أكثرهم: يرى مصابى إن أصبت هو المصاب، فحذف المضاف إلى الياء وأقامه في اللفظ مقامه، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت، ويجوز أن يكون هو توكيداً لضمير الفاعل.

ص: ولا يتقدّم مع الخبر المُقدّم خلافاً للكسائي، ولا موضع له من الإعراب على الأصح، وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوبٌ وقرن باللام، أو ولي ظاهراً، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.

ش: لما كانت فائدة الفصل صوت الخبر من توهمه تابعاً لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعاً، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثانى فى: حسبت زيداً هو خيراً منك، لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه فى محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى. فظهر بهذا بطلان ما أجازاه

(١) البيت لجرير فى خزنة الأدب (٣٩٧/٥، ٤٠١)، الدرر (٢٢٤/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٠)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٧٥)، مغنى اللبيب (ص ٤٩٥)، وليس فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص ٦٦٢)، خزنة الأدب (٣٥/٤، ١٣٩/٥)، رصف المبانى (ص ١٣٠)، شرح الأشموني (٦٣٩/٣)، شرح المفصل (١١٠/٣، ١٣٥/٤)، همع الهوامع (٦٨/١، ٢٥٦، ٧٦/٢).

الكسائي رحمه الله من ذلك.

ولا موضع له من الإعراب، خلافاً لقوم يجعلونه توكيداً لما قبله، قال سيبويه: لو كان كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، ثم قال: «ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام»، يعنى بالصفة التوكيد.

ثم قال سيبويه: «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر». فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغير ما قبله كقولك: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيداً هو الفاضلُ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيداً إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمتني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي.

والحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه ومخبر متأخر، فإن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة كشيء مثلك ومخبر منك امتنعت الفصلية، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعتة احتمل أن يكون الضمير فصلاً وأن يكون مبتدأ، فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية ظاهراً كان ذو الخبر أو ضميراً. وإن نصبت الخبر، ولم يقرن الضمير باللام تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهراً، وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميراً.

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقاً، قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً من العرب يقولون: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾ [الزخرف: ٧٦]، وأنشد^(١) [من الطويل]:

تبكى على لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ

* * *

(١) البيت لقيس بن ذريح في شرح أبيات سيبويه (٢٤٤/١)، شرح المفصل (١١٢/٣)، الكتاب (٣٩٣/٢)، لسان العرب (٢٩٢/١٥ - ملا)، المقتضب (١٠٥/٤).

باب الاسم العلم

ص: وهو المخصوص مطلقاً غلبةً أو تعلقاً بمسمى غير مقلدٍ الشياخ، أو الشائع الجارى مجراه.

ش: المخصوص مخرج لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص.

وقولنا: مطلقاً، مخرج للمضمرات، فإن كل واحد منها مخصوص باعتبار، غير مخصوص باعتبار، وذلك أن لفظ «أنا» وضع ليخص به المتكلم نفسه، ولكل متكلم منه نصيب حين يقصد نفسه، فهو مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه، وكذا اسم الإشارة، فإن لفظة «ذا» وضع ليخص به مشاراً إليه مفردٌ مذكرٌ قريب، فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل ما اتصف بالحال وحصل فى المحل.

وقولنا «تعليقاً أو غلبةً» بيان لصنفى الأعلام، لا إخراج لشيء خيف دخوله، ولا إدخال لشيء خيف خروجه؛ لأن ما سواهما مغن لكل بإجمال، والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصداً، كتسمية المولود ابن زيداً، والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات فى شائع اتفاقاً، كتخصيص عبد الله بابن عمر، ويثرب بالمدينة، ومصنف سيبويه بالكتاب.

وقولنا «غير مقدر الشياخ» مخرج للشمس والقمر ونحوهما، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة.

وقولنا «أو الشائع الجارى مجراه» أى الجارى مجرى المخصوص، والإشارة به إلى العلم الجنسى كأسامة للأسد، وذؤالة للذئب، وشبوة للعقرب، فإنها أعلام فى اللفظ إذ لا تضاف، ولا يلحقها حرف التعريف، وتوصفُ بالعرفة دون النكرة، وتجيء مبتدأ بلا شرط، وصاحب حال، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كتعالة للثعلب، وكيسان للغدر.

وهى باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة، إلا أنها تستعمل استعمال ذى الألف واللام

المعهد، فيقال: هذا أسامة مفترساً، كما يقال: هذا الأسد منظور إليه، ويقال: أسامة شرٌّ من ذؤالة، فتقصد بهما الشمول، كما تقصد إذا قيل: الأسد شر من الذئب.

ص: وما استعمل قبل العلمية لغيرها، فمنقول منه، وما سواه مرتجل، وهو إما مقيس وإما شاذُّ، بفكِّ ما يذغم، أو فتح ما يُكسر أو كسر ما يُفتح، أو بتصحيح ما يُعلِّ، أو إعلال ما يصحِّح، وما عرِّي من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعرِّ مُركَّب، فذو الإسناد جملة وغير جملة، وذو الإضافة كنيَّة وغير كنيَّة، وذو المزج إن ختمَ بغير ويه أعرب غير منصرف، وقد يضاف، وإن ختمَ بويه كسر، وقد يعرب غير منصرف، وربما أضيفَ صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً.

ش: قولنا «ما استعمل قبل العلمية لغيرها» يتناول ما كان قبل النقل مصدرًا كسَعَدَ وفضَّل، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد، وما كان فعلاً ماضياً كشمرَّ وكعسب، وما كان فعلاً مضارعاً كتغلب ويشكر، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمَر بارز أو مستتر كبرق نحره وأطرقا في قول الشاعر^(١) [من المتقارب]:

عَلَى أَطْرُقَا بِالْيَاثِ الْخِيَا مَ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَا الْعِصِيَّ

وكقول الراجز^(٢) [من الراجز]:

نَبَّئْتُ أَخْوَالِي يَنْبَى يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد

(١) البيت لأبي ذؤيب في خزانة الأدب (٣١٧/٢، ٣٤٢/٧)، شرح أشعار الهذليين (١٠٠/١)، شرح المفصل (٣١/١)، لسان العرب (٢٢٤/١٠ - طرُق)، معجم ما استعجم (١٦٧/١)، المقاصد النحوية (٣٩٧/١)، وللهدلي في خزانة الأدب (٣٢٦/٧)، شرح المفصل (٢٩/١)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص٣٣٣)، شرح الأشموني (٦٠/١).

(٢) الراجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص١٧٢)، خزانة الأدب (٢٧٠/١)، شرح التصريح (١١٧/١)، المقاصد النحوية (٣٨٨/١، ٣٧٠/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٤/١)، شرح المفصل (٢٨/١)، لسان العرب (٣/٢٠٠، ٣٢٩، ٧٥/٤) (زيد، فدد، بقر)، مجالس ثعلب (ص٢١٢)، معنى اللبيب (٦٢٦/٢)، تهذيب اللغة (٧٤/١٤)، مجمل اللغة (٥٥/٤)، مقاييس اللغة (٤٣٨/٤).

١٦٨ باب الاسم العلم

إلا إصميت اسماً للفلاة الخالية، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح لوجهين:

أحدهما: أن الأمر بالصمت إما أن يكون من: أصمّت، وإما أن يكون من: صمّت، فالذى من أصمّت مفتوح الهمزة، والذى من صمّت مضمومها ومضموم الميم، وإصمّت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير.

والثاني: أنه قد قيل: إصمّته، بهاء التانيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التانيث. وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية، تعين كونه مرتجلاً.

وزاد بعضهم فى المنقول منقولاً من صوت، وعنى بذلك: بيّة، والصحيح أن بيّة منقول من قولهم للصبى السمين بيّة، وقد تبيّب فهو: ببّ وبية إذا سمن.

وما سوى المنقول مرتجلاً، فإن سلك به سبيل نظيره من النكرات فهو مقيس، وإن عدل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد الأوجه التى ذكرت، والشذوذ بفك ما يدغم كمخيب، فإنه من مفعّل من الحب، فالقياس يقتضى أن يكون محباً بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعّل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد.

والشذوذ بفتح ما يكسر كموهب، فإنه مفعّل من وهب، فالقياس يقتضى أن يكون موهباً بالكسر؛ لأن ذلك حكم كل مفعّل مما فاؤه واو ولامه صحيحة.

والشذوذ بكسر ما يفتح كمعدى كرب، فإن القياس يقتضى أن يكون معدى؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومسعى ومولى ومأوى ومثوى.

ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صيقل بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف؛ لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهيثم وصيغم وصيرف.

والشذوذ بتصحيح ما يعل كمدين ومكوزة، فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الياء والواو ألفاً كما فعل بنظائرهما، كمنال ومهابة ومفازة.

والشذوذ بإعلال ما حقه التصحيح كداران وماهان، فإن القياس يقتضى تصحيحهما

وَأَنْ يُقَالَ فِيهِمَا: دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ، كَمَا يُقَالُ فِي نِظَائِرِهِمَا مِنَ النِّكَرَاتِ كَالْجَوْلَانِ وَالطَّوْفَانِ وَالذَّوْرَانَ.

وإذا لم يكن في العلم إضافة ولا إسناد ولا مزج فهو مفرد.

والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث، فإن لم يكن عجزه وبه فهو معرب غير منصرف كحضر موت. وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال: هذا حَضْرُمُوتٍ، وإن كان عجزه وبه بنى على الكسر فقليل: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف.

وإذا كان المركب جملة وثاني جزأها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزأين إلى الثاني فيقول: جاء برقٌ نجره.

ص: ومن العلم اللَّقْبُ، ويتلو غالباً اسم ما لقب به باتباع، أو قطع مطلقاً، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين.

ش: إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا، أو قطع بنصب على إضمار أعنى، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مُرَكَّبَيْنِ كَانَا كَعَبْدِ اللَّهِ أَنْفِ النَّاقَةِ، أو مُرَكَّبِيًا وَمَفْرَدًا كَعَبْدِ اللَّهِ قَفَةَ، وزيد عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كرز، وهذا معنى قولي «باتباع أو قطع مطلقاً، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين» فالمفردان يشاركان في الاتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة؛ لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الاتباع والقطع فإنهما على الأصل، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرز، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والاتباع والقطع لا يجوزان إلى تأويل، ولا يوقعان في مخالفة أصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما.

وإنما يؤول الأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو

المسمى، وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصل، وذلك مأمون بتأخيرها، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام، كقول جنوب أخت عمرو ذى الكلب^(١) [من البسيط]:

أُبْلِغُ هُدَيْلًا وَأُبْلِغُ مِنْ يُبْلِغُهَا عَنِ حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسْبًا بِيْطْنِ شِرْيَانِ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّبُّ

قدمت اللقب على الاسم.

ص: ويلزم ذا الغلبة، باقياً على حاله، ما عُرف به قَبْلُ دائماً إن كان مضافاً، وغالباً إن كان ذا أداة، ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله، وفى المنقول من مُجَرَّدٍ صالح لها مَلْمُوح به الأصل وجهان.

ش: ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تاماً، وهو على ضربين: مضاف كابن عمر وابن رآلان، وذو أداة كالأعشى والنابعة، فحق ابن عمر وابن رآلان أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحاً لكل أحد من أبناء أبيه، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصاً بابن عمر، وجابراً مختصاً بابن رآلان، حتى إذا قصد غيرهما لم يفهم إلا بقرينة، وكذا الأعشى والنابعة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكل ذى عشى ونبوغ، إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشياخ وجعلهما مختصين، وإن عرض لشيء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر فى الأعلام المُعَلِّقَةِ، إما ردّاً للتكثير لحاجة تعرض، كقول الشاعر^(٢) [من الرجز]:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطَى

وكقول الآخر^(٣) [من الرجز]:

(١) البيتان لجنوب أخت عمرو ذى الكلب فى تخليص الشواهد (ص ١١٨)، الدرر (١/٢٢٥)، لسان العرب (٤٣١/١٤ - شرى)، معجم ما استعجم (ص ٧٣٩)، المقاصد النحوية (١/٣٩٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (١/٥٩)، شرح ابن عقيل (ص ٦٦)، همع الهوامع (١/٧١).

(٢) الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر (١/١٩٦).

(٣) الرجز لأبى سفيان بن حرب فى الدرر (١/٢٢٧).

إِن لَنَا عُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ

ومثله قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

إِذَا دَبَّرْنَا مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتَهُ أَوْ مَلَّ أَنْ أَلْفَاكَ غَدَوًا بِأَسْعُدِ

وإما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه، كزيد القرشي، والأعشى الهمداني.

وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصًا، كقولهم: أعشى تغلب، وأعشى قيس، ونابغة بنى ذبيان، ونابغة بنى جعدة، ومثله قول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

أَلَا أَيْلِغُ بَنِي خَلْفِ رُسُولَا أَحَقًّا أَنْ أُحْطَلَّكُمْ هِجَانِي
وكقول الآخر^(٣) [من الطويل]:

فَلَوْ بَلَّغْتَ عَوًّا السَّمَاكِ قَبِيلَةً لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ

ولذلك يقدر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك: مَنْ ابْنِ عَمْرِ كَابِنِ الْفَارُوقِ، أو ابْنِ خَلِيفَةِ الصَّدِيقِ، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي «بأقيًا على حاله» فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله في المعنى، فجاز أن يتغير حاله لفظًا.

وأشرت أيضًا إلى تغيير الحال بقصد النداء فيعري عن الأداة، كقول النبي ﷺ «إلا طارقا يطرق بخير يا رحمان» وكقول الشاعر^(٤) [من الرجز]:

(١) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٦)، الدرر (٢٢٨/١)، المقاصد النحوية (٥٠٨/١)، همع الهوامع (٧٢/١).

(٢) البيت للنابغة الجعدى في ديوانه (ص ١٦٤)، تخلص الشواهد (ص ١٧٦)، خزنة الأدب (٢٧٣/١٠، ٢٧٧)، الدرر (٢٢٧/١)، الكتاب (١٣٧/٣)، المقاصد النحوية (٥٠٤/١)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٣)، شرح الأشموني (٨٦/١)، همع الهوامع (٧٢/١).

(٣) البيت للحطيئة في ديوانه (ص ١٩٨)، وللفرزق في لسان العرب (١١٠/١٥) (عوى)، وليس في ديوانه، وجاء في لسان العرب أن ابن برى نسبه للحطيئة.

(٤) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه (١٢١/٢)، الكتاب (٦٧/٣)، لسان العرب (٤٦/١١ - بجل)، وله أو لعمر بن خثارم العجلي في خزنة الأدب (٢٠/٨، ٢٣، =

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنَّ يُصرَعُ أحوك تُصرَعُ

والمراد بقولي «دائمًا» أن إضافة المضاف من هذا القبيل دائمة غير زائلة من لم تتغير حاله.

وأما المعرف بالأداة فقد يجرد منها، وإن لم تتغير حاله، وذلك قليل، ومنه ما حكى سيويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه. وحكى ابن الأعرابي أن من العرب من يقول: هذا عيوقٌ طالعاً، والعيوق من الأعلام التي علميتها بالغلبة، وزعم ابن الأعرابي أن ذلك جائز في سائر النجوم، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

تَنظَّرْتُ نَضْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرَهُ

ويشارك ذا الغلبة المصاحبُ للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كالسموأل واليسع، فلا يجد هذان النوعان إلا لنداء أو غيره من العوارض التي يجرد لها «الأعشى» ونحوه من الأعلام الغالبة، بل هذان النوعان أحق بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيهما مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد، وباء يشكر، وتاء تغلب، بخلاف الأداة في الأعشى فإنها مزيدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنتها عنها، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتهم، فلم تنتزع ما دام التعريف مقصوداً، كما لا تنتزع المقارنة للنقل والارتجال.

ومن الأعلام التي قارن وضعها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها، وما لم يعلم، ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس، ولو لم يُردَّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافياً؛ لأن الله والإله مختلفان في اللفظ

= (٢٨)، شرح شواهد المغنى (١٩٧/٢)، المقاصد النحوية (٤/٤٣٠)، ولعمرو بن خثارم في الدرر (١/٢٢٧)، ديوان الأدب (١/٤٣٥)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٢)، الإنصاف (٢/٦٢٣)، رصف المباني (ص ١٠٤)، شرح الأشموني (٣/٥٨٦)، شرح التصريح (٢/٢٤٩)، شرح ابن عقيل (ص ٥٨٧)، شرح عمدة الحفاظ (٣٥٤)، شرح المفصل (٨/١٥٨)، مغنى اللبيب (٢/٥٥٣)، المقتضب (١/٧٢)، همع الهوامع (١/٧٢).

والمعنى: أما فى اللفظ فلأن أحدهما فى الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل مُعْتَلٍ العين، والثانى مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، وَرَدُّهُمَا إِلَى أَصْلٍ واحد تحكم وزيف عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما فى المعنى فلأن الله خاص برينا تبارك وتعالى فى الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالعبود، وهذا يبين من قول بعض الأنصار رضى الله عنهم [من الرجز]:

باسم الإله وبه ندينَا ولو عبدنا غيره شقينَا

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين:

أحدهما: أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام فى اللام.

والثانى: أن تكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هى على مقتضى النقل القياسى.

فالأول باطل لأن حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعاداً من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل. وقولى «بلا سبب» تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل المصدر على الفعل فى الحذف طلباً للتشاكل، وقولى «ولا مشابهة ذى سبب» تنبيه على رقة بمعنى ورق، فحذفت فاؤه لا لسبب كما فى عدة، بل لشبهه بعدة وزناً واعتلالاً، ولولا أن رقة بمعنى ورق لتعين إلحاقه بالثنائى المحذوف اللام كشفة ولثة، وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائياً لفظاً كجر، أو ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه كلثة، وما نحن بسبيله ليس ثنائياً لفظاً، ولا ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه ولا مظنوناً، فكان حذف فائه أشد استبعاداً.

فإن قيل: قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس، فإن أصله أناس، فلنحكم بذلك فيما نحن بسبيله.

قلنا: لو صحَّ كون الناس مُفَرَّعاً على أناس لم يجوز أن يحمل عليه غيره؛ لأن الحمل

عليه زيادة في الشذوذ، وتكثر في مخالفة الأصل دون سبب يلجىء إلى ذلك، فكيف والصحيح أنّ ناساً وأناساً لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، إحداهما أنس، والأخرى نوس، كما أن ألوقة ولوقة من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن، وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقى، وأمثال ذلك كثيرة.

وأما ادعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه:

أحدها: نقل حركة همزة في كلمتين على سبيل الزوم، ولا نظير لذلك.

الثاني: نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن؛ لأن اجتنابه في اللام أكد، إذ هو ملتزم فى: أوعدّ وبابه، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا فى أفعال الرؤية، مع أن من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات، قال^(١) [من الوافر]:

أرى عَيْنِيَّ ما لم تَزَأْيَاهُ كلاناً عَالِمٌ بالْتَرَهَاتِ

الثالث من الوجوه: مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلاً عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكناً ثم حرك بحركة الهمزة إبقاءً عليها وصوتاً لها من محض الحذف، وإذا سكن فات ذلك، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكأن النقل لم يكن، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل فى يئس فقال ييس، ثم سكن فقال: يئس، فلا يخفى ما فى هذا من القبح مع كونه فى كلمة واحدة، والمدعى فى الله من كلمتين، فهو أمكن فى الاستقبح، وأحق بالإصلاح.

(١) البيت لسرافقة البارقي فى الأشباه والنظائر (١٦/٢)، الأغانى (١٣/٩)، أمالى الزجاجي (ص٨٧)، سر صناعة الإعراب (ص٧٧، ٨٢٦)، شرح شواهد الشافية (ص٣٢٢)، شرح شواهد المغنى (ص٦٧٧)، لسان العرب (٢٩٢/١٤ رأى)، المحتسب (١٢٨/١)، مغنى اللبيب (ص٢٧٧)، الممتع فى التصريف (ص٦٢١)، نوادر أبى زيد (ص١٨٥)، ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه (ص١٧٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٢٣٥)، الخصائص (١٥٣/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (ص٤١).

الرابع: إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة فى تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين فى الآخر، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء فى الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو: ﴿ومن يتبع غير الإسلام﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلم يدغم الغين فى الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى. ولأجل الاعتداد بالمحذوف تحقيقاً جاز أن يقال فى مثل: اغْدُودن من وأل وول، بتصدير واوين، وأصله: اوأوال. ثم نقلت حركة الهمزتين إلى الواوين واعتبر بتصديرهما دون قلب أولهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديراً. ومثل هذا المدعى فى الله قد ندر فى لكن أنا إذا قيل فيه: لكننا، إلا أن هذا ليس ملتزماً.

ثم إن الذى زعم أن أصل الله الإله يقول: إن الألف واللام عوض من الهمزة، ولو كان كذلك لم يجمع بينهما فى الحذف فى قولهم: لاه أبوك، يريدون لله أبوك، إذ لا يحذف عوض وم عوض منه فى حال واحدة، وقالوا أيضاً: لَهى أبوك، يريدون: لله أبوك، فحذفوا لام الجر والألف واللام، وقدموا الهاء وسكنوها، فصارت الألف ياء، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما وليت ساكناً عادت إلى أصلها، وفتحها فتحة بناء، وسبب البناء تضمن معنى حرف التعريف، هذا قول أبى على، وهو عندى قول ضعيف؛ لأن الألف واللام فى الله زائدة مع التسمية، مستغنى عن معناها بالعلمية، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن.

والذى أراه أن لهى مبنى لتضمن معنى حرف التعجب، وإن لم يكن للتعجب حرف موضوع، كما قال الجمهور فى اسم الإشارة إنه مبنى لتضمن معنى حرف الإشارة، ومرادهم بذلك أن الإشارة معنى من المعانى النسبية الحقيقية بأن يوضع لها حروف، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة، فلذلك قيل فى حد اسم الإشارة: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، فكما بنى اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة بنى لهى لتضمن معنى التعجب، إذ لا يقع لهى فى غير تعجب، كما لا يقع اسم الإشارة فى غير إشارة، وهذا مع بنائه فى موضع الجرح والتعديل باللام المحذوفة، واللام والمجرور بها فى موضع رفع بمقتضى الخبرية، وأبوك مرفوع بالابتداء.

وإذا كان العلم منقولاً من صفة أو مصدر أو اسم عين، وكان عند التسمية به مجرداً من أداة التعريف جاز في استعماله علمًا أن يلمح به الأصل فتدخل عليه الأداة، ولا يلمح فيستدام تجريده، وأكثر دخولها على المنقول من صفة كحسب وعباس وحارث، ويلى ذلك دخولها على منقول من مصدر كفضل وقيس، ويلى دخولها على منقول من اسم عين كليث وخرنق، وإلى هذا التفصيل أشرت بقولي: «وفى المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان» واحتزرت بصالح لها من المنقول من فعل نحو: يزيد ويشكر فإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضرورة أو عروض تنكير.

ص: وقد يُنكر العلم تحقيقًا أو تقديرًا فيجرى مجرى نكرة، ويُسلب التعيين بالثنية والجمع، فيجبر بحرف التعريف إلا في نحو: جماديين، وعمّاتين، وعرفات.

ش: كقولك: رأيت زيدًا من الزيدين، وما من زيد كزيد بن ثابت، وقضية ولا أبا حسن لها، وكقول نوف البكالي: ليس موسى بنى إسرائيل، وإنما موسى آخر.

وتنكيره تقديرًا مثل قول أبي سفيان: لا قريش بعد اليوم، وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم، وكقول الشاعر^(١) [من السريع]:

أزمان سلمى لا يرى مثلها الزر راؤون في شام ولا فى عراق

وكقول الآخر^(٢) [من الطويل]:

إذا دبرأنا منك يوماً لقيته أو مل أن ألقاك غدواً بأسعد

وإذا نثى العلم أو جمع نكر كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

رأيت سعوذاً من شعوبٍ كثيرةٍ فلم أر سعداً مثل سعد بن مالك

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (١٠/٢٤٨، ١٢/٣١٦) (عرق، شأم)، تاج العروس (شأم، زمن).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٥٧)، شرح أبيات سيبويه (٢/٣٣٤)، لسان العرب (٣/٢١٧ - سعد)، وبلا نسبة في جوهرة اللغة (ص ٣٤٣، ٦٤٤)، الكتاب (٣/٣٩٦)، المقتضب (٢/٢٢٢).

فإن قصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ
وكقول الآخر^(٢) [من الوافر]:

أَخَالِدٌ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيِّنِي الْخَوَالِدُ وَالْهِنُودُ

فإن اشترك في العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة في تثنية ولا جمع كجماديين في الشهرين المعروفين، وعمائيتين في جبلين، وعرفات لمواقف الحج، واحداها عرفة، كقول الشاعر في جماديين^(٣) [من الكامل]:

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى وَجُمَادَيَانَ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ
وقال آخر في عمائيتين^(٤) [من الكامل]:

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَائِيَّتَيْنِ وَيَذْبِلُ سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ

ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق إن لازم لفظه التثنية كالفرقدين، أو الجمع كعرفات وأذرعات، فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد على حسب ما سبق، فللفرقدين ما للدبران، وكذا السرطان غالباً، وقُرَيْشِيَّاتٍ وأذرعات بمنزلة المسمى به مجرداً مع الأفراد لفظاً ومعنى.

(١) البيت للأشود بن يعفر في ديوانه (ص ٥٧)، شرح المفصل (٤٦/١)، لسان العرب (٣/١٦٥، ٣٩٦/١٤، ١٣٣/١٤) (خلد، ضلل، جحا)، نوادر أبي زيد (ص ١٦٠)، تاج العروس (ضلل، جحا)، وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٤٤)، إصلاح المنطق (ص ٤٠٣)، أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٨)، جمهرة اللغة (ص ٤٤٢، ٦٥٧، ١٠٣٧).

(٢) البيت لجرير في ديوانه (ص ٣١٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٣)، الكتاب (٣/٣٩٨)، لسان العرب (٣/٤٣٨ - هند)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/٢٢٣)، المنصف (٢/٣١٤).

(٣) البيت لأبي العيال الهذلي في الدرر (١/١٢٥)، شرح أشعار الهذليين (١/٤٣٤)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٧١)، المقاصد النحوية (٤/١٢٨)، معجم الهوامع (١/٤٢).

(٤) البيت لجرير في ديوانه (ص ٥٠)، الدرر (١/١٢٥)، معجم ما استعجم (ص ٩٦٦)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٦٥)، أمالي ابن الحاجب (٢/٦٦٠)، تذكرة النحاة (ص ١٥٣)، سر صناعة الإعراب (١/٤٦٢)، شرح المفصل (١/٤٦)، المنصف (١/٢٤٢، ٣/٤١)، معجم الهوامع (١/٤٢).

ص: ومُسَمَّياتُ الأعلام أولو العلم، وما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات، وأنواع معانٍ، وأعيانٍ لا تولف غالبًا، ومن النوعي ما لا يلزم التعريف.

ش: أولو العلم يعم الملائكة عليهم السلام، وأشخاص الإنس والجن، والقبائل، ويعم ما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات: السُّورَ، والكتبَ، والكواكبَ، والأمكنةَ، والخيلَ والبغالَ والحُميرَ، والإبلَ، والبقرَ، والغنمَ، والكلابَ، والسلاحَ، والملابسَ، فهذه وما أشبهها تدعو الحاجة إلى تعيين مسمياتها، فاستحقت أن توضع لأفرادها أسماءٌ تتميز بها.

وأما ما لا يحتاج إلى تعيين فرد من أفراده كالمعاني والوحوش فلا يصلح أن يوضع له علم خاص، بل إن وضع لشيء منه علم للنوع بأسره، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض، فمثال ما وضع منه للنوع المعنوي: برّةٌ للمبرة، وفجارٌ للفجرة، وخيّابٌ بن هَيَّابٍ للخسران، وواديٌ تحيّبٌ للباطل.

ومثال ما وضع للنوع العيني: أبو الحارث وأسامةٌ للأسد؛ وأبو جَعْدَةُ وذوالةٌ للذئب، قال سيبويه: إذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كعرفة زيد، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم، هذا نصه فى باب ترجمته: هذا بابٌ من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعًا فى أمته ليس واحد منها بأولى من الآخر.

فجعله خاصًا شائعًا فى حال واحدة، فخصومه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة فى الخارج.

ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه، وشياع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات، والطريق فى ذلك كله السماع. فمما جاء بالوجهين: فَيِنَّةٌ وَعُدُوَّةٌ وبُكْرَةٌ وَعَشِيَّةٌ، فلك أن تقول: فلان يأتينا فَيِنَّةً بلا تنوين، أى يأتينا الحين دون الحين، ولك أن تقول: يأتينا فَيِنَّةً بتنوين، أى حينًا دون حين. فتختلف التقديرات والمراد واحد. وكذلك فلان يتعهدنا غدوةً وبكرةً وعشية، أى الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالألف واللام عهديتين

أو جنسيتين كما تفعل بأسامة وذؤالة، إلا أن لك فى غدوة وبكرة وعشية أن تنونها مؤولا لها بمجرد من الألف واللام، وليس لك ذلك فى أسامة وذؤالة، ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صحّ من السماع.

وقد وضعوا لبعض المؤلفات أعلاماً نوعية، كقولهم للأحقق أبو الدغفاء، وللمجهول شخصه ونسبه هيّان بن بيان، والضلال بن بهلّل، وثهلّل وفهلّل. ومن ذلك قولهم لنوع الأمة: اقعدى وقومى. ولنوع العبد: قنور بن قنور. ولنوع الفرس أبو المضاء.

ومن أبى الدغفاء وما بعده احتزرت بقولى «لا تولف غالباً» وإلى نحو فينة أشرت بقولى «ومن النوعى ما لا يلزم التعريف».

ص: ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها. فما كان منها بتاء تائيث أو على وزن الفعل به أولى، أو مزيداً آخره ألف ونون، أو ألف إلحاق مقصورة لم ينصرف إلا مُنكراً.

وإن كان على زنة منتهى التكسير، أو ذا ألف تائيث لم ينصرف مطلقاً، فإن صلحت الألف لتائيث وإلحاق جاء فى المثال اعتباران، وإن قرن بما ينزل منزلة الموزون فحكمه حكمه.

ش: الأمثلة الموزون بها كقولك: وزن عامر وطلحة وأرنب وعمر: فاعِل وفَعْلَة وأفعل وفعل، فهذه وأشباهاها معارف؛ لأن كل واحد منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهيّاته، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة والنكرة حالاً، كقولك: لا ينصرف فعل المعدول، بل ينصرف فعل غير معدول.

والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام: قسم ينصرف مطلقاً، وقسم لا ينصرف مطلقاً، وقسم لا ينصرف فى التعريف دون التنكير، وقسم له اعتباران هو فى أحدهما كالثانى، وفى الآخر كالثالث.

فالأول: كفعل؛ لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثان.

والثانى: كفعلاء وفعلى مما فيه ألف التائيث ممدودة أو مقصورة، وكمفاعِل ومفاعيل مما فيه زنة منتهى التكسير.

والثالث: كَفَعْلَةٌ وأفعل وفعلان وفعلَى، مما فيه التأنيث أو وزن الفعل أو الألف والنون المزدتان أو ألف الإلحاق المقصورة، فهذه لا تنصرف ما دامت معارف، وتنصرف إذا وقعت موقعاً يوجب تنكيرها، كقولك: كل فَعْلَةٌ صحيح العين فجمعه فَعَلَاتٌ إن كان اسماً، وفَعَلَاتٌ إن كان صفة، وكل فعلان ذى مؤنث عل فَعْلَى لا ينصرف، وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف.

والرابع: الذى له اعتبار أن فعلى بفتح الفاء وكسرها، فإن ألفه صالحة للتأنيث وصالحة للإلحاق، فإن حكم بتأنيثها كان ما هى فيه غير منصرف فى تعريف، ولا تنكير، وإن حكم بكونها للإلحاق كان ما هى فيه غير منصرف فى التعريف منصرفاً فى التنكير.

وإن قُرِنَ بالمثل ما ينزله منزلة الموزون، فحكمه حكم ما نزل منزلته، كقولك: هذا رجلٌ أفعل، فحكم أفعل هنا حكم أسود ونحوه من الصفات؛ لأن اقترانه برجل نزله منزلة الموزون، فتساويا فى الحكم وامتناع الصرف، وخالف سيبويه المازنى فى هذا الأخير فقال: ينبغى أن يصرف، ورد المبرد عليه وصوب قول سيبويه.

ص: وكذا بعض الأعداد المطلقة.

ش: المراد بالأعداد المطلقة المدلول بها على مجرد العدد دون تقييد بمعدود، كقولهم: ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية، فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها، ومنع صرفها للتعريف والتأنيث، وهى جديرة بذلك؛ لأن كلاً منها يدل على حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف فى حقائقها واقع، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف بوجه.

ص: وَكُنُوا بفلانَ وفلانة عن نحو: زيد وهند، وبأبى فلانَ وأمَّ فلانة عن أبى بكر وأم سلمة، وبالفلانَ والفلانة عن نحو: لاحق وسكاب وبهن وهنة أو هنت عن اسم جنس غير علم، وبهنيت عن جامع، وبكيت أو كية وبذيت أو ذية أو كذا عن الحديث، وقد تُكسَرُ أو تضم تاء كيت وذيت.

ش: فلانٌ وفلانة وأبو فلان وأم فلانة أسماءً يكتفى بها عن أعلام أولى العلم، إلا أن

فلاناً كناية عن اسم مذكر علم كزيد وعبد الله، وأبو فلان كناية عن كنية مذكر علم كأبي زيد وأبي عبد الله، وفلانة كناية عن اسم امرأة كهند وأمة الله، وأم فلان كناية عن كنية امرأة كأم خالد وأم سليم.

ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة، فكنوا عن مذكرها كلاحق بالفلان، وعن مؤنثها كسكاب بالفلانة، فزادوا الألف واللام فرقاً بين الكنيتين.

وكما كُنِيَ عن علم المذكر بفلان، وعن المؤنث بفلانة، كنى عن مذكر اسم الجنس بهن، وعن مؤنثه بهنة أو هنت إذا كان للمتكلم غرض في السر. ولذا كثر الكناية به عن الفرج، وعن فعل الجماع بهنيت، ويقال للمرسل بجديث قل. ذيتَ وكيتَ. أو قل كيتَ وذيتَ، بفتح التاء وكسرها وضمها، وليس مع التشديد إلا الفتح، وقد يقع مكانها كذا وكذا.

* * *

باب الموصول

ص: وهو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملةٌ صريحةٌ أو مؤولةٌ غير طلبية ولا إنشائية.

ش: نبهت بقولي «وهو من الأسماء» على أن الحرف الموصول لم يقصد دخوله في الحد، بل قصد الاقتصار على حد الموصولات الاسمية.

واحترزت «بالعائد» من: حيث وإذا وإذا، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد.

واحترزت «بأبدا» من اللمحة الموصوفة بجملة فإنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد، لكن الموضع بالأصالة لمفرد، وتوول الجملة به، ويغني ذكره عنها، فالافتقار إلى ما توول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر أنها مُفتقرٌ إليها، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبداً. بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبداً عند ذكر الموصول، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول، وإذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام يجب تأويلها بفعل، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبلته، وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا في حضور أو استقبال، وإلى الصفة المشار إليها والظرف وحرف الجر أشرت بقولي «أو مؤولة».

وأشرت بقولي «أو خلفه» إلى أن العائد قد يغني عنه قرينة تدل عليه، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله^(١) [من الطويل]:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

(١) عجز بيت وصدرة:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ

وهو للمجنون في الدرر (٢٨٦/١)، شرح شواهد المغنى (٥٥٩/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٧/١)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٧/١)، شرح التصريح (١٤٠/١)، مغنى اللبيب (٢١٠/١)، همع الهوامع (٨٧/١).

أراد: وأنت الذى فى رحمته أطمعُ وقيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهى أخرى بالأى يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة مُعرِّفة، والموصول مُعرِّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وكقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

ألا أيها القلبُ الذى قادَه الهوى أفاقُ لا أقرُّ الله عينك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾ [البقرة: ١٧١]، وكقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

فَيْسَعَى إِذَا أُنْبِئِي لِيَهْدِمَ صَاحِي وليس الذى يبنى كمن شأنه الهدم
وقد يُقصدُ تعظيمَ صلته كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

فإن أستطعَ أغلبَ وإن يغلبَ الهوى فمثلُ الذى لا قيتُ يُغلبُ صاحبه

ومثله قوله عز وجل: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، وقول الشاعر [من الطويل]:

وكنتَ إذا أرسَلتَ طَرْفَكَ رائدا لقلبك يوما أتعبتكَ المناظرُ
رأيتَ الذى لا كلُّهُ أنتَ قادرٌ عليه ولا عن بعضه أنتَ صابر

ص: ومن الحُرُوفِ ما أوَّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يَخْتجِ إلى عائد.

(١) البيت بلا نسبة فى ديوان الحماسة (٧٥/٢).

(٢) البيت لمعن بن أوس فى الأمالى (٩٩/٢)، خزنة الأدب (٢٥٩/٣).

(٣) البيت لابن ميادة فى ديوانه (ص٧٣)، الأغاني (٢٦٥/٢)، أسالى القالى (١٦٥/١)، الحماسة البصرية (٢٠٣/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٣٣٣)، طبقات الشعراء (ص١٠٨)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٧٧/١)، معجم البلدان (٣٢٥/٢ - الحومان)، همع الهوامع (٨٥/١).

ش: لما كان الموصول على ضربين: أحدهما من الأسماء، والآخر من الحروف، وفرغت من حد الأول، شرعت في حد الثاني.

فقولى «ما أول بمصدر» يتناول: صه، أى سكوتاً ونحوه، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون، وبمصدر نكرة إن نون. ويتناول أيضاً الفعل المضاف إليه نحو: حين قمت، فإن معناه: حين قيامك، ويتناول أيضاً نحو: هو، من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فإنه بمعنى العدل. فاحترزت من هذه الأشياء ونحوه بقولى «مع ما يليه» فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شىء يليها، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها.

ولما كان «الذى» قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه، فيصدق عليه حيثنذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر، مع أنه ليس من الحروف الموصولة، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد، فإن «الذى» الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغنى عن عائد، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، أى كالحوض الذى خاضوه، فحذف الحوض وأقيم الذى مقامه، وحذف العائد إلى الذى لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير.

ص: فمن الأسماء: الذى والتى للواحد والواحدة، وقد تُشَدُّ ياءهما مكسورتين أو مضمومتين، أو تُحذفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا، ويخلفهما فى الشنية علامتها مُجَوِّزًا شَدُّ نونها وحذفها، وإن غنِيَ بالذى من يَعْلَمُ أو شَبَّههُ فجمعه الذين مطلقًا. وَيُغْنَى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلًا، وربما قيل: اللُدُونُ رفعًا، وقد يقال: لَدَى وَلَدَانٍ وَلَدَيْنِ وَلَتَى وَلَاتِي.

ش: لما ثبت أن الموصول ضربان: أحدهما من الأسماء والآخر من الحروف، شرعت فى ذكر الأسماء، فبدأت بالذى والتى لأنهما كالأصل لغيرهما، فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحيه موضعه للذى إن كان مذكراً والتى إن كان مؤنثًا، وفى الذى والتى ست لغات:

الأولى: ما بدىء به.

والثانى: حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر [من البسيط]:

لَا تَعْذِلِ اللَّذِي لَا يَنْفِكُ مَحْتَسِبًا حمدا وإن كان لا يُبْقَى وَلَا يَذَرُ
والثالثة: حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

فَلَمْ أَرِ يَتًّا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ اللَّذِي لَهُ مِنْ آلِ عِزَّةٍ عَامِرٌ
وكقول الآخر [من البسيط]:

مَا اللَّذِي يَسُوءُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدِ بِالْبِرِّ إِلَّا كَمَثَلِ الْبَغِيِّ عِدْوَانَا
ومثله [من الطويل]:

فَمَا نَحْنُ إِلَّا مِنْ أَنْاسٍ تَحَرَّمُوا بِأَدْنَى مِنْ اللَّذِي نَحْنُ فِيهِ وَأَبْرَعُوا
والرابعة: تشديد الياء مكسورة كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلْمُهُ عَمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِلَّذِي
يُنَالُ بِهِ الْعِلَاءُ وَيَمْتَهِنُهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ
والخامسة: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر^(٣) [من الخفيف]:

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَدِيُّ

السادسة: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام: ﴿صراط الذين﴾.

ومن استعمال اللَّتِ قوله^(٤) [من الكامل]:

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف (٦٧١/٢)، جمهرة اللغة (ص ٦٥٠، ٨٥٩)، الدرر (٢٥٧/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٣)، رصف المباني (ص ٧٦)، لسان العرب (٢٥٩/١٣)، ٢٤٥/١٥ (ضمن، لذا)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٣)، همع الهوامع (٨٢/١)، تاج العروس (ضمن، لذي).

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٥٧/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٥٩/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

شُعِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيْمَتِكَ فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَعَرَامٍ
ومن استعمال اللت قوله [من الخفيف]:

أَرْضَنَا اللَّتْ أَوْتُ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذُّ لِّ فَآضُوا ذَوِي غِنَى وَعَتَزَارِ
ومثله^(١):

فَقَلِّ لِلَّتِ تَلُوْمُكَ إِنْ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالْتَمِيمِ

وقد استغنوا في التثنية بقولهم: اللذان واللذان عن اللذين واللتين، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذاي والذاي، وذلك أن المفرد أخف من المثنى، وخفف جوازاً بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزاً، وجوز تشديد النون عوضاً عن المحذوف. ولما كان الحذف مستعملاً في الإفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازماً بل جائزاً.

ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذاي والذاي، وكان لحاقها لها معارضاً لشبهها بالحروف أعربا في التثنية، كما جعلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحروف فأعربت.

ولم يُعرب أكثر العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم، والذاي عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف اللذين واللتين، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظاً ومعنى.

وعلى كل حال ففي الذاي والذين شبه بالشجي والشجين في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور، فيقولون: نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا، ومن ذلك قول بعضهم^(٢) [من الكامل]:

وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ الْأَذُونِ كَأَنَّهُمْ مِعْطُ مَخْرَمَةَ مِنَ الْخِزَانِ

وإذا لم يقصد بالذاي مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على مَنْ كقوله تعالى:

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٥٩/١)، خزانة الأدب (٤٩٩/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٨)، مقاييس اللغة (١٥١/٢)، مجمل اللغة (١٥٤/٢).

﴿والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾ [الزمر: ٣٣]، ولو لم يكن المراد به جمعاً لم يشر إليه بجمع ولا عاد ضمير جمع، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل لجمع.

فإن قُصِدَ بالذى مُخَصَّصَ فلا مَحِيصَ عن اللَّذِينَ فى التثنية، والذِينَ فى الجمع، ما لم يضطر شاعر، كقوله^(١) [من الكامل]:

أَبِى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَ الْمَلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ
وكقول الآخر^(٢) [من الطويل]:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

ومن قال: الذون رفعا والذين نصبا وجرا قال فى اللاء إذا أريد به ما يراد بالذين: اللاعون رفعا، واللائين جرا ونصبا. وقال «الذين» مطلقا قال «اللائين» مطلقا. وقيل: اللاعون فى الرفع واللائين فى النصب والجر لغة هذيل.

ويقال أيضاً فى اللاء بمعنى اللاتى إذا جمع اللاءات معربا ومبنيًا على الكسر، ومنه

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (٣٨٧)، الأزهية (ص ٢٩٦)، الاشتقاق (ص ٣٣٨)، خزنة الأدب (١٨٥/٣)، الدرر (١٤٥/١)، سر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢)، شرح التصريح (١٣٢/١)، شرح المفصل (١٥٤/٣، ١٥٥)، الكتاب (١٨٦/١)، لسان العرب (٣٤٩/٢)، ٢٣٣/١٤، ٢٤٥، ١٥ (فلج، حظا، لذى)، المقتضب (١٤٦/٤)، تاج العروس (لذى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، أوضح المسالك (١٤٠/١)، خزنة الأدب (٢١٠/٨)، رصف المباني (ص ٣٤١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٧٩)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٤)، المحتسب (١٨٥/١)، المنصف (٦٧/١).

(٢) البيت للأشهب بن رميلة فى خزنة الأدب (٧/٦، ٢٥، ٢٨)، شرح شواهد المغنى (٥١٧/٢)، الكتاب (١٨٧/١)، لسان العرب (٣٤٩/٢، ٢٤٦/١٥) (فلج، لذا)، المؤلف والمختلف (ص ٣٣)، المحتسب (١٨٥/١)، معجم ما استعجم (ص ١٠٢٨)، المقاصد النحوية (٤٨٢/١)، المقتضب (١٤٦/٤)، المنصف (٦٧/١)، وللأشهب أو لحرث بن مخفض فى الدرر (١٤٨/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٩٩)، الدرر (١٣١/٥)، رصف المباني (ص ٣٤٢)، سر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، شرح المفصل (١٥٥/٣)، معنى اللبيب (١٩٤/١، ٥٥٢/٢).

قول الشاعر [من الطويل]:

أولئك إخوانى الذين عرفتهم وأخواتك اللاءات زَيْنٌ بالكم

بضم التاء على الإعراب، وبكسرهما على البناء.

ص: وبمعنى الذين الألى والألاء واللاءين مطلقاً، أو جرّاً ونصباً واللاؤون رفعا. وجمع التى اللاتى واللاتى واللواتى، وبلا ياءات، واللا واللوا، واللاءات مكسورا أو معربا إعراب أولات والألى. وقد ترادف التى واللاتى ذات وذوات مضمومتين مطلقا.

ش: المشهور فى الألى ورودها بمعنى الذين، وفى اللاء ورودها بمعنى اللاتى، وقد ترد الألى بمعنى اللاتى، واللاتى بمعنى الذين، وقد جاءت الألى بالمعنيين فى قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وتُفنى الألى يَسْتَلْتِمُونَ عَلَى الألى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِيدِ الْقَبْلِ

وقال آخر فى ورود الألى بمعنى اللاتى^(٢) [من الطويل]:

وَأَمَّا الألى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا

وقال آخر فى ورود اللاء بمعنى الذين^(٣) [من الوافر]:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحَجُورًا

وقال ابن الزبير [من الطويل]:

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى تخليص الشواهد (ص ١٣٩)، خزانة الأدب (٢٤٩/١١)، الدرر (٢٦١/١)، شرح أشعار الهذليين (٩٢/١)، شرح شواهد المغنى (٦٧٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٥٥/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٦٨/١)، شرح ابن عقيل (ص ٧٨)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٢) البيت لعمارة بن راشد فى تاج العروس (قصر)، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٣٨)، المقاصد النحوية (٤٥٣/١).

(٣) البيت لرجل من بنى سليم فى تخلص الشواهد (ص ١٣٧)، الدرر (٢١٣/١)، شرح التصريح (١٣٣/١)، المقاصد النحوية (٤٢٩/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٣٠١)، أوضح المسالك (١٤٦/١)، شرح الأشموني (٦٩/١)، شرح ابن عقيل (ص ٧٩)، همع الهوامع (٨٣/١).

أرْحَى مِنَ اللَّاتِي إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمْ يُمَشُّونَ فِي الدَّارَاتِ مَشَى الْأَرَامِلِ^(١)
 وقال كثير^(٢) [من الطويل]:

تُرُوقُ عِيُونُ اللَّاءِ لَا يَطْمَعُونَهَا وَيُرَوِّى بِرِيَّاهَا الضَّجِيعَ الْمَكافِحَ
 وله [من الوافر]:

مِنَ اللَّاتِي يَعُودُ الْحَلْمَ فِيهِمْ وَيَعْطُونَ الْجَزِيلَ بِلا حِسابِ
 وقال آخر في اللاتين^(٣) [من الطويل]:

وإنَّا مِنَ اللَّاتِينِ إِنْ قَدَرُوا عَفَوا وَإِنْ أَتَرَبُّوا جادوا وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَوا

فقوله من اللاتين يحتمل أن يكون على لغة من يبنى، ويحتمل أن يكون على لغة من يعرب، فإن فيه لغتين كما في الذين، واللاءون رفعاً لغة هذيل، ومنه قول بعضهم^(٤) [من الوافر]:

هُمُ اللَّاءُونَ فَكُوا الْعُلَّ عَنِ بَمَرِ الشَّاهِجَانِ وَهُمُ جِناحِي
 وقيل الألاء بمعنى الألى، قال كثير^(٥) [من الطويل]:

أبى الله لِلشُّمِّ الْأَلاءَ كَأَنَّهُمْ سِوَفُ أَجادِ الْفَيْنِ يوما صِقالها

والصحيح أن الذين جمع الذى مراداً به من يعقل، وأن اللاتين جمع اللاء مرادف الذين، وأن اللاءات جمع اللاء مرادف اللاتى. وكذلك اللواتى واللواتى هما جمعان للاتى واللاتى، على حد قولهم فى الهادى وهو العنق هواد، وفى الهابى وهو الغبار هواب.

وأما اللاتى فيحتمل أن يكون اسماً للجمع؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع،

(١) انظر شعر عبد الله بن الزبير الأسدى (ص ٣٣).

(٢) انظر ديوانه (ص ١٨٧).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٢٦٤)، مع الهوامع (١/٨٣).

(٤) البيت للهذلى فى الأزهية (ص ٣٠٠)، وبلا نسبة فى الدرر (١/١٦٤)، لسان العرب

(٤٥٤/١٥)، مع الهوامع (١/٨٣).

(٥) انظر ديوانه (ص ٨٧).

ويحتمل أن يكون جمعاً؛ لأنه متضمن لحروف التى، ويغتفر كونه مخالفاً لأبنية الجموع كما اغتفر فى اللتيا كونه مخالفاً لأبنية التصغير.

وأما اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع؛ لأنها لا تتضمن حروف الواحد، وإثبات ياءات اللاتى واللائى واللواتى واللوائى هو الأصل، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتى واللوائى فقالوا: اللا واللوا، قال الراجز^(١) [من الراجز]:

جمعتها من أينق غِزارَ من اللوا شُرْفَن بالصَّرار
وقال الكمي^(٢) [من الطويل]:

وكانت من اللا لا يغيرها ابنها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ غيرا
وقال آخر^(٣) [من الطويل]:

فدومى على العهدِ الذى كانَ يَنبنا أم أنتِ مِنَ اللا ما لهنَّ عهودُ

والأظهر عندى أن الأصل فى: اللوا، اللواء. وفى: اللا، اللاء، ثم قصرا. وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به، أراد: التى أكرمكم الله بها، فحذف الألف، وحرك الباء بحركة الهاء. وأنشد فى ذوات بمعنى اللاتى^(٤) [من الراجز]:

جمعتها من أينق موارق ذواتُ ينهضنَ بغيرِ سائقِ

أراد اللاتى ينهضن، وتاء ذات وذوات مضمومة أبداً.

(١) الراجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٧٤/٩، ٢٤٠/١٥) (شرف، لتا)، الدرر (٢٦٥/١)، تاج العروس (٥٠٨/٢٣ - شرف)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٢) البيت فى ذبيان الكمي^(١) (٢٢١/١)، لسان العرب (٢٣٩/١٥، ٢٢٦) (لتا، لوى)، الأزهية (ص ٣٠٥)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٦٥/١)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص ٣٠٥)، لسان العرب (٢٦٧/١٥ - لوى).

(٤) الراجز لرؤية فى ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، الدرر (٢٢٧/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٢٩٥)، أوضح المسالك (١٥٦/١)، تخلص الشواهد (ص ١٤٤)، تهذيب اللغة (٤٤/١٥)، تاج العروس (ذو)، همع الهوامع (٨٣/١).

ص: وبمعنى الذى وفُروعه «من» و«ما» و«ذا» غير مُلغى ولا مُشار به بعد استفهام بما أو من، و«ذو» الطائفة مبنية غالباً، و«أى» مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نية، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين، وقد يؤنث بالتاء موافقاً للتي، وبمعنى الذى وفروعه «الألف واللام» خلافاً للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها، وتوصل بصفة مَحْضَة، وقد توصل بمضارع اختياريًا، وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارًا.

ش: فروع الذى اللذان والذين والتى واللتان واللاتى، فمن وما صالحان لمواقعها كلها كقولك لمن قال: مررت برجل وبرجال وبامرأة وبنسوة: عرفت من مررت به ومن مررت بهم، ومن مررت بها، ومن مررت بهن. وكقولك لمن قال: اشترت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف، عرفت ما اشتريته، وما اشتريتها، وما اشتريتها، وما اشتريتها.

وكذلك «ذا» بعد استفهام بما أو من يقع أيضًا موقع الذى، وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها، نحو: ماذا عملت أخيراً أم شرًّا؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران؟ وماذا صليت أركعة أم تسليمًا؟ ومن ذا خطبت أهدد أم دعدًا؟.

فلو ألغيت «ذا» حقيقة بتقدير سقوطها، أو حكما يجعلها مع «ما» و«من» شيئاً واحداً حكم للموضع بما يستحقه لفظ أى الاستفهامية لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك فى الجواب والتفصيل. فالجواب كقولك: خيرًا، لمن قال لك: ماذا صنعت؟.

والتفصيل كقولك: أخيراً أم شرًّا؟ وأزيدًا أم عمرًا؟ فلو جعل «ذا» بمعنى الذى لكان الرفع أولى فى الحالين، كما قال الشاعر^(١) [من الطويل]:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلالاً وباطلُ

وعلى هذا تحمل قراءة أبى عمرو ﴿قل العفو﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الوجه الآخر.

ولو قصد «بذا» الإشارة، لكان «ماذا» و«من ذا» مبتدأ وخبرًا واستغنى عن جواب وتفصيل.

(١) انظر شرح ديوان لبيد (ص ٢٥٤).

وقد تكون «ماذا» في غير الاستفهام والإشارة اسماً واحداً بمعنى الذى، أو بمعنى شيء كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ حَدَّثِينِي

وأنشده أبو علي قول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

أَنْوَرًا سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُبْتَتَّ حَدِيْق

وقال: فاعل سرعة «ماذا» وما زائدة، ويجوز أن يكون «ماذا» اسماً واحداً كما هما في قوله: دعى ماذا علمت.

أى دعى شيئاً علمت، كذا قال أبو علي. وعندى أن جعل «ماذا» فى البيت الذى أوله «دعى». بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شيء.

ومثل «ماذا» فى احتمال معنى شيء ومعنى الذى فى غير استفهام قول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

فَلله مَاذَا هَيَّجَتْ مِنْ صَبَابَةٍ عَلَى هَالِكٍ يَهْدِي بِهِدٍ وَلَا يَدْرِ

ويتعين إلغاء «ذا» أو جعلها مركبة مع ما فى قول جرير^(٤) [من البسيط]:

(١) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه (ص ٢١٣)، خزانة الأدب (٤٨٩/٧، ٨٠/١١)، شرح شواهد المغنى (ص ١٩١)، ولسنجيم بن وثيل الرياحى فى المقاصد النحوية (١٩٢/١)، ولأبى حبة النميرى فى ديوانه (ص ١٧٧)، لسان العرب (١٢/١٤)، ولزرد بن ضرار فى ديوانه (ص ٦٨)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٤١)، الدرر (٢٧١/١)، الكتاب (٤١٨/٢)، لسان العرب (٤٦١/١٥ - ذوا)، مغنى اللبيب (ص ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) البيت للملك بن زغبة الباهلى فى لسان العرب (٢٤٤/٥، ١٥٢/٨) (نور، سرعة)، تاج العروس (ما)، ولزغبة الباهلى فى لسان العرب (٤٠/١٠ - حذق)، ولزغبة أو لجزء بن رباح الباهلى فى لسان العرب (٣٠/١٠ - بوق)، وللباهلى فى إصلاح المنطق (ص ٣٥، ١٢٦)، شرح شواهد المغنى (٧١٤/٢)، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (ص ٢٠٧)، المحتسب (١٨٢/١)، مغنى اللبيب (٣٠٢/١).

(٣) البيت لجرير فى شرح ديوانه (ص ٢٧٧).

(٤) البيت لجرير فى ديوانه (ص ١٦٧)، الجنى الدانى (ص ٢٤٠)، الدرر (٢٧٠/١)، شرح شواهد =

يا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفْقِنُ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا
 و يترجح ذلك إذا كان بعدها الذى كقول ابن الدُمينة^(١) [من الطويل]:
 فماذا الذى يَشْفَى من الحب بعدما تشربه بطنُ الفؤادِ وظاهره
 وقد تجعل «ذا» فى هذا البيت بمعنى الذى، والذى بعدها توكيداً أو خبر مبتدأ مضمّر،
 كقول معاوية رضى الله عنه [من البسيط]:
 إِنَّ الَّذِينَ أَلَى أَدخَلْتَهُمْ نَفْرٌ لَوْلَا بَوَادِرُ إِرْعَادٍ وَإِبْرَاقٍ
 ويتعين أيضاً التركيب والإلغاء فى قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:
 وَأَبْلِغْ أَبَا سَعْدٍ إِذَا مَا لَقَيْتَهُ نَذِيرًا وَمَاذَا يَنْفَعُنَّ نَذِيرُ
 لأنها لو جعلت «ذا» بمعنى الذى لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لأنه موجب، وإذا لم
 يجعل بمعنى الذى كان الاستفهام مستولياً على الفعل بعدها فيسوغ توكيده بالنون.
 ومثال «ذا» الموصولة بعد من الاستفهامية قول الأعشى ميمون^(٣) [من الكامل]:
 وَغَرِيبة تَأْتِي الملوكَ كَرِيمة قَدْ قُلْتَهَا يُقَالُ مَنْ ذَا قَالَهَا
 والاحتجاج بهذا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبي كاهل [من الطويل]:
 وَيَحْسَبُ أَنَّ النَّائِبَاتِ تَرْكَنُهُ وَمَنْ ذَا الذى عَرِينَهُ فَهُوَ وَازِرُ
 لاستصعاب دخول موصول على موصول، إلا أن يجعل الثانى توكيداً لفظياً، أو خبر
 مبتدأ كما تقدم من قول ابن الدمينية [من الطويل]:

فماذا الذى يشفى من الحب

= المغنى (٧٨١/٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (ص ٣٠١)، همع الهوامع (٨٤/١).

(١) انظر ديوانه (ص ١٨٤).

(٢) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٤٠).

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه (ص ٧٧)، خزانة الأدب (٢٥٩/٤)، الدرر (٢٦٩/١)، لسان العرب

(١٢/١٤١ - حكم)، تاج العروس (حكم)، كتاب العين (٦٧/٣)، وبلا نسبة فى شرح شذور

الذهب (ص ١٨٩)، شرح قطر الندى (ص ١٠٤)، همع الهوامع (٨٤/١).

ومثل قول الأعشى قول أمية بن أبي عائد الهذلي^(١) [من المتقارب]:

ألا إنَّ قلبى لَدَى الظاعِنين حزينٌ فَمَنْ ذا يُعزِّى الحزينا

ويعنى الذى وفروعه «ذو» فى لغة طيء، قال حاتم^(٢) [من الوافر]:

ومن حَسَدٍ يَجورُ عَلَى قومِ وأىُّ الدهرِ ذُو لم يحسدونى

أراد، أى الدهر الذى لم يحسدونى فيه. ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هى له كقول الشاعر^(٣) [من الوافر]:

فإن الماءَ ماءُ أبى وجدِّى وبِئرى ذُو حَفَرَتْ وذو طويتُ

أى التى حفرت والتى طويت.

وبناؤها هو المشهور؛ وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب «ذو». بمعنى صاحب.

ويروى بالوجهين قول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

وإما كرامٌ مُوسِرُونَ أتيتُهُم فَحَسِبِى مِنْ ذى عِنْدَهُم ما كَفَانِيَا

(١) البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي فى ديوانه (ص ٦٣)، خزنة الأدب (٤٣٦/٢)، شرح التصريح (١٣٩/١)، المقاصد النحوية (٤٤١/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٦١/١).

(٢) البيت لحاتم الطائي فى ديوانه (ص ٢٧٦)، تخلص الشواهد (ص ١٦٤)، شرح التصريح (١٤٧/١)، المقاصد النحوية (٤٥١/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٧٥/١)، شرح الأشموني (٨١/١).

(٣) البيت لسنان بن الفحل فى الإنصاف (ص ٣٨٤)، خزنة الأدب (٣٤٦/٦)، الدرر (٢٦٧/١)، شرح التصريح (١٣٧/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٥٩١)، المقاصد النحوية (٤٣٦/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٢٩٥)، أوضح المسالك (١٥٤/١)، تخلص الشواهد (ص ١٤٣)، شرح قطر الندى (ص ١٠٢)، شرح الأشموني (٧٢/١)، شرح المفصل (١٤٧/٣)، لسان العرب (٤٦٠/١٥ - ذوا)، همع الهوامع (٨٤/١).

(٤) البيت لمنظور بن سحيم فى الدرر (٢٦٨/١)، شرح التصريح (٦٣/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١١٥٨)، شرح شواهد المغنى (٨٣٠/٢)، شرح المفصل (١٤٨/٣)، المقرب (٥٩/١)، المقاصد النحوية (١٢٧/١)، وللطائي فى معنى اللبيب (٤١٠/٢)، شرح الأشموني (٧٢/١)، شرح ابن عقيل (ص ٣٠، ٨٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ١٢٢)، همع الهوامع (٨٤/١).

ومنهم من يقول: رأيت ذاتُ فعلت، وذواتُ فعلن، بمعنى التي فعلت واللاتي فعلن. وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وأطلق ابن عصفور القول بثنيتها وجمعها. وأظن حاملة على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التي واللاتي. فأضربت عنه لذلك.

ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه «أى» مضافة إلى معرفة لفظاً كقولك: اقصد أيهم هو أكرم. أو نية كقولك: سل منهم أيا تلقاه. ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره. وقال الكوفيون بلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وكقول الشاعر [من البسيط]:

فأذنبو إلى حقكم يأخذُه أيكمُ شتتم وإلا فإياكم وإيانا

وتقول في «أى» قاصداً بها معنى التي: عليك من النساء بأيهن ترضيك، وبأيتهن ترضيك، قال الشاعر [من البسيط]:

أمَّا النَّسَاءُ فَأَهْوَى أَيَهْنَ أَرَى لِلْحَبِّ أَهْلًا فَلَا أَنْفَكَ مَشْغُوفًا

وقال آخر^(١) [من المتقارب]:

إذا اشتبه الرُّشْدُ فِي الْحَادِثَاتِ فَارْضَ بِأَيْتِهَا قَدْ قُدِرَ

ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه «الألف واللام» فى نحو: رأيت الحسن وجهه، والحسن وجهها، والكريم أبوهما، والكريم أبوهم، والكريم أبوهن.

وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا، بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف.

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٧٢/١)، سر صناعة الإعراب (٧٥/١)، همع الهوامع (٨٤/١).

الثانى: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً فى صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضى المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون فى حكم الجملة المصرح بجزأيتها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقاً، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح، كقوله تعالى: ﴿فالمغيرات صبحا فآثرن به نقعا﴾ [العاديات: ٣، ٤]، و﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ [الحديد: ١٨].

وعيّت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين.

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وكقول الآخر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت للفرزدق فى الإنصاف (٥٢١/٢)، جواهر الأدب (ص٣١٩)، خزانة الأدب (٣٢١/١)، الدرر (٢٧٤/١)، شرح التصريح (٣٨/١، ١٤٢)، شرح شذور الذهب (ص٢١)، لسان العرب (٩/٦، ٥٦٥/١٢، أمس، لوم)، المقاصد النحوية (١١١/١)، تاج العروس (لوم)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٠/١)، تخلص الشواهد (ص١٥٤)، الجنى الدانى (ص٢٠٢)، رصف المبانى (ص٧٥، ١٤٨)، شرح الأشمونى (٧١/١)، شرح ابن عقيل (ص٨٥)، شرح عمدة الحفاظ (ص٩٩)، المقرب (٦٠/١)، تهذيب اللغة (١٩/٣، ٤٦٢/١٥)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٢) البيت لذى الخرق الطهوى فى تخلص الشواهد (ص١٥٤)، خزانة الأدب (٣١/١، ٤٨٢/٥)، الدرر (٢٧٥/١)، شرح شواهد المغنى (١٦٢/١)، لسان العرب (٤١/٨ - جدع)، المقاصد النحوية (٤٦٧/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٥١/١)، تذكرة النحاة (ص٣٧)، جواهر الأدب (ص٣٢٠)، رصف المبانى (ص٧٦)، سر صناعة الإعراب (٣٦٨/١)، شرح المفصل (١٤٤/٣)، كتاب اللامات (ص٥٣)، لسان العرب (٣٨٦/١٢ - عجم)، مغنى اللبيب (٤٩/١)، نوادر أبى زيد (ص٦٧)، همع الهوامع (٨٥/١).

يقولُ الخنَّاءُ وأبغضُ العُجمِ ناطقًا إلى ربنا صوتُ الحِمَارِ اليُجدعُ
وكذا قول الآخر^(١) [من البسيط]:

ما كاليرُوحِ وَيَعْدُو لاهيًّا مرحا مُشمِّراً يستديمُ الحزَمَ ذو رَشَدٍ
ومثله^(٢) [من الطويل]:

وليس اليرى للخلِّ مثل الذى يرى له الخِلُّ أهلاً أن يُعدَّ خليلاً

واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل. واستدل به قوى؛ لأن حرف التعريف فى اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام فى: الترضى، واليوجدع، واليرى، واليروح أسماء بمعنى الذى، لا حرف تعريف.

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول [من البسيط]:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول [من الطويل]:

إلى ربنا صوت الحمار يُجدعُ

ولتمكن الثالث من أن يقول:

مـا مـن يـروح

ولتمكن الرابع من أن يقول:

ومـا مـن يـرى

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٥٤)، جواهر الأدب (ص ٣٢١)، خزنة الأدب

(٣٢/١)، الدرر (٢٥٧/١)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٥٤)، جواهر الأدب (ص ٣٢٠)، خزنة الأدب

(٣٢/١).

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.

وأيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوا ذلك حملاً على المعرفة؛ لأنها مثلها فى اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات. ثم كان فى التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التخصيص على مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب، وفيه إبداء ما يحق إبدأؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار، ولذلك لم يقل فى أشعارهم، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله^(١) [من الوافر]:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ
وبظرف كقول الراجز^(٢) [من الراجز]:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

والتقدير: الذين رسول الله منهم، وعلى الذى معه. وقال متمم^(٣) [من الطويل]:

وغيرنى ما غَالَ سَعْدًا وَمَالِكًا وعمراً وحجراً بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

قال بعضهم: أراد الذين معا، وقال الكسائى: أراد معا فأدخل الألف واللام،

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٠١)، جواهر الأدب (ص ٣١٩)، الدرر (٢٧٦/١)،
رصف المبانى (ص ٧٥)، شرح الأشموني (٧٦/١)، شرح شواهد المغنى (١٦١/١)، شرح ابن
عقيل (ص ٨٦)، اللامات (ص ٥٤)، مغنى اللبيب (٤٩/١)، المقاصد النحوية (١٥/١، ٤٧٧)،
همع الهوامع (٨٥/١).

(٢) الراجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٠٣)، جواهر الأدب (ص ٣٢١)، خزنة الأدب (٣٢٢/١)،
الدرر (٢٧٧/١)، شرح الأشموني (٧٦/١)، شرح شواهد المغنى (١٦١/١)، شرح ابن عقيل
(ص ٨٦)، مغنى اللبيب (٤٩/١)، المقاصد النحوية (٤٧٥/١)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٣) البيت لمتمم بن نويرة فى ديوانه (ص ١١٤)، لسان العرب (٣٢٦/٨، ٥٦٤/١٢)، (لمع، لوم)، تاج
العروس (١٦٨/٢٢، ١٧١ - لمع)، شرح اختيارات ألففضل (ص ١١٨٤)، جهمرة أشعار العرب
(ص ٧٧٥)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٤٢٤/٢)، المخصص (٢٠٩/١٢).

وقال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهملة؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول.

والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذى المضى، فلم يبق إلا كونها اسماً موصولاً إذ لا ثالث.

والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال: مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع.

ص: ويجوزُ حذفُ عائدِ غيرِ الألفِ واللامِ إن كان متصلاً منصوباً بفعلٍ أو وصف، أو مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، أو بحرفٍ جرٍّ بمثله معنى ومُتعلِّقًا الموصولُ أو موصوفٌ به. وقد يحذفُ منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ، والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يكمل شرط الحذف.

ولا يحذفُ المرفوعُ إلا مبتدأً ليس خبره جملة ولا ظرفًا، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير «أى»، غالبًا، وبلا شرط فى صلتها.

ش: قيد العائد الذى يجوز حذفه بكونه لغير الألف واللام؛ لأن عائدتهما عند الأكثر لا يحذف؛ لأنه يكمل صلتها صلة غيرهما ويميزهما من المعرفتين، ويبدى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه.

وقيد بالنصب احترازًا من غير المنصوب، فإنه فيه تفصيل يأتى ذكره.

وقيد المنصوب بالاتصال احترازًا من المنفصل، فإنه لا يجوز حذفه، إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً.

واشترط فى المتصل انتصابه بفعلٍ أو وصفٍ احترازًا من نصبه بغيرهما، نحو: رأيت الذى كأنه أسد، فإن حذفه لا يجوز. ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى:

﴿وَأَمَنُوا بِمَا أَنْزَلْتَ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٤١]، ومنه قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّقْ مِنَ الدَّهْرِ سَاعَةَ إِذَا أَنْتِ أَدْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقال آخر^(٢) [من البسيط]:

وَحَاجَةٌ دُونَ أُخْرَى قَدْ سَمَحَتْ بِهَا جَعَلْتُهَا لِلتَّى أَحْفَيْتُ عَنَوَانَا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمَلُهُمْ إِلَّا نَسْفٌ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وفيهما ما

تشتهيه الأنفس﴾ [الزخرف: ٧١]، قرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي بالحذف فيهما،

ووافقهم في «تشتهي»، ابن كثير وأبو عمرو.

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله^(٣) [من البسيط]:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

وقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيبُ بِمَا جِدِ إِذَا عَجَزَهُ لَمْ يَسْتَبِينَ بَدَلِيلِ

تقدير الأول: موليكه، وتقدير الثاني: من الراجيه.

ومثال المجرور بإضافة صفة ناصبة تقديرًا قوله تعالى: ﴿وتخفى في نفسك ما الله

مبديه﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿فأقض ما

أنت قاض﴾ [طه: ٧٢]، ومثله قول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِيَا

(١) البيت لعمر بن أسد الفقعسي في خزانة الأدب (١/٤٥٠).

(٢) البيت لسوار بن مضرب في لسان العرب (٢/٤٩٢، ١٣/٢٩٤) (سنح، عنن)، التنبية والإيضاح

(١/٢٤٩)، تاج العروس (٦/٤٨٨ - سنح)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/٩٢ - علا)،

تهذيب اللغة (٣/١٩١).

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦٩)، تخلص الشواهد (ص ١٦١)، شرح الأشموني

(١/٧٩)، شرح التصريح (١/١٤٥)، شرح ابن عقيل (ص ٩٠)، المقاصد النحوية (١/٤٧٧).

(٤) البيت لسعد بن ناشب في تخلص الشواهد (ص ١٦٣)، شرح ديوان الحماسة (ص ٦٩)، خزانة

الأدب (٨/١٤١، ١٤٢)، الشعر والشعراء (ص ٧٠٠)، المقاصد النحوية (١/٤٧١).

ومثله^(١) [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعٌ
ومثال المجرور بحرف جرٍّ بمثله الموصول أو موصوف به: مررت بالذى مررت به، أو
بالرجل الذى مررت به، فهذه مثال الإثبات. ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا
تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنين: ٣٣]، ومثله قول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّى صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

أراد نصلى للذى صلت له، فحذف العائد المجرور باللام؛ لأن الموصول مجرور لمثلها
معنى ومتعلقاً، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفة بمعناه كقوله^(٣) [من
الطويل]:

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمَاءَ حِقَبَةً فُبِحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِسٌ

وكذا لو كان الموصوف مجروراً بها كقوله [من البسيط]:

إِنْ تُعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَنْظَرًا بِمَا ظَفَرُوا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء؛ لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها.
ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلاً، ومنه قول
حاتم^(٤) [من الوافر]:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لِمٍ يَحْسُدُونِي

(١) البيت للبيد فى ديوانه (ص ١٧٢)، لسان العرب (١٠/٢١٥)، جهمرة اللغة (ص ٧٥٦)، كتاب
العين (٥/١٠٠)، تهذيب اللغة (١٦/١٢٤)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١/٤٥٠)، المخصص
(٢٦/١٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح قطر الندى (ص ١١٠)، المقرب (١/٦٢).

(٣) البيت لعنترة فى ديوانه (ص ٢٩٨)، المقاصد النحوية (١/٤٧٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر
(١/٥٦، ٥/٦٧)، تذكرة النحاة (ص ٣١)، الخصائص (٣/٣٥)، شرح الأشموني (١/٨١)،
شرح التصريح (١/١٤٧)، شرح ابن عقيل (ص ٩٢)، لسان العرب (١٣/٤٢ - أين).

(٤) تقدم الاستشهاد به.

ومثله قول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

لعل الذى أصعدتني أن يردني إلى الأرض إن لم يقدر الحين قَادِرُهُ

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقاً كقول الشاعر^(٢) [من

المنسرح]:

فأبْلِغِ الحَارِثَ بِنَ نَضْلَةَ وَالـ مَرءٌ مَعْنَى بَلْوَمٍ مَن يَثِيقُ

أراد من يثق به، ومثله^(٣) [من الطويل]:

وإنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَن صَبَّهُ اللهُ عَلَقْمُ

أراد: من صبه الله عليه، وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام كقوله^(٤) [من

البيسيط]:

ما المَسْتَفِيزُ الهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

وقد يحذف العائد المحرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله^(٥) [من الكامل]:

لو أن ما عاجلتُ لين فؤادها فقسا استلينَ به لَلآن الجُنْدَلُ

أراد: لو أن ما عاجلت به لين فؤادها فقسا، فحذف به المتصل بعاجلت استغناء عنه

بالتصل باستلين وإن كان بعد الصلة؛ لأنه عائد على ما، والكلام واحد، وإلى مثل

(١) انظر ديوانه (٢٦٠/١).

(٢) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٦٥).

(٣) البيت لرجل من همدان في شرح التصريح (١٤٨/١)، المقاصد النحوية (٤٥١/١)، وبلا نسبة

في أوضح المسالك (١٧٧/١)، تخلص الشواهد (ص ١٦٥)، الجنى الدانى (ص ٤٧٤)، خزانة

الأدب (٢٦٦/٥)، الدرر (١٩٣/١، ٢٣٩/٦)، شرح الأشموني (٨١/١)، شرح شواهد المغنى

(٨٤٢/٢)، شرح المفصل (٩٦/٣)، لسان العرب (٤٧٨/١٥ - ها)، مغنى اللبيب (٤٣٤/٢)،

همع الهوامع (٦١/١، ١٥٧/٢).

(٤) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١٧١/١)، تخلص الشواهد (ص ١٦١)، الدرر (٢٩٨/١)،

شرح الأشموني (٧٩/١)، شرح التصريح (١٤٦/١)، المقاصد النحوية (٤٤٧/١)، همع الهوامع

(٨٩/١).

(٥) البيت للأحوص الأنصارى في شعره (ص ١٥٤).

هذين أشرت بقولي: وقد يحذف المحرور بحرف، وإن لم يكمل شرط الحذف.

وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازًا من غير المبتدأ كالفاعل، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز، وأما المبتدأ فإن عاد على أىّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفًا. وإن عاد على غير أى ولم يكن خبره جملة ولا ظرفًا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه فى صلة أى، ولم يجوز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة، كقول بعض العرب: ما أنا بالذى قاتل لك سوءًا، أراد: ما أنا بالذى هو قاتل لك سوءًا، فحسُن الحذف لطول الصلة بالمحرور والمنصوب. فإن زاد الطول ازداد الحذف حُسْنًا كقوله تعالى: ﴿وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله﴾ [الزخرف: ٨٤]، التقدير والله أعلم: وهو الذى هو فى السماء إله، وهو فى الأرض إله.

فإن عدت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَّهَ وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحَلْمِ وَالكَرَمِ

أراد: لا ينطق بما هو سفه. ومثله قراءة بعض السلف: ﴿تماما على الذى أحسن﴾ [الأنعام: ١٥٤].

واشترط فى جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف؛ لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه؛ لأن ما بقى من الجملة أو الظرف، صالح للوصل به دون شىء آخر، فامتنع الحذف.

ص: وهى حينئذ على موصوليتها مبنية على الضم غالبًا، خلافاً للخليل ويونس، وإن حُذِفَ ما تُصَافُ إليه أعربت مطلقًا، وإن أنشئت بالتاء حينئذ لم تمنع الصرف خلافاً لأبى عمرو.

ش: مذهب الخليل ويونس أن «أياً» الموصولة مُعْرَبَةٌ أَبَدًا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شعبة أيهم أشد على

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٦٨)، تخلص الشواهد (ص ١٦٠)، الدرر (١/٣٠٠)، شرح الأشموني (١/٧٨)، شرح التصريح (١/١٤٤)، المقاصد النحوية (١/٤٤٦)، معجم الهوامع (١/٩٠).

الرحمن عتياً﴾ [مریم: ٦٩]، جعله الخليل محكيًا بقول مقدر. وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليل عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليهما قول الشاعر^(١) [من المتقارب]:

إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل

لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضم قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليل وإضمار القول تعين البناء، إذ لا قائل بخلاف ذلك.

ونبهت بقولى «غالبًا» على أن بناء أى عند حذف شرط صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مُصَرِّفٍ ومعاذ بن مسلم ﴿لننزعن من كل شيعة أيهم﴾ بالنصب، وإعرابها حيثئذ مع قلته قوى؛ لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، بإضافتها ووفاقها فى المعنى لبعض إن أضيفت إلى معرفة، ولكل إن أضيفت إلى نكرة. والموصولة أيضاً مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت فى المعنى بعضاً دون كل، فضعف بذلك موجب إعرابها، فجعل لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التى يحذف فيها شرط صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شرط صلتها لم يستحسن فيها ولا فى غيرها إلا لتزليل ما تضاف إليه منزلته، وذلك يستلزم تنزُّلها حيثئذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نية، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت فى تقدير ما لم يصف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالباً. فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال؛ لأن ذلك يبدى تمكنها فى الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضاً، فأشبهت بذلك كلاً، فإن كلاً يحذف ما يضاف إليه كثيراً ويجاء بالتنوين عوضاً منه.

(١) البيت لغسان بن ولة فى الدرر (٢٧٢/١)، شرح التصريح (١٣٥/١)، المقاصد النحوية (٤٣٦/١)، وله أو لرجل من غسان فى شرح شواهد المغنى (٢٣٦/١)، ولغسان فى الإنصاف (٧١٥/٢)، ولغسان أو لرجل من غسان فى خزنة الأدب (٦١/٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٥٠/١)، تخليص الشواهد (ص ١٥٨)، جواهر الأدب (ص ٢١٠)، رصف المباني (ص ١٩٧)، شرح الأشموني (٧٧/١)، شرح ابن عقيل (ص ٨٧)، شرح المفصل (١٤٧/٣)، ٢١، ٤، ٨٧/٧، معنى اللبيب (٧٨/١)، همع الهوامع (٨٤/١).

وإذا قيل في «أى» أية لإرادة معنى التى، فيما أن يصرح بما تضاف إليه، وإما أن يحدف وينوى، فإن صرح به فحكم «أية» معه حكم «أى» حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف، وإن نوى فكذلك أيضاً، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حيثئذ للتأنيث والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جُمع المؤكد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية فكان كالعلم المعدول، إلا أن شَبَه جُمع بالعلم أشد من شبه آية؛ لأن جُمع لا يستعمل ما يضاف إليه، بخلاف أية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم.

ص: ويجوز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم، ما لم يُقصد تشبيهه بالمخبر به فتعين الغيبة، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران.

ش: الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنت الذى فعل، وأنت فلان الذى فعل، وأنت رجل فعل، وفى فعل الأول ضمير عائد على موصول مخبر به، وفى فعل الثانى ضمير عائد على موصول موصوفه مُخَبَّر به، وفى فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به، والمخبر عنه فى الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم، وقد جرى بمضمرة خبره غائباً مُعْتَبَراً به حال الخبر، ولو جرى به حاضرًا مُعْتَبَراً به حال المخبر عنه جاز، فكنت تقول: فعلت، فى الأمثلة الثلاثة؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شىء واحد فى المعنى، وفى حديث محاجة موسى آدم عليهما السلام «أنت آدم الذى أخرجتك خطيبتك من الجنة؟ فقال آدم: أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته؟» وفى رواية: «أنت الذى أعطاه الله علم كل شىء واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

وأنت الذى تَلَوَى الجنودُ رعو سَهَا إليك وللأيتامِ أنتَ طعامُها

ومثله قول قيس العامرى^(٢) [من الطويل]:

(١) انظر شرح ديوانه (٢/٢٨٥).

(٢) روى فى ديوان جميل (ص ٢٢٠).

وأنت الذى إن شئت نَعَمْتَ عِشْتِي وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

وأنت الذى أمست نزار تُعَدُّه لدَفْعِ الأَعَادِي والأُمُورِ الشَّدَائِدِ

فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك: أنت الذى فعل، بمعنى كالذى فعل. وكذلك تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل على الحضور كقولك: الذى فعل أنت، فلذلك قلت فى الأصل: «عن حاضر مقدم».

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قول بعض الأنصار رضى الله عنهم^(٢) [من الرجز]:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

ومثله^(٣) [من الطويل]:

أأنت الهلالى الذى كنت مرة سمعنا به والأرجبى المعلق

أى ومعه الأرجبى.

ص: ويُغنى عنه الجملة الموصول بها ظرف أو جازر ومجرور منوي معه استقر أو شبهه، وفاعل هو العائد أو ملابس له، ولا يُفعل ذلك لِدَى حَدَثٍ خاص ما لم يعمل مثله فى الموصول أو موصوف به، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهر.

ش: الظرف الموصول به جملة فى المعنى؛ لأنه لا بد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فاعل، وكذا حرف الجر الموصول به، فلو استغنت عن ذكرهما بذكر الجملة لكان الإلغاء، إلا أن التصريح بذكرهما أجود، وذلك نحو: عرفت الذى عندك، أى الذى استقر عندك، والذى فى الدار، أى الذى استقر فيها. وتقدير الفعل هنا مجمع عليه، بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى.

(١) انظر شرح ديوانه (١٩٧/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٨٣/١)، همع الهوامع (٨٧/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٨٣/١)، رصف المبانى (ص ٢٦)، المقرب (٦٣/١)، همع الهوامع

ولو تعلق الظرف والجار بذي حدث خاص كجلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير، إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثله في الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة.

ومثل ورود الظاهر مغنياً عن عائد الجملة قول الشاعر، أنشده الكسائي^(١) [من الطويل]:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أراد: وأنت الذي في رحمته، فاستغنى بالظاهر عن الضمير، ومثله [من الخفيف]:

إن جمل التي شغفت يجمل ففؤادي وإن نأت غيرُ سال

ومثله^(٢) [من الطويل]:

سعادُ التي أضناك حبُّ سعادا وإعراضها عنك استمرَّ وزادا

أراد سعاد التي أضناك حبها، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها، ومن هذا القبيل: أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى. ومثل هذا فى الصلة نادر، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمرة فى الإخبار، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى.

* * *

فصل

ص: «مَنْ وما» فى اللفظ مفردان مُذَكَّران، فإن عُنِيَ بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشبههُما أولى، ما لم يعضد المعنى سابقاً فيختارُ مراعاته، أو يلزمُ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ أو قُبْحٌ فيجب مراعاة المعنى مطلقاً، خلافاً لابن السَّراج فى نحو: مَنْ هى مُحْسِنَةٌ أمُّك، فإن حُدِفَ «هى» سهل التذكير. ويُعتَبَرُ المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً، وقد يُعتَبَرُ اللفظ بعد ذلك.

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٦٧/١)، شرح التصريح (١٤٠/١)، شرح شذور الذهب

ش: قد تقدم أن «مَنْ» و«مَا» يقع كل واحد منهما موقع الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما، والكلام الآن فى أنهما فى اللفظ مفردان مذكران، فإن وافق معانها لفظهما ... المتكلم واستوى العالم والمتعلم وإذا خالف معانها لفظهما فلك فيما لهما من ضمير وغيره مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانِ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

ومراعاة المعنى فيما اتصل بهما جائز، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمْعُونَ لِيكَ﴾ [يونس: ٤٢]، و﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغْوُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ومنه قول امرئ القيس^(١) [من الطويل]:

فُتُوضِحَ فَاَلْمِقْرَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَخْتَهَا مِنْ يَمِينِ وَشَمَائِلِ
أى للذى نسختها، ومثله قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

تَعَشَّرَ فِإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُبُ يَصْطَحِبَانَ

أى نكن مثل اللذين يصطحبان. هذا إذا لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

وَإِنْ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهَيَّجُ قَبْلَهَا وَتَصُوحُ

فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث بسبق النسوان.

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٨)، الأضداد (ص ٩٣)، خزانة الأدب (٦/١١)، الدرر (٢٨٥/١)، شرح شواهد المغنى (٤٦٣/١، ٧٤٣/٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢٣١/١)، خزانة الأدب (٢٧/٩)، المنصف (٢٥/٣)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣٢٩/٢)، تخليص الشواهد (ص ١٤٢)، الدرر (٢٨٤/١)، مغنى اللبيب (٤٠٤/٢)، المقاصد النحوية (٤٦١/١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٢٢/٢)، شرح الأشموني (٦٩/١)، شرح شواهد المغنى (٨٢٩/٢)، شرح المفصل (١٣٢/٢، ١٣/٤)، الصحابي فى فقه اللغة (ص ١٧٣)، المحتسب (٢١٩/١)، المقتضب (٢٩٥/٢، ٢٥٣/٣).

(٣) البيت لجران العود فى ديوانه (ص ٤٤)، لسان العرب (٥١٢/٢ - صرقح)، المقاصد النحوية (٤٩٢/١)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١٤٠/١).

والإشارة بقولي «أو بما أشبههما» إلى: كم وكأين.

وأشرت بقولي «ما لم يلزم لبس» إلى نحو قولك: أعط من سألتك لا مَنْ سَأَلْتُكَ، وأعرض عن مررت بها، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة المعنى لئلا يقع في لبس وفهم غير المراد.

وأشرت «بما يلزم منه قبح» إلى نحو: من هي حمراء أمتك، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقليل: مَنْ هو أحمر أمتك، لكان في غاية من القبح.

ووافق ابن السراج على منع التذكير في هذا وأمثاله. وأجاز في نحو: مَنْ هي محسنة أمك، أن يقال: من هي محسن أمك، أو: مَنْ محسن أمك، فأما: مَنْ محسن أمك، فغريب، وأما: من هي محسن أمك، ففيه من القبح قريب ما في: من هي أحمر أمتك، فوجب اجتنابهما.

والذي حمل ابن السراج على جواز: من هي محسن أمك، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع، فلذلك اتفق على منع: من هي أحمر أمتك.

واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

فلو عُضِدَ المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى، ولذلك قرأ ﴿وَمَن يَقْنَتُ مَنكُن لِّلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ﴾ [الأحزاب: ٣١]، بالتأنيث الخمسة غير حمزة والكسائي؛ لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق (من يقنت منكن) وهو نظير اعتضاد التأنيث في (من هي روضة) لسبق (وإن من النسوان).

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، ومثله قول الشاعر [من الخفيف]:

لست ممن يكعّ أو يستكينو ن إذا كافحتّه خيلُ الأعادي

ص: وتقع «مَنْ وما» شرطيتين. واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين، ويوصف بهما على رأى.

ولا تزداد «مَنْ» خلافاً للكسائي، ولا تقع على غير من يعقل إلا مُنْزَلاً منزلة أو مُجامعاً له بِشْمُولٍ أو اقترانٍ خلافاً لقطرب.

و«ما» فى الغالب لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقل، وللمبتهم أمره، وأفردت نكرة، وقد تساويها «مَنْ» عند أبى على.

وقد تقع «الذى» مصدرية، وموصوفة أو شبهها فى امتناع لحاق أل.

ش: مثال (من وما) فى شرط قوله تعالى: ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾ [آل عمران: ١١٥]، ومثالهما فى الاستفهام قوله تعالى: ﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾ [النساء: ٨٧]، و﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧].

ومثالهما نكرتين موصوفتين قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّهُ لك ناصِحٌ ومُؤْتَمِنٍ بالغيبِ غيرُ أمين

وقال آخر^(٢) [من الخفيف]:

(١) البيت لعبد الله بن همام فى حماسه البحرى (ص ١٧٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٥٢)، الدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، الكتاب (١٠٩/٢)، لسان العرب (٣٢٣/٦ - غشش)، همع الهوامع (٩٢/١، ٢٨/٢، ٣٩).

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٥٠)، الأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، حماسه البحرى (ص ٢٢٣)، خزانة الأدب (١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠)، الدرر (٧٧/١)، شرح أبيات سيويه (٣/٢)، الكتاب (١٠٩/٢)، لسان العرب (٣٤٠/٢ - فرج)، وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب فى شرح شواهد المغنى (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، المقاصد النحوية (٤٨٤/١)، وله أو لأبى قيس صرمة بن أبى أنس، أو لحنيف فى خزانة الأدب (١١٥/٦)، ولعبيد فى ديوانه (ص ١٢٨)، وبلا نسبة فى إنباه الرواة (١٣٤/٤)، أساس البلاغة (ص ٣٢٧)، الأشباه والنظائر (١٨٦/٣)، أمالى المرتضى (٤٨٦/١)، البيان والتبيين (٢٦٠/٣)، جهمرة اللغة (ص ٤٦٣)، جواهر الأدب (ص ٣٦٩)، شرح الأشموني (٧٠/١)، شرح شذور الذهب (ص ١٧١)، شرح المفصل (٣٥٢/٤، ٣٠/٨)، معلى اللبيب (٢٩٧/٢)، المقتضب (٤٢/١)، همع الهوامع (٨/١).

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لِرِجَالِهِ فَرَجَةَ كَحَلِّ الْعَقَالِ

وأجاز الأخصش تنكير (أى) ووصفها قياساً على (من وما) نظراً إلى أنها أمكن فى الاسمى منهما، فهى أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة، وقد وصفت فى النداء، فوصفها فى غيره ليس بيدع، إلا أن السماع بذلك مفقود.

واختلف فى (ما) من نحو قولهم: لأمر ما جدع قصير أنفه، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مُراد لائق بالمحل، وقال قوم: هى اسم موصوف به.

والأول أولى؛ لأن زيادة ما عوضاً عن محذوف ثابت فى كلامهم، من ذلك قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت، فزادوا ما عوضاً من كان، ومن ذلك قولهم: حيثما تكن أكن، فزادوا ما عوضاً من الإضافة، وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود ما إلا وهى مردفة بمكمل كقولهم: مررت برجل أى رجل، وأطعمنا شاة كل شاة، وهذا رجل ما شئت من رجل، فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له، فوجب اجتنابه.

وأجاز الكسائى وقوع من زائدة مستشهداً بقول الشاعر^(١) [من الكامل]:

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت على وكيتها لم تحرم

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين: أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة ما. والثانى: أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على تقدير: يا شاة رجل قنص، أى ذى قنص، والحمل على هذا راجح؛ لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة. بخلاف ما ذهب إليه الكسائى رحمه الله فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه.

وزعم محمد بن المستنير الملقب قطرباً أن «من» تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ومن لستم له برازقين﴾ [الحجر: ٢٠]،

(١) البيت لعنتره فى ديوانه (ص٢١٣)، الأزهية (ص٧٩، ١٠٣)، الأشباه والنظائر (٤/٣٠٠)، خزانة الأدب (٦/١٣٠، ١٣٢)، شرح شواهد المغنى (١/٤٨١)، شرح المفصل (٤/١٢)، لسان العرب (١٣/٥٠٩ - شوه)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١/٣٢٩).

وهذا القول غير مرضى، إذ لا دليل عليه ولا خروج إليه، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، فعبر بمن عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل، ومثله^(١) [من الطويل]:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِبَيْ
فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبِكَاءِ جَدِيرُ
أَسْرِبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]، وباقتران كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: اشتبه على الراكب وجهه، فما أدري مَنْ ذا ومن ذا.

وما في الغالب لما لا يعقل، واحتزرت بقولي (في الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥]، ومن قول العرب: سبحان ما سخر كن لنا، ومجيئها لما لا يعقل كثير.

وله مع من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩]، ولصفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شبحاً تُقدِّرُ إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك. وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥].

وأردت «بإفرادها نكرة» إخراجها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام، وذلك في التعجب نحو: ما أحسن فلاناً. وفي باب نعم وبئس كقوله تعالى: ﴿فَنَعْمَا

(١) البيتان للمجنون في ديوانه (ص ١٠٦)، وللعباس بن الأحنف في ديوانه (ص ١٦٨)، تخلص الشواهد (ص ١٤١)، وللعباس أو للمجنون في الدرر (١/٣٠٠)، شرح التصريح (١/١٣٣)، المقاصد النحوية (١/٤٣١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٤٧)، شرح الأشموني (١/٦٩)، شرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

هي ﴿البقرة: ٢٧١﴾ على رأى. وفي نحو قولهم: إني مما أفعل، أى من أمر أن أفعل.

وقد تساويها «مَنْ» فى وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطاً ولا استفهاماً، وهذا مما انفرد به أبو على الفارسى، وحجته فى ذلك قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

وكيف أرهبُ أمراً أو أراعُ به وقد زكأتُ إلى بشرٍ بن مروان
ونعمَ مزكاً مَنْ ضاقتْ مذاهبه ونعمَ مَنْ هو فى سرِّ وإعلان

فمن الثانية فى موضع نصب على التمييز، وفاعل نعم مضمَر مُفسَّر بَمَنْ كما فُسِّر بما فى نعماء، وهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله، وفى سر وإعلان متعلق بنعم.

والصحيح غير ما ذهب إليه، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس.

وحكى أبو على فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك الذى يبشر الله عباده﴾ [الشورى: ٢٣]، قال أبو على: ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعى^(٢) [من الرجز]:

حتى إذا كانا هما اللذنين مثل الجدليين المحملجين

فنصب مثل الجدلين وجعله صفة للذنين، قال أبو على: ويجيء قوله تعالى: ﴿كالذى خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩]، على قياس، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى الذى شىء؛ لأنها فى مثل هذا حرف.

قلت: حاصل كلام أبى على أن الذى على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح، وبه أقول.

(١) البيتان بلا نسبة فى لسان العرب (٩١/١ - زكأ)، جهمرة اللغة (ص ١٠٩٨)، تاج العروس (٢٥٨/١ زكأ)، خزانة الأدب (٤١٠/٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، الدرر (٣٠٣/١، ٢١٥/٥)، شرح الأشموني (٧٠/١)، شرح شواهد المغنى (٧٤١/٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٠)، مغنى اللبيب (٣٢٩/١، ٤٣٥، ٤٣٧)، المقاصد النحوية (٤٨٧/١)، همع الهوامع (٩٢/١، ٨٦/٢).
(٢) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٨١/٦)، الدرر (٢٧٩/١)، سر صناعة الإعراب (٣٦٥/١)، شرح المفصل (١٥٣/٣)، همع الهوامع (٨٦/١).

وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، أن يكون الذى مصدرية والتقدير: تمامًا على إحسانه، أى على إحسان موسى عليه السلام. وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل، قال: لأن العرب تقول: مررت بالذى خير منك، ولا تقول: مررت بالذى قائم؛ لأن خيراً منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذا يقولون: مررت بالذى أخيك، وبالذى مثلك، إذا جعلوا صفة الذى معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام، جعلوها تابعة للذى، أنشد الكسائى [من الرجز]:

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مَثَلَ الْجَلْمِ مشى بأسلافك فى أهل الحرم

قلت: وهذا الذى أنشد الكسائى مثل الذى أنشد الأصمعى:

حتى إذا كانا البيت

وحكى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذى يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية. ومنه قول عبد الله ابن رواحة [من البسيط]:

فَبَيَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنِ فى المُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا

أى ونصرًا كنصرهم. ومثله قول جرير^(١) [من البسيط]:

يَا أُمَّ عَمْرٍو جِزَاكَ اللَّهُ مَغْفِرَةً رَدَى عَلَيَّ فَوَادَى كَالَّذِي كَانَا

ومثله قول ابن أبى ربيعة^(٢) [من البسيط]:

لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَنَّا فَنَعْرَفَهُ مِنْهُمْ إِذَا لَصَبَرْنَا كَالَّذِي صَبَرُوا

ومثله قول الآخر [من الطويل]:

دَعَانِي أَبُو سَعْدٍ وَأَهْدَى نَصِيحَةً إِلَىٰ وَمَا أَنْ تَغْرَ النَّصَائِحَ

لَأَجْرٍ لِحَيِّ كَلْبٍ نِهَانَ كَالَّذِي دَعَا الْقَاسِطِيَّ حَتْفُهُ وَهُوَ نَازِحٌ

* * *

(١) انظر ديوانه (ص ٤٩١).

(٢) انظر ديوانه (ص ١٤١).

فصل

ص: وتقع «أى» شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالباً، وحالاً لمعرفة، ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً.

وقد يُستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه.

وأى فيهما بمنزلة كل مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة.

ولا تقع نكرة موصوفة خلافاً للأخفش.

وقد يحذف ثالثها في الاستفهام، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرط إفهام تشبيه أو جمع أو قصد أجزاء أو تكريرها عطفاً بالواو.

ش: من شواهد أى الشرطية قول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

أى حين تلمّ بى تلق ما شئت ست من الخير فاتخذنى خليلاً

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى: ﴿فأى الفريقين أحق بالأمن﴾ [الأنعام: ٨١]، وقول ابن مسعود رضى الله عنه للنبي ﷺ: «أى العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها» ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

دعوت امرأً أى امرىءٍ فأجابنى وكنت وإيأه ملاًذا وموئلاً

وأشرت بقولى «مذكورة غالباً» إلى ندور قول الفرزدق^(٣) [من الطويل]:

إذا حارب الحجاج أى منافقٍ علاه بسيفٍ كلما هزّ يقطعُ

أراد: منافقاً أى منافق. ومن شواهد الواقعة حالاً لمعرفة قول الآخر^(٤) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٣٠٥/١)، همع الهوامع (٩٢/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٣٠٥/١)، همع الهوامع (٩٢/١).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه (٤١٧/١)، الدرر (٣٠٧/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٩٣/١).

(٤) البيت للراعى النميرى في ديوانه (ص ١٣)، تذكرة النحاة (ص ٦١٧)، خزانة الأدب (٣٧٠/٩)، (٣٧١)، الدرر (٣٠٧/١)، شرح أبيات سيبويه (٤٤٢/١)، الكتاب (١٨٠/٢)، لسان العرب (٢٤٦/١، ١٦٢/٤، ٥٩/١٤، ثوب، حبر، أيا)، المقاصد النحوية (٤٢٣/٣)، وبلا نسبة في =

فَأَوْمَأَتْ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتِرٍ فَلَلَّهُ عَيْنًا حَبْتِرٍ أَيَّمَا قَتَى

ولا تستغنى في هذين الوجهين عن الإضافة معنى ولفظاً إلى نكرة تماثل ما هي له لفظاً ومعنى نحو: دعوت امرأ أى امرىء، أو معنى لا لفظاً نحو: دعوت امرأ أى قتى.

فأما فى الشرط والاستفهام فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان المضاف إليه معلوماً كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهذا مثال حذف المضاف إليه فى الشرط، ومن حذفه فى الاستفهام قول ابن مسعود رضى الله عنه «ثم أى؟ قال: بر الوالدين. قلت: ثم أى؟ قال: الجهاد فى سبيل الله»، وهى فيهما مع النكرة بمنزلة كل، ومع المعرفة بمنزلة بعض. ولهذا يقال فى التنكير: أى رجلين أتيا؟ وأى رجال ذهبوا؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول: كل رجلين أتيا، وكل رجال ذهبوا.

ويقال فى التعريف: أى الرجلين أتى؟ وأى الرجال ذهب؟.

وأجاز الأخفش وقوع أى نكرة موصوفة نحو قولك: مررت بأى كريم، ولا حجة له إلا القياس على «ما» و«من» فى قول العرب: رغبتُ فيما خيرٍ مما عندك، و^(١) [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

= شرح الأشموني (٧٨/١، ٣١٨/٢)، شرح ابن عقيل (ص ٣١٩).

(١) صدر بيت وعجزه:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَيُّنَا

والبيت لكعب بن مالك فى ديوانه (ص ٢٨٩)، خزانة الأدب (١٢٠/٦، ١٢٣، ١٢٨)، الدرر (٧/٣)، شرح أبيات سيبويه (٥٣٥/١)، ولبشير بن عبد الرحمن فى لسان العرب (٤١٩/١٣ - متن)، ولحسان بن ثابت فى الأزهية (ص ١٠١)، ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن راحة فى الدرر (٣٠٢/١)، ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن فى شرح شواهد المغنى (٣٣٧/١)، المقاصد النحوية (٤٨٦/١)، وللأنصاري فى الكتاب (١٠٥/٢)، لسان العرب (٢٢٦/١٥ - كفى)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٥٢)، رصف المبانى (ص ١٤٩)، سر صناعة الإعراب (١٣٥/١)، شرح شواهد المغنى (٧٤١/٢)، شرح المفصل (١٢/٤)، مجالس نعلب (٣٣٠/١)، المقرب (٢٠٣/١)، همع الهوامع (٩٢/١، ١٦٧).

والقياس في مثل هذا ضعيف.

وأشرت بقولي «وقد يحذف ثالثها في الاستفهام» إلى قول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

تنظرت نضراً والسماكين أيهما على من العيث استهلته مواطره

وتناول قولي «وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع» ما أضيف إلى مثني لفظاً ومعنى، وإلى جمع لفظاً ومعنى، وإلى مثني معنى لا لفظاً نحو: أي الرجلين أفضل؟ وأي الرجال أفضل؟ وأيها أكرم؟ وأيهم أكرم؟ فإن كانت المعرفة التي أضيف إليها أى مفردة اللفظ والمعنى لم يضاف إليها إلا مقصوداً أجزاءها، نحو: أي ثوبك بلى؟ أو معطوفاً عليها بالواو، ومثله قول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن أيى وأيك فارس الأخراب

* * *

فصل

ص: من الموصولات الحرفية «أن» الناصبة مضارعاً، وتوصلُ بفعل متصرف مطلقاً. ومنها «أن» وتوصل بمعموليها.

ومنها «كنى» وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل أو تقديرًا.

ومنها «ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وتختص بنياتها عن ظرف زمان، موصولة في الغالب بفعل ماضى اللفظ، مثبت أو منفي بلم، وليست اسما فتفتقر إلى ضمير، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج، وتوصلُ بجملة اسمية على رأى.

ومنها «لو» التالية غالباً مُفهِمَ تَمَنٍّ، وصلتها كصلة «ما» في غير نيابة، وتغنى عن التمنى فينتصب بعدها الفعلُ مقروناً بالفاء.

ش: قد تبين من كلامي في أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية هي التي تقوم

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٢/٣)، الدرر (٣٢/٥)، شرح الأشموني (٣١٧/٢)، شرح التصريح (٤٤/٢، ١٣٨)، المحتسب (٢٥٤/١)، مغنى اللبيب (١٤١/١)، المقاصد النحوية (٤٢٢/٣)، همع الهوامع (٥١/٢).

بصلاتها مقام مصادر، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها.

فمنها «أن» وقيدت «بنصبها المضارع» احترازًا من التي أصلها «أن» نحو: ﴿علم أن سيكون﴾ [المزمل: ٢٠]، ومن الزائدة نحو: ﴿فلما أن جاء البشير﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن التفسيرية نحو: ﴿فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر﴾ [الشعراء: ٦٣]، ولهن موضع يذكرن فيه، وكذا المصدرية لاستيفاء القول فيها موضع آخر.

والذى دعت الحاجة إليه هنا، كيفية وصلها وبيان ما توصل به، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقًا، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو: أريد أن تفعل، والماضى المتصرف نحو، عجبت من أن أتيت، والأمر المتصرف نحو: أرسلت إليه بأن افعل، وقرنت أن بالباء بعد: أرسلت، لئلا يوهم تجردها من الباء أنها التفسيرية.

وعلم بذكر «التصرف» قيدًا لما توصل به أن، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغى فى الأشهر، ولا ماض كعسى، ولا أمر كهلم فى لغة بنى تميم. وإذا ثبت هذا فاعلم أن الواقعة فى قوله تعالى: ﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾ [الأعراف: ١٨٥]، و﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [النجم: ٣٩]، مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها.

ومثال وصل «كى» مقرونة بلام التعليل لفظًا: جئت لكى أراك، ومثالها مقرونة بها تقديرًا: جئت كى أراك. ولا يتعين كون «كى» مصدرية إلا وهى مقرونة باللام لفظًا، وأما إذا لم تقارنها اللام لفظًا فيحتمل أن تكون مصدرية، واللام مقدرة كما تقدر مع «أن» فى: جئت أن أراك. ويحتمل أن تكون حرف بجر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بأن مقدرة، فإذا لفظ باللام لم تكن بمعناها لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر وأما قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

(١) البيت الجميل بثينة فى ديوانه (ص ١٠٨)، خزانة الأدب (٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨)، الدرر (٦٧/٤)، شرح التصريح (٣/٢، ٢٣١)، شرح المفصل (١٤/٩، ١٦)، وله أو لحسان بن ثابت فى شرح شواهد المغنى (٥٠٨/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١١/٣)، خزانة الأدب (ص ١٢٥)، جواهر الأدب (ص ١٢٥)، الجنى الدانى (ص ٢٦٢)، رصف المبانى (ص ٢١٧)، شرح الأشموني (٢/٢٨٣)، شرح التصريح (٣٠/٢)، شرح شذور الذهب (ص ٣٧٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٧)، مغنى اللبيب (١/١٨٣)، همع الهوامع (٥/٢).

فَقَالَتْ أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانْحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا

فكى فيه حرفٌ جرٌّ لا حرفٌ مصدرى، لئلا يلزم دخول حرف مصدرى على حرف مصدرى، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكداً للآخر، وأيدَ مذهبه فى ذلك بقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبَتِي فَتَرُكَهَا شَنَا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ

فجمع بين اللام وكى وأن، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَعْرِضَيْنِ: إمَّا أن تكون كى مصدرية فيلزم اجتماعها مع أن وهما حرفان مصدريان، وإمَّا أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفا جر. إلا أن اجتماع حرفين مصدريين أسهل من اجتماع حرفي جر؛ لأن للحرف المصدرى شبهة للأسماء بوقوعه مواقعها، وتوكيد اسم بمثلته جائز ولو كان موصولا كقراءة زيد بن على رضى الله عنهما ﴿خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وكقول معاوية رضى الله عنه^(٢) [من البسيط]:

إِنَّ الَّذِينَ الْأَلَى أَدَخَلْتَهُمْ نَفْرًا لَوْلَا بَوَادِرُ إِبْرَاقٍ وَإِرْعَادِ

وكذا توكيد ما له شبه بالسماء من الحروف، بخلاف ما لا شبه له بها كحروف الجر.

ويجوز جعل: مَنْ فى الآية، والألى خبر مبتدأ مضمَر، هو وخبره صلة الذين.

وأشرت بالتنبيه على أن «كى» لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف «أن» فإنَّ أن يبتدأ بها، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر. وكى لا تقع إلا مجرورة باللام، أو مقدرًا معها اللام.

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٢/٥٨٠)، أوضح المسالك (٤/١٥٤)، الجنى الدانى (ص ٢٦٥)، جواهر الأدب (ص ٢٣٢)، خزانة الأدب (١/١٦، ٨/٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦)، رصف المبانى (ص ٢١٦، ٣١٦)، شرح الأشموني (٣/٥٤٩)، شرح التصريح (٢/٢٣١)، شرح شواهد المعنى (١/٥٠٨)، شرح المفصل (٧/١٩، ٩/١٦)، معنى اللبيب (١/١٨٢)، المقاصد النحوية (٤/٤٠٥).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما «ما» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، وأكثر ما يكون ماضيًا كقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وكقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

وتقع هي وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك: جُدْ ما دُمْتَ واجدا، أى مدة دوامك واجدا، ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها.

وقد أجاز الزمخشري مشاركة «أن» إياها فى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿الْم تَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رِيهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والذى ذهب إليه غير جائز عندي؛ لأن استعمال أن فى موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه. واستعمالها فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغى أن يعترف به؛ لأن كلّ موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به موقع فى ليس.

وأجاز الزمخشري أيضًا فى قوله تعالى: ﴿وَدِيَّةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]، ما أجاز فى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ﴾ وأن يكون حالا، كأنه قيل:

مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين بالعفو. وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن، وهو مطرد، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشري.

وقد استشهد بعضهم على وقوع أن وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٣٧)، الجنى الدانى (ص ٣٣١)، الدرر (١/٢٥٣)، شرح التصريح (١/٢٦٨)، شرح قطر الندى (ص ٤١)، شرح المفصل (٨/١٤٢، ١٤٣)، همع الهوامع (٨١/١).

(٢) البيت لتأبط شرًّا فى ديوانه (ص ١١٢)، الدرر (٤/٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٤٩١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/٢٣٩)، تاج العروس (بطل).

فقلتُ لها لا تنكحيه فإنه لأول سهم أن يلاقى مجمعا

وزعم المستشهد به أن معناه: لأول سهم زمان ملاقاته مجمعا، ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير: فإنه لأول سهم بأن يلاقى مجمعا، أى سبب ملاقاته مجمعا، وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى.

وإذا وقعت «ما» المصدرية موضع الظرف لم توصل فى الغالب إلا بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهَالُ أَنْ يَتَهَضَّمُوا أَخَا الْحِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِينِ بِجَهُولِ

وقد توصل بمضارع خال من النفى بلم كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ يَأْوِي ذُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إِلَى حُفْرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ وَأَعْلَاهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمٌ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر [من الكامل]:

وَأَصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَصَّلُ مُمْكِنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَن قَرِيبٍ ذَاهِبٌ

وقال آخر^(٣) [من الطويل]:

فَعَسَتْهُمُ أَبَا حَسَّانَ مَا أَنْتَ عَائِسٌ

وقد توصل بمضارع المصدرية غير الظرفية كقول الشاعر^(٤) [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٥٤/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

(٢) البيتان للبرج بن مسهر فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١٢٧٧)، شرح شواهد المغنى (٢٨١/١، ٩١٢/٢)، المؤلف والمختلف (ص ٦٢)، مغنى اللبيب (٥٧٩/٢).

(٣) عجز بيت وصدرة:

رَأَيْتُ رَجَالًا يَأْلَهُونَ هَوَانَهُمْ

والبيت لخفاف فى كتاب الجيم (٢٤٧/٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عوس)، المخصص (١١٧/٢).

(٤) البيت للرأعى النميرى فى ديوانه (ص ١٥٥)، المعانى الكبير (ص ١٢٠٧)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٩٦/٨ - ذرع)، تاج العروس (١١/٢١ - ذرع).

وللمنيّة أسبابٌ تُقَرِّبُهَا كما تقرَّبُ للوحشيّة الذرُعُ
وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤكم تشفى من الكلب
وكذا قول الآخر^(٢) [من الكامل]:

أعلاقةٌ أمّ الوليدِ بعدمَا أفنانُ رأسِكِ كالثغامِ المُخْلِيسِ

والحكم على «ما» هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول، وبإضافة الظرف في البيت الثاني، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن «ما» كافة.

وأيضًا: فإن النظر يقتضى أن تكون «ما» مصدرية لكثرة استعمالها، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أن وكى، ولا تستحق ذلك «لو» المصدرية لقلّة استعمالها، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب في صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة.

وأيضًا: فمن مواقع المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفًا، والوقت الواقع ظرفًا يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحًا على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا، فكيف وقد ظفرت به في البيتين السابق ذكرهما، أعنى:

(١) البيت للكُميت في ديوانه (٨١/١)، الدرر (٢٥٢/١)، معاهد التنصيص (٨٨/٣)، لسان العرب (٧٢٣/١ - كلب)، تاج العروس (٦٤/٤ - كلب)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١)، همع الهوامع (٨١/١).

(٢) البيت للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦١)، الأزهية (ص ٨٩)، إصلاح المنطق (ص ٤٥)، خزانة الأدب (٢٣٢/١١، ٢٣٤)، الدرر (١١١/٣)، شرح شواهد المغنى (٧٢٢/٢)، الكتاب (١١٦/١، ١٣٩/٢)، لسان العرب (٢٦٢/١٠، ٧٨/١٢، ٣٢٧/١٣) (علق، نغم، فنن)، وبلا نسبة في الأضداد (ص ٩٧)، رصف المبانى (ص ٣١٤)، شرح شافية ابن الحاجب (٢٧٣/١)، مغنى اللبيب (٣١١/١)، المقتضب (٥٤/٢)، المقرب (١٢٩/١)، همع الهوامع (٢١٠/١).

وأصل خليلك، و: فعسهم أبا حسان. وإذا ثبت وصل ما المصدرية النائية عن الظرف بجمله اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائية عن ظرف.

وأما «لو» المصدرية فعلاقتها أن تصلح في موضعها «أن»، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله تعالى: ﴿يُودِ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقد تكون غير مسبوقه بتمن كقول قتيلة أخت ضرار^(١) [من الكامل]:

ما كان ضَرَكُ لو مننتَ وربما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المَحْتَقُ
وقال آخر^(٢) [من الوافر]:

لقد طَوَّفْتُ في الآفاق حتى بليت وقد أنى لى لو أيبد
وقال آخر^(٣) [من البسيط]:

وربما فاتَ قومًا جَلُّ أمرهم من التَّأْنِي وكان الخِزَمُ لو عَجَلُوا

ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع، وهذا المراد بقولي: «وصلتها كصلة ما في غير نيابة» وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء. وقال أبو علي في التذكرة، وقد حكى قراءة بعض القراء: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩]، بنصب فيدهنوا، حمله على المعنى كأنه قال: ودوا أن تدهن فيدهنوا كما حمل: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر﴾ [الأحقاف: ٣٣]، على: أو ليس بقادر.

(١) البيت لقتيلة بنت النضر في الأغاني (٣٠/١)، حماسة البحتری (ص ٢٧٦)، الجنى الدانى (ص ٢٨٨)، خزانة الأدب (٢٣٩/١١)، الدرر (٢٥٠/١)، شرح الأشموني (٥٩٨/٣)، شرح التصريح (٢٥٤/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٦)، شرح شواهد المغنى (٦٤٨/٢)، لسان العرب (٤٥٠/٧، ٧٠/١٠) (غيط، حنق)، المقاصد النحوية (٤٧١/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٣/٤)، تذكرة النحاة (ص ٣٨)، مغنى اللبيب (٢٦٥/١)، همع الهوامع (٨١/١).

(٢) البيت لمسحاح بن سباع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٠٩)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١٣).

(٣) البيت للأعشى في شرح الأشموني (٥٩٨/٣)، مغنى اللبيب (٢٦٥/١)، وللقطامي في شرح شواهد المغنى (٦٥٠/٢)، ولم أجد في ديوانى الشاعرين.

وأشرت بقولي «وتغنى عن التمني فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء»، إلى نحو قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جَمُوعِ كَأَنَّهَا جِبَالٌ شَرَّورَى لَوْ نَعَانُ فَنَنْهَدَا

فلك في نصب ننهذ أن تقول: نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت؛ لأن الأصل: وددنا لو نعان، بحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر؛ لأن «لو» والفعل في تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن، كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتِهِ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسَامَ سَائِمٍ

ومنه قراءة السبعة إلا نافعاً: ﴿إِلَّا وَحْيَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسَلُ﴾ [الشورى: ٥١]، بالنصب عطفا على «وحيا».

وزهب أبو علي في «لو» التي بعدها: نعان، وشبَّهها إلى أنها بمعنى الأمر، وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر، قال في التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ «فيدهنوا» بالنصب: يجوز أن تكون «لو» هذه أجريت مجرى (لو) التي بمعنى الأمر في قوله: (لو نعان فننهذ) أي: أعنا يا الله (فننهذ). وقال أيضا في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، أي: أحدث لنا كرة فنكون. هذا نص كلامه في التذكرة.

وأما الزمخشري فإنه قال: وقد يجيء (لو) في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني (٥٩٧/٣)، المقاصد النحوية (٤١٣/٤، ٤٦٥).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه (ص ١٢٧)، الأغاني (٢٠٦/٢)، الرد على النحاة (ص ١٢٩)، شرح شواهد المغنى (٨٧٩/٢)، الكتاب (٣٨/٣)، مغنى اللبيب (٥٠٦/٢)، المقتضب (٢٧/١)، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩٩)، رصف المباني (ص ٤٢٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٥٩٠)، شرح المفصل (٦٥/٣).

صحيح، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمنى أكلت فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت. وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعل وأترجى، وبين إلا وأستثنى، فلو كانت (لو) موضوعة للتمنى كليت لساوتها في امتناع ذكر فعل التمنى معها، فكان قول القائل: تمنيت لو تفعل، غير جائز، كما أن قولك: تمنيت ليتك تفعل غير جائز، والأمر بخلاف ذلك، فصح ما قلته والحمد لله.

فإن قيل: كيف دخلت «لو» المصدرية على أن في نحو: ﴿فلو أن لنا كرة﴾؟.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن لو داخله على (ثبت) مقدراً رافعاً لأن، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى.

الثاني: أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيد السبل بالفجاج في قوله تعالى: ﴿تسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾ [نوح: ٢٠]، ومنه توكيد الذين بمن في قراءة زيد بن علي: ﴿والذين من قبلكم﴾ [البقرة: ٢١]، ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك: زيد كمثل عمرو، شائعاً مستحسنًا في الشر والنظم، بخلاف: زيد ككعمرو، فإنه مخصوص بالضرورة كقوله: ككما يؤثفين، وقد اجتمعت أن ولو المصدرية في قول علي رضي الله عنه مخاطباً لعامله: ما كان عليك أن لو صمت لله أياماً، وتصدقت بطائفة من طعامك محتسباً.

* * *

فصل

ص: الموصول والصلة كجزأى اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شدد، فلا يتبع الموصول، ولا يُخبرُ عنه، ولا يُستثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها.

وقد تَرُدُّ صلةً بعد موصولين أو أكثر مُشترَكًا فيها، أو مَدْلُولًا بها على ما حذف إلا أَل.

وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما.

وقد تُحذفُ صلةٌ إلاَّ ومَعْمُولُها باق، ولا موصولٌ حَرَفِيَّ إلا «أن».

وقد يلي معمولُ الصلَّة الموصول إن لم يكن حرفًا، أو الألف واللام.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوفٍ ذَلَّ عليه صلَّتها، ويندر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقًا، ومعها غير مجرورة بمن.

ش: للموصول مع الصلة شبه بشطري الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كعبلك، فإن المفرد مبين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مبينان بتأثير صدرهما في عجزيهما، والمركب تركيب مزج خال من تلك المبانيات، فكان شبهه أولى بالاعتبار.

والضمير من قولي (فلهما) عائد إلى الموصول والصلة، ومن قولي (ما لهما) عائد على جزأى الاسم، أى للموصول من التقدم ما لصدر الاسم المشار إليه، وللصلة من التأخر ما لعجزه، فهذا هو المراد بالترتيب؛ لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض، بل يجوز في الجملة الموصول بها من تقديم وتأخير ما يجوز فيها قبل كونها صلة، ما لم يعرض في الوصل مانع من بعض ما كان جائزًا، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بأجنبي إلا ما شذ، ولا يدخل في الأجنبي القسم؛ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، كقول النبي ﷺ «وأبنوهم بمن والله ما علمت عليهم من سوء قط» ولا جملة الاعتراض كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

ماذا ولا عتبَ في المقدور رُمْتَ أما يكفيك بالنجح أم خسرت وتضليل

فصل بين «ذا» و«رمت» بلا عتب في المقدور، لأن فيه توكيدًا وتشديدًا للمضمون الجملة الموصول بها.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٨٧/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

والجملة الحالية أولى ألا تعدّ أجنبية كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

إِنَّ الذى وَهُوَ مُثْرٍ لَا يَجُودُ حَرٍ بِفَاقَةِ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ إِتْرَاءِ

فقوله: وهو مثر، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو يوجد، وما عملَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًّا.

ومما لا ينبغي أن يُعدّ أجنبيًّا النداء الذى يليه مخاطبٌ كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَأَنْتَ الذى يَا سَعْدَ بُؤْتِ بَمَشْهَدِ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ

فلو لم يله مخاطبٌ عدّ أجنبيًّا ولم يجز إلا فى ضرورة كقوله^(٣) [من الطويل]:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِى لَا تَخُونَنِى نَكْنِ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبَ يَصْطَحِبَانِ

ومن الفصل الذى يعد شاذًّا لكونه أجنبيًّا محضًا قوله^(٤) [من الوافر]:

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتَ إِلَى فِيهِ لِسَانِي مَعَشَّرَ عَنْهُمْ أَذُودُ

ففصل بين «فيه» وبين ما يتعلقان به وهو وضعت «بإلى» وهو أجنبى؛ لأنه متعلق بما قبل الموصول وهو «أبغض» والأصل أن يقال: وأبغض من وضعت فيه لسانى إلى مشعر.

ومثال ورود الصلة مشتركًا فيها قول الشاعر^(٥) [من البسيط]:

صِلِ الذى وَالتى مِنَّا بِأَصْرَةٍ وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهِمَا الرَّحْمِ

ومثال ورودها مدلولاً بها على ما حذف قوله^(٦) [من الطويل]:

وَعِنْدَ الذى وَاللَّاتِ عُدْنِكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٨٨/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى الدرر (٢٨٩/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٨٨/١).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٨٦/١)، حاشية يس على شرح التصريح (١٢٨/١)، همع الهوامع

(٨٨/١).

(٥) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٩٠/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٦) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٩٠/١)، معنى اللبيب (٦٢٥/٢)، همع الهوامع (٨٨/١).

ومثله قول الآخر^(١) [من الرجز]:

من اللواتى والتى واللاتى يزعمن أنى كبرت لِداتى

وإذا كان الموصول «الألف واللام» لم يجوز حذفه ولا حذف صلته.

وإذا كان حرفاً مصدرياً لم يجوز حذفه أيضاً، إلا إذ كان «إن» فإنها فاتت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأوْثِرَتْ بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف أخواتها، وهى فى حذفها على ضربين: أحدهما: أن تحذف ويبقى عملها، والثانى: أن تحذف ولا يبقى لها عمل.

فأما الحذف الباقي معه عملها فيذكر إن شاء الله فى باب إعراب الفعل.

وأما الثانى وهو الذى لا يبقى معه عملها فمنه قوله تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ [الروم: ٢٤]، فيريكم صلة «لأن» حذفت وبقي «يريككم» مرفوعاً، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذفت بطل عمله، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر [من المتقارب]:

فجاءت به وهو فى غربة فلولا تجاذبُه قد غلب

أراد: فلولا أن تجاذبه، ومثله قول الفرزدق^(٢) [من الطويل]:

ألا إنَّ هذا الموتَ أضحى مسلَّطاً وكلُّ امرئٍ لا بُدُّ يُرمى مَقَاتِلُهُ

وقال ذو الرمة^(٣) [من الوافر]:

وحُقِّ لِمَنْ أبو موسى أبوه يُوقِّه الذى نَصَبَ الجِبَالَ

ومثله قول الآخر [من الكامل]:

أو ليس من عجب أسائلكم ما خطبُ عادِلتى وما خطبى

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٢٣٩/١٥ - لتا)، خزنة الأدب (٧٠/٦، ١٥٤، ١٥٦)، تاج

العروس (لتى).

(٢) انظر ديوانه (٦٧٤/٢).

(٣) البيت فى ديوان ذى الرمة (ص ١٥٤٦)، وبلا نسبة فى اللسان (١٥/١٠ - حقق).

أراد أن أسائلكم، وقال الفرزدق أيضا^(١) [من الطويل]:

بحقِّ امرئٍ بين الأقرارِ بيتهُ وصفصعةَ البحرِ الجزيلِ المواهبِ
يكون سبوقًا للكرامِ إلى العلا إذا اتصل المقياس بين الحلابِ

المقياس الغاية والحلاب المسابقة، ومثله^(٢) [من الوافر]:

وقالوا ما تشاء فقلت ألهُو إلى الإصباح آثرَ ذى أنيرِ

أراد أن ألهُو. ومن كلام بعض العرب: أذهبُ إلى البيتِ خيرٌ لي، وتزورُنِي خيرٌ لك، وتسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه.

وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، ويقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسمع، فالقياس على «أن» فإنَّ حذفها مكفَى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الأسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي. وأيضًا فإن الموصول الاسمى كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان^(٣) [من الطويل]:

فوالله ما نلتُم ولا نيلَ منكم مُتَعَدِلٍ وَفَقِيٍّ ولا متقاربِ

أراد: ما الذى نلتم وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين [من الخفيف]:

(١) البيتان ليسا في شرح ديوان الفرزدق.

(٢) البيت لعروة في تذكرة النحاة (ص ٥٣٦)، الخصائص (٢/٤٣٣)، شرح المفصل (٢/٩٥)، المحتسب (٢/٣٢)، همع الهوامع (١/٦).

(٣) البيت ليس في ديوان حسان، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر (١/٢٩٦، ٤/٢٤٣)، وبلا نسبة في شرح شواهد المغنى (ص ٩٣١)، مغنى اللبيب (ص ٦٣٨)، همع الهوامع (٢/٤٢).

ما الذى دأبه احتياط وحزم وهو اه أطاع يستويان^(١)

أراد: والذى هو اه أطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أى: وبالذى أنزل إليكم، ليكون مثل ﴿آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذى نزل على رسوله والكتاب الذى أنزل من قبل﴾ [النساء: ١٣٦].

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر [من الطويل]:

أبيدوا الألى شَبُّوا لَظَى الحرب وادِرَعُوا شذَاها عن اللامى فَهُنَّ لكم إِمَا

فحذف صلة اللامى للعلم بها، وهذا من الاستدلال بالمتقدم، وهو كثير فى هذا الباب وغيره. ومثله قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

أصيب به فَرَعَا سَلِيمٌ كلاهما وَعَزَّ علينا أن يُصَابَا وَعَزَّ ما
أى وَعَزَّ ما أصيبا به.

ومن الاستدلال فى هذا بالتأخر قول الشاعر^(٣) [من مجزوء الكامل]:

نَحْنُ الألى فاجَمَعُ جمو عَكْ ثم وَجَّهَهُم إلينا

فحذف صلة الألى لدلالة ما بعده فكأنه قال: نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفهم هذا بقوله: فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا.

ومثال حذف صلة الحرف باقياً معمولها قول العرب: لا أفعل ذلك ما أنَّ جِراء مكانه، وما أن فى السماء نجماً، أى ما ثبت أن حراء مكانه، وما ثبت أن فى السماء نجماً فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله، وهو أنَّ وما عملت فيه. ومن ذلك قولهم:

(١) البيت بلا نسبة فى معنى اللبيب (٦٢٥/٢).

(٢) البيت للخنساء فى ديوانها (ص ٨٠)، الدرر (٢٩٧/١)، وبلا نسبة فى مع الهوامع (٨٩/١).

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص ١٤٢)، خزانة الأدب (٢٨٩/٢)، الدرر (٢٩٧/١)،

شرح شواهد المعنى (٢٥٨/١)، لسان العرب (٤٣٧/١٥ - أولى)، المقاصد النحوية (٤٩٠/١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥٤٢/٦)، شرح الأشموني (٧٤/١)، شرح التصريح

(١٤٢/١)، معنى اللبيب (٨٦/١)، مع الهوامع (٨٩/١).

أما أنت منطلقاً، أى: لأن كنت، فحذفوا كان وهى صلة أن، وأبقوا اسمها وهو أنت، وخبرها وهو المنصوب، وجعلوا ما عوضاً من كان، ومن ذلك أيضاً قول العرب: كلُّ شيء مهة ما النساء وذكرهن، أرادوا: ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا صلة «ما» وهو «عدا» وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه.

وقد يلي الموصول معمولُ الصلة نحو قولك فى: جاء الذى أعطى أبوه زيدا درهما: جاء الذى زيدا درهما أعطى أبوه، فجاء هذا فى صلة الذى، إذ لا ضرر فى جوازه، بخلاف صلة الحرف وصلة «الألف واللام» فإن معمولها لا يتقدم عليها.

فأما الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته؛ لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام؛ لأن له تماماً بدونها، ولذلك جعل إعرابه إن كان معرباً قبلها، والإعراب الاسمى قبل تمام العرب. ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت، بخلاف الموصول الحرفى، فأما «الألف واللام» فامتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج أن بالفعل الذى توصل به؛ لأن «أن» قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ [المائدة: ٧١]، ولا تفصل الألف واللام من الصفة بلا ولا غيرها؛ لأنها أشبهت أداة التعريف، فعولت معاملتها لفظاً.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلته كقوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ [يوسف: ٢٠]، و﴿إني لعملكم من القالين﴾ [الشعراء: ١٦٨]، و﴿إني لك من الناصحين﴾ [القصص: ٢٢]، أى: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني قالٍ لعملكم من القالين، وإني ناصح لك من الناصحين.

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التبعية؛ لأن فى ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه.

ويقل إذا لم تدخل من على الألف واللام، ومنه قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

(١) البيت لهذلول بن كعب العنبرى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٦٩٦)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٤٣٠/٨)، الخصائص (٢٤٥/١)، الدرر (٢٩٣/١)، اللامات (ص٥٨)، المنصف (١٣٠/١).

تقول ودقت صدرها يمينها أبغلي هذا بالرحى المتقاعس

أراد: بعلى هذا كائنا بالرحى، ومتقاعسا بالرحا.

وكذلك يقل الحذف قبل غير الألف واللام، وُجِدَتْ مِنْ أَوْ لَمْ تُوجَدْ، ومثال ذلك مع وجود مِنْ قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

لا تظلموا مسورا فإنه لكم من الذين وفوا في السر والعلن

ومثاله مع كون الموصول لم يجر بمن قول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عمّن هجاني

أراد: وأعرض عن هجاني منهم عن هجاني منهم، على سبيل التوكيد، ثم حذِف «منهم» من المؤكّد، وحذِف ما سواهما من المؤكّد، ومثال هذا والذي قبله لا يجوز إلا في الضرورة بخلاف ما تقدم.

* * *

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٩١/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٢٩٢/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

باب اسم الإشارة

ص: وهو فى القُرب مفردًا مذكرًا «ذَا، ثُمَّ ذَاكَ، ثُمَّ ذَٰلِكَ، وَذَٰلِكَ».

وللمؤنثة «تَى، وَتَا، وَتَهْ، وَذَى، وَذَهْ، وَتَكْسَرُ الهاءُ ان باختلاس وياشباع.
و«ذَاتُ، ثُمَّ ذَيْكُ، وَذَيْكُ، ثُمَّ تِلْكَ، وَتِلْكَ، وَتَيْلُكَ، وَتَيْلُكَ».

ش: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين، قريبة وبعيدة كالمنادى.

والثانى: أن لها ثلاث مراتب، قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وإن كان الأولى أولى بالصواب وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد سردتها على وفق المشهور؛ لأنه السابق إلى أكثر الأذهان، فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفى مرتبته، وما عطفته بثم فهو فى المرتبة التى تلى.

والحاصل أن المشار إليه فى المرتبة الأولى إن كان مفردًا ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذَا». وله فى التأنيث عشرة ألفاظ، خمسة بتاء وخمسة بذال والذى بالتاء: تَى، وَتَا، وَتَهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع. والذى بالذال: ذَى، وَذَاتُ، وَذَهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثانية، ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذَاكَ» وله فى التأنيث ثلاثة ألفاظ وهى: تَيْكَ وَتَيْكَ وَذَيْكَ.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثالثة فله فى التذكير لفظان وهما: ذَٰلِكَ وَذَٰلِكَ. وله فى التأنيث أربعة ألفاظ وهى: تِلْكَ وَتِلْكَ، وَتَيْلُكَ وَتَيْلُكَ، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض.

ص: وتلى الذَّالِ والتَّاءِ فى التثنية علامتها مجوزًا تشديد تُونِها، وتليها الكاف وحدها فى غير القرب، وقد يقال «ذَانِكَ» وفى الجمع مطلقًا أولاء، وقد ينون، ثم أولئك، وقد يقصران، ثم أولائك على رأى، وعلى رأى أولاء، ثم أولاك. ثم أولئك وأولائك.

وقد يقال: هَلَاءٌ، وقد تُشَبَّعُ الضمَّةُ قبل اللام، وقد يقال: هَوْلَاءٍ وَأَلَاكٌ.

ش: لما أنهيت القول في مفرد المشار إليه، شرعت في مثناه وجمعه باعتبار المراتب، وأشرت بقولي: «وتلى الذال والتاء في التثنية علامتها» إلى أن ألفى «ذا وتا» تحذفان في التثنية، وتتصل بالذال من «ذا» وبالتاء من «تا» ألف في الرفع، وياء في الجر والنصب، بعدهما نون مكسورة، كما يفعل بالأسماء المتمكنة إذا تثيت، إلا أن هذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين:

أحدهما: حذف الألف التي كانت آخر المفرد لزومًا، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذًا.

والثاني: أن نون هذه التثنية يجوز تشديدها، ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها، وقد مضى الكلام على مثل ذلك في باب الموصولات.

والهاء من قولي: «وتليها الكاف» عائدة على نونها. وقلت: «وحدها في غير القرب» ليعلم أن اللام تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الأفراد، وأن لِمُثْنَى المشار إليه في البعد ما له في التوسط؛ لأنهم استقلوا اللام بعد نون.

وزعم قوم أن من قال: «ذَانِكُ» بتشديد النون قصد تثنية «ذلك». ويبطل هذا القول جواز التشديد في النون «ذِينِ وَتَيْنِ» بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون «اللذِينِ وَالتَيْنِ» ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء «الذِي وَالتِي» كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى.

وإذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى قيل فيه: «أَوْلَاءٌ» مطلقًا، أى في التذكير والتأنيث، عاقلًا كان المشار إليه أو غير عاقل.

وحكى قطرب أن «أَوْلَاءٌ» بالتثنية لغة، وتسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أَوْلَاءٌ» نونًا، كما زيد بعد فاء «ضَيْفٌ» نون، إلا أن «ضَيْفًا» معرب، فلما زيد آخره نون صار حرف إعراب فتحرك،

و«أولاء» مبنى فلما زيد آخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبنى بحركة. وإذا كان جمع المشار إليه مجاوز للمرتبة الأولى قيل فيه: «أولئك» ثم «أولالك» على رأى قوم.

وعلى رأى آخرين أن جمع المشار إليه فى المرتبة الثالثة «أولئك وأولالك» معاً، وله فى المرتبة المتوسطة «أولاك»، بالقصر.

وقد حكى الفراء أن المد فى «أولاء وأولئك» لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأى، والرواية أولى من الرأى.

و«هؤلاء» فى «أولاء» من باب إبدال الهمزة هاء، وهو باب واسع.

وأما «أولاء» بضم الهمزتين، و«أولاء» و«أولئك» بإشباع الضمة فلتغان عربيتان ذكرهما قطرب.

وذكر أبو على الشلوبين أن من العرب من يقول (هؤلاء) وأنشد^(١) [من الوافر]:

تَجَلَّدَ لَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى حَذْرًا عَلِيكََا

وقال أبو على أيضاً: حكى اللغويون «أولآك» بالقصر والتشديد، وأنشد^(٢) [من

الرجز]:

مِنْ يَتْنِ أَوْلَاكَ إِلَى أَوْلَاكََا

وقرأ ابن كثير فى شاذ: ﴿فَلْدَانِيكَ﴾ [القصص: ٣٢]، بتخفيف النون وزيادة ياء.

ص: ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب، وغيره للبعد، وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم.

ش: المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب، سواء كان معه التثنية أو لم تكن معه،

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٥٠٦)، خزانة الأدب (٤٣٧/٥)، شرح المفصل (١٣٦/٣).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٣٥/١)، همع الهوامع (٧٦/١)، تاج العروس (ألا).

٢٣٦ باب اسم الإشارة

وقد تقدم أن للنحويين فى اسم الإشارة مذهبين: أحدهما: أن له مرتبتين بعيدة وقريبة. والثانى: أن له ثلاث مراتب.

والأول: هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه:

أحدها: أن النحويين مجتمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف. والمشار إليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير.

والثانى: أن المرجوع إليه فى مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معاً، أو لمصاحب لهما معاً. أعنى غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾ [النحل: ٨٩].

الرابع: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ذلك ما كنا نبغى﴾ [الكهف: ٦٤]، و﴿ذلك ليعلم أنى لم أخنه﴾ [يوسف: ٥٢]، و﴿ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً﴾ [الكهف: ٨٢]، و﴿ذلكم حكم الله﴾ [المتحنة: ١٠].

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف فى باقى التنبيه والجمع بلفظين؛ لأن فى ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، وفى اكتفائهم بقولهم «هذان وذانك» و«هؤلاء وأولئك» دليل على أن «ذاك وذلك» مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان.

ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون ذانك دليل على البعد، وتخفيفها دليل

على القرب؛ لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد؛ لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها.

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن «أولالك» للبعد دون «أولئك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك» لأنه يلزم خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بَعْدَاءِ، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله.

ص: وتصحب هاء التثنية المجرد كثيراً، والمفرد المقرون بالكاف دون اللام قليلاً. وفصلها من المجرد «بأنا» وأخواته كثيراً، وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيداً.

والكاف حرف خطاب يُبين أحوال المُخاطَب بما يُبينها إذا كان اسماً. وقد يعنى ذلك عن ذلكم، وربما استغنى عن الميم ياشباع ضمة الكاف.

ش: قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تنصل به كاف الخطاب فيدخل في ذلك «ذا» و«ذان» و«ذى» وأخواتها. و«تان» وأولاً وأولاء» فيقال: هذا، وهذان، وهذى إلى العاشرة، وهاتان وهؤلاء وهؤلاء.

ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجرداً من اللام، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها. ومن لحاقها إياه قول طرفة^(١) [من الطويل]:

رأيتُ بنى غُبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ولا أهلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الممدد

ومثله قول الآخر^(٢) [من البسيط]:

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣١)، تخلص الشواهد (ص ١٢٥)، جمهرة اللغة (ص ٧٥٤)، الجنى الدانى (ص ٣٤٧)، الدرر اللوامع (٣٣٦/١)، لسان العرب (٥/٥، ٩٢/١٤) (غير بنى)، المقاصد النحوية (٤١٠/١)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص ٢١٤)، شرح الأشموني (٦٥/١)، شرح ابن عقيل (ص ٧٣)، همع الهوامع (٧٦/١).

(٢) البيت للمجنون فى ديوانه (ص ١٣٠)، وله أو للعرجى، أو لكامل الثقفى، أو لذى الرمة، أو للحسين بن عبد الله فى خزانة الأدب (٩٣/١، ٩٦، ٩٧)، الدرر (٢٣٤/١)، ولكامل الثقفى، أو للعرجى فى شرح شواهد المغنى (٩٦٢/٢)، وللعرجى فى المقاصد النحوية (٤١٦/١)، ٦٤٣/٣، وصدرة لعلى بن أحمد العرينى فى لسان العرب (٢٣٥/١٣ - شدن)، ولعلى بن محمد المغربى =

يَما أَمِيلِحْ غِرْزَلانَا شَدَنَ لَنَا من هُوَلِيائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمُرِّ

ولا تلحق المقرون باللام فلا يقال هذالك، كرهوا كثرة الزوائد ولا تلحق أيضاً المقرون بالكاف فى التثنية والجمع فلا يقال: هذانك، ولا هؤلأئك لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى.

وفصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرى بأنا وأخواته كقولك: هأنذا، وهانحن أولاء، إلى: هاهن أولاء. ومنه قول السائل عن وقت الصلاة: «هأنذا يا رسول الله» وقوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾ [آل عمران: ١١٩]، ومثل الفصل بغير ذلك قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

ها إن ذى عِذْرَةَ إن لا تكن نَفَعْتُ فإن صاحبها مُشَارِكُ التَّكْدِ

وأنشد سيويه^(٢) [من الطويل]:

ونحنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نصفين بيننا فقلتُ لهم هذا لها ها وذا ليا

قال سيويه: كأنه أراد أن يقول: وهذا لى، فصيّر الواو بين «ها» و«ذا» وزعم الخليل أن مثل ذلك: أى ها الله ذا.

وقال سيويه: وقد تكون «ها» فى: ها أنت ذا، غير مقدمة، ولكنها تكون للتثنية بمنزلتها فى «هذا» يدللك على ذلك قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلأء﴾ [آل عمران: ٦٦] فلو

= فى خزانة الأدب (٣٦٣/٩)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ١١٥)، الإنصاف (١٢٧/١)، شرح الأشموني (٣٦٦/٢)، خزانة الأدب (٢٣٧/١، ٢٣٣، ٥)، شرح شافية ابن الحاجب (١٩٠/١)، شرح المفصل (١٣٥/٥)، مغنى اللبيب (٦٨٢/٢)، همع الهوامع (٧٦/١)، (١٩١/٢).

(١) البيت للنبغة الذبياني فى ديوانه (ص ٢٨)، الجنى الدانى (ص ٣٤٩)، خزانة الأدب (٤٥٩/٥)، الدرر (١١٩/٥)، شرح المفصل (١١٣/٨)، لسان العرب (٥٤٥/٤، ٤٤٥/١٥، ٤٧٥) (عذر، تا، ها)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩٤/١١، ١٩٥)، شرح الأشموني (٦٦/١، ٧٧٢/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٠/١)، همع الهوامع (٧٠/٢، ٢٠٢).

(٢) انظر الكتاب (٣٥٤/٢).

كانت «ها» المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء.

وإلى نحو «ها أنتم هؤلاء» أشرت بقولي: «وقد تعاد بعد الفصل».

والكاف حرف خطاب كناء أنت، تدل على أحوال المخاطب في حرفيتها بما تدل في اسميتها، فيقال: ذاك وذاك وذاك وذاك، كما يقال: رأيتك ورأيتك ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن، فيستوى اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت.

وقد يقال في خطاب جماعة الذكور كما يقال في خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢]، فأغنى ذلك عن ذلكم، ولم يُغن أنت عن أنتم. وذلك أن «الذال والألف» قد يستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ يَوْمَ الْحَسَابِ﴾ [ص: ٥٣]، و﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، و﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجوز الاستغناء بالتاء عن الميم.

وأشرت بقولي «وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف» إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز^(١) [من الراجز]:

وَإِنَّمَا الْهَالِكُ ثُمَّ التَّالِكُ ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ الْمَسَالِكُ

كَيْفَ يَكُونُ النُّوْكَ إِلَّا ذَلِكَ

أراد: ذلكم فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع.

ص: وتتصل «بأرأيت» موافقة «أخبرني» هذه الكاف، مُغْنِيًا لِحَاقِ عِلْمَاتِ الْفُرُوعِ بِهَا عَنْ لِحَاقِهَا بِالتَّاءِ، وَلَيْسَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهَا مُزَالًا عَنِ التَّاءِ خِلَافًا لِلْفُرَاءِ، وَتَتَّصِلُ أَيْضًا بِجِيْهَلٍ، وَالنَّجَاءِ، وَرُؤَيْدٍ، أَسْمَاءِ أَعْمَالٍ. وَرَبَّمَا اتَّصَلَتْ بِبَيْلَى، وَأَبْصَرَ، وَكَلًّا، وَلَيْسَ، وَنَعْمَ، وَبِئْسَ، وَحَسِبَ.

(١) الراجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٩/١)، همع الهوامع (٧٧/١).

ش: إذا أريد «بأرأيت» معنى «أخبرني» جاز أن تتصل به كاف الخطاب وألا تتصل به، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

وإن اتصلت به استُغْنِيََ بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء، وألزم التاء ما يلزمها في خطاب المفرد المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ولو كان الخطاب لاثنتين بهذا المعنى لقليل: أَرَأَيْتُكُمَا. ولو كان لأثنى لقليل: أَرَأَيْتِكَ. ولو كان لإنات لقليل: أَرَأَيْتَكُنَّ. فيلزم التاء الفتح، ويلزم الكاف التحريك. والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أَرَيْتَكَ فَلَانَا مَا حاله، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرِمْتَ عَلَى﴾ [الإسراء: ٦٢].

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب.

والقول الأول أولى؛ لأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه. ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

فلو لم يُرَدَّ بأرأيت معنى أخبرني وجب للتاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما منفردين، فيقال: أَرَأَيْتَكَ قَادِرًا، وَأَرَأَيْتَكَ قَادِرَةً، وَأَرَأَيْتَمَا كَمَا قَادِرِينَ، وَأَرَأَيْتُمُوكُم قَادِرِينَ، وَأَرَأَيْتَكُن قَادِرَاتٍ، كَمَا يُقَالُ أَعْلَمْتُكَ قَادِرًا وَأَعْلَمْتُمَا كَمَا قَادِرِينَ، وَأَعْلَمْتُمُوكُم قَادِرِينَ، وَأَعْلَمْتُكَ قَادِرَةً، وَأَعْلَمْتُمَا كَمَا قَادِرَتَيْنِ وَأَعْلَمْتُكُن قَادِرَاتٍ.

ومثال اتصال الكاف المذكورة بِجِيْهَلٍ، وَالنَّجَاءِ، وَرُوَيْدٍ: حِيْهَلْكَ، وَالنَّجَاءُكَ وَرُوَيْدُكَ. بمعنى: ائت، وأسرع، وأمهل.

وروي أيضًا اتصالها ببلى، وأبصر، وكَلَّ، وليس، ونعم، وبئس، وحسب، وأنشد أبو علي^(١) [من الوافر]:

وَجِئْتَ وَمَا حَسِبْتِكَ أَنْ تَجِينَا

وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب، وحمله على ذلك وجود «أن» بعدها، فإنه إن يكن الأمر كما يقال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل إليه فى موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو: زيد رضى، فكيف به فى موضع بخلاف ذلك.

ص: وقد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مُشارًا بهما إلى ما قد ولياه، وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع.

ش: من نيابة ذى البعد عن ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧]، ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى: ﴿ذلكم الله ربى﴾ [الشورى: ١٠] ومنه قول امرأة العزيز مُشيرةً إلى يوسف عليه السلام: ﴿فذلكن الذى لمتنى فيه﴾ [يوسف: ٣٢]، بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن: ﴿ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١]، والمجلس واحد، إلا أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالاً وإعظاماً.

ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى: ﴿كلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾ [الإسراء: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ [القصص: ١٥].

وأما تعاقب ذى القرب وذى البعد على إثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلاً بقصة عيسى عليه السلام: ﴿ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ [آل عمران: ٦٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين﴾ [المائدة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وعندهم قاصرات الطرف أتراب هذا ما توعدون ليوم الحساب﴾ [ص: ٥٢]، ومنه: ﴿إن فى ذلك لذكرى﴾ [الزمر: ٢١]، و﴿إن فى هذا لبلاغاً﴾ [الأنبياء: ١٠٦].

لِسَانَ السُّوءِ تُهْدِيهِ إِلَيْنَا

وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ١٢٥)، الجنى اللداني (ص ٩٤)، الدرر (١/٢٤٠، ٢/٢٦٨)، شرح شواهد المعنى (١/٥٠٦)، معنى اللبيب (١/١٨٢)، همع الهوامع (١/٧٧، ١٥٦).

والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿عَوَانِ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أى بين الفارض والبكر، ومنه قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

إِن الرَّشَادَ وَإِنِ الْغَنَىَّ فِى قَرْنٍ بِكُلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ
والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لبيد^(٢) [من الكامل]:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناسِ كيفَ لبيدُ
ومثله قول مسكين الدارمي [من الطويل]:

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة أتى قدر من دون ذلك مُتَّاح

ص: ويشار إلى المكان «بهنا» لازم الظرفية أو شبهها، معطى ما «لذا» من مُصاحبة وتجرُّد، وكهنالك «ثم» و«هنا» بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال «هنت» موضع «هنا» وقد تصحبها الكاف.

وقد يراد بهنالك وهناك وهنأ الزمان.

وُبنَى اسمُ الإشارة لتَضَمَّنَ معناها، أو لشَبَّه الحرف وضعًا وافتقارًا.

ش: من قال فى الإشارة إلى الشخص القريب «ذا» قال فى الإشارة إلى المكان القريب «هنا» دون تنبيه ولا خطاب، ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال: هذا، قال: «ههنا». ومن قال: ذاك، قال: هناك. ومن قال: ذلك، قال: هنالك. ومن سَوَّى: ذاك وذلك، مُلغياً للتوسط، سَوَّى: هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفاً بالتوسط، لزمه مثل ذلك فى: هناك وهنالك. ومن قال: هذا، جامعا بين التنبيه والخطاب، قال ههناك، ولا يقال: ههنالك، كما لا يقال: هنالك.

ويشار أيضاً إلى المكان البعيد بـ«ثم»، وهنأ، وهنأ، كما يشار إليه بهنالك، وقد يقال: هنَّاك وهنَّاك. وقد يقال: هنتت، موضع هنأ، ومن شواهد هنأ قول الشاعر^(٣) [من الرجز]:

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٢/١٥ - منى)، تاج العروس (منا).

(٢) البيت للبيد فى ديوانه (ص ٣٥)، خزانة الأدب (٢/٢٥١)، شرح التصريح (١/١٢٩)، لسان العرب (١/٧٥٩ - نصب)، المحتسب (١/١٨٩).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/٢٤٢)، همع الهوامع (١/٧٨).

كَأَنَّ وَرَسَا خَالَطَ الْيَرْنََا خَالَطَهُ مِنْ هَهُنَا وَهَنَا

ومن شواهد هنتُ قول الآخر^(١) [من الرجز]:

وذكرها هنتُ ولات هنتُ

أراد: هنا، ولات هنا.

وكل هذه الأسماء المشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها، وإلى ذلك أشرت بقولي: «لازم الظرفية أو شبهها» لأن حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف.

وقد يشار بهنالك وهنالك وهنأ إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بهنالك قول الأفوه الأودي^(٢) [من الكامل]:

وإذا الأمورُ تعاضمت وتَشَابَهتْ فهنالك يعترفون أينَ المَفْرَعِ

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى: ﴿هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً﴾ [الأحزاب: ١١]، ومنه قول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

إذا هيَ قامتْ حاسِراً مُشْمَعِلَةً نَحِيْبَ الْفُوَادِ رَأْسُهَا مَا يُقْنَعُ
وقمتُ إليه بِاللَّجَامِ مُيسِّراً هِنَالِكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ومن الإشارة إلى الزمان بهنأ قول الشاعر^(٤) [من الكامل]:

(١) وقيله:

وَكَانَتْ الْحَيَاةَ حِينَ حَيَّتْ

والرجز للعجاج في ديوانه (٤٢٣/١)، لسان العرب (١٨٤/١)، (٤٨٤/١٥) (هنأ، هنا)، تهذيب اللغة (٣٧٦/٥)، وبلا نسبة في الدرر (٢٤٣/١)، همع الهوامع (٧٨/١).

(٢) البيت للأفوه الأودي في ديوانه (ص ١٩)، تخليص الشواهد (ص ١٢٨)، الدرر (٢٤٤/١)، المقاصد النحوية (٤٢١/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٧٨/١).

(٣) البيتان بلا نسبة في تاج العروس (ما).

(٤) البيت لشبيب بن جعيل في الدرر (٢٤٤/١)، (١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص ٩١٩)، المؤلف والمختلف (ص ٨٤)، المقاصد النحوية (٤١٨/١)، ولحجل بن فضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢)، ولأحدهما في خزنة الأدب (١٩٥/٤)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد =

حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتٌ هُنَّا حَنْتٌ وبدا الذى كانت نَوَارٍ أَجَنْتُ

فهنا إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، وحنت فى موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر.

وزعم بعض المتأخرين أن «هنا» اسم لات، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنت، أو وقت حنان. وليس ما زعم صحيحاً؛ لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال «لات» الملحقه بليس، ولاستعمال «هنا»؛ فإن «لات» إنما يكون اسمها الحين محذوفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أى: وليس الحين حين مناص، وهنا بخلاف ذلك، فلا يكون اسم لات. وأيضاً فإن «هنا» لا تفارق الظرفية إلا بدخول «من» أو «إلى» عليها، وارتفاعه على أن يكون اسم لات مناف لذلك، فلا يصح.

والضمير من قولى: «لتضمن معناها» عائد على الإشارة، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه، كما وضع للتنبيه والاستفتاح وغيرهما من المعانى الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمن أسماء لمعناها، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه: الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه.

واستحق البناء لتضمنه معنى من المعانى الحرفية، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى.

وهذا السبب يقتضى بناء كل اسم إشارة. ولكن عارضه فى ذين وتين شبههما بمثنيات الأسماء المتكمنة، فأعربا، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه.

وأما الشبه فى الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة فى إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما ينتزل منه منزلة الصلة من الموصول، وهذا أيضاً سبب عام.

وأما الشبه فى الوضع فالمراد به كون «ذا» و«ذى» وأخواتها موضوعة على حرفين. وذلك من وضع الحروف، فاستحقت البناء بذلك، وحملت البواقى عليها لأنها فروع أو كالفروع.

= (ص ١٣٠)، تذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، الجنى الدانى (ص ٤٨٩)، جواهر الأدب (ص ٢٤٩)،
خزانة الأدب (٤٦٣/٥)، شرح الأشموني (١/٦٦، ١٢٦)، مغنى اللبيب (ص ٥٩٢)، همع
الهوامع (١/٧٨، ١٢٦).

وإنما قلت: «أو كالفروع» لأن منها «هنا» وأخواتها، وليست فروعاً «لذا» و«ذى» ولكنها كالفروع، وإمكان الاستغناء عنها «بذا» أو «ذى» والمستغنى به أصل للمستغنى عنه.

* * *

باب المُعَرَّف بالأداة

ص: وهى «أل» لا اللام وحدها، وفقاً للخليل وسيبويه، وقد تخلفها «أم» وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه.

ش: قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها، وأن المعبر عنها «بالألف واللام» تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنها «بأل» حتى قال ابن جنى: «ذكر عن الخليل أنه كان يسميها «أل» ولم يكن يسميها «الألف واللام» كما لا يقال فى قد: القاف والذال».

قلت: قد عبر سيبويه عن أداة التعريف «بأل» كما فعل الخليل، فإنه قال فى باب: عدة ما يكون عليه الكلم: «وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل» فذكر: أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكى وبلى وقد وأو ويا، ومن ثم قال: «وأل تعرف الاسم كقولك: القوم والرجل» معبراً عنهما بأل، وجعلها من الحروف الجائئة على حرفين كأم وأخواتها.

وقال فى موضع آخر: «وإنما هى حرف بمنزلة قولك قد» ثم قال: «ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسى فتذكر، ولم يرد أن يقطع كلامه: ألى، كما يقول: «قدى» ثم يقول: «كأل وكأل» وهذا نصه، وهو موافق لما روى عن الخليل، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة فى موضع آخر لحكمت بموافقة الخليل مطلقاً، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة فى الأصل كهمزة «أم» و«أن» و«أو». وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة «اسمع» ونحوه بحيث لا يعده رباعياً فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة.

على أن الصحيح عندى، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضا.

واحتزرت بالزوم ونفى السبب من همزة «أمن» في القسم فإنها تفتح وتكسر، وكسرها هو الأصل، ففتحت لثلاثا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، ولم تضم لثلاثا تتوالى الأمثال المستقلة.

فإن جعل فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل الاستعمال لزوم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم؛ لأن همزة الوصل إذا فتحت التبتت بهمزة الاستفهام، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما يليق بها من إبدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر، وذلك يستلزم وقوع البديل حيث لا يقع المبدل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدء بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة «أل» همزة وصل زائدة فوجب اطراحه.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو: رَ زيداً والأصل: ارء، فنقلت حركة الهمزة إلى الرء، واستغنى عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يتبدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل: الإخوة، وذلك في مثل: رَ زيداً، لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور.

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في: يا أله، ولا في قولهم: فأله لأفعلن، بالقطع تعويضاً من حرف الجر؛ لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار، روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: فأله لأفعلن، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض، إذ في ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت، وإثبات ما أصله أن يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة

كهزمة: أم، وأن، وأو، لكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام، كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأى، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل، وهمزة أم في: ويَلْمَهُ.

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: مررت بالرجل، فتخطى العامل حرف التعريف، فلو كان الأصل «أل» لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار، كما أن الحروف التي لا تمتزج بالكلمة كذلك، ألا ترى أنك تقول: هل يزيد مررت؟ ولا تقول: بهل زيد مررت؟ فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الزاى من زيد ما تخطاه العامل.

والجواب: أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى زائد على المعنى المصحوب. ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهزمة الاستفهام، فإنها وإن كانت حرفاً واحداً في تقدير الانفصال، لكون ما تفيده من المعنى زائداً على مصحوبها، غير ممازج له. وعدم تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال، لكون ما تفيده من المعنى ممازجاً لمعنى الفعل الذى تدخل عليه. فإنها تعينه للاستقبال، وذلك تكميل لدلالته. وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال، وإن كان على حرفين؛ لأن ما أفاده من المعنى تكميل ليعين الاسم مسماه، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبه لفظاً كما تنزل منزلة الجزء معنى، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشد من امتزاج سوف بالفعل لوجهين:

أحدهما: أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل.

والثاني: أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به، شبيهاً بمفرد قصد به التعيين وضعاً كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل، فلا يقدر فى الامتزاج المعنوى كون المتمازجين بحرفين أو أكثر. وسوف وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا يجعله شبيهاً بمفرد قصد به وضعاً ما قصد بها ومصحوبها؛ لأن ذلك غير موجود.

وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به، ووقوعه بين

سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وما أدري وسوف إحالُ أدري أقومُ آل حِصْنٍ أم نساءُ

وفعل ذلك أيضا بقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

لقد أرسلوني في الكواعبِ راعياً فَقَدُ وأبى راعى الكواعبِ أفرسُ

أراد: فقد أفرس راعى الكواعب وحق أبى، فسكن الياء وفصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا: لما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جداً لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً كصَعْبٌ صُعُوبَةٌ فهو صَعْبٌ، وَسَهْلٌ سُهُولَةٌ فهو سَهْلٌ.

وقد يختلفان مطلقاً كَشَبَعٌ شَبَعًا فهو شَبَعَانٌ، وَجَاعٌ جُوعًا فهو جائع.

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كَرَضِيٌّ رِضًا فهو رَاضٌ، وَسَخِطٌ سَخَطًا فهو سَاحِطٌ، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحد.

وإن سُلِمَ حمل الشيء على ضده فيشترط حمله على نِدِّهِ، وقد أمكن الحمل عليه، فتعين الجنوح إليه.

ونقول: التعريف نظير التأنيث في الفرعية، فاشتركا في استحقاق علامة، والتنكير نظير التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخلو من علامة، فإن وضع للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف، تنبيهاً على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٧٣)، الاشتقاق (ص ٤٦)، جمهرة اللغة (ص ٩٧٨)، الدرر (٢/٢٦١، ٤/٢٨، ٥/١٢٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩)، شرح شواهد المغنى (ص ١٣٠، ٤١٢)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص ١٨٩)، مغنى اللبيب (ص ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/١٥٣، ٢٤٨، ٢/٧١).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٦/١٦١، ١٥/٢٠٩) (فرنس، قوا).

وأيضًا: فإن التعريف طارئ على التنكير كطُرُو الثنية على الأفراد فُيسَوَى بينهما يجعل علامة لكل واحد منهما حرفين، أحدهما يحذف في حال دون حال.

وأيضًا لما كانت «من» ذاتَ حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها من رجلٍ، وكان حرف التعريف نظيرها في العموم سُويَ بينهما، فكان حرف التعريف حرفين، تسوية بين النظيرين.

ولما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفًا فيصير المعرفة بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جعل أهل اليمن ومن دناهم بدلها ميمًا؛ لأن الميم لا تدغم إلا في ميم، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك.

ص: فإنَّ عَهْدَ مَدْلُولٍ مَصْحُوبِهَا بِحَضُورِ حِسِّيٍّ أَوْ عِلْمِيٍّ فَهِيَ عَهْدِيَّةٌ، وَإِلَّا فَجِنْسِيَّةٌ.

ش: أشرت بالحضور الحسي إلى حضور ما ذُكِرَ كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وإلى حضور ما أُبْصِرَ كقولك لمن سَدَّ سَهْمًا: القِرطاسَ والله.

وبالحضور العلمي إلى نحو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦]، و﴿إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

ثم قلت: «وإلا فجنسية» أى إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة معهودًا بأحد الحضورين المبيينين بالأداة فهي جنسية.

ص: فَإِنَّ خَلْفَهَا كُلُّ دُونَ تَجَوُّزٍ فَهِيَ لِلشُّمُولِ مَطْلَقًا، وَيُسْتَثْنَىٰ مِنْ مَصْحُوبِهَا. وَإِنْ أُفْرِدَ فَباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى.

فإن خلفها تجوزًا فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة.

ش: مثال التي يخلفها كلُّ دون تجوز قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، والمراد بكون الشمول مطلقًا عموم الأفراد والخصائص، بخلاف التي يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك: زيد الرجل، بمعنى الكامل في الرجولية، الجامع لخصائصها،

فإن هذا تجوز لأجل المبالغة.

ويستعملون كلاً بهذا المعنى تابعاً وغير تابع فيقولون: زيد كل الرجل، وزيد الرجل كل الرجل، وحكى الفراء عن العرب: أطعمنا شاة كل شاة.

والشمول الحقيقي هو الأصل، ولذلك استغنى عن قرينة، ولم يستغنِ الثاني عنها.

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [العصر ١ - ٣]، فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان.

والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخيره موافقة اللفظ كقوله تعالى: ﴿والجار ذى القربى والجار الجنب﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله تعالى: ﴿لا يصلاحها إلا الأشقى الذى كذب وتولى وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى﴾ [الليل: ١٥ - ١٨].

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾ [النور: ٣١]، وحكى الأخفش: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض. ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد، أى من الناس، أنشد اللحياني^(١) [من البسيط]:

وليس يظلمنى فى وصل غانية إلا كعمرو وما عمرو من الأحد

قال اللحياني: ولو قلت: ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت.

ص: وقد تعرض زيادتها فى علم، وحال، وتمييز، ومضاف إليه تمييز. وربما زيدت فلزمت.

والبدلية فى نحو: ما يحسن بالرجل خير منك، أولى من النعت والزيادة. وقد تقوم فى غير الصلة مقام الضمير.

ش: عروض زيادتها فى علم كقول الشاعر [من الكامل]:

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٣/٤٥١ - وحد)، تهذيب اللغة (٥/١٩٧)، تاج العروس (٩/٢٧٤ - وحد).

وَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا ولقد نهيتك عن بنات الأوبرِ
 أراد بنات أوبر، وهو علم لضرب من الكمأة. وقال آخر^(١) [من الطويل]:
 أما ودماءٍ مائراتٍ تخالها عَلَى قُنَّةِ العُرَى وبالنسرِ عَنَدَمَا
 أراد نسرًا وهم صنم.

وعروض زيادتها في الحال كقراءة بعض القراء ﴿ليخرجن الأعرز منها الأذل﴾
 [المنافقين: ٨]، أي ليخرجن العزيز منها ذليلاً. وكقول بعض العرب: ادخلوا الأول
 فالأول، أي: أولاً فأولاً. ومنه قول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

دُمْتَ الحَمِيدَ فما تَنفُكُ مُتَّصِرًا على العِدا في سبيلِ المجد والكرم
 وعروض زيادتها في التمييز كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو
 ومنه الحديث: أن امرأة كانت تهراق الدماء، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل
 إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوباً على التمييز، ثم أدخل عليه حرف
 التعريف زائداً.

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر [من الوافر]:

(١) البيت لعمرو بن عبد الجن في خزائن الأدب (٧/٢١٤، ٢١٧)، لسان العرب (٦/١١ - أيل)، وله أو
 لرجل جاهلي في المقاصد النحوية (١/٥٠٠)، ولعبد الحق في لسان العرب (٥/٢٠٦ - نسر)،
 وبلا نسبة في الإنصاف (١/٣١٨)، تخلص الشواهد (ص٣٦٧)، سر صناعة الإعراب
 (١/٣٦٠)، لسان العرب (٥/٣٧٨، ١٢/٤٣٠، ١٣/٣٤٩، ١٥/٢٦٨) (عزز، عندهم، قنن،
 لوى)، المنصف (٣/١٣٤).

(٢) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص١٦٨)، الدرر (١/٢٤٨)، مع الهوامع (١/٨٠).

(٣) البيت لرشيد بن شهاب في الدرر (١/٢٤٩)، شرح اختيارات المفضل (ص١٣٢٥)، شرح
 التصريح (١/١٥٠، ٣٩٤)، المقاصد النحوية (١/٥٠٢، ٣/٢٢٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك
 (١/١٨١)، تخلص الشواهد (ص١٦٨)، الجنى الدانى (ص١٩٨)، جواهر الأدب (ص٣١٩)،
 شرح الأشموني (١/٨٥)، شرح ابن عقيل (ص٩٦)، شرح عمدة الحفاظ (ص١٥٣، ٤٧٩)،
 مع الهوامع (١/٨٠، ٢٥٢).

إلى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلاءٍ لِبَابِ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالشَّهَادِ^(١)
 أراد: لبابُ بُرٍّ وأنشد أبو علي^(٢) [من الكامل]:

تُولَى الضَّجِيعَ إِذَا تَنَّبَهُ مَوْهِنَا كالأقْحَوَانَ مِنَ الرِّشَاشِ المُسْتَقَى

وزعم أن قائله أراد: من رشاش المستقى، فزاد الألف واللام، ولم يعتد بهما فلذلك أضاف إلى ما هما فيه.

وهذا الذى ذهب إليه بعيد، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد: كالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى، فحذف من الأول، وأبقى الثانى دليلا عليه، كما فعل من قال^(٣) [من الطويل]:

تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا يَمِينَهَا أَبْعَلَى هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

أراد: بعلى هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس، ثم حذف، وهذا التوجيه نظائره كثيرة، ولا نظير لما وجه به أبو علي، فلذلك لم أقل بقوله.

وأشرت بقولى: «وربما زيدت فلزمت» إلى نحو: اليسع، والآن، والذى. وأشرت بقولى: «والبدلية فى نحو: ما يحسن بالرجل خير منك، أولى من النعت» إلى قول سيبويه فى باب: «مجرى نعت المعرفة عليها» ومن النعت: ما يحسن بالرجل مثلك أو خير منك أن يفعل ذلك. وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام. ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام، كما أن الجماء الغفير على نية إغناء الألف واللام نحو: «طرا وقاطبة» فحكم الخليل فى المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت.

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٢٧)، أساس البلاغة (ص١٥٩ - روح)، جهرة اللغة (ص٥٠٢)، سمط اللآلى (ص٣٦٣)، لسان العرب (٢/٤٤٧ - روح)، المعانى الكبير (١/٣٨٠)، ولأبى الصلت فى المستقصى (١/٢٨١)، ولأمية أو لأبى الصلت فى الدرر (١/٢٤٩)، ولابن الزبير فى لسان العرب (٥/٣٦٣ - شيز)، وبلا نسبة فى جهرة اللغة (ص٢١٨)، المقرب (١/١٦٣).

(٢) البيت للقطامى فى ديوانه (ص١١٠، ١١١)، المقاصد النحوية (٤/٤٠)، وبلا نسبة فى حاشية يس (٢/٢٤).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأن الألف واللام زائدتان في نية الإطراح.

وعندى أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما.

وأشرت بقولي: وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل حسن الوجه، بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى: حسن وجهه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن على بن محمد بن علي المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلافاً؛ لأن سيويوه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: «ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبطنُ» وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.

قلت: لما كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائيهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز مررت برجل حسن وجهه أبيه، واختلف في جواز نحو: مررت برجل حسن وجهه أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيويوه.

ومن ورود الألف واللام عوضاً من الضمير قوله تعالى: ﴿فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾ [النازعات: ٣٧-٤١]، ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿جنات عدن مفتحة لهم الأبواب﴾ [ص: ٥٠]، وزعم أبو علي والزخشي أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعاً بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن «مفتحة» صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.

وأيضاً: فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السبب المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير.

قال ابن خروف: «وحمل أبو على وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير في الصفة، ولا يطرد لهم ذلك في مثل: مررت برجل كريم الأب، وحسن وجه الأخ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة».

فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً.

وقد منع التعويض بعض المتأخرين وقال: لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لم يجتمعاً، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعاً في قول طرفة^(١) [من الطويل]:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة يجس الندامى بضة المتجرد

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جئ به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك.

ونظير هذا أن التاء في جهة، عوض من الواو التي هي فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يُجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء في وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.

الثاني: أن نقول: سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله^(٢)

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣٠)، خزانة الأدب (٤/٣٠٣، ٨/٢٢٨)، المحتسب (١/١٨٣)، وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/٨٣).

(٢) الرجز لأبي خراش في الدرر (٣/٤١)، شرح أشعار الهذليين (٣/١٣٤٦)، المقاصد النحوية (٤/٢١٦)، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (٢/٢٩٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٢)، الإنصاف (ص ٣٤١)، أوضح المسالك (٤/٣١)، جواهر الأدب (ص ٩٦)، رصف المباني (ص ٣٠٦)، سر صناعة الإعراب (١/٤١٩، ٢/٤٣٠)، شرح الأشموني (٢/٤٤٩)، شرح ابن عقيل (ص ٥١٩)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٣٠٠)، لسان العرب (١٣/٤٦٩ - آله)، اللمع =

[من الرجز]:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومما يقوى كون حرف التعريف عوضاً قول الشاعر فى صفة صقر^(١) [من البسيط]:

يَأْوِي إِلَى قُنَّةِ خَلْقَاءِ رَاسِيَةِ حُجْنِ الْمُخَالِبِ لَا يَغْتَالُهُ الشَّبَعُ

أراد: حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر

الثياب، وأنشد الكوفيون^(٢) [من الطويل]:

أَيَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدِّجَاجِ سَهَرْتُهَا بِيغْدَادِ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

أراد: خرسا دجاجها، لولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء

الثياب.

وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقدر فى صحته عدم

استعماله فى صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدر فى كون تنوين حيثئذ

عوضاً من الإضافة امتناع ذلك فى إذا وغيرها من الملازمات للإضافة.

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُسْتَقْبَحُ خلوه من الضمير والألف

واللام معاً، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين؛ لأنك لو قلت: كُرُّ بستين، فأخليت

من الضمير والألف واللام معاً لم يُسْتَقْبَحِ، بخلاف ما تقدم.

* * *

= فى العربية (ص ١٩٧)، المحتسب (٢/٢٣٨)، المقتضب (٤/٢٤٢)، نوادر أبى زيد (ص ١٦٥)،

همع الهوامع (١/١٧٨)، تهذيب اللغة (٦/٤٢٦)، المخصص (١/١٣٧).

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٢٤٢)، لسان العرب (٤/٤١٢، ١١/٥٠٩) (شعر،

غول)، أساس البلاغة (غول)، تهذيب اللغة (١/٤٢٣، ٨/١٩٢)، وعندهم:

من مرقب فى ذرى خلقاء راسية

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٣/٩٤، ١٣/٥٨ - بغداد، بغدن)، المخصص (١٦/١٦٣)،

تاج العروس (بغدن).

فصل

ص: مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو فضلة، أو بينهما. فالرفع للعمدة. وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيهه به لفظاً. وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل.

والنصب للفضلة وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به.

والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه.

وَأَلْحَقَ مِنَ الْعَمْدَةِ بِالْفَضَلَاتِ الْمَنْصُوبُ فِي بَابِ: كَانَ، وَإِنَّ، وَلَا.

ش: العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم اللفظ به. والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض، وسيأتى توضيح ذلك إن شاء الله تعالى.

ولما كان المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمت عبد الله.

وفي موضع يقع فضلة نحو: زيد ضارب عمرو، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة. ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا: هي أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هي فيه وقفا وإدغاما بخلاف غيرها.

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علما للمضاف إليه؛ لأنه قد يكمل العمدة، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة.

ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، تعينت الفتحة

للفضلة، وتبع كل واحد من الحركات ما هو بالثيابة عنها، وقد تقدم بيان ذلك فى باب الإعراب.

والمراد بالمفعول المطلق: المصدرُ المؤكِّد. والمبيِّن للنوع، أو لعدد المرات.

والمراد بالمُقيِّد: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

ولما تقدَّم أن النصب إعراب الفضلات، وكان ما نصب فى باب «كان» وباب «إن» وباب «لا» عمدة، لكونه أحد ركنى الإسناد، نهت على ذلك بقولى: «وألحق من العمَد بالفضلات» إلى آخره.

* * *

باب المبتدأ

ص: وهو ما عَدِمَ حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبِرٍ عنه، أو وصفٍ سابقٍ رافع ما انفصل وأغنى.

والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافا لمن رفعهما به، أو بتجرُّدِهما للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر، أو قال: ترافعا.

ش: قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسما، نحو: زيد كاتب، وزيد معرب. ويكون غير اسم نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فخير خبر عن «أن تصوموا» باعتبار المعنى. فلو قلت: وأن تصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخباراً باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبِر عنه فى اللفظ غير اسم قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم﴾ [يس: ١٠]، أى سواء عليهم الإنذارُ وعدمه. ولذا لم أصدر حد المبتدأ بالاسم؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صدرته بما عدم عاملا لفظيا ليتناول الاسم وغيره. واحتزرت بقولى: أو حكما، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر: ٣]، فإن «خالقا» مبتدأ، ولم يعدم عاملا لفظيا عدما حقيقاً، بل عدما حكما؛ لأن «من» زائدة، فهى وإن وجدت لفظا، معدومة حكما. وقيد العامل الذى عدمه المبتدأ بكونه لفظيا، إشعاراً بأن للمبتدأ عاملاً معنوياً، وهو الابتداء.

ولما كان ما عدم عاملاً لفظياً صالحاً لتناول أسماء الأفعال، ولتناول الفعل المضارع العارى من ناصب وجازم، وكان المبتدأ ينقسم إلى مُخْبِرٍ عنه وغير مخبر عنه، ذكرت مخبراً عنه والوصف المقيد، منعاً لدخول مالا يقصد دخوله، وجمعا لنوعى المبتدأ.

والمراد هنا بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد. ومن الابتداء بالمشتق: أضرابُ الزيدان؟ وما مضروبُ الزيدان. وأذاهبةُ جاريتك؟ وأكريمة نساؤكم؟.

ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد: أقرشيع قومك؟ وأقرشى أبواك؟ وهذه الأمثلة

من أمثلة سيبويه، ولو جعل مكان الهمزة منها حرف نفي لم يختلف الحكم، قال سيبويه: ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذهب فلانة؟ وأحاضر القاضي امرأة؟.

وقيد الوصف «بسابق» احترازاً من نحو: الزيدان قائم أبواهما.

وقيدته «برافع» دون إضافة إلى فاعل، لأعم بذلك الوصف الرافع فاعلاً، والرافع مفعولاً، نحو: ما مضروبُ العمران.

وأشرت بقولي: «بتقييد المرفوع بالانفصال» إلى أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلاً، بل إذا كان منفصلاً، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور، إذ لا فارق بين قولك: أضارب الزيدان؟ وما ضارب هما. قال الشاعر^(١) [من الطويل]:

أمرتِجَع لى مثلَ أيامِ حَنَّةٍ وأيامِ ذى قارٍ علىِّ الرّواجِعُ
وقال آخر^(٢) [من البسيط]:

أقَاطِنُ قومُ سلمى أم نَوَوا ظَعَنًا إن يَظَعُنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنًا
وقال آخر^(٣) [من الطويل]:

خَليلىَّ ما وافٍ بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى علىِّ مَنْ أقاطِعُ
ومنه فى أحد الوجهين: «أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم» [مريم: ٤٦].

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١١٥/٨ - رجع)، تاج العروس (٢١، ٧٨ - رجع).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٩٠/أ)، تخلص الشواهد (ص ١٨١)، جواهر الأدب (ص ٢٩٥)، شرح الأشموني (٨٩/١)، شرح التصريح (١٥٧/١)، شرح شذور الذهب (ص ٢٣٣)، شرح قطر الندى (ص ١٢٢)، المقاصد النحوية (٥١٢/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٨٩/١)، تخلص الشواهد (ص ١٨١)، الدرر (٥/٢)، شرح الأشموني (٨٩/١)، شرح التصريح (١٥٧/١)، شرح شذور الذهب (ص ٢٣٢)، شرح شواهد المغنى (٨٩٨/٢)، شرح قطر الندى (ص ١٢١)، مغنى اللبيب (٥٥٦/٢)، المقاصد النحوية (٥١٦/١)، همع الهوامع (٩٤/١).

واحتترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو: أقائم أبوه زيد، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق، إلا أنه غير مُغنٍ، إذ لا يحسن السكوت عليه، فليس مما نحن فيه، بل «زيد» مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبوه مرتفع به. ويجوز كون قائم مبتدأ مخبرا عنه بزيدٍ، كما قال سيبويه في: «مررت برجل خير منه أبوه» فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر، مع أن الأول نكرة، والثاني معرفة، وسيأتى بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى.

والإشارة «بذلك» إلى ما عدم عاملا لفظيا، و«بكذلك» إلى القيود التي قيد بها كل واحد من قسمي المبتدأ.

والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجردا مسندا إليه خبر، ومسندا هو إلى ما يسد مسد الخبر.

ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة، منها قوله: «المبتدأ كل اسم ابتدء به ليبنى عليه كلام» ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق. وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلة» هذا نصه، وقوله هو الصحيح، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة.

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معا، وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفيعين دون اتباع، فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفيعين دون اتباع.

الثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟.

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

وأمثل من قول من قال: الابتداء والخبر معا قول أبي العباس: «الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ» وهو أيضاً مردود؛ لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتنقوى الفعل بواو المصاحبة. أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى، كتنقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من. فالقول بأن الابتداء عامل مُقَوَّى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده.

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها في الجواب بوساطة فعل الشرط، وليس كما زعم؛ لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعاً، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له.

وقول من يقول: إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضاً بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.

والثاني: أنه جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بَوْنٌ، فكيف يتحدان؟.

الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جُرِّ

منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد، و^(١) [من الطويل]:

هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضا، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يتمتع صاحبها في الدار، كما لا يتمتع: في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه.

ص: ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يُصَغَّرُ، ولا يُوصَفُ، ولا يُعرَّفُ، ولا يُثنى، ولا يجمع، إلا على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى، خلافا للأخفش، وأجرى في ذلك «غير قائم» ونحوه مجرى: ما قائم.

ش: قد تقدم أن أحد قسمي المبتدأ وصف يرفع ما يليه، ويسد مرفوعه مسد خبره، وإياه عنيت الآن بقولي: «ولا خبر للوصف المذكور» وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل؛ لأن قولك: أضراب الزيدان؟ بمنزلة: أضراب الزيدان؟ فكما لا يفتقر: أضراب الزيدان، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلة. ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتاج إلى خبر لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولهذا خطيء من

(١) تمام البيت:

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

البيت للفرزدق في ديوانه (ص ٨٦٣)، الأزهية (ص ٢١٠)، تخلص الشواهد (ص ٢٨٦)، جهمرة اللغة (ص ٦٣٦)، خزانة الأدب (٤/١٤٢)، الدرر (٢/١٢٦)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٧٢)، لسان العرب (١٥/٢٠٠ - قلا)، المقاصد النحوية (٢/١٣٥، ١٤٩)، وبلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٣٦١ - قرد)، الأشباه والنظائر (٣/١٢٦)، أوضح المسالك (١/٢٩٩)، الجنى الدانى (ص ٥٥)، جواهر الأدب (ص ٥٢)، خزانة الأدب (٥/١٤)، الدرر (٥/١٣٩)، شرح الأشموني (١/١٢٤)، لسان العرب (٣/٣٥٠، ١١/٧٠٧) (قرد، هليل)، المنصف (٣/٦٧)، همع الهوامع (١/١٢٧، ٢/٧٧).

يعد هذا المبتدآت المحذوفة الأخبار؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ذلك.

ولما كان الوصف المذكور منزلا منزلة الفعل لم يجوز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة.

ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان؟ وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل ساد مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي: «إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» وقد أشرت إلى هذه اللغة في باب الإعراب، وسيأتي ذكرها مستوفى في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

وأشرت بقولي: «ولا يجري ذلك المجرى باستحسان» إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجوز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوله ما لم يقل.

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكِ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَيْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

ومنه قول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

(١) البيت لرجل من الطائيين في تخلص الشواهد (ص ١٨٢)، شرح التصريح (١/١٥٧)، المقاصد النحوية (١/٥١٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩١)، الدرر (٢/٧)، شرح الأشموني (١/٩٠)، شرح ابن عقيل (ص ١٠٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ١٥٧)، شرح قطر الندى (ص ٢٧٢)، همع الهوامع (١/٩٤).

(٢) البيت لزهير بن مسعود الضبي في تخلص الشواهد (ص ١٨٢)، حزانة الأدب (٢/٦)، الدرر (٣/٤٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٥٩٥)، المقاصد النحوية (١/٥٢٠)، نوادر أبي زيد (ص ٢١)، وبلا نسبة في الخصائص (١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨)، رصف المباني (ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٧)، شرح ابن عقيل (ص ١٠٢)، لسان العرب (١٥/٤٩١ - يا)، =

فخيراً نحن عند الناس منكم إذا الدّاعى المَثُوبُ قال يا لا

فخيراً مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون «خير» خبراً مقديماً، ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم فى ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومن، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل «نحن» مرتفعاً بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه.

والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنهم يجعلونه مرفوعاً بما بعد وما بعد مرفوعاً به، على قاعدتهم، ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون أيضاً إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضاً جعله نعت منوى مطابق للآخر فى إفراده وتثنيته وجمعه، ولا بد من كون النعت مطابقاً، ويسمونه خلفاً.

ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور، فكما يقال: أقمم الزيدان؟ يقال: هل مُعْتَقُ العبدان؟ وما صنَعُ العُمَران؟ ومن خاطبُ البكران؟ ومتى ذاهب العمران؟ وأين جالس صاحبانا؟ وكيف مصبح ابناك؟ وكم ماكث صديقاك؟ وأيان قادم رفيقاك؟.

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى، ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الأسماء، وذلك: ما، ولا، وإن، وليس، إلا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها، كما سد مسد خبر المبتدأ. وكذلك الحكم بعد «ما» إن جُعِلَتْ حجازية، ولم ينتقض النفى. فإن جعلت تميمية، أو انتقض النفى، فالوصف بعدها مبتدأ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ. مثال ذلك بعد ليس: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران. ومثال ذلك بعد «ما»: ما ذاهب عبدك، وما مقيم إلا أخواك.

وإذا قصد النفى بغير مضافاً إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفى صريح، ويسد مسد خبر المبتدأ، وعلى ذلك وجه الزمخشري قول

الشاعر^(١) [من المديد]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
ومثله قول الآخر^(٢) [من الخفيف]:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرَحَ اللَّهُ - وَ لَا تَغْتَرَّرِ بِعَارِضِ سِلْمٍ
وإلى نحو هذا أشرت بقولي: وأجرى في ذلك: غير قائم، مجرى: ما قائم.

ص: ويحذف الخبر جوازا لقرينة، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا، أو قسم صريح، وبعد واو المصاحبة الصريحة، وقبل حال إن كان المتبدأ أو معموله مصدرا عاملا في مُفسَّر صاحبها، أو مؤولا بذلك.

ش: من القرائن المحوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخْبِر عنه، كقولك: زيد، لمن قال: مَنْ عندك؟ أى: زيد عندي. والعطف عليه نحو: زيد قائم وعمرو، أى وعمرو كذلك. فهذا وشبهه من الحذف الجائز؛ لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي دلت عليه، ولم يكن واجبا إذ ليس فى محل المحذوف غيره فيسد مسده، كما فى المواضع التي حكم فيها بوجوب الحذف.

ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف. كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حِيَةٌ﴾ [طه: ٢٠]، و﴿فَإِذَا هِيَ بِيضَاءٌ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، و﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ [يس: ٥٣]، و﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٥٨].

وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هى دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو

(١) البيت لأبى نواس فى ديوانه (ص ٤١٩)، الدرر (٦/٢)، أمالى ابن الحاجب (ص ٦٣٧)، خزانة الأدب (٣٤٥/١)، مغنى اللبيب (١٥١/١، ٦٧٦/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٩٤/٣)، ٢٨٩/٥، ١١٣/٦، ٢٥/٧)، تذكرة النحاة (ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥)، شرح الأشموني (٨٩/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٠١)، المقاصد النحوية (٥١٣/١)، همع الهوامع (٩٤/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٣٦٦)، شرح ابن عقيل (ص ١٠١)، مغنى اللبيب (٦٧٦/٢).

المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمرا، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله. والمراد هنا بالقبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مُقَيَّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالمًا ما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك. ومنه قوله ﷺ: «لولا قومك حديثٌ عهدٌم بكفر لآسست البيت على قواعد إبراهيم».

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القليل قول المعري في صفة سيف^(١) [من الوافر]:

فلولا الغمْدُ يُمسيكه لسالا

وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوين، وغفل عنه أكثر الناس. ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السندی^(٢) [من البسيط]:

لولا أبواك ولولا بَعْدُهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ

وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه قسما صريحا، نحو: لعمرك، وإيمن الله. وإنما وجب حذف خبره، لأن فيه ما فى خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلوما، مع سد الجواب مسده. فلو كان المبتدأ فى القسم صالحا لغير القسم، نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: على عهد الله لأفعلن، فيؤتى بالخبر، وجائز أن يقال: عهد الله لأفعلن، فيحذف الخبر، لأن ذكر «لعمرك» و«إيمن الله» مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه، بخلاف عهد الله، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه، ففرق

(١) عجز بيت وصدده:

يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

والبيت لأبى العلاء المعري فى أوضح المسالك (٢٢١/١)، الجنى الدانى (ص ٦٠٠)، الدرر (٢٧/٢)، رصف المباني (ص ٢٩٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (١٠٢/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٢٨)، معنى اللبيب (٢٧٣/١)، المقرب (٨٤/١).

(٢) البيت لأبى عطاء السندی فى المقاصد النحوية (٥٦٠/١)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص ١٢٧).

بينهما، وجعل أحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه، فلذلك قلت: أو قسم صريح.

من الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت ورأيك، وكلّ عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمتُه. وإنما كان الحذف هنا واجبا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجر بها، مع ظهور المعنى، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها، وعلى ما يليها فى حصول الفائدة، وكذلك لا يحتاج إليه فى اللفظ مع الواو ومصحوبها، لكن بشرط أن يكون نصًّا فى قصد المصاحبة، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها فى الاستغناء بهما عن الخبر منزلة «سقيا» وأمثاله فى الاستغناء بها عن الأفعال، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازما.

قال أبو الحسن بن خروف فى هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر «مقرونان» فليبان المعنى. قلت: يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك. فالقول ما قاله غيره: أن الخبر محذوف.

فلو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة، ولمطلق العطف لم يجب الحذف، نحو قولك: زيد وعمرو، وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صالح، فلك أن تأتى بالخبر فتقول: زيد وعمرو مقترنان، ولك أن تستغنى عن الخبر اتكالا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب.

ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا فى مفسر صاحبها، أو مؤولا بذلك، نحو: ضربى زيدا قائما، وأصله عند أكثر البصريين: ضربى زيد إذا كان قائما، فالمبتدأ «ضربى» وخبره «إذا» وكان تامة؛ لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائما، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولا ممتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيهه، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خبر. ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبى عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(١) ومثله قول

(١) أخرجه أبو داود (٨٧٥)، والنسائى (٢٢٦/٢)، وأحمد (٢٤١/٢)، والبيهقى فى الكبرى

الشاعر^(١) [من البسيط]:

خير اقترابى من المولى حليفَ رضىً وشرُّ بَعْدَى منه وهو غَضَبَانُ

ومثال كون المصدر العامل فى مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك: كلُّ شربى السويق ملئتوتا، وبعضُ ضريك زيذاً بريثاً.

وإلى نحو: أقربُ ما يكون العبد، وخير اقترابى من المولى، أشرت بقولى: «أو مؤولا بذلك» أى بالمصدر المقيد؛ لأن «ما يكون» مؤول بالكون، وأقرب الكون كون، وخير الاقتراب اقتراب.

واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملاً فى مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك، كقولك: ضربى زيذا قائماً شديداً، فالمبتدأ فيه مصدر عامل فى صاحب الحال وفيها، فلم يصح أن تغنى عن خبره؛ لأنه من صلته. وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليها «إذا» أو «إذ» أو «ما» متعلقة بالمصدر فإن الحال حينئذ لا يغنى عن الخبر؛ لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر، فالجميع من الصلة، فلا يغنى شىء منه عن الخبر.

وتناول احترازى أيضاً قولهم: «حكمتك مُسَمَّطاً» فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذ؛ لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذى هو حكمتك، بخلاف: ضربى زيذا قائماً، فإن صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة، وهو ضمير عائد على زيد، وزيد معمول المصدر المفعول مبتدأ. وإنما قلت: إن مسمطاً حال من ضمير عائد على المصدر، لأن التقدير: حكمتك لك مسمطاً، أى مثبته، فصاحب الحال الضمير المستكن فى «لك» وهو عائد على المصدر المفعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم، ونحو: ضربى زيذا قائماً، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، الحذف فيه ملتزم.

وليس وجود المفعول فى نحو: ضربى زيذا قائماً، شرطاً، بل يجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه من فعل لازم، كقولك: قيامك محسناً، وإحسانك قائماً. وهذا

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، الدرر (٣٠/٢)، شرح الأشموني (١٠٤/١)، المقاصد النحوية (٥٧٩/١)، همع الهوامع (١٠٧/١).

النوع أيضًا داخل تحت قولي: «إذا كان المبتدأ عاملا في مفسر صاحبها» فإن المضاف عامل في المضاف إليه.

ص: والخبر الذى سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله، وفاقا للأخفش، ورفعها خبرا بعد أفعال مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع.

ش: فاعل سَدَّت من قولي: والخبرُ الذى سَدَّت مَسَدَه ضمير عائد على الحال التى أغنت عن الخبر فى: ضربى زيدا قائما، ونحوه، والغرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه فى هذه المسألة، وينبغى أن يعلم أولا أن فيها ستة أوجه:

أحدها: أن يكون التقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما، وهذا هو المشهور عند البصريين.

الثانى: أن يكون التقدير: ضربى زيدا ضربه قائما، وهذا مذهب الأخفش.

الثالث: أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف فى نحو: قائم الزيدان.

الرابع: أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه.

الخامس: أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر حذفًا لأجل الاستطالة، كما حذف عند أبى على الخبر فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول إنى أحمد الله ثابت. وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها: ضربى زيدا قائما ثابت.

السادس: أن يكون «ضربى» فاعل بثبت مضمرا، ويكون المسوغ لتقديره أولا كالمسوغ لتقديره «ثابت» آخرا.

وأجود هذه الأقوال الأولى والثانى، إلا أن الثانى أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى. وإنما قلت: إن الثانى أقل حذفًا؛ لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه عند من يراه: ضربى زيدا مستقر إذا كان قائما.

وأيضاً: فإن الثاني حذف فيه خبر عامل بقى معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذى هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعده الأصل، وكثرة الوسائط.

وأيضاً: فإن الحاذف على الوجه الثانى أبين عذراً فى الحذف؛ لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ، فيستقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف، وليس فى قول القائل: ضربى زيدا ضربه قائماً، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائماً.

وأما الوجه الثالث من الخمسة، وهو أن يغنى فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه فى نحو: أقائم الزيدان، فضعفه بين؛ لأنه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله، فكان يقال: ضربى، فيحسن السكوت عليه، لأن فيه معنى ضربت، كما يحسن السكوت على: أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى: أيقوم الزيدان؟ وفى امتناع ذلك، وجواز هذا، دليل على فساد القول بتساويهما.

وأما الوجه الرابع، وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضاً؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف، فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغنائها عما لا يستغنى عنه الظرف، مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيد قائماً؛ لأنه بمعنى فى حال قيام. وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل إلا مثل المقدر للظرف، فكما يقال فى قولك: زيد فى حال قيام، تقديره: زيد مستقر فى حال قيام، كان يقال فى: ضربى زيدا قائماً، ضربى زيدا مستقر قائماً، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال. وصاحب هذا الوجه الرابع هو ابن كيسان، قال فى كتابه: وقد يجعلون الحال خبراً للمصدر كالوقت، فيقولون: ضربك زيدا قائماً، وخروجك معنا راكباً، قال: وقد يجعلون الواو خبراً للمصدر، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت، كقولك: قيامك والناس قعود، وخروجك والركب يسير. وقال: المصدر يكون خبره الحال كقولك: قيامك محسناً، وإحسانك قائماً، يريد: قيامك فى

إحسانك، وإحسانك في قيامك.

وأما الخامس فإنه وجه يلزم أبا على القول به؛ لأنه أجاز في قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، أن يكون «إنى» محكيا بالقول، فيكون من صلته، ويكون خبر المبتدأ الذى هو: أول ما أقول، محذوفا، كأنه قال: أول قولى هذا الكلام ثابت. فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا، وتقديره بمثل ما قدره هناك؛ لأن الحاجة إليهما سواء، والمخبر عنه فى الصورتين مصدر؛ لأن أول القول قولى. والصحيح فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، أن يكون كلاما تاما، فيجعل «أول ما أقول» مبتدأ، و«إنى أحمد الله» خبره. كأنه قال: مبتدأ كلامى هذا الكلام. ولا يصح أن يقدر «ثابت» خبرا؛ لأن ذلك يقتضى ثبوت أول هذا القول، وأول الشئ غير جميعه، فيكون الثابت أول حرف من الجملة، إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها، وكلاهما ليس مقصودا، فتعين كونه مردودا. وأيضا فإن تقدير «ثابت» خبرا بعد: إنى أحمد الله، وبعد: ضربى زيدا قائما، وأمثالهما، تقدير ما لا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان فى حذفه ذلك ممنوع.

وفى رد هذا الوجه الخامس إشعار برد الوجه السادس؛ لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره، وتقدير ما عدم نظيره. فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش، ويليه الأول، وما سواهما ضعفه بين، وإطراحه متعين. وأجاز الأخفش فى نحو: أخطب ما يكون الأمير قائما، رفع قائم خبر أخطب، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين:

أحدهما: إضافة «أخطب» مع أنه من صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو فى تأويل الكون.

والثانى: الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان عن «أخطب ما يكون» مع أنه فى المعنى كون؛ لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعا.

وإلى هذا أشرت بقولى: «ورفعها خبرا بعد أفعال مضافا إلى ما موصولة بكان أو

يكون جائز». وقولى: «وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع» أشرت به إلى نحو قول القائل: ضربى زيدا قائم، على تقدير: وهو قائم، فحقه أن يمنع مطلقا؛ لأنه شبيه بقولك: جاء زيد ركب، على تقدير: وهو ركب، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء فى جواب الشرط وهو أضعف، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثال حذف المبتدأ مقرونا بالفاء قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

بنى تُعَلَّ لا تَنْكِعُوا العَنزَ شَرِبِهَا بنى تُعَلَّ مَنْ يَنْكَعُ العَنزَ ظالم

أراد فهو ظالم.

ص: وليس التالى لولا مرفوعا بها، ولا بفعل مضمر، خلافا للكوفيين، ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواو والحال المشار إليهما، خلافا لزاعمى ذلك. ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقا للكسانى، ويجوز إتباع المصدر المذكور، وفاقا له أيضا.

ش: قد تقدم أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح؛ لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به فى كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، وسد الجواب مسده، بل يكون أولى بصحة حذف خبر؛ لأن فى لولا إشعارا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذى يشعر به هو المقاد بالخبر لو نطق به، ففى حذف الخبر بعد لولا من العذر ما فى حذف خبر المقسم به وزيادة.

وروى عن الفراء أن لولا الامتناعية هى الرافعة للاسم بعدها. وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر. والقولان مردودان؛ لأنهما مستلزمان ما لا نظير له، إذ ليس فى الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظر، مع وجدان ما له نظير.

وأيضًا: فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين فى فصل إعراب الاسم، فأى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى.

(١) البيت للأسدى فى الكتاب (٦٥/٣)، المقاصد النحوية (٤/٤٤٨)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/٥٨٨)، لسان العرب (٣٦٤/٨)، المحتسب (١/١٢٢)، (١٩٣).

وأيضاً: فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من الجملة مؤخرًا، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدما، والأوخر بال حذف أولى من الأوائل.

وإذا ثبت أن الابتداء به أولى، وأن موضعه لا يصلح للفعل، وجب التحيل في تخريج ما وقع بخلاف ذلك، كقول الشاعر [من الوافر]:

ولولا يحسبون الحلم جهلا لما عديم المسيئون احتمالي

أراد: ولولا أن يحسبوا، فحذف أن، ورفع الفعل، والموضع موضع المبتدأ على تقدير أن، كما قالوا: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

وقد تدخل «لو» على «لا» التي بمعنى «لم» فليها الفعل لزوما، فيتخيل أنها لولا الامتناعية، وليست إياها، ومنه قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

لا درّ درك إني قد رميتهم لولا حذت ولا عذري لمحدود

أراد: لو لم أحد، وجميء «لا» بمعنى «لم» كثير، ومنه قول الراجز^(٢) [من الرجز]:

لاهم إن الحارث بن جبلة زنا على أبيه ثم قتله

وأى شئ سيئ لا فعله

وقد تقدم الكلام على مضمون قولي: «ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور». وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف في نحو:

(١) البيت للحموح الظفري في خزانة الأدب (٤٦٢/١)، شرح المفصل (٩٥/١)، لسان العرب

(٤/٥٤٥ - عذر)، وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٧٠)، الإنصاف (٧٤/١)، تذكرة النحاة

(ص ٧٩، ٣٨٧)، جمهرة اللغة (ص ٦٩٢، ١٢٣٠)، خزانة الأدب (٢٤٧/١١).

(٢) الرجز لشهاب بن العفيف في خزانة الأدب (٨٩/١٠، ٩٠)، تاج العروس (١/٢٦٠ - زنا)،

ولابن عفيف العبدى أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغنى (٢/٦٢٤)، وللعفيف

العبدى في لسان العرب (١/٩١ - زنا)، التنبيه والإيضاح (١/١٩٦، ٢٨٦)، ولجرير في لسان

العرب (٣/٢٨ - شدخ)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٧٧)، الجنى الدانى

(ص ٢٩٧، ٢٩٨)، شرح المفصل (١/١٠٩، ١٠٨/٨)، مغنى اللبيب (١/٢٤٣)، تهذيب اللغة

(١٣/٢٦٠)، المخصص (٤/٣، ١٦/٢٣).

كلُّ رجلٍ وضيعته، لا يحتاج فيه إلى حذف خبر، لتمامه وصحة معناه، وإن قدر: مقرونان، فليبان المعنى، وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف هو مذهب مهجور. وكذا القول بأن الحال المذكورة فى نحو: ضربى زيدا قائما، تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف، هو قول ضعيف، وقد بينت ضعفه من قبل.

ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدّت مسدّ الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغى أن يحكم بجوازه، فإنه مخالفة بعد مخالفة. وهذا الذى اعتبره قد دلت العرب على أنه غير معتبر، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلا، لجاز وقوعها قياسا على وقوع الجملة الاسمية، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة، من ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه^(١) [من الرجز]:

ورأى عَيْنَى الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

والمشهور من قول النحويين غير الكسائى أن الحال التى تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذى حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه، فأفتوا بالتزامه، ولم ير الكسائى ذلك ملتزما بعد سدها مسد الخبر، كما لم يكن ملتزما قبله، وبقوله أقول. وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح، ومما حكى ابن كيسان: مسرتك أخاك قائما أبوه، ثم قال: فإن قلت: مسرتك أخاك قائما أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائى وحده، فإن جئت بالواو قبل «هو» جازت المسألة فى كل الأقوال.

ومما أجاز الكسائى وحده اتباع المصنوع المذكور على وجه لا يقدر فى البيان، كقولك: ضربى زيدا الشديدا قائما، وشربى السويق كله ملتوتا. ومن منع احتج بكون

(١) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه (ص ١٨١)، خزنة الأدب (٥/٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٦٤)، شرح شواهد المغنى (١/٤٣٣)، شرح المفصل (٧/١٢٣، ٢/٩٠)، الكتاب (١/١٩١)، المقاصد النحوية (٤/٢٥٢).

الموضع موضع اختصار، وأنَّ السماع لم يرد فيه اتباع، ومن أجازته تبع القياس، ولم ير عدم السماع مانعا؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعه في بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضيق.

ص: ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة، ووجوبا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب نعم، أو بصريح في القسم، وإن ولى معطوفا على مبتدأ يليه فعل لأحدهما واقع على الآخر صحت المسألة، خلافا لمن منع. وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ش: ومن حذف المبتدأ جوازا لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر، كقولك: صحيح، وفي المسجد، وغدا، وعشرون، لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرك؟ وكم دراهمك؟.

ومن ذلك حذفه عند شم طيب، أو سماع صوت، أو رؤية شبح، فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار: هذا، ونحوه. ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرا لمبتدأ محذوف، ومبتدأ لخبر محذوف.

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلية على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ [فصلت: ٤٦]، أى: فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها. فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز.

وأما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه لكونه لمجرد مدح، كقولهم: الحمد لله الحميد، وصلى الله على محمد سيد المرسلين. أو لمجرد ذم، كقولك: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين. أو لمجرد الترحم كقولك: مررت بغلامك المسكين، فهذه ونحوها من المنعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح، فجعلوا إضمار الناصب أمانة على ذلك، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهر الناصب لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنف المعنى، فلما التزم الإضمار فى النصب التزم أيضا فى الرفع ليجرى الوجهان

على سنن واحد.

ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله، كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أى: أمرى حنان، وأمرى سمع وطاعة. والأصل فى هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتياع، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرفع الذى هو المبتدأ، قال سيبويه: وسمعت من يوثق بعربيته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد الله وثناء عليه، أى: أمرى حمد الله. وأنشد قول الآخر^(٢) [من الرجز]:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

ثم قال سيبويه: «والذى يرفع عليه «حنان» و«صبر» وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به. قال: ومثله قول بعض العرب: من أنت؟ زيد، أى: من أنت؟ كلامك زيد، فتركوا إظهار الرفع، كترك إظهار الناصب» هذا نصه.

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم، ومذموم بئس، إذا جعلنا خبرى مبتدأين، فإن للقائل: نعم الرجل زيد، أن يجعل «زيدا» خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبرا عنه بنعم وفاعلها، فعلى القول بأنه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف.

(١) البيت لمنذر بن درهم الكلبي فى خزانة الأدب (١١٢/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٣٥/١)، وبلا نسبة فى أمالى الزجاجى (ص ١٣١)، أوضح المسالك (٢١٧/١)، الدرر اللوامع (٢٦٦/٣)، شرح الأشموني (١٠٦/١)، شرح التصريح (١٧٧/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٠)، شرح المفصل (١١٨/١)، الصحابي فى فقه اللغة (ص ٢٥٥)، الكتاب (٣٢٠/١)، لسان العرب (١٢٩/١٣ - حنن)، المقاصد النحوية (٥٣٩/١)، المقتضب (٢٢٥/٣)، همع الهوامع (١٨٩/١).

(٢) الرجز للملبد بن حرملة فى شرح أبيات سيبويه (٣١٧/١)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى (١٠٧/١)، شرح الأشموني (١٠٦/١)، الكتاب (٣٢١/١)، لسان العرب (٤٤٠/١٤ - شكا)، تهذيب اللغة (٢٩٩/١٠)، تاج العروس (شكا).

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون: في ذمتي ميثاق، أو عهد، فاقترضوا في هذا القسم على خبير المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك في قولهم: لعمرك لأفعلن. ذكر هذه المسألة أبو علي رحمه الله، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

تَسَاوَرُ سَوَّارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا وَفِي ذِمَّتِي لَتْنٌ فَعَلْتُ لِيْفَعْلًا

ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم: زيد والريح يباريها، وفي هذه المسألة خلاف: فمن البصريين والكوفيين من لم يجرها، ومنهم من أجازها. فمن أجازها من البصريين جعل التقدير: زيد والريح يجريان يباريها، فيجريان خبر محذوف، ويباريها في موضع نصب على الحال، فاستغنى بها عن الخبر لدلالاتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملا على معنى يتباريان، ولم يحتج إلى تقدير محذوف. واستدل أبو بكر بن الأنباري على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر^(٢) [من مجزوء الكامل]:

وَاعْلَمَ بِأَنَّكَ وَالْمَنِيَّ يَّةَ شَارِبٌ بَعْقَارَهَا

وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبر، فيجىء الخبر مثني، كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، والأصل: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ص: والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفا، أو موصوفا بظاهر أو مقدر، أو عاملا، أو معطوفا، أو معطوفا عليه، أو مقصودا به العموم، أو الإبهام. أو تالي استفهام، أو نفى، أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء. أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جوابا، أو واجب التصدير، أو مقدرا إيجابه بعد

(١) البيت لليلي الأخيلية في ديوانها (ص ١٠١)، تخلص الشواهد (ص ٢٠٧)، خزانة الأدب (٢٤٣/٦)، شرح أبيات سيويه (٣١٥/٢)، الشعر والشعراء (ص ٤٥٦)، الكتاب (٥١٢/٣)، المقاصد النحوية (٥٦٩/١)، وبلا نسبة في المقتضب (١١/٣).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٢١/٢)، حاشية يس (١٨١/١)، همع الهوامع (١٠٨/١).

نفى. والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو: كم مالك؟! واقصد رجلا خيراً منه أبوه.

ش: لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبقاً بمعرفة، توهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً.

وأيضاً: فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحاً تنكيهه على تعريفه.

وقد يتعرفان، كقوله تعالى: ﴿الله ربنا وربكم﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿محمد رسول الله﴾ [الفتح: ٢٩]، وقد ينكران، كقوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة: ٢٢١].

ونبهت قائلاً: «بشرط الفائدة» على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاماً، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة. وقولى: «وحصولها فى الغالب بكذا وكذا» تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها فى الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة، أو بسماع حصاة مسبحة: شجرة سجدت، وحصاة سبحت.

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة: ٢٢١]، وفى الحديث: «شوهاة ولود خير من حسناء عقيم».

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم: السمن منوان بدرهم، أى: منوان منه بدرهم، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿يعشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فالواو وارو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها؛ لأنها موصوفة بمقدر، كأنه قال:

وطائفة من غيركم، وهم المنافقون. ومن هذا القبيل قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

إِنِّي لَأَكْثَرُ مِمَّا سُمِّتَنِي عَجَبًا يَدٌ تَشْجُ وَأُخْرَى مِنْكَ تَأْسُونِي

أى: يد منك تشج، فيد مبتداً خبره تشج، ومنك صفة مخصصة حذفتم العلم بها،

كما حذفتم صفة طائفة فى الآية، ومنه قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

وما برح الواشون حتى ارتَمَوْا بنا وحتى قلوبٌ عن قلوب صوادفُ

أى قلوب منا، عن قلوب منهم.

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله ﷺ: «أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة».

ويدخل فى هذا أيضاً المضاف إلى نكرة كقوله: «خمس صلوات كتبهن الله على

العباد»^(٣).

ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

عندى اصْطِبَارٌ وشكوى عند قاتلتى فهل بأعجبَ من هذا امرؤ سمعا

ومثله قول رؤبة^(٥) [من الرجز]:

حتى ترامى بالظننون الظنن تخليط قول الكاذبين الميّن

إذ من هن قولٌ وقولٌ من هن

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى: ﴿طاعة وقول معروف﴾

[محمد: ٢١]، على أن يكون التقدير: طاعة وقول معروف أمثل، أو نحو ذلك، وهو

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٩٧).

(٢) انظر ديوان الحماسة (١٤٩/٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٢٠)، والنسائى (٢٣٠/١)، وأحمد (٣١٥/٥)، والحميدى (٣٨٩)، وعبد

الرزاق (٤٥٧٥)، وابن أبى شيبة (٢٩٦/٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١٢/٣)، شرح شواهد المغنى (٨٦٣/٢)، مغنى اللبيب

(٤٦٨/٢).

(٥) الرجز لرؤية فى ديوانه (ص ١٦١)، لسان العرب (٣٦٨/١٥ - هنا)، تهذيب اللغة (٣٧٣/٥)،

وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ٢٠٤)، كتاب العين (٣٥٥/٣).

أحد تقديري سيبويه.

ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

غرابٌ وظبىٌ أَعْضَبُ الْقَرْنَ نَادِيَا بَصْرَمٍ وَصِرْدَانُ الْعَشِيِّ تَصِيحُ

وقول العرب: «شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرَعَى» ومنه قول الشاعر^(٢) [من

المقارب]:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءٌ وَيَوْمٌ نَسْرَ

ومثال النكرة المبدوء بها لأجل العموم، ما روى من قول ابن عباس رضى الله

عنهما: «تمرٌ خير من جرادة»، ومن كلام العرب: خُبَاءٌ صِدْقٌ خَيْرٌ مِنْ يَفْعَةٍ سَوْءٍ.

ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام: ما أحسن زيدا.

ومثال التالية استفهاما: أرجل فى الدار؟.

ومثال التالية نفيًا: ما رجل فى الدار.

ومثال التالية لولا، قول الشاعر^(٣) [من البسيط]:

لَوْلَا اصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ حِينَ اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

(١) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة فى الأغاني (١٧٤/٩)، أمالى القالى (١٥٩/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ٣٥٤).

(٢) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه (ص ٣٤٧)، تخلص الشواهد (ص ١٩٣)، حماسة البحترى (ص ١٢٣)، الدرر (٢٢/٢، ١٥٣/٤)، الكتاب (٨٦/١)، المقاصد النحوية (٥٦٥/١)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٧٤٩/٢)، همع الهوامع (١٠١/١، ٢٨/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١٢/٣)، أوضح المسالك (٢٠٤/١)، الدرر (٢٣/٢)، شرح الأشموني (٩٨/١)، شرح التصريح (١٧٠/١)، شرح ابن عقيل (ص ١١٥)، المقاصد النحوية (٥٣٢/١)، همع الهوامع (١٠١/١).

(٤) البيت لابن الدمينية فى ديوانه (ص ٥٣)، أمالى القالى (١٥٦/١)، شرح شواهد المغنى (٨٦٥/٢)، الشعر والشعراء (٧٣٥/٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٤٧١/٢).

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارَهَا عَلَيْنَا وَتَبْرِحْ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقَهُ

وقال آخر^(١) [من الطويل]:

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب في مثل: إن ذهب عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ.

ومثال التالية ظرفا مختصا: عندك مال. وقيد بالاختصاص تنبيها على أنه لو جرى به

غير مَخْتَصٍ لم يفد الإخبار به، نحو: عند رجل مال.

وأشرت بقولي: «أو لاحقٌ به» إلى الجار والمجرور المختص، نحو: لك مال. وإلى

الجملة المشتملة على فائدة، نحو: قصدك غلامه رجل، فإنه جائز جواز: عندك رجل؛

لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية،

مع عدم قبول الابتداء.

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

لَقَدْ أَلْبَ الْوَاشُونَ أَلْبَا بِجَمْعِهِمْ فَتُرَّبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلٌ

ومثال الابتداء بنكرة لكونها جوابا قولك، لمن قال: ما عندك؟ درهم، فدرهم مبتدأ،

خبره محذوف، والتقدير: درهم عندي، ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم، إلا

على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو

المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب، ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندي

درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل

بلا سبب.

ومثال الابتداء بنكرة؛ لأنها واجبة التصدير قولك: مَنْ عندك؟ وكم درهما مألِك؟

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٩٨/٣)، تخلص الشواهد (ص ١٩٣)، الدرر (٢٣/٢)،

شرح الأشموني (٩٧/١)، شرح شواهد المغنى (٨٦٣/٢)، شرح ابن عقيل (ص ١١٤)، مغنى

الليبي (٤٧١/٢)، المقاصد النحوية (٥٤٦/١)، همع الهوامع (١٠١/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٧٧/٣)، شرح أبيات سيويه (٣٨٣/١)، شرح المفصل (١٢٢/١)،

الكتاب (١٣٥/١)، المقتضب (٢٢/٣)، همع الهوامع (١٩٤/١).

فمن وكم نكرتان، وجاز الابتداء بهما لأنهما بمنزلة نكرة مسبوقة باستفهام؛ لأنهما متضمنان معنى حرفه.

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم: شرُّ أهر ذا ناب، فإنه بمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر. ومثله قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

قَدَّرَ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبَى مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ

أى ما أحلك ذا المجاز إلا قدر. ومثله [من الطويل]:

قَضَاءُ رَمَى الْأَشْقَى بِسَهْمِ شِقَائِهِ وَأَغْرَى بِسَبْلِ الْخَيْرِ كُلِّ سَعِيدِ

والمبتدأ عند سيوييه فى نحو: كم مالك؟ «كم» مع أنه نكرة، والخبر «مالك» مع أنه معرفة، وكذا نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، أفضل عنده مبتدأ، وأبوه خبر، فجعل النكرة مبتدأ، والمعرفة خبراً؛ لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وحيلة وظرفاً أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبراً نحو: من قائم؟ ومن عندك؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليحجرى الباب على سنن واحد، وليكون الأقل محمولاً على الأكثر، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام.

ص: والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظاً أو معنى فى الاختيار، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما.

ش: قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل فى الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجاز تقديمه لشبهه بالفعل فى كونه مسنداً، ولشبه المبتدأ بالفاعل فى كونه مسنداً إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس. فلو كان المبتدأ

(١) البيت للمؤرج السلمى فى خزنة الأدب (٤/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢)، معجم ما استعجم (ص ٦٣٥)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٢/٦٠٢)، إنباه الرواة (٢/٢٦٩، ٢٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٦٢)، شرح المفصل (٣/٣٦٦)، لسان العرب (٥/٧٤، ١١/٦٥٣) (قدر، نخل)، تاج العروس (١٣/٣٧١ - قدر)، مجالس ثعلب (ص ٥٤٤)، مغنى اللبيب (٢/٤٦٨).

والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول حسان رضى الله عنه^(١) [من البسيط]:

قبيلة الأمم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وأفيها
ونحو قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

وأغناهما أرضاهما بنصيه وكل له رزق من الله واجب

فألام الأحياء، وأغناهما خبران مقدمان، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن مؤخران، مع التساوى فى التعريف؛ لأن المعنى إنما يصح بذلك. ومثل ذلك قول الآخر^(٣) [من الطويل]:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعاد

فبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بنى أبنائهم كبنيتهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك: زيد زهير شعرا، وعمرو عنتره شجاعة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها، وسهل فى البيت العكس وضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة، فلو تقدم زهير على زيد، وعنتره على عمرو، وأبو حنيفة على أبى يوسف لم يمتنع؛ لأن المعنى لا يُجهل. ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٥٦)، تخلص الشواهد (ص ١٩٨)، الدرر (٢/٢٤)، وبلا نسبة فى الدرر (٢/٢٥)، همع الهوامع (١/١٠٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى مجالس ثعلب (ص ٨٥).

(٣) البيت للفرزدق فى خزنة الأدب (١/٤٤٤)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/٦٦)، أوضح المسالك (١/١٠٦)، تخلص الشواهد (ص ١٩٨)، الحيوان (١/٣٤٦)، الدرر (٢/٢٤)، شرح الأشموني (١/٩٩)، شرح التصريح (١/١٧٣)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٨)، شرح ابن عقيل (ص ١١٩)، شرح المفصل (١/٩٩، ٩/١٣٢)، مغنى اللبيب (٢/٤٥٢)، همع الهوامع (١/١٠٢).

يكونه خبراً قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

جانبيك مَنْ يَجْنِي عليك وقد تُعْدِي الصَّحاحَ مَبَارِكُ الجُرْبِ

أى جانبيك الذى تعود جنائته عليك، يعنى العاقلة، فمن يجنى مبتدأ؛ لأن المعنى عليه.

ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مساواته المبتدأ في التنكير في قوله ﷺ: «مسكين مسكين رجل لا زوج له»^(٢).

ولو كان المبتدأ خبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيد قام، لم يجوز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك فى: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون «قاموا» خبراً مقديماً، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة: أكلوني البراغيث؛ لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذى يأتينى فله درهم؛ لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجوز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظاً أو معنى، كما فى قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكقوله تعالى: ﴿إنما أنت نذير﴾ [هود: ١٢]، وأشرت بقولى: فى «الاختيار» إلى أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد فى الشعر، كقول الكميت^(٣) [من الطويل]:

(١) البيت للذؤيب بن كعب فى تخلص الشواهد (ص ١٩٩)، الاشتقاق (ص ٢٠٢)، جهرة الأمثال (٣٠٧/١)، المقاصد النحوية (٥٣٤/١)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ (ص ١٧٠)، لسان العرب (١٥٤/١٤ - جنى)، تهذيب اللغة (١٩٦/١١)، جهرة اللغة (ص ٢٦٦).

(٢) أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى مجمع الزوائد (٥٢/٤)، وقال الهيثمى: ورجاله ثقات إلا أن أبا نجیح لا صحبة له.

(٣) البيت للكميت فى تخلص الشواهد (ص ١٩٢)، الدرر (٢٦/٢)، سر صناعة الإعراب (١٣٩/١)، شرح التصريح (١٧٣/١)، المقاصد النحوية (٥٣٤/١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٠٩/١)، شرح الأشموني (٩٩/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٢١)، همع الهوامع (١٠٢/١).

فيا ربَّ هل إلا بك النصرُ يُتَغَى عليهم وهل إلا عليك المَعَوَّل

ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليتها، وتقدم خبرها عليها منافع لذلك فممنوع، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: علمت لزيد كريمة، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر، كقول الشاعر^(١) [من الكامل]:

خالى لأنتَ ومنَ جريراً خالُهُ ينل العلاء ويكرم الأحوالاً

فلك أن تجعل اللام من قوله: لأنت، زائدة: كزيادتها في قول الراجز^(٢) [من الراجز]:

أم الحليس لعجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبه

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت، كأنه قال: خالى لهو أنت. وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكّد بها، وحذف المؤكّد مناف لتوكيده.

ومن زيادتها مع الخبر قول كثير^(٣) [من الطويل]:

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى وجن اللواتى قلن عزة جنت
فهن لأولى بالجنون وبالجنفا وبالسيئات ما حيين وحيات

ومن زيادتها قول الشاعر [من مجزوء الرمل]:

وبنفسى لهموم فهى حارى آسفة

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: هو زيد منطلق؛ لأنه لو قدم خبره عليه فقيل: زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكداً

(١) البيت بلا نسبة في خزنة الأدب (٣٢٣/١٠)، سر صناعة الإعراب (ص٣٧٨)، شرح الأشموني

(١٠٠/١)، شرح التصريح (١٧٤/١)، شرح ابن عقيل (ص١٢١)، لسان العرب (١/٥١٠ =

شهرب)، المقاصد النحوية (٥٥٦/١).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص١٧٠).

(٣) انظر: ديوان كثير (ص١٠٧)، الأغاني (٢٩/٩).

للضمير المستكن في الخبر.

وفي حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامي زيد منطلق، فإن تأخير «كلامي» وتقديم: زيد منطلق، ممتنع؛ لأن سامع قولك: زيد منطلق، قد علم أنه كلامك، فيتنزل قولك «كلامي» بعد ذلك منزلة قولك: كلامي هو كلامي، ولا فائدة في ذلك.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيهم أفضل؟ ومن يقيم أقم معه. وكذا في الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط.

ص: ويجوز نحو: في داره زيد، إجماعا، وكذا: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند، عند الأخفش.

ش: نحو في داره زيد، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضرب علامة زيد.

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسوى في ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: في داره قيام زيد، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: في دارها عبد هند، ويقوله أقول لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد. فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرًا معه، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب: في أكفانه درج الميت، وقول الشاعر [من الطويل]:

بَسَعَاتِهِ هَلَكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتِهِ فَنَفْسَكَ صُنْ عَنْ غِيَّهَا تَكِ نَاجِيَا

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافا إليها، أو مصححا لتقديمه الابتداء بنكرة، أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، أو مسندا دون أمّا إلى أن وصلتها، أو إلى مقرون يلا لفظا أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، وتقديم المفسر إن أمكن مُصَحِّح، خلافا للكوفيين إلا هشاما، ووافق الكسائي في جواز نحو: زيدا أجله مُحَرَّرٌ، لا في نحو: زيدا أجله أحرز.

ش: قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام، وأن المبتدأ يجب تقديمه إن

كان بعض أدواته، نحو: مَنْ عندك؟ أو مضافا إلى بعض أدواته نحو، غلامٌ مَنْ عندك؟.

وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مضافا إلى بعض أدواته، نحو: صبيحة أى يوم سفرُك؟.

وقد تقدم أن من مُصَحِّحات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص، نحو: عندك رجل، وإنما كان تقديمه مصححا، لأن تأخيرها يوهم كونه نعتا، وتقديمه يؤمن معه ذلك. وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو: لك مال، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة، نحو: قَصَدك غلامُه رجلٌ، فلولا الكاف من «قصدك» لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما.

وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولى: «أو مصححا تقديمه الابتداء بنكرة» وأما قولى: «أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير» فأشرت به إلى نحو: لله درك، من الجمل التعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وكذلك نحو: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [يس: ١٠]، من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، فإن الخبر فيها لازم التقديم، وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم ﴿أنذرتهم﴾، لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملتزما.

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أنّ المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنك فاضل، وكقوله تعالى: ﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم﴾ [يس: ٤١]، وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أن المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التعرض لدخول إنّ على أنّ مباشرة، وفى ذلك من الاستثقال ما لا يخفى، فلو ابتدئ بآن وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا إذ لا يليها إنّ المكسورة، ولا أنّ التى بمعنى لعل، فجائز أن يقال: أمّا معلوم فأنك فاضل، وأمّا أنك فاضل فمعلوم، ومنه قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢١٣/١)، الدرر (٦٢/٢)، شرح الأشمونى (١٠١/١)، (٦٠٢/٣)، شرح التصريح (١٧٥/١)، شرح شواهد المغنى (٦٦١/٢)، مغنى اللبيب (٢٧٠/١)، المقاصد النحوية (٥٣٦/١)، همع الهوامع (١٠٣/١).

دأبى اصطباراً وأما أننى جَزِعَ يوم النَّوَى فلوَجِدُ كَادَ يَبْرِينِي

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى، نحو قولك: ما فى الدار زيدٌ، وإنما عندك عمرو. وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

أهأبك إجلالا وما بك قُدْرَةٌ علىَّ ولكن ملء عين حبيها

فحبيها مبتدأ ملتبس بضمير العين، وملء عين خبر واجب التقديم؛ لأنه لو آخر وقدم حبيها لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، فالترزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ليؤمن بذلك المحذور.

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها، فمثال الالتباس بالإضافة ما فى البيت من قول الشاعر:

ولكن ملء عين حبيها

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك: معرض عن هند المرسل إليها.

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى، فى نحو: زيدا أجله مُحْرَزٌ؛ لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبى، بخلاف: زيدا أجله أحرز، فإن الأجل وإن كان الفعل خبره، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل؛ لأنه مفرد.

قلت: وقد يفرق بين صورتين بأن اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجب، فلا يجوز تقديم معموله؛

(١) البيت للمجنون فى ديوانه (٥٨)، ولنصيب بن رباح فى ديوانه (ص٦٨)، تخلص الشواهد (ص٢٠١)، سمط اللآلى (ص٤٠١)، شرح التصريح (١٧٦/١)، المقاصد النحوية (٥٣٧/١)، أوضح المسالك (٢١٥/١)، شرح الأشموني (١٠١/١)، شرح ابن عقيل (ص١٢٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص١٧٣).

لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وهذه شبهة شهرت عند النحويين، وفيها إذا لم تقيد، ضعف؛ لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه منه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه، ما لم يكن في ذلك إخلال ملازم؛ لأن منعه مفعول للتنبيه على الأصل، ولأجل ذلك جاز أن يقدم على: لن، ولا واللام الطلبيتين معمولات معمولاتهن نحو: زيدا لن أضرب، وعمرا لم أكرم، العلم لتطلب، والجاهل لا تصحب.

وقول أبي علي: إن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعند المبتدأ قبلهما أجنبيا، تخيل جدلي لا ثبوت له عند التحقيق؛ لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدي معناه، وتقوم مقامه، فلا يعد ما هي له خبر أجنبيا، كما لا يعد أجنبيا ما المفرد له خبر.

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين: زيدا أجله محرز، وزيدا أجله أحرز، بل الأخير أولى بالجواز؛ لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمنع الآخر دون الأول فقد رجح فرعا على أصل، ومن منعهما فقد ضيق زحيبا، وبعد قريبا. ومن حجج البصريين قول الشاعر [من الخفيف]:

خيرا لمبتغيه حاز وإن لم يقض فالسعى بالرشاد رشاد

فهذا مثل: زيدا أجله أحرز.

* * *

فصل

ص: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظا، متحد به معنى، ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغيير، ومغاير له مطلقا دال على التساوي حقيقة أو مجازا، أو قائم مقام مضاف، أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين مجازا.

ش: المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه، عاريا كان من إضافة وشبهها، أو ملتبسا بأحدهما، نحو: زيد منطلق، وعمرو صاحبك، وبشر قائم أبوه.

والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما،

نحو: زيد أبوه عمرو، وبشر حضر أخوه. فنحو: قائم أبوه من المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين، لتسلط العوامل على أول جزأيه.

والمراد هنا بالمشترك ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل أو مقدر، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب، ومضروب، وحسن، وأحسن منه، وذو المصدر المقدر نحو: رُبعة وحزور وخضاجر، من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التي لم تستعمل لها مصادر.

وغير المشتق ما عرّي مما رسم به المشتق.

وكل واحد من النوعين إذا أخبر به عن مبتدأ فالأكثر أن يغيّره لفظا ويتحد به معنى، نحو: هذا زيد، وزيد فاضل. فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزيد، فقد اتحدا معنى وتغايرا لفظا، وكذا زيد فاضل. وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيير، فيتحد بالمبتدأ به لفظا، ويكون أيضا على نوعين، مشتقا كقول رجل من طييء [من الطويل]:

خليلي خليلي دون ريبٍ وربّما ألآن امرؤٌ قولاً فظنّ خليلاً

وغير مشتق كقول أبي النجم^(١) [من الرجز]:

أنا أبو النجمِ وشِعْرى شِعْرى

أى خليلي من لا أشك في صحة خلته، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته، وشعري ما ثبت في النفوس من جزالته، والتوصل به من المراد إلى غايته. وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك: من قصدني فقد قصدني، أى فقد قصد من عرف نجاح قاصده. ومنه قول النبي ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»^(٢). وقد

(١) الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى (١/٣٥٠)، خزانة الأدب (١/٤٣٩)، الخصائص

(٣/٣٣٧)، الدرر (١/١٨٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٦١٠)، شرح شواهد المغنى

(٢/٩٤٧)، شرح المفصل (١/٩٨١، ٩/٨٣)، المنصف (١/١٠١)، همع الهوامع (١/٦٠)، وبلا

نسبة في خزانة الأدب (٨/٣٠٧، ٩/٤١٢)، الدرر (٥/٧٩)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي

(ص ١٠٣، ٢٩٠)، مغنى اللبيب (١/٣٢٩، ٢/٤٣٥، ٤٣٧)، همع الهوامع (٢/٥٩).

(٢) أخرجه البخارى (١/٢، ٨، ١٧٥، ٩/٢٩)، وأبو داود (١/٢٢٠)، والترمذى (١٦٤٧)، =

يكون الخبر المفرد مغايرا للمبتدأ فى لفظه ومعناه، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوى فى الحكم حقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْمَاتِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، أو مجازا كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

وَمُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُهَا لَوْ يُنْفَخُونَ مِنَ الْخُتُورَةِ طَارُوا

وقد يكون المغاير لفظاً قائماً مقام مضاف كقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أى: هم ذوو درجات، ولكن البرُّ من آمن.

ويدخل فى هذا الدال على التساوى مجازا، فيقدر «مثل» مضافا إلى الخبر فى قولهم: زيد زهير، ومجاشع قصب، ونحو ذلك.

وقد يكون المغاير لفظا مشعرا بحال تلحق بالمعنى، والمعنى بالعين، فالأول كقولك: زيد صوم، تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا يراد بذلك: ذو صوم؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير. وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم، وكذلك ما أشبهه. والثانى قولهم: نهار فلان صائم، وليله قائم، ومنه: ﴿وَالنَّهَارُ مَبْصُرًا﴾ [يونس: ٦٧]، وقول الشاعر أنشده سيبويه^(٢) [من البسيط]:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

ومن هذا القبيل قولهم: شعرٌ شاعر، وموت مائت.

ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق، خلافا للكسائى، ويتحملة المشتق خبرا أو نعتا أو حالا ما لم يرفع ظاهرا، لفظا أو محلا، ويستكنّ الضمير إن جرى، متحملة على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقا للكوفيين.

= والنسائى (٥٨/١)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، وأحمد (٢٥/١، ٥٨).

(١) البيت لجرير فى ديوانه (ص ٨٧٣)، لسان العرب (٣٧٠/١٥ - هوا)، تهذيب اللغة (٤٩١/٦)، تاج العروس (هوى).

(٢) البيت للحرنفش بن يزيد الطائى فى شرح أبيات سيبويه (٢٣٧/١)، وبلا نسبة فى الكتاب

(١٦١/١)، المحتسب (١٨٤/٢)، المقتضب (٣٣١/٤).

ش: مثال الخبر الذى لا يتحمل ضميراً لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل. فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه فى تحمل الضمير، كقولك مشيراً إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففى أسد حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: رأيت رجلاً أسداً أبوه، ومنه قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وليل يقول الناسُ من ظلماته سواءً صحیحاتُ العيونِ وغورها
كأن لنا منه بيوتاً حصينة مسوحاً أعاليها وساجاً كسورها

فرفع الأعالى والكسور بمسوح وساج، لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق، كان ارتفاع المضمير به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمير ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل فى أكثر الكلام. وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميراً أو ظاهراً، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزاً وحالاً، كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

تُخَبِّرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ الْبَلْسَكَاءُ بِنَا مُصَوِّقَا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميراً، ورفعه ظاهراً التأوله بمشتق، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائى دون تقييد، فعندى استبعاد فى إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لمسامه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذوف، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظاً نحو: زيد قائم غلامه، ولا محلاً نحو:

(١) البيتان للأعشى فى ديوانه (ص ٤٢٣)، ولضرس بن ربيعى فى الحماسة الشجرية (٧١٠/٢)، خزنة الأدب (١٨/٥)، ديوان المعانى (٣٤٣/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٣٠٢/٢ - سوج).

(٢) البيت لأبى العميث فى لسان العرب (٤٠٣/١٠ - بلسك)، تهذيب اللغة (٤٢٦/١٠)، تاج العروس (بلسك).

عمرو مرغوب فيه، فلا بد من رفعه ضميراً، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف، فإن برز فالبارز مؤكدا للمستكن. وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، والزيدان العمران ضاربهما هما، «فهو» فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو، و«هما» فاعل مسند إلى ضاربهما، وهو عائد على الزيدان، والمضاف إليه عائد على العمران، وأفرد «ضارب» المسند إليه المثني؛ لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز في مثل هذا مجمع عليه، لكون المعنى ملتبساً بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثاني ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه. ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر [من البسيط]:

لكلِّ الْفَيْنِ بَيْنَ بَعْدِ وَصَلْهُمَا وَالْفَرْقِدَانِ حِجَّاهُ مَقْتَفِيهِ هَمَا

والنزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، ويقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر^(١) [من البسيط]:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ بَكُنْهُ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَان

فقومي مبتدأ، وذوا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جار على ذرا المجد في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس، ومثله قول الشاعر أيضاً^(٢) [من الكامل]:

إِنَّ السَّذَى لِهَوَاكِ آسَفَ رَهْطُهُ لَجْدِيرَةٌ أَنْ تَصْطَفِيَهُ خَلِيلَا

ومثله أيضاً قول الآخر^(٣) [من الوافر]:

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩٦)، تخلص الشواهد (ص ١٨٦)، الدرر (٢/٩)، شرح الأشموني (١/٩٣)، شرح التصريح (١/١٦٢)، شرح ابن عقيل (ص ١٠٩)، همع الهوامع (١/٩٦).

(٢) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٨٨).

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٩)، تخلص الشواهد (ص ١٨٩)، خزانة الأدب =

تَرَى أَرْبَاعَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا إِذَا حَمَىَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

وتكلف بعض المتعصين فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثاني: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت الثالث: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها. والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه.

والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا، فمن ألتزم إبراز الضمير عموما مع الخبر الجارى على غير صاحب معناه، التزمه مع النعت والحال الجارين على غير ما هما له، أمن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز فى الخبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه فى النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبى عبله: ﴿يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بخفض «غير».

وإن كان الجارى على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلا، وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير، كقولك: زيد الخبز يأكله. فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيدا يضرب الغلام.

ص: والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنبارى وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافا لثعلب.

ش: الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية فمثالها: الله فضله عظيم، وإن كانت فعلية فمثالها: ﴿الله يجتبي إليه من يشاء﴾ [الشورى: ١٣]، ويدخل فى الإسمية المصدرة بحرف عامل فى المبتدأ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط، ويدخل فى الفعلية الشرطية المصدرة بحرف، أو باسم معمول للشرط، فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل فى المبتدأ: ﴿الله لا إله إلا هو﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ومثال الإخبار بشرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط: الله من يطعه ينج. ومثال الإخبار بشرطية مصدرة بحرف: الله إن تسأله يعطك. ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول

للشروط: الله مَنْ يَهْد فلا مضل له.

ومنع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية، نظرا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، وهذا نظر واه؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردًا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق، والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها. وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًا نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيء^(١) [من الخفيف]:

قَلْتُ مَنْ عَيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْئَلُو صَالِيَانَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضا منع ضعيف إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، وكقول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

جَسَّاتٌ قَلْتُ اللَّذَّ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتٍ حِينَ مَنَاصِ

ص: وإن اتحدت بالمبتدأ هي أو بعضها عن عائد، وإلا فلا، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظا أو محلا، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولا: والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخص جوازه بالشعر خلافا للكوفيين.

ش: فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبي ﷺ: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله»^(٣).

(١) البيت لرجل من طيء في الدرر (١١/٢)، وبلا نسبة في حاشية يس (١٦٠/١)، همع الهوامع (٩٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المعنى (٨٣٠/٢)، معنى اللبيب (٤٠٧/٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٨٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٣٨/٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٩/٤)،

والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كل جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسِ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وهى قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وعاصم، وحمزة، وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره، مع تأكيد الاعتناء، ومزيد الثناء.

ويكثر الاتحاد لفظاً ومعنى تعظيماً لأمر المحدث به، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابَ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن لم يتحد بالمبتدأ معنى الجملة ولا بعضها لم تستغن عن ضمير، وإلى هذا أشرت بقولى: وإلا فلا، ونبهت بكون الجائز الحذف منصوب اللفظ والمحل بفعل أو صفة، على أن غير ذلك لا يحذف كالمرفوع مطلقاً، وكالمنصوب بحرف، وكالمجرور بإضافة غير صفة. ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم، ونصب بفعل أو صفة لفظاً أو محلاً. فمثال المنصوب بفعل لفظاً قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَحْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

ومثال المنصوب بفعل محلاً قول الآخر^(٢) [من المتقارب]:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ نَسَاءُ وَيَوْمٍ نَسْرٌ

أراد الأول: ثلاث كلهن قتلتهن عمداً، وأراد الآخر: ويوم نساء فيه، ويوم نسر فيه.

ومثال المنصوب بصفة لفظاً قول الراجز [من الراجز]:

غَنَاءُ نَفْسِ الْعَفَافِ الْمَغْنَى وَالْخَائِفُ الْإِمْلَاقُ لَا يَسْتَعْنَى

ومثال المنصوب بصفة محلاً قول الشاعر [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ٢٨١)، تذكرة النحاة (ص ٦٤١)، خزانة الأدب (٣٦٦/١، ١٧٠/٥، ٢٧٣/٦)، الكتاب (٨٦/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

سُبُلُ المعالي بنو الأعلىين سالكة والإرثُ أجدرُ مَنْ يَحْظَى به الولدُ

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولا به والمبتدأ كل، قراءة ابن عامر: ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ [النساء: ٩٥]، ومثال ذلك قول الراجز^(١) [من الرجز]:

قد أصبحتُ أمُّ الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجوز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطراب، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفا، ومنه قراءة السلمي: ﴿أفحكّم الجاهلية ييغون﴾ [المائدة: ٥] بالرفع. ومثل هذه القراءة، قول الشاعر^(٢) [من السريع]:

وخالدٌ يَحْمَدُ أصحابه بالحق لا يُحْمَدُ بالباطل

هكذا رواه أبو بكر بن الأنباري برفع خالد وأصحابه.

ص: ويفنى عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كَوْنٍ مطلق، وفاقا للأخفش تصریحا ولسيويه إيماء، لا لفعله، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة، خلافا لزاعمى ذلك. وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله، وربما اجتمعا لفظا.

ش: ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو: زيد خلفك، منصوب بمخالفته المبتدأ، حكاه ابن كيسان والسيرافي. وهذا القول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أن يخالف المتباينين في معنى نسبه إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

(١) الرجز لأبي النجم في تخلص الشواهد (ص ٢٨١)، خزانة الأدب (٣٥٩/١)، الدرر (١٣/٢)، شرح أبيات سيويه (١٤/١، ٤٤١)، شرح شواهد المغنى (٥٤٤/٢)، شرح المفصل (٩٠/٦)، الكتاب (٨٥/١)، المحتسب (٢١١/١)، معاهد التنصيص (١٤٧/١)، مغنى اللبيب (٢٠١/١)، المقاصد النحوية (٢٢٤/٤)، تاج العروس (٢٤٤/١١ - حير)، وبلا نسبة في الأغاني (١٧٦/١٠)، خزانة الأدب (٢٠/٣، ٢٧٢/٦، ٢٧٣)، الخصائص (٦١/٢)، شرح المفصل (٣٠/٢)، الكتاب (١٢٧/١، ١٣٧، ١٤٦)، المقتضب (٢٥٢/٤)، همع الهوامع (٩٧/١).

(٢) البيت بلا نسبة في مغنى اللبيب (٦١١/٢)، المقرب (٨٤/١).

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققة فى مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم، وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل فى الظرف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا تخص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملاً مجمعا عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد فى الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه، وقال: هو مذهب سيبويه، وحمله على ذلك أن سيبويه قال فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: قد تنتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلْم إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ما قبله، وكما عمل فى الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً ثم قال سيبويه: «فالمكان هو خلفك» ثم أردفه بنظائر وقال: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو: خير منك عملاً، فصار: زيد خلفك، بمنزلة ذلك، والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه، والذى هو فى موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه» هذا نصه، وهو يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: كون الظرف منصوباً بعامل معنوى، وهو حصول المبتدأ فيه، بقوله: فانتصبت؛ لأنها موقوع فيها، ومكون فيها. ويحتمل قوله: عمل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ فى المحل. فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب فى لفظه وهو المعنى المذكور، وعامل رفع فى محله وهو المبتدأ، وهذا الوجه باطل إذ لا قائل به، ولأن الحصول لو عمل فى الظرف العرفى وهو الخلف وشبهه لعمل فى الظرف اللغوى

كالكيس والكوز، فكان يقال: المائل الكيس، والماء الكوز، بالنصب، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل؛ لأنه حصول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى، فغيره بعدم العمل أولى.

والوجه الثاني: كون الظرف منصوبا بالمخالفة كقول الكوفيين، فإنه يوهمه سيبويه بقوله في الباب المذكور: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين: إن الظرف منصوب بالمخالفة؛ لأنك إذا قلت: زيد أخوك، فالأخ هو زيد. وإذا قلت: زيد خلك، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب، وقد تقدم إبطال هذا القول. فسيبويه يرى من عوّل عليه، وجنح إليه؛ لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت: «وعمل فيها ما قبلها» وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شيء متقدم على الظرف، والمخالفة بخلاف ذلك. فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين.

الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضا مخالف لمراد سيبويه. وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى، ولو قصد ذلك سيبويه نصا لم يُعوّل عليه؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه.

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف. فلا عدول عنه.

الثالث: من مبطلات قول ابن خروف: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثم لم يكن كلاما نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال: إليه، أو نحوه.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيرا، في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلخا للظنير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلا أو شبيهه، أو شبهه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه: أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصدا للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها، كما أن العَلَمَ إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله. فما قبلها يحتمل أن يريد به الذى قبلها فى اللفظ وهو المبتدأ، ويحتمل أن يريد به الذى قبلها فى التقدير وهو مستقر أو استقر أو شبههما، إلا أن الاحتمال الأول يفضى إلى المحذورات المتقدم ذكرها، والاحتمال الثانى لا يفضى إليها، فكان أولى بمراده، ويؤيد أولويته فى إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله: خير عملا، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ، فينبغى أن يكون ناصب الظرف خبرا لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير، وأوفق فى التقدير.

وكذا قوله: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتدأ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستقر ونحوه وهو الأولى، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة، ويؤيد ذلك أيضا قوله: «وهو غيره» أى ما هو فى الظرف غير المبتدأ، واحتاج إلى هذه العبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدر، وهو خير للمبتدأ، وعامل فى الظرف، وأنه غير المبتدأ، ولا يصح أن يعاد هو إلى المبتدأ، والهاء من غيره إلى الظرف؛ لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدر هو غير المبتدأ وعامل فى الظرف، فإن الحاجة داعية إليه.

ويتأيد ذلك أيضا بقوله: «وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده، نحو العشرين، ونحو خير منك عملا» فإن فى «صار» ضميرا عائدا على ما هو فيه وهو غيره، وقد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملا، وفيه أيضا إشعار بأنه لا يريد بما المتبدأ بل الخبر المقدر؛ لأن خيرا من قوله: «خير عملا» خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنت أو هو خير عملا، وجعل ما هو خبر نظيرا للخبر، أولى من جعله نظيرا لمبتدأ. ثم قال: «فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك» أى صار زيد قبل خلفك بمنزلة مستقر؛ لأنه يدل عليه، ويجعله فى الذهن مشارا إليه، ثم قال: «والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه»، أى الذى خلف فى موضعه، والذى خلف فى موضعه هو مستقر أو نحوه من أسماء الفاعلين، فإنه الخبر فى الحقيقة، فالظرف فى موضعه؛ لأنه عمدة، والظرف فضلة، ثم قال: «والذى هو فى موضع خبره» يعنى استقر ونحوه من الأفعال الدالة على كون مطلق، فإن الظرف إذا علق بفعل فذلك الفعل فى موضع الخبر الأسمى، وهو اسم الفاعل، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى، بأن أضاف الموضع إلى ضميره، ولو قال: أو الذى هو فى موضع خبره، لكان أبين، لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أو حيث لا تصلح الجمعية، كقوله تعالى: ﴿مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا﴾ [النساء: ٣]، ووقوع أو موقع الواو حيث تتعين الجمعية، كقول الشاعر^(١) [من الكامل]:

مِن بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:

(١) عجز بيت وصدرة:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ

والبيت لعمرو بن معديكرب فى ديوانه (ص ١٤٥)، ولحميد بن ثور فى ديوانه (ص ١١١)، شرح التصريح (١٤٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٢٠٠/١)، المقاصد النحوية (١٤٦/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢١٨/٨)، أوضح المسالك (٣٧٩/٣)، شرح الأشموني (٤٢٤/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٢٩)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٨)، لسان العرب (١٥٨/٨) - سفع، مغنى اللبيب (٦٣/١).

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد وارد، كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُخْبُوحَةِ الْهُونِ كَاتِنِ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: «وربما اجتماعا لفظاً».

الثاني: أن الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن «أمّا» وإذا المفاجأة لا يليهما فعل.

الرابع: أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه. فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل: «معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقا للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء» وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزحشري من جعل الظرف جملة. ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين في صلة الموصول، وهذا ليس بشيء؛ لأن الظرف الموصول به واقع موقعاً لا يغني فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر.

ونبهت بقولي: «لا اسم فاعل كون مطلق» على أن اسم فاعل كون مقيد، كمعتكف، وقارئ لا يغني عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان.

والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبي الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافي، وتسميته خبراً على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز. وللكلام في هذا موضع يأتي ذكرها إن

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (١٨/٢، ٣١٣/٥)، شرح شواهد المغني (٨٤٧/٢)، شرح ابن عقيل (ص ١١١)، مغني اللبيب (٤٤٦/٢)، المقاصد النحوية (٥٤٤/١)، همع الهوامع (٩٨/١)، (١٠٨/٢).

شاء الله تعالى معتضدا بعضها ببعض.

والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف، وقيدته بالتمام تبيها على أن الناقص لا يغنى، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: زيد عنك، وعمرو بك، فلا بد لنحو هذين من ذكر المتعلق به نحو: زيد عنك معرض، وعمرو بك واثق. فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك: «أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بشر فبخالد»، أى فبخالد مأخوذ، فحذف مأخوذ لدلالة الأولى عليه. وحرف الجر التام ما يفهم ما يتعلق به بمجرد ذكره نحو: ﴿الحمد لله﴾ [الكهف: ١]، و﴿والأمر إليك﴾ [النمل: ٣٣]، و﴿مثل نوره كمشكاة﴾ [النور: ٣٥].

ص: ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت، أو تُغْنِ إضافة معنى إليه، أو يُعَمَّ واسم الزمان خاص أو مستول به عن خاص. ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى خلافا للكوفيين. وربما رفع خبرا الزمان الموقوع فى بعضه.

ش: لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالبا إلا إذا كان العين مثال المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت، كالرطب والكمأة، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: الرطب فى شهر كذا، والكمأة فى فصل الربيع.

وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين كقولك: «أكل يوم كذا ثوب تلبسه، وأكل ليلة ضيف يؤمك»، ومنه قول الراجز^(١) [من الراجز]:

أَكَلَّ عَامَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَتَّجُونَهُ

أى: أكل يوم تجدد ثوب تلبسه، وأكل ليلة إتيان ضيف يؤمك، وأكل عام إحراز نعم.

وكذا إن عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصا، أو مستولا به عن خاص، كقولك: نحن فى شهر كذا، وفى أى الفصول نحن؟.

(١) الراجز لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى فى الكتاب (١/١٢٩)، خزانة الأدب (١/١٩٦).

وأشرت بقولي: «غالباً» إلى أنه قد يُخبر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل، كقول امرئ القيس: اليوم خمراً، وغداً أمراً، وكذا قول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

جارتى للخبيص والهراً للفا ر وشاتى إذا أردت جميعاً

وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع في بعضه، والموقوع في جميعه، لكن الموقوع في جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: ﴿وَحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ [الأحقاف: ١٥]، وكقوله تعالى: ﴿غَدوها شهر ورواحها شهر﴾ [سبأ: ١٢]، وكذا الموقوع في أكثره كقوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولو جرّ هذا النوع بفي، أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين، وامتنع عند الكوفيين، واحتجهم في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم إن «في» للتبعض، حكاة السيرافي. وليس ذلك بصحيح، وإنما «في» حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، فإن كان الواقع يستلزم استغراقاً كالصوم بالنسبة إلى النهار، فلا يمنع منه معنى «في» ولا لفظها، وإن كان صالحاً للاستغراق وغيره فصلاحيته لذلك موجودة قارنته «في» أو لم تقارنه، ولذلك صح في الاستعمال أن يقال: في الكيس درهم، وأن يقال: في الكيس ملؤه من الدراهم. فعلم بهذا أن القول ما قاله البصريون، والله أعلم.

ومثال رفع الزمان الموقوع في بعضه قولك: الزيارة يوم الجمعة. ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة، وروى قول النابغة^(٢) [من الكامل]:

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغرابُ الأسود

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٣٣٣/٨ - جمع)، تهذيب اللغة (٣٩٥/١)، ديوان الأدب (٤١٤/١)، المخصص (٢٨/٤)، أساس البلاغة (جمع).

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٩)، الأغاني (١٨/١١)، جواهر الأدب (ص ٢٨٨)، الخصائص (٢٤٠/١)، الدرر (٢٠/٢)، الشعر والشعراء (١٦٤/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (٥٦٠/١٣ - وجه)، همع الهوامع (٩٩/١).

بنصب «غد» ورفع، ذكر ذلك السيرافي، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف معه أقيس واستعماله أكثر، وإلى هذا أشرت بقولي: «وربما رُفِعَ الزمان الموقوع في بعضه».

ص: ويُفَعَّلُ ذلك بالمكان المتصرف بعد اسم عين، راجحاً إن كان المكانى نكرة، ومرجوحاً إن كان معرفة، ولا يخص رفع المعرفة بالشعر، أو بكونه بعد اسم مكان خلافاً للكوفيين.

ويكثر رفع الوقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدراً إضافة بُعِدَ إليه، ويتعين النصب في نحو: أنت منى فرسخين، بمعنى: أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين.

ش: «ذلك» من قولي: ويفعل ذلك «إشارة إلى الرفع المفهوم من قولي: وربما رفع خبراً الزمان الموقوع في بعضه» وراجحاً ومرجوحاً حالان من «ذلك» المشار به إلى الرفع. ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحاً لتكثير الظرف المكانى مع كونه مؤقتاً متصرفاً مخبراً به عن اسم عين قولهم: المسلمون جانب، والمشركون جانب، ونحن قدام، وأتم خلف، والنصب جائز عند البصريين، وعند الكوفيين، ومن زعم أن مذهب الكوفيين في مثل هذا التزام الرفع فقد وهم.

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفاً اختير النصب، وجاز الرفع عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا في الشعر إذا كان المخبر عنه اسم مكان كقولك: دارى خلفك، ومنزلى أمامك. ويكثر رفع الظرف متصرفاً مؤقتاً إذا وقع بعد اسم عين مقدر إضافة بُعِدَ إليه، كقولك: زيد منى يومان أو فرسخان، أى: بعد زيد منى يومان أو فرسخان. وقريب منه: دارك من خلف دارى فرسخان ونصب فرسخين وشبههما فى مثل هذا الوجه أجود منه فى نحو: زيد منى فرسخان. ونصب فرسخين فى نحو: دارك خلف دارى فرسخين، على التمييز، أجود من نصبه ظرفاً. فإن قلت: أنت منى فرسخين، على تأويل: أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين، تعين النصب، وكان «أنت» مبتدأ، ومنى خبره، وفرسخين ظرفاً، ومعنى «منى» من أشياعى وأصحابى وأهلنى، كقول الله تعالى: حاكيا عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦].

ص: ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها لما يتضمن عملا جائز، إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا، خلافا للفراء وهشام وفي الخلف مخبرا به عن الظهر رفع ونصب، وما أشبههما كذلك، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه.

ش: إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت، جاز نصب اليوم؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الراحة. وكذا اليوم العيد، واليوم الفطر، واليوم النيروز، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف؛ لأن ذكرها منه على عمل يوقع في اليوم، بخلاف قولك: اليوم الأحد، واليوم الاثنين، واليوم الثلاثاء، واليوم الأربعاء، واليوم الخميس، فإنها بمنزلة اليوم الأول، واليوم الثاني، واليوم الثالث، واليوم الرابع، واليوم الخامس، فلذلك لا يجوز في اليوم معها إلا الرفع، هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاما، فإنهما أجازا النصب على معنى: الآن الأحد، والآن الاثنين، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعا في الآن، كما تقول: هذا الوقت، هذا اليوم، وقد قال سيبويه ما يقوى هذا؛ لأنه أجاز: اليوم يومك، بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال: «لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك، ولا يريد يوما بعينه» فهذا مما يقوى قول الفراء. وللمحتج لسبويه أن يقول: إن قول القائل: اليوم يومك، بمعنى: اليوم أمرك الذي تذكرته، فأجاريا مجرى واقع وموقع فيه، بخلاف: اليوم الأحد.

وتقول: ظهرك خلفك، بنصب الخلف على الظرفية، ويجوز رفعه لأنه الظهر في المعنى، مع أنه متصرف. ومثله في جواز الوجهين: رجلاك أو نعلاك، أسفلك وأسفلك، وقرىء: ﴿والركب أسفل منكم﴾ [الأنفال: ٤٢] وأسفل.

فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه، وإن كان هو الأول في المعنى، ولذلك قال أبو الحسن الأحفش: اعلم أن العرب تقول: فوقك رأسك، فينصبون فوق؛ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا، والقياس أن يرفع؛ لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أن العرب لم تقله، قال: وتقول: تحتك رجلاك، لا يختلفون في نصب التحت.

ص: ويعنى عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكررا أو محصورا، وقد يرفع خبرا وقد يعنى عن الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال.

ش: الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم: زيدٌ سيرا سيرا، وبمصدر محصور كقولهم: إنما أنت سيرا. والأصل: زيد يسير سيرا، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكرره بدلا من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره، لئلا يجتمع عوض ومعوض منه. وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيرا، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار في سببية التزام الإضمار. وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبرا قصدا للمبالغة، فيرفع، نحو^(١) [من البسيط]:

فإنما هى إقبالٌ وإدبار

وأشرت بقولى: «وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال» إلى قول بعض العرب: إنما العامرى عماتته، ويروى: إنما العامرى عمته، فمن روى: عماتته، جعله مفعولا به، كأنه قال: إنما العامرى يتعهد عماتته، ومن روى: عمته، نصبه على المصدرية، كأنه قال: إنما العامرى يتعمم عمته، فيكون نظير: إنما أنت سيرا، ولا يكون من القليل، بل من الكثير المطرد.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب: حسبت العقرب أشدَّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إياها. أى: فإذا هو يساويها.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل قول، فيحذف ويستغنى بالمقول، كقوله تعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم﴾ [الزمر: ٣]، أى يقولون: ما نعبدهم، فيقولون خبر، وما نعبدهم فى موضع نصب به، فأغنى عنه، وحذف. ومثله: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

(١) عجز بيت ومصدره:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ

والبيت للخنساء فى ديوانها (ص ٣٨٣)، الأشباه والنظائر (١/١٩٨)، خزانة الأدب (١/٤٣١)، (٣٤/٢)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٨٢)، الشعر والشعراء (١/٣٥٤)، الكتاب (١/٣٣٧)، لسان العرب (٧/٣٠٥ - رهط، ١١/٥٣٨ - قبل، ١٤/٤١٠ - سوا)، المقتضب (٤/٣٠٥)، المنصف (١/١٩٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٤٧، ٤/٦٨)، شرح الأشمونى (١/٢١٣)، شرح المفصل (١/١١٥)، المحتسب (٢/٤٣).

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب: زيد قائما، والأصل: ثبت قائما، أو عرف قائما. وأسهل منه ما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: «حكمتك مُسَمَّطًا» أى حكمتك لك مُثَبَّتًا، فحكمتك مبتدأ، خبره لك، ومسمطًا حال استغنى بها، وهى عارية من الشروط المعبرة فى نحو: ضربى زيدا قائما. وعلى مثل هذا يحمل فى الأجود قول النابغة الجعدى رحمه الله تعالى^(١) [من الطويل]:

بَدَتْ فِعْلَ ذَى وَدٌ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَأَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

أى: لا أرى باغيا، فحذف الفعل، وجعل «باغيا» دليلا عليه، وهو أولى من جعل «لا» رافعة «لأننا» اسما، ناصبة باغيا خبرا، فإن إعمال «لا» فى معرفة غير جائز بإجماع.

ص: وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا، بعطف وغير عطف، وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكما.

ش: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، وكقول الراجز^(٢) [من الرجز]:

مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَتِيٌّ

ومثله قول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

(١) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص ١٧١)، الأشباه والنظائر (٨/١١٠)، تخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، الجنى الدانى (ص ٢٩٣)، خزانة الأدب (٣/٣٣٧)، الصدر (٢/١١٤)، شرح الأشموني (١/١٢٥)، شرح التصريح (١/١٩٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٦١٣)، مغنى اللبيب (١/٣٤٠)، المقاصد النحوية (٢/١٤١)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٤٧)، شرح ابن عقيل (ص ١٥٩)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص ١٨٩).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه (ص ١٠٥)، أمالى المرتضى (٢/٢١٣)، خزانة الأدب =

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقَى بِأُخْرَى الْمَنِيَا فَهُوَ يَقْضَانُ نَائِمٌ

وعلاصة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار.

والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب. ومنه قول الشاعر^(١) [من المتقارب]:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يَرْتَجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أو لتعدد المخبر عنه حكماً، كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُو وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠]، وكقول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

والثالث: أن يتعدد لفظاً دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ، كقولك: هذا حامض حلو، بمعنى مُزٌّ، وكقولك: هو أعسر يسر، بمعنى: أضببط، أى: عامل بكلتا يديه.

فما كان من النوع الأول صح أن يقال: فيه خبران وثلاثة بحسب عدده. وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازاً؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف، بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض. وقد أجاز العطف

= (٢٩٢/٤)، الشعر والشعراء (٣٩٨/١)، المقاصد النحوية (٥٦٢/١)، وبلا نسبة في تخلص

الشواهد (ص ٢١٤)، شرح الأشموني (١٠٦/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٣٢).

(١) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه (ص ١٥٥)، شرح التصريح (١٨٢/١)، المقاصد النحوية

(١/٥٧٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧/٧)، أوضح المسالك (١/٢٢٨)، تخلص

الشواهد (ص ٢١٢)، خزانة الأدب (١/١٣٣)، شرح الأشموني (١/١٠٦)، لسان العرب

(٧/٤٥٤ - غيظ).

(٢) البيت لعبد بن الطيب في ديوانه (ص ٧٥)، شرح اختيارات المفضل (ص ٦٧٤)، وبلا نسبة في

تخلص الشواهد (ص ٢١٣).

أبو على، فعنده، أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وليس كذلك، لما ذكرته.

ص: وإن توالى مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولا هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده. ويضاف غيره إلى ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر، وتال لمتلو.

ش: توالى المبتدآت على ضربين: أحدهما بتجرد، والآخر بإضافة.

فمع التجرد يخبر عن آخرها، ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويؤتى بعد خبر الآخر بروابط مجعولا أولها للأقرب، وتاليه لمتلو الأقرب، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدآت، نحو: بنو الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما في دراهم. ومع الإضافة يخبر عن الآخر، ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم، فقائم خبر الأب، والأب وخبره خبر الأخ، والأخ وخبره خبر الخال، والخال وخبره خبر العم، والعم وخبره خبر زيد، والمعنى: أبو أخى خال عم زيد قائم.

* * *

فصل

ص: تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبا بعد أما، إلا فى ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول، وجوازا بعد مبتدأ واقع موقع «من» الشرطية، أو «ما» أختها. وهو «ال» الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية. أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة، أو موصوف بالوصول المذكور، أو مضاف إليه. وقد تدخل على خبر كل مضاف إلى غير موصوف، أو على موصوف بغير ما ذكر. ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافا للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إن وأن ولكن على الأصح.

ش: نسبة المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب، والسبب على ضربين. موجب، ومجوز:

فالموجب تقدم أمّا، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦]، ولا تحذف بعد «أمّا» إلا في ضرورة كقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم.

والمحوز لدخول الفاء على الخير كون المبتدأ واقعا موقع من الشرطية أو «ما» أختها، فيتناول ذلك «أل» الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلو قصد به مضى أو عهد فارق «أل» شبه من وما، فلم يؤت بالفاء.

ومثال غير «أل» موصولا بظرف قول الشاعر^(٢) [من الخفيف]:

مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّيْبِ مُعَارًا فَمُصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقرأ نافع وابن عامر: «بما كسبت» بحذف الفاء، فدل ذلك على أمرين:

أحدهما: أن ما هذه موصولة لا شرطية، إذ لو كانت شرطية لزلت الفاء؛ لأن بما كسبت لا يصلح أن يكون شرطا، فإن الفاء لا تفارقه إلا في ضرورة.

والثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذى نحن بصدده جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحقه

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي فتي ديوانه (ص ٤٥)، حزانة الأدب (١/٤٥٢)، الدرر (١١٠/٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٦)، الأشباه والنظائر (٢/١٥٣)، أوضح المسالك (٤/٢٣٤)، الجنى الدانى (ص ٥٢٤)، سر صناعة الإعراب (ص ٢٦٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧)، شرح شواهد المغنى (ص ١٧٧)، شرح ابن عقيل (ص ٥٩٧)، شرح المفصل (٧/١٣٤، ٩/٤١٢)، النصف (٣/١١٨)، معنى اللبيب (ص ٥٦)، المقاصد النحوية (١/٥٧٧)، (٤/٤٧٤)، المقتضب (٢/٧١)، همع الهوامع (٢/٦٧).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٢/٣٤)، همع الهوامع (١/١٠٩).

إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه في لزوم لحاقها، ليكون للأصل على الفرع مزية. وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَقَ بِهِ أُولُنكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. وقيدت الصلة التي تقع بعدها الفاء بكونها فعلا صالحا للشرطية، ليعلم أنها لو كانت فعلا خالص المضى لم تدخل الفاء، وكذلك لو قرن بما لا تدخل عليه «مَنْ» الشرطية، ولا «ما» أختها، نحو: الذي إن حدث صدق مكرم، والذي ما يكذب أو لن يكذب مفلح. ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة: رجل عنده حزم فسعيد، وعبد لكريم فما يضيع، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب.

ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مشعرا بالمجازاة: كل رجل عنده حزم فسعيد، وكل عبد لكريم فما يضيع، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب.

ومثال دخول الفاء على خبر موصوف بالموصول المذكور قول الشاعر [من الطويل]:

صَلُّوا الحزمَ فالخطبُ الذي تحسبونه يسيرا فقد تَلَقَّوْهُ متعسرا

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول إن في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ مَوْتٌ لَكَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، فدخولها عليه مع عدم «إن» أحق.

ومثال دخولها على خبر كل مضاف إلى غير موصوف ما جاء في بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف، وهو: بسم الله، ما شاء الله، كل نعمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله.

ومثال دخولها على خبر كل مضاف إلى الموصوف بغير ما ذكر، قول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

كُلُّ أَمْرٍ مِبَاعِدٍ أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالَى

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٣٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٨٤٧/٢)، مغنى اللبيب (٤٤٧/٢)،

فمنطلق. ورأيه في ذلك ضعيف؛ لأنه لم يرد به سماع، ولا حجة له في قول الشاعر^(١)
[من الطويل]:

وَقَائِلَةٌ حَوْلَانٌ فَانْكَبْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةٌ حَيِّينَ خَلَوْ كَمَا هِيَا
ولا في قول الآخر^(٢) [من الخفيف]:

أَرْوَاحٌ مُوَدَّعٌ أَمْ بَكُورٌ أَنْتَ فَانظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

لأن معنى الأول: هذه حولان، فحولان خبر مبتدأ محذوف. ومعنى الثاني: انظر أنت، فأنت فاعل فعل محذوف. على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفرغاً في نحو: زيدا فاضرب، و: ﴿إِلَى رَبِّكَ فَارْغَب﴾ [الشرح: ٨]؛ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيدا فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شيء فزيدا اضرب، وما يكن من شيء فزيد اضربه، فلا يلزم من جواز هذا، جواز: زيد فمنطلق، إذ ليس الخبر أمراً، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة.

وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ إنَّ أو أنَّ أو لكنّ، فإنها

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٤٣)، أوضح المسالك (١٦٣/٢)، الجنى الدانى (ص ٧١)، خزانة الأدب (١/٣١٥، ٤٥٥، ٣٦٩/٤، ١٩/٨، ٣٦٧/١١)، الدرر (٢/٣٦)، الرد على النحاة (ص ١٠٤)، رصف المباني (ص ٣٨٦)، شرح أبيات سيويه (١/٤١٣)، شرح الأشموني (١/١٨٩)، شرح التصريح (١/٢٩٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٨٦)، شرح شواهد المغنى (١/٤٦٨، ٢/٨٧٣)، شرح المفصل (١/١٠٠، ٨/٩٥)، الكتاب (١/١٣٩، ١٤٣)، لسان العرب (١٤/٢٣٩ - خلا)، مغنى اللبيب (١/١٦٥)، المقاصد النحوية (٢/٥٢٩)، همع الهوامع (١/١١٠).

(٢) البيت لعدى بن زيد في ديوانه (ص ٨٤)، الأغاني (٢/١٢٦)، الجنى الدانى (ص ٧١)، الدرر (٢/٣٨)، الرد على النحاة (ص ١٠٦)، شرح أبيات سيويه (١/٤١٤، ٤١٥)، شرح شواهد المغنى (١/٤٦٩)، الشعر والشعراء (١/٢٣١)، الكتاب (١/١٤٠)، لسان العرب (١٣/٤٢١ - من)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٦٢)، خزانة الأدب (١/٣١٥)، الخصائص (١/١٣٢)، الدرر (٥/٣٢٤)، مغنى اللبيب (١/١٦٦)، همع الهوامع (١/١١١، ٢/١١١).

ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل فى الحال. بخلاف كأنّ وليت ولعل، فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل فى الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فساوتها فى المعنى من الفاء المذكورة.

ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَاقِبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأُ الْأَرْضِ ذَهَابًا﴾ [آل عمران: ٩١]، و: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [محمد: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣].

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

علمت يقينا أن ما حُمَّ كونه فسعى امرىء فى صرّفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

بكل داهية ألقى العداة وقد يُظن أنّى فى مكربى بهم فزعُ
كلاً ولكنّ ما أبديه من فرق فكى يُغروا فيغريهم بى الطمعُ

ومثله قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

ولكنّ ما يقضى فسوف يكونُ

* * *

(١) البيتان بلا نسبة فى شرح الأشموني (١٠٨/١).

(٢) البيت لذى القرنين أبى المطاع بن حمدان فى تاج العروس (٤٢٠/٧ - برد)، معجم البلدان

(٣٧٩/١ - بردى)، وللأفوه الأودى فى الدرر (٤٠/٢)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى

القالى (٩٩/١)، أوضح المسالك (٣٤٨/١)، شرح الأشموني (١٠٨/١)، شرح التصريح

(٢٢٥/١)، شرح قطر الندى (ص ١٤٩)، معجم البلدان (٢٢٠/٢ - الحجاز)، المقاصد النحوية

(٣١٥/٢)، همع الهوامع (١١٠/١)، وصدرة:

فوالله ما فازتكم قالياً لكم

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

ص: فبلا شَرَطٍ: كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس وصار.
وصلة لما الظرفية دام.

ومنفية بثابت، متصل النفي، مذكور غالباً، متصل لفظاً أو تقديرًا، أو مطلوبة
النفي: زال ماضى يزال، وانفك، وبرح، وفتىء وفتاً وأفتأ، ووتى، ورام مُرَادِفَتَاهَا.

ش: شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأى إسناد، مابين ثانيهما
للحالية بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض، نحو
قولك: صار الذى آمَنَ أخانا بعد أن كان عدونا، وكان مالك فضة فصار ذهباً، ففى
منصوبى كان وصار من مبيانة الحال ما ذكرته، فمن ألحق بهما فعلا لا يساويهما فى
هذا الاعتبار فهو محجوج، وسيأتى القول فى ذلك مبسوطاً إن شاء الله تعالى.

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة: فأول انقساماتها إلى ما يعمل بلا
شرط، أى موجباً وغير موجب، وصله وغير صلة، وهو الثمانية الأول.

وإلى ما يعمل بشرط كونه صلة لما الظرفية المصدرية التى يقصد بها وبصلتها التوقيت
كقولك: نجأتك مادام الله ملجأك.

وإلى ما يعمل بشرط كونه منفياً أو منهيًا عنه، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها
اثنان. فالأربعة: زال، وانفك، وبرح، وفتىء، وقد يقال: فتأً وأفتأً. والملحقات بهن:
ونى ورام، التى مضارعها يَرِيم. ومعنى الستة إذا نفيت داخله على الجملة، الإعلام
بلزوم مضمون الجملة فى الماضى أو فى الاستقبال نحو: ما زال العلم حسناً، ولن يزال
الجهل قبيحاً.

وقد تناول قولى: منفية، المنهى عنه؛ لأنه منفى فى المعنى، والمنفى بليس، فالمنهى عنه
كقول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٣٤/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٣٠)، الدرر (٤٤/٢)،
شرح الأشموني (١١٠/١)، شرح التصريح (١٨٥/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، شرح عمدة =

صاح شمّر ولا تنزل ذا كبر المواتِ فَنَسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والمنفى بليس كقول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

ليس ينفكُ ذا غنى واعتزازٍ كلُّ ذى عِفَّةٍ مُقِلُّ قُنُوعٍ

وقيدت «زال» بكون مضارعها يزال، احترازا من زال بمعنى تحول: فمضارعه يزول، وهو فعل لازم. واحترازا من زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه يزيل. وقيد: ونى ورام، الملحقان بهن بمرادفتها لهن، احترازا من ونى بمعنى فتر، ومن رام بمعنى حاول، وبمعنى تحوّل، ومضارع التى بمعنى حاول يروم، ومضارع التى بمعنى تحول يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهى وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنى باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشاعر^(٢) [من الخفيف]:

لا ينى الخبُّ شيمةَ الخبِّ ما دا م فلا تحسبَّنه ذا ارعواءِ

وقال آخر فى إعمال يريم العمل المشار إليه^(٣) [من الطويل]:

إذا رُمْتَ ممن لا يريم متيما سلوا فقد أبعدت فى روميك المرمى

وأشرت بقولى فيهما وفى أحواتهما: «منفية بثابت متصل غالباً» إلى أن نافيهما قد يحذف، كقوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أى لا تزال تذكر يوسف. ومن حذف لا فيهما قول الشاعر^(٤) [من مجزوء الكامل]:

تَنَفُّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتُ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

= الحافظ (ص ١٩٩)، شرح قطر الندى (ص ١٢٧)، المقاصد النحوية (١٤/٢)، همع الهوامع (١١١/١).

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢٣٠)، الدرر (٤٣/٢)، شرح الأشموني (١٠٩/١)، شرح التصريح (١٨٥/١)، المقاصد النحوية (٧٣/٢)، همع الهوامع (١١١/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٤٨/٢)، همع الهوامع (١١٢/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٤٩/٢)، همع الهوامع (١١٢/١).

(٤) البيت لخليفة بن بزاز فى خزانة الأدب (٢٤٢/٩، ٢٤٣)، الدرر (٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٧٥/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٨٢٤/٢)، تخلص الشواهد (ص ٢٣٣)، خزانة الأدب (٩٩/١٠)، شرح عمدة الحافظ (ص ١٩٨)، شرح المفصل (١٠٩/٧)، همع الهوامع (١١١/١).

ومنه قول امرأة من العرب^(١) [من الطويل]:

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أَعَدَّهَا لَهَا مَا مَشَى مِنْهَا عَلَى خُفِّهِ الْجَمَلُ

أى لا تزال. وأشرت بقولى: «متصل غالبا» إلى أن النافى قد يوجد منفصلا كقول الشاعر^(٢) [من المنسرح]:

مَا خَلَّتْنِي زَلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ

أراد: خللتنى ما زلت بعدكم، وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت، وهو أيضا غريب.

ومن الفصل بين النافى والمنفى فى هذا الباب قول الآخر^(٣) [من المنسرح]:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ لِي قُرُوحَةً وَتُنَكِّوْهَا

أراد: وأراها لا تزال.

ص: وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يجبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظى أو معنوى، وندر^(٤) [من الوافر]:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي

ش: جرت عادة النحويين بإطلاق القول فى كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته.

(١) البيت لامرأة سالم بن قحطان فى خزانة الأدب (٢٤٥/٩)، سمط اللآلى (ص ٦٣١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١٧٢٧)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٢٤٢/٩)، شرح المفصل (١٠٩/٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٧/٢)، شرح التصريح (٢٤٩/١)، لسان العرب (٢٦٠/١٣ - ضمن، ٢٠١/١٤ - حما)، المقاصد النحوية (٣٨٦/٢).

(٣) البيت لابن هرمة فى ديوانه (ص ٥٦)، خزانة الأدب (٢٣٧/٩)، الدرر (٤٧/٢)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٢٠، ٨٢٦)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (ص ٣٩٣)، همع الهوامع (١١١/١)، (٢٤٨).

(٤) الشطر لبعض بنى نهشل فى الدرر (٥٠/٢).

فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌ لا تصحبه، وبشراً هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال [من الوافر]:

وكونى بالمكّارم ذكّرني

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية.

ومن المبتدآت التي لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مُصدراً نحو: أيُّ القوم أفضل؟ وأيّهم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

ومما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه، كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع، كقولك: الحمد لله الحميد، بالرفع، وقد تقدم الإعلام بما يحذف من المبتدآت على سبيل اللزوم.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف. نحو: طوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر. وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل، أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل، فلم تدخل الأفعال عليه، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه. وكذا قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدا، أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه، ومجىء إلا بعده.

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية، والواقع بعد إذا المفاجأة.

ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوي «ما» التعجبية، وما بعد «لله» في التعجب، نحو: لله درك. ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي ما جرى مثلاً، نحو قولهم: الكلابُ على البقر، والعاشيةُ تهيج الآبية، والإناسُ قبل الإنساس. فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية؛ لأن الأمثال لا تغير.

٣٢٠ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
ص: فترفعه ويسمى اسماً وفاعلاً، وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً، ويجوز
تعدده خلافاً لابن درستويه.

ش: الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر،
وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول، فقال قاصداً هذا الباب: «هذا باب
الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء
واحد» وكذا فعل المبرد، فإنه ذكر هذه الأفعال فى بابها ثم قال: «وهذه أفعال صحيحة
كضرب، ولكننا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد».
فأىّ التعبيرين استعمل النحوى أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى.

وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع، كما ينصب الخبر
الذى لم يتعدد، فيقال فى: هذا حلواً حامضاً: كان هذا حلواً حامضاً، وذلك أن ارتفاع
الخبرين فصاعداً ثبت بعامل، أى بالابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ
عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل فى خبرين فصاعداً، كذلك يجوز
للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى.

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى
إلى مفعول واحد، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا
يُنصَبُ بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد. وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعَرَّج عليه.

ص: وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث،
فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس.

ش: زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجاني أن كان وأخواتها تدل على
زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

أحدها: أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على
الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده
اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على
أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تتعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفى عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوى، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنيا، وصار غنيا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيماً؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة انفك، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنيا: ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضية، وذلك تقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر فى موضعها، كقولك: جُدْ ما دمت واجداً، أى: جد مدة دوامك واجداً، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أن، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]؛ لأن أن هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحاً فى قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٣٩/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٣٣)، الدرر (٥٦/١)، =

بَيِّدْ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر فتىء مستعملا، وحكى غيره: ظلت أفعال كذا ظلولا. وجاءوا بمصدر كاد في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدا، أى ولا أكاد كيدا، وكادا فعل ناقص من باب كان، إلا أنها أضعف من كان، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل كان مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد، وهى أضعف من كان، فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى.

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء فى الحديث: «إن هذا القرآن كائن لكم أجرا، وكائن عليكم وزرا»^(١)، وقال سيبويه: «قال الخليل: هو كائنٌ أخيك على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك» هذا نصه. وقال الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وما كلُّ من يُبْدِي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنجدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر. ومثل ذلك قول الآخر^(٣) [من الطويل]:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ

أراد: لست أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

= شرح الأشموني (١١٢/١)، شرح التصريح (١٨٧/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، المقاصد النحوية (١٥/٢)، همع الهوامع (١١٤/١).

(١) أخرجه الدارمي فى سننه (٤٣٤/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٣٩/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٣٤)، الدرر (٥٨/٢)، شرح الأشموني (١١٢/١)، شرح التصريح (١٨٧/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، المقاصد النحوية (١٧/٢)، همع الهوامع (١١٤/١).

(٣) البيت للحسين بن مطير فى ديوانه (ص ١٧٠)، الدرر (٦٠/٢)، شرح التصريح (١٨٧/١)، لسان العرب (١٩٩/٧ - غمض)، مجالس ثعلب (٢٦٥/١)، المقاصد النحوية (١٨/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٤٠/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٣٤)، شرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٧)، همع الهوامع (١١٤/١).

التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان، لأن دلالاته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالاته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالاته على الزمان.

العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخصصة للزمان لم يُبين منها أمر، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]؛ لأن الأمر لا يبين مما لا دلالة فيه على الحدث.

وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيويوه والمبرد والسيرافي. وأجاز السيرافي الجمع بين كان ومصدرها توكيداً، ذكر ذلك في شرح الكتاب.

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفاءها بمرفوع، وإنما لم تكنف بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيد عالماً، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاختصار على المرفوع غير واف بذلك، فهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديراً بأن ينسب إلى النقصان.

وقد أشار إلى هذا المعنى سيويوه بقوله: «تقول: كان عبد الله أحاك، وإنما أردت أن تخبر عن الأخوة» فيبين أن كان مسندة إلى النسبة، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع.

ص: وإن أريد بكان ثبت، أو كفل، أو غزل، وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء، وبظل دام أو طال، وبيات نزل ليلاً، وبصار رجع أو ضمّ أو قطع، وبدام بقي أو سكن، وببرح ذهب أو ظهر، وبونى فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أو انفصل، وبفتأ سكن أو أطفأ، سميت تامة، وعملت عمل ما رادفت. وكلها تتصرف إلا ليس ودام، ولتصاريدها ما لها، وكذا سائر الأفعال.

ش: جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة، إلا ليس، وزال التي مضارعها يزال، وفتىء بكسر مهموزا، وكذا فتأ وأفتأ مرادفتها، وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه.

وأجاز أبو علي في الحلييات وقوع زال تامة، وقد يعضد رأيه في ذلك بقول
الراجز^(١) [من الرجز]:

وفى حُمَيَّا بَغْيِهِ تَفْجُحُ سُ ولا يزال وهو أَلْوَى أَلَيْسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال
متفجسا، وهو ألوى أليس، والتفجس التكبر، والأليس الشجاع.

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، وثبوت كل شيء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية
نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبر عنه بحدوث، كقوله^(٢) [من الوافر]:

إذا كان الشتاء فَأَذِفُونِي فإنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

وتارة يعبر عنه بحضر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم كان أيضا بأن يراد بها معنى كفل، فتعدى بعلى، ومصدرها كيانة. وتتم كان
أيضا مرادا بها معنى غزل، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسي.

وتتم توالى كان الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول في
الضحى والصبح والمُسى، كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحَْانَ اللّٰهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾
[الروم: ١٧]، وكقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْتَى أَحْسِنَ الْقِرَى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو طال.

(١) الرجز لجنبدل بن المنثى في الإنصاف (٨٢/٣).

(٢) البيت للربيع بن ضبع في الأزهية (ص ١٨٤)، أمالي المرتضى (٢٥٥/١)، تخلص الشواهد
(ص ٢٤٢)، حماسة البحترى (ص ٢٠٢)، خزانة الأدب (٣٨١/٧)، الدرر (٦٠/٢)، سمط اللآلى
(ص ٨٠٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٥)، شرح شذور الذهب (ص ٤٥٨)، لسان
العرب (٣٦٥/١٣ - كون)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٣) البيت لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل (١٠٣/٧)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب
(ص ٢٩٥)، الدرر (٦١/٢)، شرح الأشموني (١١٥/١).

وتتم بات فى قولهم: بات بالقوم، أو بات القومَ إذا نزل بهم ليلاً، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتعدى بيلى، أو معنى ضم أو قطع فتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم دام بأن يراد بها معنى بقى، كقوله تعالى: ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض﴾ [هود: ١٠٨]، أو سكن، ومنه الحديث: «نهى أن ييال فى الماء الدائم»^(١)، أى الساكن.

وتتم برح بأن يراد بها معنى ذهب، أو معنى ظهر، وقد فسر قولهم: برح الخفاء، بالوجهين.

وتتم ونى بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة.

وتتم انفك بأن تكون مطاوع فك الخاتم وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه.

وتتم فتىء إذا أراد بها كسر وأطفأ، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرتة، وفتأت النار أطفأتها.

وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف، أى يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر، إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفى، ولمضارعها والأمر ما لماضيها، وكذا جميع الأفعال المتصرفة.

ص: ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامى أو مضاف إليه، يوافقهن فى عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق، والبواقى على رأى، وقد تخالفهن ليس.

ش: المراد بتوابع ليس دام وزال وانفك وبرح وفتىء وونى ورام؛ لأنهن تبعن ليس حين ذكرت فى أول الباب.

والحاصل أن ليس والمذكورات بعدها متساويات فى عدم الدخول على مبتدأ خبره

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٦٤)، والترمذى (٢١)، وابن أبى شيبه (١/١٤١).

مفرد استفهامي نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامي، نحو: غلام من زيد؟.

وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة في عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماضٍ، وربما خالفتها ليس فوليتها فعل ماضٍ، كما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ: «أليس قد صليت معنا؟»^(١). وحكى سيبويه عن بعض العرب: «ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد» وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: «وقد تخالفهن ليس» أي قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماضٍ.

وأشرت بقولي: «والبواقي على رأى» إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماضٍ، فلا يقال على هذا الرأى: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأى باطل، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَكُنَّا حَسِينًا كُلَّ بِيضَاءِ شَحْمَةٍ لِيَالِي لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمِيرًا

وكقول الآخر^(٣) [من البسيط]:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

ص: وتُرد الخمسة الأوائل بمعنى صار، ويلحقها ما رادفها من: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحرار، واستحال، وتحول، وارتد، وندر الإلحاق بصار في: ما جاءت حاجتك؟ وقعدت كأنها حربة، والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا، وألا يجعل من هذا الباب غدا وراح، ولا أسحر وأفجر وأظهر.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧/٨)، والطبراني في الصغير (٥١/٢)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٣/٨).

(٢) البيت لزفر بن حارث الكلابي في تخلص الشواهد (ص ٤٣٥)، شرح التصريح (٢٤٩/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٥)، شرح شواهد المغنى (٩٣٠/٢)، المقاصد النحوية (٣٨٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٣/٢)، مغنى اللبيب (٦٣٦/٢).

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦)، جمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، خزانة الأدب (٥/٤)، الدرر (٥٧/٢)، لسان العرب (٣٨٦/٣ - لبد)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١١/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٠)، شرح قطر الندى (ص ١٣٤)، همع الهوامع (١١٤/١).

ش: الخمسة الأوائل هي: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل.

والأصل في كان الدلالة على دَوَامِ مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع، ولذا قيل في قوله الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] أي: لم يزل على كل شيء قديرا، ومنه قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

ولكنى مضيت ولم أجَدِّفَ وكان الصبر عادةً أولينا
ومثله قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

وكنت إذا جرى دعا لمضوفةٍ أشمّرُ حتى يُنصِفَ السَّاقَ مِثْرِي

فإن قصد الانقطاع جىء بقرينة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ قَالِفٍ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

وكانوا أناسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظْرُ الشَّرُّ

وتستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر، كقوله تعالى: ﴿وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بِسَاءِ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥ - ٧].

وكقول الشاعر^(٤) [من الطويل]:

بِتَهَاءٍ قَفْرٍ وَالْمَطَىٰ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يُبِوَضُّهَا

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٢٤/٩ - جندف، ٩٨/١٢ - حزم)، تهذيب اللغة (٦٢٨/١٠، ٦٧١)، مجمل اللغة (٤٣٤/١)، تاج العروس (حزم).

(٢) البيت لأبي جندب في شرح أشعار الهذليين (٣٥٨/١)، شرح شواهد الشافية (ص ٣٨٣)، لسان العرب (١٥٤/٤ - جور، ٢١٢/٩ - ضيق، ٣٣١/٩ - نصف، ٣٨٣/١٣ - كون)، المعاني الكبير (ص ٧٠٠، ١١١٩)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٨١/١٠)، المحتسب (٢١٤/١)، الممتع في التصريف (٤٧٠/٢)، المنصف (٣٠١/١).

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر (٦٦/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٤) البيت لعمر بن أحمد في ديوانه (ص ١١٩)، الحيوان (٥٧٥/٥)، خزانة الأدب (٢٠١/٩)، لسان العرب (١٨٦/٧ - عرض، ٣٦٧/١٣ - كون)، وله أو لابن كثر في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٧)، شرح الأشموني (١١١/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٨)، شرح المفصل (١٠٢/٧)، المعاني الكبير (٣١٣/١).

٣٢٨ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

والأصل فى: أضحى وأصبح وأمسى وظل النواقص الدالة على ثبوت مضمون الجملة فى الضحى والصباح والمساء والنهار، وقد يردن بمعنى صار، كقول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ففألوت به الصبا والديبور

وكقوله تعالى: ﴿فأصبحتم بنعمته إخوانا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وكقول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

أمست خلأً وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد

وكقوله تعالى: ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ [الشعراء: ٤]، وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي ﷺ: «فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده»^(٣)، ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهاراً، كما قال الشاعر [من الرجز]:

أظلل أرعى وأبيت أطحن الموت من بعض الحياة أهون

ومن أصلح ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر^(٤) [من الوافر]:

أجنى كلما ذكرت كليب أبيت كأننى أطوى بجمر

لأن كلما تدل على عموم الأوقات، وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

(١) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ٩٠)، الدرر (٥٧/٢)، شرح شواهد المغنى (١/٤٧٠)، شرح المفصل (٧/١٠٤)، الشعر والشعراء (١/٢٣٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (١/١١١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) أخرجه البخارى (١/٥٢)، وأحمد (٢/٤٦٥)، والدارمى (١/١٩٦)، وابن خزيمة (١٤٥)، (١٤٦)، وأبو داود (١٠٥)، وابن ماجه (٣٩٤).

(٤) البيت لعمرو بن قيس المخزومي فى الدرر (٢/٥٨)، شرح أشعار الهذليين (٢/٨٠١)، وللهدلى فى لسان العرب (١٣/٩٨ - جنن)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/١١٤).

ومثال استحال قول النبي ﷺ: «فاستحالت غَرَبًا» ومثله قول الشاعر^(١) [من الكامل]:

إِنَّ الْعِدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةَ بَتَدَارُكِ الْهَقَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ
ومثال تحول قول امرئ القيس^(٢) [من الطويل]:

فِيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبُوْسَا

ومثله قول الآخر [من البسيط]:

لَا يُؤَيِّسُكَ سُؤْلُ عَيْقٍ عَنْكَ فِكْمِ بُؤْسٍ تَحَوَّلَ نُعْمَى أَنْسَتْ النَّقْمَا

ومثال ارتد قول الله تعالى: ﴿الْقَاهِ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، وإنما استحق ارتد أن يكون بمعنى صار لأنه مطاوع رد بمعنى صير، كقوله تعالى: ﴿وَد كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وكقول الشاعر^(٣) [من الوافر]:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا

وندر إلحاق جاء وقعد بصار في قولهم: ما جاءت حاجتك؟ وفي قولهم: أرفه شفرته، حتى قعدت كأنها حربة.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٥٣/٢)، همع الهوامع (١١٢/١).

(٢) عجز بيت وصدرة:

وَبُدِّلْتُ قَرَحًا دَائِمًا بَعْدَ صِحَّةٍ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص١٠٧)، خزانة الأدب (٣٣١/١)، الدرر (٥٤/٢)، شرح شواهد المغنى (٦٩٥/٢)، لسان العرب (٤٧٤/١١ - علل)، وبلا نسبة في مغنى اللبيب (٢٨٨/١)، همع الهوامع (١١٢/١).

(٣) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي في ملحق ديوانه (ص١٤٤)، تخلص الشواهد (ص٤٤٣)، شرح ديوانه الحماسة للمرزوقي (ص٩٤١)، المقاصد النحوية (٤١٧/٢)، ولأيمن بن خريم في ديوانه (ص١٢٦)، ولفضالة بن شريك في عيون الأخبار (٧٦/٣)، معجم الشعراء (ص٣٠٩)، وللكميت في ديوانه (ص١٩١)، ذيل الأمالي (ص١١٥)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٥٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٢١٧)، لسان العرب (٢١٩/٣ - سمد).

والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا، وأجعل من ذلك قول الراجز^(١) [من الراجز]:

لا يُفْنَعُ الجاريةَ الحِضابُ ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون أن تلتقى الأركاب ويقعد... له لعاب

وحكى الكسائي: قعد لا يُسألُ حاجة إلا قضاها، بمعنى: صار. ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

ما يَقسِمُ اللهُ أقبِلْ غيرَ مُبْتَسِئٍ منه واقْعُدْ كريمًا ناعمَ البال

وألحق قوم بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه: «اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمعة»، ويقول النبي ﷺ: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير، تغدو خِماصا، وتروح بطانا»^(٣)، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة.

ص: وتوسيط أخبارها كلها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجب، وكذا تقديم خبر صار وما قبلها، جوازا ومنعا ووجوبا.

وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير «ما» لا بها، خلافا لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء.

ولا يتقدم خبر دام اتفاقا، ولا خبر ليس على الأصح.

ش: وتوسيط الخبر كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جِوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦]، والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (٤٣٤/١ - ركب، ٣/٣٦٣ - قعد)، تهذيب اللغة (٢٠١/١)، (٢٢٠/١٠)، مقاييس اللغة (٤٣٢/٢)، مجمل اللغة (٣١٥/٢، ٣١٦)، تاج العروس (٢٨/٩، ٦١ - قعد).

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٤٧)، لسان العرب (٢١/٦)، التنبيه والإيضاح (٢٦١/٢)، تاج العروس (٤٣٤/١٥ - بأس)، أساس البلاغة (بأس)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٣٢٨/١)، المخصص (٣١٧/١٢).

(٣) أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصفهان (١٩٧/٢)، وأورده القرطبي في تفسيره (١٠٧/٨).

المؤمنين ﴿ [الروم: ٤٧]؛ لأن بعض القراء أجاز الوقف على «حقا» ناويا في كان ضميرا. وأمثلة التوسيط مع غير كان من أخواتها سهلة، فاستغنى عن ذكرها، والتوسيط أيضا جائز مع ليس ودام، وإن كانا لا يتصرفان؛ لأن الأقل محمول على الأكثر، ومثال ذلك مع ليس قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

سَلِيَّ إِن جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلُوهُ

ومثال ذلك مع دام قول الآخر^(٢) [من البسيط]:

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لِدَاثِهِ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فرمما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقا. وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فيئنة؛ لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع، مع أن فيها ما في دام من عدم التصرف، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض، ولأن ليس تشبه «ما» النافية معنى، وتشبه ليت لفظا، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى.

ونبهت بقولي: «ما لم يمنع مانع» على أن توسيط الخبر قد يمتنع، وذلك إما لسبب يقتضى وجوب تقدمه نحو: كم كان مالك؟ وأين كنت؟ وإما لسبب يقتضى وجوب

(١) البيت للسؤال في ديوانه (ص ٩٢)، خزانة الأدب (٣٣١/١٠)، شرح ديوان الحماسة للرزوقي (ص ١٢٣)، وله أو للجلاح الحارثي في تخلص الشواهد (ص ٢٣٧)، المقاصد النحوية (٧٦/٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١٢/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٤)، شرح قطر الندى (ص ١٣٠).

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٢/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٤١)، الدرر (٦٩/٢)، شرح الأشموني (١١٢/١)، شرح التصريح (١٨٧/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٤)، شرح قطر الندى (ص ١٣١)، المقاصد النحوية (٢٠/٢)، همع الهوامع (١٧٧/١).

تأخيره نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيد إلا في الدار.

ونبهت بقولى: «أو موجب» على أن توسيط الخبر قد يجب، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بخصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ حِجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥]، وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخخير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها، ووليها كان أبوها، فواجب فى هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه، وممتنع تأخيره لئلا يتقدم الضمير على مُفسّر مؤخر رتبة ولفظا. فلو كان فى مثل هذه المسألة قبل الفعل ما له صدر الكلام تعين التوسيط، نحو قولك: هل كان شريكَ هند أخوها؟.

وأشرت بقولى: «وكذا تقديم خبر صار وما قبلها» إلى أنه يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع ولا موجب، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو: كان فتاك مولاك، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم، ولا الخبر إلا بالتأخير، فالتزم، وكان غيره ممنوعا، وكذا نحو: صار عدوى صديقى.

ومن أسباب عروض المانع حصر الخبر نحو: إنما كان زيد فى المسجد، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأن حصر الخبر مقصود، ولا يفهم إلا بالتأخير.

ومن أسباب عروض المانع اشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم نحو: كان بعلُ هند حبيبا، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأنه لو توسط أو قدم لزم عود الضمير إلى متأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحويين لا يلتزم تأخير الخبر فى مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد، فلو وسط الخبر فليل: كان حبيبا بعلُ هند، لم يضر؛ لأن الضمير عائد على ما هو كجزء مرفوع الفعل، ومرفوع الفعل مقدر التقديم، وما هو كجزئه معه، إذ لا يتم معناه إلا به. ويلزم من جواز هذا جواز كان حبيبا الذى خطب هنداً؛ لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول، وهذا لا يجوز، فكذلك ما أشبهه.

وأما عروض موجب تقديم الخبر، فإذا كان فيه معنى استفهام نحو: كم كان مالك؟ وكيف كان زيد؟ وكذا إذا كان مضافا إلى ما فيه معنى استفهام نحو: غلام من كان زيدا؟.

ولا حظ لزال وما بعدها فى وجوب تقديم الخبر؛ لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير «ما» صار وأخواتها فى جواز تقديم الخبر، نحو: قائما لم يزل زيد. وفى التخيير بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيرها، نحو: فى الدار لم يبرح صاحبها، ولا ينفك مع هند أخوها.

فلو كان النفى بما لم يميز التقديم؛ لأن لها صدر الكلام، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب. وقياس «إن» النافية أن تجرى مجراها فى غير التعليق كما جرت فيه مجراها، كقوله: ﴿وَتَنْظُنُونَ أَنَّ لِبِشْمٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بما، مع أنه موافق للبصريين فى أن «ما» لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلا، بمنزلة: كان زيد فاضلا، فى المعنى، فاستويا فى جواز تقديم الخبر. وهذا الذى اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغيير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام فى نحو: علمت أزيد ثم أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير. وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازاه ابن كيسان، لأن «ما» عندهم ليس لها تصدير مستحق، حكى ذلك ابن كيسان.

واختلف فى تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيوييه، ووافقه السيرافى، والفارسى، وابن برهان، والزخشرى. ومنعه الكوفيون وأبو العباس، وابن السراج، والجرجاني، وبه أقول؛ لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه، فلا يتصرف فى عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو «ما» بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو «لعل»، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسط خبريهما، كما امتنع توسط خبرى شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسط كاف فى ذلك، لم تجز الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل.

قال السيرافى: بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق؛ لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمورها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم خبرها على اسمها، ونعم

وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضمير ما، فكانت «ليس» أقوى منها.

قلت: فعلية نعم وبئس أظهر من فعلية ليس من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن معنى نعم وبئس مستقل باسم واحد؛ لأن معنى نعم الرجل، مدح الرجل، أو كمل الرجل، إلا أن الرجل مبهم، والمراد تعيين ممدوح، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل، أو إلى ما يدل عليه قبل نعم، فالخاص أن مطلوب نعم إنما هو الفاعل، والمخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا نعم؛ لأنها غير عاملة فيه بإجماع، بخلاف الجزء الثاني من مصحوبى ليس، فإنها معمول لها، فمعنى ليس لا يستقل إلا بجزأين: مسند ومسند إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت نعم وبئس أشبه بالأفعال.

الثاني: أن نعم وبئس يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه، فمن كلام العرب الفصيح، عَلم الرجل فلان، بمعنى نعم العالم فلان، وليس لا تقوم إلا مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلا حرف.

الثالث: أن ليس ونعم وبئس مشتركة فى مفارقة الأصل؛ لأن أصل كل منها فعل، لكن ليس فارقت أصلها فراقاً لازماً على وجه عدم به النظر فى الأفعال، وثبت به شبه الحرف، ونعم وبئس بخلاف ذلك؛ لأنهما لا يفارقان أصلهما فراقاً لازماً، بل أصلهما مستعمل، ولم يعدم بما فعل بهما النظر فى الأفعال، ولا ثبت به شبه الحرف؛ لأن الذى فعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد فى كل فعل على فعل ثانیه حرف حلق، وفعلية ما روعى أصله، وسلك به سبيل مطردة فى الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة.

وأما تفضيل ليس على نعم، وبئس بإعمالها فى الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، فشىء ثبت على خلاف الأصل؛ لأن شبهها فى اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل، فأن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى، ولكن لو فعل بها ذلك، لم يبق ما يدل على فعليتها، فرفعت الضمائر المتصلة لذلك، وإذا كان هذا التفضيل محوجاً إلى اعتذار، فلا يجعل سبباً لتفضيل آخر، فيستباح من أجله تقديم الخبر؛ لأن ذلك تكتير لمخالفة الأصل، ومحوج إلى اعتذار ثان. ومع هذا فقد شاركها نعم وبئس فى رفع الضمير

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخير ٣٣٥

مستتراً وبارزاً. قال الكسائي: روى عن بعض العرب: الزيدان نعمتا رجلين، الزيدون نعموا رجالاً. وقال الأخصفش: ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة.

وأما فعل التعجب، فهو - وإن لزم طريقة واحدة - راجح على ليس من أربعة أوجه:

أحدها: تمكنه في الفعلية لفظاً ومعنى؛ لأنه على وزن أفعل، وهمزته معدية كأكرم وغيره من الأفعال المعداة بالهمزة، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر، ودال على معناه، وليس بخلاف ذلك.

الثاني: أن فعل التعجب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم سائر الأفعال المتعدية، وليس بخلاف ذلك.

الثالث: أن لفعل التعجب صيغتين: إحداهما: كصيغة الماضي، والأخرى كصيغة الأمر، وذلك ضرب من التصرف، وليس بخلاف ذلك.

الرابع: أن فعل التعجب يعمل في الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس، فإنها لا تعمل إلا في جزأى إسناد.

وأما عسى، فشارك ليس في إعمالها في الأسماء كلها، مظهراتها ومضمراتها، ومعارفها ونكراتها، وتفوقها بأشياء، منها:

أن فعليتها مجمع عليها، وفعلية ليس مختلف فيها.

الثاني: أن ليس من الأفعال المعتلة العين، وعسى من الأفعال المعتلة اللام، وهي جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب كرمى، وليس جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلال كاعتلال هاب، وسلامة كسلامة صيد البعير.

الثالث: أن عسى وإن لم تتصرف بأن يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل، فقد جعل لها حظ من التصرف، بأن أجز في عينها الفتح والكسر، فقيل: عسيت وعسيت، وبنوا منها فعل تعجب، فقالوا: ما أعساه بكذا، وأعس به أن يكون، وقالوا: هو عس بكذا، أى خليق، وبالعسى أن تفعل، وهو مصدر عسيت، وهذا كله موجب للمزية على ليس، فلو قدم خبر ليس مع كون هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شيء مما يتعلق بها لكان ذلك

تفضيلاً للأضعف على الأقوى، فوجب ألا يصار إليه.

وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بـ: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ [هود: ٨]، قالوا: لأن يوم معمول مصروفًا، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل. ولنا ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمّا زيداً فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يجعل «يوماً» منصوباً بفعل مضمّر؛ لأن قبله «ما يحبسُه»، «فيوم يأتيهم» جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و«ليس مصروفًا»، جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون «يوم» مبتدأ، فبنى لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

ص: ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافاً لقوم، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخر مرفوعه، ويُقبّحه تأخر منصوبه، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه. ولا يمتنع هنا تقديم خبرٍ مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب. وقد يخبر هنا وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة اختياراً.

ش: ذكر ابن السراج أن قوماً من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال: أبوه قائمٌ كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضاً أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٢٥٠/١)، الخصائص (٣٩٤/٢)، الدرر (٧٠/٢)، شرح شواهد المغنى (٣٥٧/١)، معاهد التنصيص (٤٤/١)، المقاصد النحوية (٥٥٥/١)، وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٨)، شرح ابن عقيل (ص ١١٨)، مغنى اللبيب (١١٦/١)، همع الهوامع (١١٨/١).

إلى ملكٍ ما أمه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليباً أقاربه

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمّه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضاً، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه. والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه.

وإذا كان للخبر المقدم معمولٌ مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعاً، مفرداً أو مصحوباً بغيره، نحو: قائماً كان زيد أبوه، وأكلاً كان زيد أبوه طعامك.

فإن كان المعمول منصوباً لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو: أكلاً كان زيد طعامك.

فإن كان المعمول ظرفاً أو شبهه حسنت المسألة، نحو: مقيماً كان زيد عندك، وراغباً كان عمرو فيك.

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله، فإن كان مرفوعاً كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه، فلم يجوز بوجه، وإن كان مفعولاً به قبح ولم يمتنع؛ لأنه ليس كجزء ناصبه. فإن كان ظرفاً أو شبهه حسن فصله، لاتساعهم فى الظروف وشبهها. وإلى هذا أشرت بقولى: وَيَمْنَعُ تَقْدِيمَ الْخَبْرِ الْجَائِزِ التَّقْدِيمَ تَأْخِرُ مَرْفُوعَهُ.

وإذا اشترك فى هذا الباب الخبر والمخبر عنه فى تعريف أو تنكير، لم يلزم ما لزم فى باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب، نحو: كان فتاك مولاك، ولم يكن فتى أزكى منك. فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم، نحو: كان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، ولم يكن خيراً منك أحد، وخيراً منك لم يكن أحد.

ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول، جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك فى باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان، رضى الله عنه^(١)

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٧١)، الأشباه والنظائر (٢/٢٩٦)، خزنة الأدب (٩/٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣)، الدرر (٢/٧٣)، شرح أبيات سيبويه (١/٥٠)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٤٩)، شرح المفصل (٧/٩٣)، الكتاب (١/٤٩)، لسان العرب =

[من الوافر]:

كَأَنَّ سُلَافَةً فِي بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهى نكرة، وليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجها عسلٌ وماءً، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر فى موضع نصب بكان. ومثله قول القطامي^(١) [من الوافر]:

قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفى منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حصل هذا الشبه فى باب إنّ، على أن جعل فيه الاسم نكرة، والخبر معرفة، كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَإِنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعَا بَأَبَائِي الشُّمِّ الْكِرَامِ الْخَضَارِمِ

* * *

فصل

ص: يُقْتَرَنُ بِإِلَّا الْخَيْرُ الْمَنْفِيُّ إِنْ قَصِدَ إِجَابُهُ وَكَانَ قَابِلًا، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِخَيْرِ بَرَحٍ وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ نَفْيَهَا إِجَابٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ بِإِلَّا مَوْوَلٌ.

ش: يتناول الخير المنفى خبر ليس وما قبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت نفيًا،

= (٩٣/١ - سبأ، ٩٤/٦ - رأس، ١٥٥/١٤ - جنى)، المحتسب (٢٧٩/١)، المقتضب

(٩٢/٤)، وبلا نسبة فى معنى اللبيب (ص ٤٥٣، ٦٩٥)، همع الهوامع (١١٩/١).

(١) البيت للقطامي فى ديوانه (ص ٣١)، خزانة الأدب (٣٦٧/٢)، الدرر (٥٧/٣)، شرح أبيات

سيبويه (٤٤٤/١)، شرح شواهد المغنى (٨٤٩/٢)، الكتاب (٢٤٣/٢)، لسان العرب (٢١٨/٨)

- ضبع، ٣٨٥/٨ - ودع)، اللمع (ص ١٢٠)، المقاصد النحوية (٢٩٥/٤)، المقتضب (٩٤/٤)،

وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٢٨٥/٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣)، الدرر (٧٣/٢)، شرح الأشموني

(٤٦٨/٢)، شرح المفصل (٩١/٧)، معنى اللبيب (٤٥٢/٢).

(٢) البيت للفرزدق فى الدرر (٧٣/٢).

ويتناول أيضاً ثانياً مفعولى ظنّ وأخواتها إذا تلت نفيًا أيضاً، فإن قصد إمضاء النفي جىء بالخبر مجرداً، نحو: ليس زيد قائماً، وما زال منطلقاً، وما علمته عاجزاً. وإن قصد إيجاب جىء بإلا، نحو: ليس زيد إلا قائماً، وما كان إلا منطلقاً، وما علمته إلا عاجزاً.

فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا فى نفي لم يقترن بإلا، نحو: ما كان مثلك أحداً، وما كنت تعيج، أى تنتفع. فلو قرنت أحداً أو تعيج بإلا لم يجوز؛ لأن إلا تنقض النفي، وأحد وتعيج من الكلم التى لا تستعمل إلا فى النفي، فإليهما وإلى مثلهما أشرت بقولى: إن قُصِدَ إيجابه وكان قابلاً، ثم قلت: ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها، أى لا يقترن خبر برح وأخواتها بإلا؛ لأنه موجب، وإنما يجاء بإلا لإيجاب ما ليس موجباً، فكما لا يقال: كان زيد إلا قائماً، لا يقال: ما زال زيد إلا قائماً؛ لأن مقتضى كان وما زال واحد، فأما قول ذى الرمة^(١) [من الطويل]:

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
ففيه أربعة أقوال:

أصحها: أن تنفك فعل تام، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا فى حال إناختها على الخسف.

الثانى: أن تكون «تنفك» ناقصة، والخبر على الخسف، ومناخة حال، فكأنه قال: ما تنفك كائنة على الخسف، أى الذل والتعب، أو مرميا بها بلد فقر إلا فى حال إناختها.

الثالث: أن إلا زائدة، قاله ابن جنى فى المحتسب، وحمل عليه قراءة ابن مسعود، رضى الله عنه: ﴿وإن كل إلا ليوفينهم﴾ [هود: ١١١].

الرابع: أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال.

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص ١٤١٩)، تخلص الشواهد (ص ٢٧٠)، خزنة الأدب (٩/٢٤٧)، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، شرح شواهد المغنى (١/٢١٩)، الكتاب (٣/٤٨)، لسان العرب (١٠/٤٧٧ - فكك)، المحتسب (١/٣٢٩)، همع الهوامع (١/١٢٠)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ١٤٢)، الأشباه والنظائر (٥/١٧٣)، الإنصاف (١/١٥٦)، الجنى الدانى (ص ٥٢١)، شرح الأشمونى (١/١٢١)، معنى اللبيب (١/٧٣)، همع الهوامع (١/٢٣٠).

٣٤٠ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

ص: وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا، وتشاركها في الأول كان بعد نفي أو شبهه، وفي الثالث بعد نفي، وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقاً.

ش: قد تقدم في باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفي، واسم ليس لإفادتها النفي كالمبتدأ الواقع بعد نفي، فلذلك اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، كقول الشاعر^(١) [من الكامل]:

كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقياً من زائرٍ طُرِقَ الهوى ومزُور

ولإفادتها النفي أيضاً اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

ألا يا لئيلَ ويحكِ نَبَّئينا فَمَا الجودُ منكِ فليس جُودُ

أراد فليس منك جود، أو ليس عندك جود. ومثله قول الآخر^(٣) [من الطويل]:

يَسْتَمِمْ وَجِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبِؤْسْتُمْ مَن نَصَرْنَا خَيْرَ مَعْقِلِ

وحكى سيبويه: ليس أحد، أي ليس هنا أحد.

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلا. قول الشاعر^(٤) [من الخفيف]:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابَلْتُهُ عَيْنُ البصيرِ اعتبارُ

ومثال ذلك في مجيء كان بعد نفي قول الشاعر^(٥) [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٧٦/٢)، همع الهوامع (١٢٠/١).

(٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ٢١)، الكتاب (٣٨٦/١)، وبلا نسبة في الدرر (٦٤/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر (٧٨/٢).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر (٦٧/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٥) البيت بلا نسبة في الدرر (٦٨/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

ما كان من بَشْرٍ إِلَّا وَمِيتَهُ مَحْتُمَةٌ لَكِنِ الْآجَالُ تَخْتَلِفُ

وأما مشاركة كان بعد نفي ليس في بجىء اسمها نكرة محضة فكثير، ومنه قول الشاعر^(١) [من المتقارب]:

إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِيَا فَإِنَّ التَّاسِي دَوَاءُ الْأَسَى

ومثال ذلك بعد شبه النفي قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَلَوْ كَانَ حَيٌّ فِي الْحَيَاةِ مُخَلَّدَا خَلَدَتْ وَلَكِنْ لَيْسَ حَيٌّ بِخَالِدِ

ومثله قول الآخر^(٣) [من الطويل]:

فَإِنْ يَلُوكُ شَيْءٌ خَالِدًا أَوْ مُعَمَّرًا تَأْمَلُ تَجِدُ مِنْ فَوْقِهِ اللَّهَ غَالِبَا

ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر [من الطويل]:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعَةٍ لَهُ وَأَخْرَ يَثْنَى دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ

ومثله قول الآخر^(٤) [من الطويل]:

وَكَانُوا أَنَاسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظْرُ الشَّرُّ

ص: وتختص كان بمرادفة «لم يزل» كثيرا، وبجواز زيادتها وسطا باتفاق، وآخرًا على رأى. وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان، وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر، وبين جار ومجرور.

ش: الأصل في كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (٧٧/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٨٣/٢).

(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه (ص ١٤١)، وبلا نسبة في الدرر (٦٦/٢).

(٤) تقدم الاستشهاد به.

وكقول الشاعر [من الطويل]:

وتركى بلادى والحوادثُ جمَّةً طريداً وقدما كنتُ غير مُطَرِّدٍ

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل، كقوله تعالى: ﴿وكان الله على كل شيء قديراً﴾ [الأحزاب: ٢٧، الفتح: ٢١]، وكقول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وكنْتُ امرأً لا أسمعُ الدهرَ سبَّةً أُسبُّ بها إلا كَشَفْتُ غِطَاءَها

وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسنَ زيداً، أو: لم يرَ كان مثلهم. أو بين صفة وموصوف، كقول الشاعر^(٢) [من الوافر]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إغناء ظن إسنادها في نحو: زيد ظننت قائم، هذا مذهب سيوييه.

وشذت زيادتها بين على وبحرورها في قول الشاعر^(٣) [من الوافر]:

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ٤٩)، لسان العرب (٣٦٧/١٣ - كون)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٦)، شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي (٩٦/١)، خزنة الأدب (٣٥/٧)، المقاصد النحوية (٢٢٣/٣).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (٢٩٠/٢)، الأزهية (ص ١٨٨)، تخلص الشواهد (ص ٢٥٢)، خزنة الأدب (٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢)، شرح الأشموني (١١٧/١)، شرح التصريح (١٩٢/١)، شرح شواهد المغنى (٦٩٣/٢)، الكتاب (١٥٣/٢)، لسان العرب (٣٧٠/١٣ - كنن)، المقاصد النحوية (٤٢/٢)، المقتضب (١١٦/٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، الأشباه والنظائر (١٦٥/١)، أوضح المسالك (٢٥٨/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٦)، الصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦١)، لسان العرب (٣٦٧/١٣ - كون)، مغنى اللبيب (٢٨٧/١).

(٣) البيت بلا نسبة في الأزهية (ص ١٨٧)، أسرار العربية (ص ١٣٦)، الأشباه والنظائر (٣٠٣/٤)، أوضح المسالك (٢٥٧/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٥٢)، خزنة الأدب (٢٠٧/٩، ١٨٧/١٠)، الدرر (٧٩/٢)، رصف المباني (ص ١٤٠، ٢١٧، ٢٥٥)، شرح الأشموني (١١٨/١)، شرح التصريح (١٩٢/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، شرح المفصل (٩٨/٧)، لسان العرب (٣٧٠/١٣ - كون)، للمع في العربية (ص ١٢٢)، المقاصد النحوية (٤١/٢)، همع الهوامع (١٢٠/١).

سراة بنى أبى بكرٍ تسمأوا على كان المطهمة الصلاب

وزعم السيرافى أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوى، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالي بأن يقال: خلؤها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه؛ لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالي بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى فى غيرها استجيز ألا يكون له مواضع من الإعراب.

وأيضاً: فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة، ولا نظير لذلك، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع، كما لم يمتنع فى «ما» بين عن، ومن، والباء، ورب، والكاف ومجروراتها.

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرًا قياساً على إلغاء ظن آخرًا، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة.

وشذت زيادة يكون فى قول أم عقيل بن أبى طالب^(١) [من الرجز]:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلاً إذا تهبُّ شمالٌ بليلاً

وأجاز الفراء زيادة تكون بين «ما» وفعل التعجب، نحو: ما يكون أصول هذا الغلام، ويشهد لقوله قول رجل من طيء^(٢) [من الكامل]:

صدقتَ قائلٌ ما يكونُ أحقَّ ذا طفلاً يُبذُّ ذوى السيادةِ يافعاً

قال الفراء: وأخوات كان تجرى مجراها.

(١) الرجز لأم عقيل فى أوضح المسالك (٢٥٥/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٥٢)، خزانة الأدب (٢٢٥/٩، ٢٢٦)، الدرر (٧٨/٢)، شرح الأشموني (١١٨/١)، شرح التصريح (١٩١/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، المقاصد النحوية (٣٩/٢)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٢٠/١).

(٢) البيت لرجل من طيء فى تخلص الشواهد (ص ٢٥٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٢).

قلت: ولا خلاف في زيادة كان بعد «ما» التعجبية، كقول الشاعر^(١) [من الكامل]:

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخذًا بهُداك مُجتنبًا هوى وعنادا

وشذت أيضًا زيادة أصبح وأمسى في قول بعض العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. وأجاز أبو علي زيادة أصبح في قول الشاعر^(٢) [من السريع]:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولًا مَشْغُولِ

وكذا أجاز زيادة أمسى في قول الآخر^(٣) [من الطويل]:

أَعَاذَلُ قَوْلِي ما هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي

ص: ويختص كان أيضًا بعد «إن» أو «لو» بجواز حذفها مع اسمها، إن كان ضمير ما مُعْلَم من حاضر أو غائب، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد «إن» تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك، جاز رفع ما وليها، وإلا تعيّن نصبه، وربما جُرِّمَ قرونًا بيان لا، أو بيان وحدها، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف. وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب «إن» المذكورة خبر مبتدأ، أولى من جعله خبر كان مضمرة، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالًا. وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة. وربما أضمرت الناقصة بعد «لَدُن» وشبهها.

والتزم حذفها معوضًا منها «ما» بعد «أن» كثيرًا، وبعد «إن» قليلًا.

ويجوز حذف لامها الساكن جزمًا، ولا يمنع ذلك ملاقاته ساكن وفاقًا ليونس.

ش: مثال حذف كان بعد «إن» مع اسمها، وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر^(٤)

[من البسيط]:

(١) البيت لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية (٦٦٣/٣)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة

في شرح الأشموني (٣٦٩/٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١، ٧٥٢).

(٢) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٥٢)، الدرر (٨٠/٢)، شرح الأشموني (١١٨/١)،

همع الهوامع (١٢٠/١).

(٣) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٥٢)، الدرر (٨١/٢)، شرح الأشموني (١١٨/١)،

همع الهوامع (١٢٠/١).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر (٨٧/٢)، همع الهوامع (١٢١/١).

انطِقْ بِحَقِّ وَإِنْ مَسْتَخْرِجًا إِخْنًا فإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غَلِيَا

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر قول الآخر^(١) [من الكامل]:

حَدَبْتُ عَلَيَّ بَطْوُونَ ضَبَّةَ كُلِّهَا إِنْ ظَالَمَا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومَا

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَكَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

ومثاله والاسم ضمير حاضر^(٣) [من الطويل]:

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَكَوْ غَرَّتَانِ ظَمَانَ عَارِيَا

فالنصب في مثل هذا متعين؛ لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبراً من «فيه» أو «معه» أو نحوهما. فلو صلح تقدير شيء من ذلك لجاز الرفع نحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. ومثله: المرء مقبول بما قتل به، إن سيفاً فسياف، وإن خنجراً فخنجر. ومما مثل به سيبويه: مررت برجل صالح، إن لا صالحاً فطالح، وإلا صالحاً فطالحاً، أى إن لم يكن صالحاً فقد لقيته طالحاً، هذا تقدير سيبويه، فنصب طالحاً على الحال. وحكى يونس: إن لا صالح فطالح، والتقدير: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز: امرر بأبيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو، على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمر. وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن هذه أسهل من إضمار رب بعد الواو. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «وربما جرّ مقروناً بإن لا، أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف».

(١) البيت للناطقة الذيباني في ديوانه (ص ١٠٣)، تحليل الشواهد (ص ٢٥٩)، الدرر (٨٣/٢)، شرح أبيات سيبويه (٣٦/١)، الكتاب (٢٦٢/١)، المقاصد النحوية (٨٧/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦٠/١)، شرح الأشموني (١١٩/١)، همع الهوامع (١٢١/١).

(٢) البيت للعين المنقرى فى خزنة الأدب (٢٥٧/١)، الدرر (٨٥/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦٢/١)، تحليل الشواهد (ص ٢٦٠)، شرح الأشموني (١١٩/١)، شرح التصريح (١٩٣/١)، شرح شواهد المغنى (٦٥٨/٢)، شرح قطر الندى (ص ١٤٢)، مغنى اللبيب (٢٦٨/١)، المقاصد النحوية (٥٠/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٨٦/٢)، همع الهوامع (١٢١/١).

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء في الحديثين المذكورين ونحوهما، يرفع على أنه خبر مبتدأ، وينصب على أنه خبر كان مضمرة، وقد يجعل مفعولاً به، أو منصوباً على الحال، إلا أن رفعه أجود؛ لأن المحذوف معه شيء واحد، ومع النصب شيان: فعل واسم مرفوع به. وأن وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية. ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولاً به، فيكون التقدير إن كان عمله خيراً فيجزى خيراً، أو فيعطى خيراً. ويجوز جعله حالاً، فيكون التقدير: إن كان عمله خيراً فيلقاه خيراً، ونحو ذلك. وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله.

ثم بينت أن ارتفاع الاسم قبل الفاء في مثل: إن خير فخير، بكان الناقصة أولى من ارتفاعه بكان التامة، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه؛ ليجرى الاستعمالان على سنن واحد، ولا يختلف العامل. ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر، نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ [التوبة: ٦]، فخولف هذا في كان الناقصة؛ لوقوع ثاني جزأها موقع المفسر، ولأنها تُوسَّع فيها بما لا يستعمل في غيرها. فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه، لكن أجزى فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير.

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر^(١) [من الرجز]:

من لَدُ شَوْلًا فإلى إتلائها

يصف إبلا، والتقدير: من لد أن كانت شولا، كذا يقدره الجمهور، وعندى أن تقدير «أن» مستغنى عنه، كما يستغنى عنها بعد مُدُّ.

ومثال إضمار كان بعد شبه لدن قول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

(١) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل (٤/١٠١، ٨/٣٥)، الكتاب (١/٢٦٤)، لسان العرب (١٣/٣٨٤ - لدن)، معنى اللبيب (٢/٤٢٢)، المقاصد النحوية (٢/٥١)، همع الهوامع (١/١٢٢).

(٢) البيت للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٣٤)، الأزهية (ص ٧١)، خزنة الأدب (٣/١٤٥)، الدرر (٢/٨٩)، شرح التصريح (١/١٩٥)، الكتاب (١/٣٠٥)، المقاصد النحوية =

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي لزم الرحالة، كذا قال سيويه.

ومثال التزام إضمار كان بعد «أن» معوضاً منها قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

أراد لأن كنت، فحذف اللام، فبقى «أن كنت» ثم حذف «كان» وجاء بالمنفصل خلفاً عن المتصل، وبـ«ما» قبله عوضاً من كان، فالتزم حذفها؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه. ومثال: أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، أَمَا أَنْتَ مَرْتَحِلًا، من قول الشاعر^(٢) [من البسيط]:

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ

ومثال إضمار كان معوضاً منها «ما» بعد «إن» قول العرب: افعل هذا إما لا، أى: إن كنت لا تفعل غيره. ومثله قول الراجز^(٣) [من الرجز]:

= (٩٩/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٦/١)، شرح الأشموني (٢٢٥/١)، شرح عمدة الحافظ (ص ٤٠٥)، المقرب (١٦٠/١)، همع الهوامع (١٢٢/١، ١٥٦/٢).

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٢٨)، الأشباه والنظائر (١١٣/٢)، الاشتقاق (ص ٣١٣)، خزانة الأدب (١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١)، الدرر (٩١/٢)، شرح شذور الذهب (ص ٢٤٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩)، شرح شواهد المغني (١١٦/١، ١٧٩)، شرح قطر الندى (ص ١٤٠)، ولجزير في ديوانه (٣٤٩/١)، الخصائص (٣٨١/٢)، شرح المفصل (٩٩/٢، ١٣٢/٨)، الشعر والشعراء (٣٤١/١)، الكتاب (٢٩٣/١)، لسان العرب (٢٩٤/٦ - خرش، ٢١٧/٨ - ضبع)، المقاصد النحوية (٥٥/٢)، وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٧)، أمالي ابن الحاجب (٤١١/١)، الإنصاف (٧١/١)، أوضح المسالك (٣٦٥/١)، شرح الأشموني (١١٩/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، مغني اللبيب (٣٥/١)، المنصف (١١٦/٣)، همع الهوامع (٢٣/١).

(٢) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤١٠/١، ٤١١)، خزانة الأدب (١٩/٤، ٢١/٢٠)، شرح شواهد المغني (١١٨/١)، شرح المفصل (٩٨/١)، لسان العرب (٤٧/١٤ - أما)، مغني اللبيب (٣٧/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٣٣٥/٨ - مرع)، تخليص الشواهد (ص ٣٨١)، الدرر=

أمرعت الأرض لو أنّ مالا لو أنّ نوقالك أو جمالا
أو ثلّة من غنم إمّالا

أراد إن كان لا يكون لك غيرها.

وأمثال: أمّا أنت ذا نفر، كثيرة، بخلاف «إمّالا»، فإن استعماله قليل؛ لأن الحذف فيه أكثر.

ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزماً، كقوله تعالى: ﴿ولم يك من المشركين﴾ [النحل: ١٢٠]، وكقوله تعالى: ﴿ولا تك في ضيق مما يمكرون﴾ [النمل: ١٢٧]، فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم﴾ [النساء: ١٣٧]، وفي قوله: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ [البينة: ١]، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً، ومنه قول الشاعر^(١) [من الرمل]:

لم يك الحق سوي أنّ حاجه رسم دار قد تعفى بالسّرر

ومنه قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

= (٩٤/٢)، شرح الأشموني (١٢٠/١)، همع الهوامع (١٢٢/١).

(١) البيت لحسين بن عرفة في خزانة الأدب (٣٠٤/٩، ٣٠٥)، الدرر (٩٤/٢)، لسان العرب (٣٦٤/١٣ - كون)، نوادر أبي زيد (ص٧٧)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص٢٦٨)، الخصائص (٩٠/١)، الدرر (٢١٧/٦)، سر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢، ٥٤٠)، المنصف (٢٢٨/٢)، همع الهوامع (١٢٢/١، ١٥٦).

(٢) البيت للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب (٣٠٤/٩)، الدرر (٩٦/٢)، سر صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، شرح التصريح (١٩٦/١)، لسان العرب (٣٦٤/١٣)، المقاصد النحوية (٦٣/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٩/١)، تخليص الشواهد (ص٢٦٨)، شرح الأشموني (١٢٠/١).

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم
ومنه قول الآخر^(١) [من الطويل]:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس يُمغن عنه عقد الرثائم

ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن
هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرأة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة
المرء ما نوى.

ص: ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها،
واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه ضمير الشأن
اسماً، خلافاً للكوفيين.

ش: لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر
متأخر، نحو: كان طعامك زيداً يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو: كان طعامك يأكل
زيداً، وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كالأول.

ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول.

وكلاهما عند الكوفيين جائز، ومن حجتهم قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

قنأفئذ هذأجئون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً

ومثله قول الآخر^(٣) [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٦٨)، الدرر (٢/٩٦)، لسان العرب (١٢/٢٢٥ -
رتم، ١٣/٣٦٤ - كون، ١٥/١٠٥ - غنا)، همع الهوامع (١/١٢٢).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (١/١٨١)، تخلص الشواهد (ص ٢٤٥)، خزانة الأدب (٩/٢٦٨)،
٢٦٩)، الدرر (٢/٧١)، شرح التصريح (١/١٩٠)، المقاصد النحوية (٢/٢٤)، المقتضب
(٤/١٠١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٤٨)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٤)، مغنى اللبيب
(٢/٦١٠)، همع الهوامع (١/١١٨).

(٣) البيت لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة (٣/٣١٧)، الأشباه والنظائر (٦/٧٨، ٧/١٧٩)، أمالي
ابن الحاجب (ص ٦٥٦)، تخلص الشواهد (ص ١٨٧)، الكتاب (١/٧٠، ١٤٧)، المقاصد النحوية
(٢/٨٢)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/١٧٩)، خزانة الأدب =

فأصبحوا والنَّوى على مُعَرَّسِيهِمْ وليس كلَّ النَّوى يلقي المساكينُ

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضمَّر قبل المنصوب ضمير الشأن اسماً، فيندفع الإشكال. ويجوز جعل كان في البيت الأول زائدة، ويجوز جعل ما بمعنى الذى، وفي كان ضمير ما، وهو اسم كان، وعطية مبتدأ خبره عَوَّد، وهو ذو مفعولين: أحدهما إياهم، والثانى ها عائدة على ما، فحذفت وهى مقدره.

فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلاً بالخبر، نحو: كان عندك مقيماً زيداً، ومنفصلاً، نحو: كان عندك زيداً مقيماً؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعا لا يكون لغيرهما، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

كما حُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهُودى يُقاربُ أو يُزيْلُ

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن، نحو: أغدا تقول زيداً منطلقاً، ولو قلت: أنت تقول، لبطل النصب، ولزمت الحكاية فى اللغة المشهورة.

وقد أجزى: ما غداً زيد ذاهباً، بإيلاء الظرف «ما»، وهو معمول خبرها، فإجازة ذلك فى كان أولى.

* * *

= (٢٧٠/٩)، شرح أبيات سيبويه (١٧٥/١)، شرح الأشموني (١١٧/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٤٥)، شرح المفصل (١٠٤/٧)، المقتضب (١٠٠/٤).

(١) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه (ص ١٦٣)، الإنصاف (٤٣٢/٢)، خزنة الأدب (٢١٩/٤)، الدرر (٤٥/٥)، شرح التصريح (٥٩/٢)، الكتاب (١٧٩/١)، لسان العرب (٣٩٠/١٢) - عجم، المقاصد النحوية (٤٧٠/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٨٩/٣)، الخصائص (٤٠٥/٢)، رصف المباني (ص ٦٥)، شرح الأشموني (٣٢٨/٢)، شرح ابن عقيل (ص ٤٠٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٤٩٥)، شرح المفصل (١٠٣/١)، لسان العرب (١٥٨/٤ - حبر)، المقتضب (٣٧٧/٤)، همع الهوامع (٥٢/٢).

فصل

ص: ألحق الحجازيون بليس «ما» النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وَقَدْ إِنَّ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر. وإنَّ المشار إليها زائدة كافة لا نافية، خلافاً للكوفيين. وقد تزايد قبل صلة ما الإسمية والحرفية، وبعد «ألا» الاستفتاحية، وقبل مَدَّة الإنكار. وليس النصب بعد «ما» لسقوط باء الجر، خلافاً للكوفيين. ولا يغنى عن اسمها بَدَلٌ مُوجِبٌ، خلافاً للأخفش. وقد تعمل متوسطاً خبرها، وموجبا يالا، وفاقا لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني. والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه.

ش: للعرب في «ما» النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].

والثاني: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّونَ الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه، فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً في «ما». وضعف هذا الرأي بين؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد «ما» في لغة بنى تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد.

ولما كان عمل «ما» استحسانياً لا قياسياً، اشترط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة إن؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إن؛ لأن مقارنته «لما» يزيل شبهها بليس؛ لأن ليس لا تليها إن، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف. ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي، ولا بتوسط الخبر، كما سيأتى ذلك مبيناً إن شاء الله تعالى.

ومثال إبطال العمل لنقض النفي قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

وما خذَلْ قومي فأحضع للعدا ولكن إذا أدعوهُمْ فهمُ همُ

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وقالوا تعرَّفْها المَنازلَ مِن مِنىِّ وَمَا كُلَّ مَنْ وَافى مِنىِّ أَنَا عَارِفُ

على رواية من روى: كلٌّ، بالنصب، وأما على رواية الرفع، فكل اسم «ما»، وأنا عارف خبرها، وكان ينبغي أن يقول: أنا عارفه، لكنه حذف الضمير ونواه، كما فعل من قال: كُلهُ لم أصنع.

فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً لم يبطل عمل «ما» كقولك: ما عندك زيد مقيماً، وكقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

بأهبة حرب كُنْ وإن كنت آمناً فما كلَّ حينَ مَنْ تُوالى موالياً

ومثال إبطاله العمل لاقتران «ما» بإن قول الشاعر^(٤) [من البسيط]:

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٧٩/١)، شرح الأشموني (١٢٢/١)، شرح التصريح (١٩٨/١)، المقاصد النحوية (٩٤/٢).

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه (ص ٢٨)، خزانة الأدب (٢٦٨/٦)، شرح أبيات سيبويه (٤٣/١)، شرح التصريح (١٩٨/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٤)، شرح شواهد المغنى (٩٧٠/٢)، الكتاب (٧٢/١، ١٤٦)، المقاصد النحوية (٩٨/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٣/٢)، أوضح المسالك (٢٨٢/١)، الخصائص (٣٥٤/٢، ٣٧٦)، شرح الأشموني (١٢٢/١)، لسان العرب (٢٣٧/٩ - عرف)، مغنى اللبيب (٦٩٤/٢).

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨٣/١)، شرح الأشموني (١٢٢/١)، شرح التصريح (١٩٩/١)، المقاصد النحوية (١٠١/٢).

(٤) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٣٤٠)، أوضح المسالك (٢٧٤/١)، تخليص الشواهد (ص ٢٧٧)، الجنى الدانى (ص ٣٢٨)، جواهر الأدب (ص ٢٠٧، ٢٠٨)، خزانة الأدب (١١٩/٤)، الدرر (١٠١/٢)، شرح الأشموني (١٢١/١)، شرح التصريح (١٩٧/١)، شرح =

بني عُذَانَةَ مَا إِنَّ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ

ومثله قول الآخر^(١) [من الوافر]:

فَمَا إِنَّ طِينَنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَانَا الْخَرِينَا

وإن هذه زائدة كافة لما، كما هي «ما» كافة لإن وأخواتها، في نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ

وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وزعم الكوفيون أنَّ إنَّ المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً. والذي زعموه

مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا

قيل: ما ما زيد قائماً، كما قال الراجز^(٢) [من الرجز]:

لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مَعْتَصِمًا

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها.

الثاني: أن العرب قد استعملت إنَّ زائدة بعد ما التي بمعنى الذي، وبعد ما المصدرية

=شذور الذهب (ص ٢٥٢)، شرح شواهد المغنى (١/٨٤)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٤)،

شرح قطر الندى (ص ١٤٣)، لسان العرب (٩/١٩٠ - صرف)، مغنى اللبيب (١/٢٥١)، المقاصد

النحوية (٢/٩١)، همع الهوامع (١/١٢٣)، تاج العروس (٢٤/١٥٠ - صرف).

(١) البيت لفروة بن مسيك في الأزهية (ص ٥١)، الجنى الداني (ص ٣٢٧)، خزانة الأدب (٤/١١٢)،

الدرر (٢/١٠٠)، شرح أبيات سيويه (٢/١٠٦)، شرح شواهد المغنى (١/٨١)، لسان

العرب (١/٥٥٤ - طب)، معجم ما استعجم (ص ٦٥٠)، وللكميت فى شرح المفصل

(٨/١٢٩)، وللكميت أو لفروة فى تخلص الشواهد (ص ٢٧٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب

(ص ٢٠٧)، خزانة الأدب (١١/١٤١، ٢١٨)، الخصائص (٣/١٠٨)، رصف المبانى (ص ١١٠)،

(٣١١)، شرح المفصل (٥/١٢٠، ٨/١١٣)، الكتاب (٣/١٥٣، ٤/٢٢١)، المحتسب (١/٩٢)،

مغنى اللبيب (١/٢٥١)، المقتضب (١/٥١، ٢/٣٦٤)، المنصف (٣/١٢٨)، همع الهوامع

(١/١٢٣).

(٢) الرجز بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢٧٨)، حاشية يس (٢/١٣٠)، خزانة الأدب

(٤/١٢٠)، الجنى الدانى (ص ٣٢٨)، الدرر (٢/١٠٢، ١٠٣، ٦/٥٢)، شرح الأشموني

(٢/٤١٠)، المقاصد النحوية (٤/١١٠)، همع الهوامع (١/١٢٤، ٢/١٢٥).

التوقيتية، لشبههما فى اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

يُرَجَّى المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وَتَعْرِضُ دونَ أذْناهُ الخُطوبُ

أراد يرجى المرء الذى لا يراه. ومثله قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

وَرَجَّ الفتَى لِلخَيْرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيرا لا يزالُ يزيدُ

فما فى هذا البيت مصدرية توقيتية، فزادوا إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية، فتعين الحكم بالزيادة على التى بعد النافية، وزيدت أيضاً إن بعد ألا الاستفتاحية، كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

ألا إن سَرَى لَيْلى فَبِتُّ كَيِّبا أَحاذِرُ أنْ تَنأى النَّوى بِعَضوبِا

وزيدت أيضاً قبل مدة الإنكار، كقول رجل من العرب لمن قال له: أخرج إن أخصبت البادية؟ أنا إنه.

وزعم الكوفيون أن «ما» لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء. وما

(١) البيت لجابر بن رألان الطائى، أو لإياس بن الأرت فى الخزانة (٨/٤٤٠، ٤٤٣)، شرح شواهد المغنى (ص ٥٨)، وجابر فى شرح التصريح (٢/٢٣٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/١٨٨)، الجنى الدانى (ص ٢١٠)، الدرر (٢/١١٠)، مغنى اللبيب (ص ٢٥، ٦٧٩)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٢) البيت للمعلوط القرىعى فى شرح التصريح (١/١٨٩)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٥، ٧١٦)، لسان العرب (٣٥/١٣ - أنن)، المقاصد النحوية (٢/٢٢)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص ٥٢، ٩٦)، الأشباه والنظائر (٢/١٨٧)، أوضح المسالك (١/٢٤٦)، الجنى الدانى (ص ٢١١)، جواهر الأدب (ص ٢٠٨)، خزانة الأدب (٨/٤٤٣)، الخصائص (١/١١٠)، الدرر (٢/١١٠)، سر صناعة الإعراب (١/٣٧٨)، شرح المفصل (٨/١٣٠)، الكتاب (٤/٢٢٢)، مغنى اللبيب (١/٢٥)، المقرب (١/٩٧)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢١١)، جواهر الأدب (ص ٢٠٩)، خزانة الأدب (٨/٤٣٣)، الدرر (٢/١١١)، شرح شواهد المغنى (١/٨٦)، مغنى اللبيب (ص ٢٥)، همع الهوامع (١/١٢٥).

قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة بإن، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصباً لنصبه في هذين الموضعين.

ومثل تعين الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها في نحو: كفى يزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم. وتعينه عند سقوط من في نحو: ما فيه من رجل.

وأجاز الأخفش في نحو: ما أحد قائماً إلا زيد، أن يقال: ما قائماً إلا زيد، بحذف اسم ما، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا، ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديراً بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول، لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائماً إلا زيد، وأن يكون أصله: ما كان قائماً إلا زيد، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال: تمرن الديار، أن يقول: رغبت زيداً؛ لأن المراد بمجهول، لاحتمال أن يكون أراد: رغبت في زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيد.

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطاً بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: ملحفة جديدة، بالباء، وبين من قال: ولات حين مناص، بالرفع. فإن المشهور: ملحفة جديد، بلا تاء، ولات حين مناص، بالنصب. وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطاً قول الفرزدق^(١) [من البسيط]:

فأصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

واستشهد أبو علي في التذكرة على نصب خبر ما مقدماً على اسمها بقول

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (١/١٨٥)، الأشباه والنظائر (٢/٢٠٩)، تخلص الشواهد (ص ٢٨١)، الجنى الدانى (ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، خزانة الأدب (٤/١٣٣، ١٣٨)، الدرر (٢/١٠٣، ١٠٥/٣)، شرح أبيات سيبويه (١/١٦٢)، شرح التصريح (١/١٩٨)، شرح شواهد المغنى (١/٢٣٧، ٢/٧٨٢)، الكتاب (١/٦٠)، مغنى اللبيب (ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، المقاصد النحوية (٢/٩٦)، المقتضب (٤/١٩١)، همع الهوامع (١/١٢٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٨٠)، رصف المباني (ص ٣١٢)، شرح الأشموني (١/١٢٢)، مغنى اللبيب (ص ٨٢)، المقرب (١/١٠٢).

الشاعر^(١) [من الوافر]:

أما واللّه عالمٌ كلٌّ غَيْبٍ ورب الحجر والبيت العتيقِ
لو أنك يا حُسَيْنٌ خُلِقْتَ حراً وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، وسيأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق؛ لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقاً، لكنه رفع بشراً بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال. أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

والجواب عن الأول: أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم، فلا يكون حالاً، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية.

والجواب عن الثاني: أن الفرزدق كان له أصدقاء من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لتوفر الدواعي على التحديث بمثل ذلك لو اتفق، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصدقاء الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم.

وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال «ما» فى الخبر الموجب بإلا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت الأول بلا نسبة فى الإنصاف (١٢١/١)، خزنة الأدب (٤/١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠، ٨٢)، الجنى الدانى (ص ٢٢٢)، جواهر الأدب (ص ١٩٧)، الدرر (٤/٩٦، ٢١٩)، رصف المباني (ص ١١٦)، شرح التصريح (٢/٢٣٣)، شرح شواهد المغنى (١/١١١)، مغنى اللبيب (١/٣٣)، المقاصد النحوية (٤/٤٠٩)، المقرب (١/٢٠٥)، مع الهوامع (٢/١٨، ٤١).

(٢) البيت لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى (ص ٢١٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٧٦)، تخلص الشواهد (ص ٢٧١)، الجنى الدانى (ص ٣٢٥)، خزنة الأدب (٤/١٣٠، ٢٤٩/٢٥٠)، الدرر (٢/٩٨، ٣/١٧١)، رصف المباني (ص ٣١١)، شرح الأشموني (١/١٢١)، شرح التصريح (١/١٩٧)، شرح المفصل (٨/٧٥)، مغنى اللبيب (ص ٧٣)، =

وما الدهرُ إلا منجُنونا بأهلهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلا مُعَذِّبَا

وتكلف فى توجيه هذا البيت بأن قال: منجونا منصوب نصب المصدر الذى يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجئون، أى دولا ب، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجئون. وأما إلا معذباً، فمثل: إلا تعذيباً؛ لأن مُفَعَّلاً من فَعَّلَ بمنزلة تفعيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ومزقناهم كل ممزق﴾ [سبأ: ١٩].

وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجونا ومعذباً خبرين لما منصوبين بها، إلحاقاً لها بليس فى نقض النفى، كما ألحقت بها فى عدم النقض. وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس^(١) [من الوافر]:

وما حقُّ الذى يعثو نهاراً ويسرقُ ليله إلا نكالا

وإذا عطف على خبر ما المنصوب بيل ولكن، لم يجز فى المعطوف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، وما خالد مقيماً بل ضاعن، وإنما لم يجز هاهنا فى المعطوف إلا الرفع؛ لأنه بمنزلة الموجب بإلا. وقياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف بيل ولكن.

ص: وتُلحَقُ بها «إن» النافية قليلاً، و«لا» كثيراً، ورفعها معرفة نادر، وتكسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه، مُقْتَصِراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلّة، وقد يضاف إليها «حين» لفظاً أو تقديرًا، وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء. وتهمل «لات» على الأصح إن وليها هنا.

ش: مقتضى النظر أن يكون إلحاق «إن» النافية بليس راجحاً على إلحاق «لا» لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر بمحصور، فيقال: إن زيد إلا فيها، و﴿إن عندكم من سلطان﴾ [يونس: ٦٨]، كما

= المقاصد النحوية (٩٢/٢)، همع الهوامع (١٢٣/١)، (٢٣٠).

(١) البيت لمغلس بن لقيط فى تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، الجنى الدانى (ص ٣٢٥)، المقاصد

النحوية (١٤٨/٢)، وبلا نسبة فى الدرر (١٠٠/٢)، همع الهوامع (١٢٣/١).

يقال بما. ولو استعلمت «لا» هذا الاستعمال لم يجز.

ومقتضى النظر أيضاً أن يكون إلحاق لات بليس راجحاً على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم. وشبيهة بليس فى اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كليس، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق فى «إن» وكثرته فى «لا» مجردة، وقصره فى «لا» مكسوة بالتاء على الحين أو مرادفه.

وذكر السيرافى أن المرفوع بعد لات فى مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل. وكلام الأخفش فى كتابه المترجم «معانى القرآن» موافق كلام سيبويه فى أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور.

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى إن النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأما إن مع ما فى لغة أهل الحجاز، فهى بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»، فعلم بهذه العبارة أن فى الكلام حروفاً مناسبة لليس من جملتها ما، ولا شئ من الحروف يصلح لمشاركة ما فى هذه المناسبة إلا إن ولا فتعين كونهما مقصودين.

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إن عمل ليس، وتابعه أبو على وأبو الفتح بن جنى، ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائى من قول الشاعر^(١) [من المنسرح]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَيَّ أَحَدٍ إِلَّا عَلَيَّ أضعفِ المَجَانِينِ

وقال آخر^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص ٤٦)، أوضح المسالك (٢٩١/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٠٦)، الجنى الدانى (ص ٢٠٩)، جواهر الأدب (ص ٢٠٦)، خزانة الأدب (١٦٦/٤)، الدرر (١٠٨/٢)، رصف المباني (ص ١٠٨)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح التصريح (٢٠١/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٦)، المقاصد النحوية (١١٣/٢)، المقرب (١٠٥/١)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٠٧)، الجنى الدانى (ص ٢١٠)، الدرر اللوامع (١٠٩/٢)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، شرح عمدة الحفاظ =

إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير، رضى الله عنه، قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، على أَنَّ إِنْ نافية، والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة. وقال: معناه: ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم فى الإنسانية، وإنما هى حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.

ومن عمل «لا» مجردة من التاء عمل ليس قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

تَعَزَّ فَلَآ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا

ومثله قوله^(٢) [من الطويل]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فُبُوَّتْ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينَا

ومثله قول سواد بن قارب، رضى الله عنه^(٣) [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ تُمَغِّنُ فِتْيَالًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ومثله قول الآخر [من مجزوء الكامل]:

= (ص ٢١٧)، المقاصد النحوية (١٤٥/٢)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٨٩/١)، تخلص الشواهد (ص ٢٩٤)، الجنى الدانى (ص ٢٩٢)، جواهر الأدب (ص ٢٣٨)، الدرر (١١١/٢)، شرح الأشمونى (٢٤٧/١)، شرح التصريح (١٩٩/١)، شرح شذور الذهب (ص ٢٥٦)، شرح شواهد المغنى (٦١٢/٢)، شرح ابن عقيل (ص ١٥٨)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٦)، شرح قطر الندى (ص ١١٤)، مغنى اللبيب (٢٣٩/١)، المقاصد النحوية (١٠٢/٢)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٩٣)، جواهر الأدب (ص ٢٣٨)، شرح شواهد المغنى (٦١٢/٢)، شرح ابن عقيل (ص ١٥٨)، مغنى اللبيب (٢٤٠/١)، المقاصد النحوية (١٤٠/٢).

(٣) البيت لسواد بن قارب فى الجنى الدانى (ص ٥٤)، الدرر (١٢٦/٢، ١٤٨/٣)، شرح التصريح (٢٠١/١، ٤١/٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٥)، المقاصد النحوية (١١٤/٢، ٤١٧/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٥/٣)، أوضح المسالك (٢٩٤/١)، شرح الأشمونى (١٢٣/١)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٣٥)، شرح ابن عقيل (ص ١٥٦)، مغنى اللبيب (ص ٤١٩)، همع الهوامع (١٢٧/١، ٢١٨).

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا بَسْرَاحٍ^(١)

فحذف الخبر، ومثله قول الراجز^(٢) [من الرجز]:

واللَّه لولا أن يَحْشَّ الطُّبْخُ بى الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ

فهذا وأمثاله مشهور؛ أعنى إعمال لا فى نكرة عمل ليس.

وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى، رضى الله عنه^(٣) [من الطويل]:

بَدَتْ فِعْلَ ذى وَدٌ فَلَمَّا تَبَعْتُهَا تَوَلَّتْ وَحَلَّتْ حَاجَتِي فى فُوَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَأنا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلا فى حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال^(٤) [من الطويل]:

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خِلاصًا مِنَ الأذى فَلا المجدُ مَكْسُوبًا وَلا المَالُ باقِيَا

والقياس على هذا شائع عندى.

(١) البيت لسعد بن ناشب أو لسعد بن مالك فى تاج العروس (لا)، الكتاب (٢٧/١)، الدرر (١٢٠/٢).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (١٧٣/٢)، تهذيب اللغة (٢٩٢/٣، ٢٥٣/٧، ٤٤٠)، لسان العرب (٣٧/٣ - طبخ، ٤٦/٣ - فسخ)، كتاب العين (٣٢٤/٤، ١٤٠/٧)، تاج العروس (٣٢٣/٧ - فسخ، ٣٦٢ - فسخ)، جهمرة اللغة (ص ٥٦١، ٦٠٥)، مقاييس اللغة (٤٣٧/٣)، ولرؤية فى الأشباه والنظائر (١٩٠/٨)، لسان العرب (٤٥٥/١٤ - صدى)، تهذيب اللغة (٢٢٧/١٢)، تاج العروس (صدى)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٦٨/١)، الدرر (١١٣/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٥٠٦)، الكتاب (٣٠٣/٢)، ديوان الأدب (٢٩٦/١)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٣) البيتان للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص ١٧١)، الأشباه والنظائر (١١٠/٨)، تخلص الشواهد (ص ٢٩٤)، الجنى الدانى (ص ٢٩٣)، خزانة الأدب (٣٣٧/٣)، الدرر (١١٤/٢)، شرح الأشمونى (١٢٥/١)، شرح التصريح (١٩٩/١)، شرح شواهد المغنى (٦١٣/٢)، مغنى اللبيب (٣٤٠/١)، المقاصد النحوية (١٤١/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٤٧)، شرح ابن عقيل (ص ١٥٩)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٤) البيت للمتنبي فى ديوانه (٤١٩/٤)، تخلص الشواهد (ص ٢٩٩)، الجنى الدانى (ص ٢٩٤)، شرح التصريح (١٩٩/١)، شرح شذور الذهب (ص ٢٥٧)، شرح قطر الندى (ص ١٤٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٨/٨)، مغنى اللبيب (٢٤٠/١).

ولم تستعمل لات إلا فى الحين أو مرادفه مقتصرأ بها على الحين كله، كقوله تعالى:
﴿ولات حين مناص﴾ [ص: ٣]، وكقول الشاعر^(١) [من الخفيف]:

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمِيئَةَ لِلْمَرُءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

ومثال إعمالها فى مرادف الحين قول رجل من طي^(٢) [من الكامل]:

نَدِمَ الْبُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدِمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ

وأشد أبو الحسن الأحفش، وأبو زكريا الفراء^(٣) [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

أراد: ولات أوان صلح، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها، وبنى أوانا على الكسر تشبيهاً بفعال.

وإضافة حين إلى لات لفظاً، كقول الشاعر^(٤) [من الوافر]:

لعل حلومكم تأوى إليكم إذا شمّرت واضطرت شذاتي

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني (٢٤٩/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص٤٢٨)، شرح قطر الندى (ص٢٥)، المقاصد النحوية (١٦١/٣).

(٢) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة أو لمهلل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية (١٤٦/٢)، ولأحدهما أو لرجل من طيء فى خزانة الأدب (١٧٥/٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٩٤)، جواهر الأدب (ص٢٥٠)، خزانة الأدب (١٨٧/٤)، الدرر (١١٧/٢)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٦٠)، شرح ابن عقيل (ص١٦٢)، همع الهوامع (١٢٦/١).

(٣) البيت لأبى زيد الطائى فى ديوانه (ص٣٠)، الإنصاف (ص١٠٩)، تخليص الشواهد (ص٢٩٥)، تذكرة النحاة (ص٧٣٤)، خزانة الأدب (١٨٣/٤، ١٨٥، ١٩٠)، الدرر (١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٦٤٠، ٩٦٠)، المقاصد النحوية (١٥٦/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٤٩)، خزانة الأدب (١٦٩/٤، ٥٣٩/٦، ٥٤٥)، الخصائص (٣٧٠/٢)، رصف المباني (ص١٦٩، ٢٦٢)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح المفصل (٣٢/٩)، مغنى اللبيب (ص٢٥٥)، همع الهوامع (١٢٦/١).

(٤) البيت الأول للطرماح فى ديوانه (ص٢١)، أساس البلاغة (ص٢٣٢ - شذو)، والبيت الثانى بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٧٨/٤)، الدرر (١٢١/٢)، همع الهوامع (١٢٦/١).

وذلك حين لات أو انِ حِلْم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى
وإضافة حين إليها تقديرًا، كقول الآخر^(١) [من الوافر]:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينَا وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا

وأشرت بقولِي: وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء، إلى قول الشاعر^(٢) [من الكامل]:

العاطفون تحين لا من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنعموا

أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد العاطفون، بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء. وقد تجيء لات وبعدها هَنا، كقول الشاعر^(٣) [من الكامل]:

حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هَنا حنّت وبدا الذى كانت نوار أجنت

ولا عمل للات فى هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، وهنا فى موضع نصب على

(١) البيت لعمر بن شأس فى ديوانه (ص٧٣)، تذكرة النحاة (ص٧٣٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٤/١٦٩، ١٧٨)، الدرر (٢/١٢١)، همع الهوامع (١/١٢٦).

(٢) البيت لأبى وحزة السعدى فى الأزهية (ص٢٦٤)، الإنصاف (١/١٠٨)، خزانة الأدب (٤/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠)، الدرر (٢/١١٥، ١١٦)، لسان العرب (٢/٨٧) - ليت، ٢٥١/٩ - عطف، ٤٣/١٣ - أين، ٤٧٢/١٥ - ما، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٨٧)، خزانة الأدب (٩/٣٨٣)، الدرر (٢/١٢٢)، رصف المباني (ص١٦٣، ١٧٣)، سر صناعة الإعراب (١/١٦٣)، شرح الأشموني (٣/٨٨٢)، مجالس ثعلب (١/٢٧٠)، المتع فى التصريف (١/٢٧٣)، همع الهوامع (١/١٢٦)، ولعجز البيت روايات مختلفة منها: «والمطمعون زمان أين المطعم»، «والمسبغون يدا إذا ما أنعموا»، «ونعم الذرا فى النائمات لنا هم».

(٣) البيت لشيب بن جعيل فى الدرر (١/٢٤٤، ١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٩١٩)، المؤلف والمختلف (ص٨٤)، المقاصد النحوية (١/٤١٨)، ولججل بن نضلة فى الشعر والشعراء (ص١٠٢)، ولهما معاً فى خزانة الأدب (٤/١٩٥)، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص١٣٠)، تذكرة النحاة (ص٧٣٤)، الجنى الدانى (ص٤٨٩)، جواهر الأدب (ص٢٤٩)، خزانة الأدب (٥/٤٦٣)، شرح الأشموني (١/٦٦، ١٢٦)، مغنى اللبيب (ص٥٢٩)، همع الهوامع (١/٧٨)، (١٢٦).

الظرفية، والفعل بعده صلة؛ لأن محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنا، كأنه قال: ولا هنالك حنين، هكذا قال أبو علي.

وزعم ابن عصفور أن هنا اسم لات، وما قاله غير صحيح؛ لأن هنا ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى «في».

ص: ورفع ما بعد «إلا» في نحو: ليس الطيب إلا المسك، لغة تميم، ولا ضمير في ليس خلافاً لأبي علي.

ش: روى أبو عمرو بن العلاء في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وليس البر إلا العمل الصالح، النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم. فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع، فعلى إهمال ليس وجعلها حرفاً.

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك في بعض الكلام، وأجاز في قول من قال: ليس خلق الله أشعر منه، كون ليس فعلاً متحماً ضمير الشأن اسماً، وكونها حرفاً مهملاً.

واضطرب قول أبي علي في ليس، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنها متحمة ضمير الشأن اسماً، وما بعد ذلك خبرها. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها بالالزم تقدمها على جزأها وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس في: ليس الطيب إلا المسك، ضمير الشأن، لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال في: كلامي زيد قائم، عند حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيد قائم، ولو وسط إلا فقيلاً: ليس كلامي زيد إلا قائم، لم يجوز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك، على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يجاء بإلا مقدمة على جزأى الجملة، كما قال الشاعر^(١) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الدانى (ص ٤٩٦)، شرح شواهد المغنى (ص ٧٠٤)، مغنى اللبيب

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَأَيِّنْ وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

ويمكن فى: ليس الطيب إلا المسك، إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه، وهو أن يجعل «الطيب» اسم ليس، والمسك بدل منه، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب فى الوجود إلا المسك، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كالأستغناء به فى نحو: لا فى إلا على، ولا سيف إلا ذو الفقار.

ص: ولا تلزم حالة المنفى «بليس» و«ما» على الأصح.

ش: زعم قوم من النحويين أن «ليس وما» مخصوصان بنفى ما فى الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما فى الحال، وما فى الماضى، وما فى الاستقبال. وقد تنبه أبو موسى الجزولى إلى ذلك، فقال، فى كتابه المسمى بالقانون: وليس لاتتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً. قال أبو على الشلوين: قال أبو موسى ذلك، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هى لاتتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال؛ لأن سبويه حكى: ليس خلق الله مثله، وأجاز: ما زيد ضربته، على أن تكون «ما» حجازية. ثم بين الشلوين أن مراد القائلين: إن ليس لاتتفاء الصفة فى الحال، أن الخبر إذا لم يكن مخصوصاً بزمان دون زمان، ونفى بليس، فإنه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضاً. فإن اقترن الخبر بالزمان، أو ما يدل عليه، فهو بحسب المقترن به، موجباً كان أو منفيّاً بليس.

قلت: قد ورد استقبال المنفى بليس فى القرآن العزيز. وأشعار العرب كثيراً، وكذا ورد استقبال المنفى بما. فمن استقبال المنفى بليس قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تَغْمُضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦]، ومثله قول حسان^(١) [من الطويل]:

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ
وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ

ومثله قول زهير^(٢) [من الطويل]:

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٦)، الجنى الدانى (ص ٤٩٩)، الدرر (١/٧٦)، المقاصد النحوية (٢/٢).

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٢٨٧)، تخلص الشواهد (ص ٥١٢)، خزنة الأدب =

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

ومثله^(١) [من المنسرح]:

إِنِّي عَلَى الْعَهْدِ لَسْتُ أَنْقُضُهُ مَا اخْضُرَ فِي رَأْسِ نَخْلَةٍ سَعَفَ

ومثله^(٢) [من الطويل]:

وَلَسْتُ مُسْتَبَقٍ أَحَا لَا تَلُمُهُ عَلَى شَعَثِ أَى الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ

ومثله^(٣) [من المتقارب]:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنِ الْأُمُورِ بِكَفِ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيئُهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

ومثله [من الطويل]:

= (٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤)، الدرر (١٦٣/٦)، شرح شواهد المغنى (٢٨٢/١)، شرح المفصل (٥٢/٢، ٥٦/٧)، الكتاب (١٦٥/١، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤)، مغنى اللبيب (٩٦/١)، المقاصد النحوية (٢٦٧/٢، ٣٥١/٣)، همع الهوامع (١٤١/٢)، ولصرمة الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه (٧٢/١)، الكتاب (٣٠٦/١)، ولصرمة أو لزهير فى الإنصاف (١٩١/١)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص ١٥٤)، الأشباه والنظائر (٣٤٧/٢)، حواهر الأدب (ص ٥٢)، الخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤)، شرح الأشموني (٤٣٢/٢)، شرح المفصل (٦٩/٨)، الكتاب (١٥٥/٢).

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢٢٦)، لسان العرب (١٥١/٩ - سعف).

(٢) البيت للناطقة الذبياني فى ديوانه (ص ٢٨)، لسان العرب (١٦١/٢ - شعث، ٨١/١٤ - بقى)، تهذيب اللغة (٤٠٦/١، ٢٦٦/٦، ٣٤٨/٩)، كتاب العين (٢٣٠/٥)، جهمرة اللغة (ص ٣٠٧)، جهمرة الأمثال (١٨٨/١)، فصل المقال (ص ٤٤)، المستقصى (٤٥٠/١)، مجمع الأمثال (٢٣/١)، مقاييس اللغة (٢٧٧/١)، أساس البلاغة (ص ٢٧ - بقى).

(٣) البيتان للأعور الشنى فى خزنة الأدب (١٣٦/٤)، الدرر (١٢٩/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٣٨/١)، شرح شواهد المغنى (٤٢٧/١، ٨٧٤/٢)، الكتاب (٦٤/١)، ولبشر بن أبى خازم فى العقد الفريد (٢٠٧/٣)، ولم أحده فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦٢/٧)، أمالى ابن الحاجب (٦٧٩/٢)، الجنى الدانى (ص ٤٧١)، خزنة الأدب (١٤٨/١٠)، مغنى اللبيب (١٤٦/١)، المقتضب (١٩٦/٤، ٢٠٠)، همع الهوامع (١٢٨/١، ٢٩/٢).

ولست لما لم يقضه الله واجدا ولا عادما ما الله حمّ وقدّرا

ومن استقبال المنفى بما قول الله تعالى: ﴿وما هو بمحزوحه من العذاب أن يعمر﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿وما هم بخارجين من النار﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وما هم بخارجين منها﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لا يمسه فيها نصب وما هم منها بمخرجين﴾ [الحجر: ٤٨]، ﴿يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين﴾ [الانفطار: ١٦]، ومن ورود ذلك في غير القرآن، قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وما الدُّنيا بباقيّةٍ حىّ ولا أحدٌ على الدنيا يباق

ومثله قول امرئ القيس^(٢) [من الطويل]:

وما المرء ما دامت حُشاشةُ نفسه بمدرك أطرافِ الخطوبِ ولا آل

وشواهد ذلك شائعة ذائعة.

ص: وتزاد الباء كثيرا في الخبر المنفى بليس وما أختها، وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء، وبعد: أو لم يروا أن، وشبهه، وبعد «لا» التبرئة، وهل، وما المكفوفة يان، والتميمية، خلافاً لأبي علي والزمخشري، وربما زيدت في الحال المنفية، وخبر إن ولكنّ.

ش: زيادة الباء في الخبر المنفى بليس قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [الزمر: ٣٦]، وفي الخبر المنفى بما قوله تعالى: ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ [هود: ١٢٣]، النمل: ٩٣]، وقلت: في الخبر المنفى، ولم أقل في خبر ليس، ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء.

ومثال دخولها بعد نفي فعل ناسخ للابتداء قول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٤/٨)، الإنصاف (٧٥/١).

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص٣٩)، لسان العرب (٤١/١٤ - أ)، وبلا نسبة في لسان العرب (٢٨٤/٦ - حشش)، تهذيب اللغة (٤٣١/١٥)، تاج العروس (١٧/١٤٩ - حشش).

(٣) البيت للشنفرى في ديوانه (ص٥٩)، تخلص الشواهد (ص٢٨٥)، خزنة الأدب (٣/٣٤٠)، الدرر (٢/١٢٤)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٩٩)، المقاصد النحوية=

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزَادِ لم أكنُ بأَعْلَجِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعَجَلُ

ومثله^(١) [من الطويل]:

دَعَانِي أخی وَالحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ

ومثال دخولها بعد أن المسبوقة بأولم يروا، قوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر﴾ [الأحقاف: ٣٣]، وهذا من إجراء الشيء على ما هو فى معناه؛ لأن معنى: أولم يروا أن الله، أوليس الله.

ومثال دخول الباء بعد «لا» التبرئة قول العرب: لا خير بخير بعده النار، إذا لم تجعل الباء بمعنى فى.

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

يَقُولُ إِذَا أَقُولَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْدٍ بِدَائِمِ

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بأن قول الشاعر^(٣) [من المتقارب]:

= (١١٧/٢، ٥١/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٤/٣)، أوضح المسالك (٢٩٥/١)،

الجنى الدانى (ص ٥٤)، جواهر الأدب (ص ٥٤)، شرح الأشمونى (١٢٣/١)، شرح ابن عقيل

(ص ١٥٧)، شرح قطر الندى (ص ١٨٨)، معنى اللبيب (٥٦٠/٢)، همع الهوامع (١٢٧/١).

(١) البيت للريد بن الصمة فى ديوانه (ص ٤٨)، تخلص الشواهد (ص ٢٨٦)، جهمرة أشعار العرب

(١/٥٩٠)، الدرر (٢/١٢٥)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، لسان العرب (٣/٣٦٢ - قعد)،

المقاصد النحوية (٢/١٢١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٩٩)، جواهر الأدب (ص ٥٥)،

همع الهوامع (١/١٢٧).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (ص ٨٦٣)، الأزهية (ص ٢١٠)، تخلص الشواهد (ص ٢٨٦)، جهمرة

اللغة (٦٣٦)، خزنة الأدب (٤/١٢٤)، الدرر (٢/١٢٦)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، شرح

شواهد المغنى (٢/٧٧٢)، لسان العرب (١٥/٢٠٠ - قلا)، المقاصد النحوية (٢/١٣٥، ١٤٩)،

وبلا نسبة فى أساس البلاغة (ص ٣٦١)، الأشباه والنظائر (٣/١٢٦)، أوضح المسالك

(١/٢٩٩)، الجنى الدانى (ص ٥٥)، جواهر الأدب (ص ٥٢)، خزنة الأدب (٥/١٤)، الدرر

(٥/١٣٩)، شرح الأشمونى (١/١٢٤)، المنصف (٣/٦٧)، همع الهوامع (١/١٢٧، ٧٧/٢)،

تاج العروس (هلل).

(٣) البيت للمتخل الهذلى فى الأغانى (٢٣/٢٦٥)، أمالى المرتضى (١/٣٠٦)، خزنة الأدب =

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبَوَ مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهُ

ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق^(١) [من الطويل]:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا مُنسيٌّ معنٌ ولا مُتيسِّرٌ

وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيراً بعد ما، كقول الفرزدق المتقدم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت. وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد هل، كقوله^(٢)

[من المتقارب]:

بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهٍ

وقوله^(٣) [من الطويل]:

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَزِيدٍ بِدَائِمٍ

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفي، فلأن تدخل على ما التميمية أحق وأولى؛ لأن شبه ما بما، أكمل من شبه هل بما، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل

= (١٤٦/٤)، الدرر (١٢٣/٢)، شرح أشعار الهذليين (١٢٧٦/٣)، الشعر والشعراء (٦٦٤/٢)،

ولذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب (١٥٠/٤)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٣)،

خزانة الأدب (١٤٢/٤)، شرح الأشموني (١٢٤/١)، همع الهوامع (٢٢٧/١).

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٣١٠/١)، خزانة الأدب (٣٧٥/١)، ٣٧٩، (١٤٢/٤)، الدرر

(٢) (١٢٩/٢)، شرح أبيات سيويه (١٩٠/١)، الكتاب (٦٣/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع

(١٢٨/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) تقدم الاستشهاد به.

نجد كثيراً ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإن قال الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازياً، ورفع إن كان المتكلم تميمياً أو نجدياً.

فمن دخول اللغة التميمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة، وإدغام نحو: ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ورفع الله من قوله تعالى: ﴿قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن اللغة الحجازية به وفيه بالضم، ولا يضار بالفك، وإلا الله بالنصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية، جاز لتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التميمي بذلك أولى لوجهين:

أحدهما: أن الحجازية أفصح، وانقياد الفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعاً من العكس.

الثاني: أن معظم القرآن حجازي، والتميميون يتعدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم: ﴿ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١]، بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب.

ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر^(١) [من الوافر]:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِيَةِ رِكَابٍ حَكِيمٍ بِنِ الْمُسَيْبِ مُنْتَهَاهَا

ومثله^(٢) [من البسيط]:

(١) البيت للقحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٣٧/١٠)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٧)، الجنى الدانى (ص ٥٥)، جواهر الأدب (ص ٥٤)، خزانة الأدب (٢٧٨/١٠)، الدرر (١٢٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٣٣٩/١)، لسان العرب (٢٩٣/١٥ - منى)، مغنى اللبيب (١١٠/١)، همع الهوامع (١٢٧/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الجنى الدانى (ص ٥٦)، شرح شواهد المغنى (٣٤٠/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٤١٩)، مغنى اللبيب (١١٠/١).

كائِنٌ دُعِيْتُ إِلَى بِأَسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثُ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ

ومثال دخولها على خبر إنّ قول امرئ القيس^(١) [من الطويل]:

فإن تَنَأَ عنها حِقْبَةٌ لَا تُتْلَقُهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

ص: وقد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يفعل ذلك في المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

ش: لما كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما، جاز للمتكلم أن يجز المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب، كقول الشاعر^(٣) [من الطويل]:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤٢)، تخلص الشواهد (ص ٢٨٦)، الدرر (١/٢٩٣)، (١٢٨/٢)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، الصحاح في فقه اللغة (ص ١٠٧)، المقاصد النحوية (٢/١٢٦)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٢٥)، أوضح المسالك (١/٢٩٧)، جواهر الأدب (ص ٥٤)، رصف المباني (ص ٢٥٧)، شرح الأشموني (١/١٢٣)، همع الهوامع (١/٨٨)، (١٢٧).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٢٦)، أوضح المسالك (١/٢٩٨)، خزانة الأدب (٩/٥٢٣)، الدرر (٢/١٢٧)، سر صناعة الإعراب (١/١٤٢)، شرح الأشموني (١/١٢٤)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، شرح المفصل (٨/٢٣، ١٣٩)، لسان العرب (١٥/٢٢٦ - كفى)، المقاصد النحوية (٢/١٣٤)، همع الهوامع (١/١٢٧).

(٣) البيت للأحوص الرياحي في الإنصاف (ص ١٩٣)، الحيوان (٣/٤٣١)، خزانة الأدب (٤/١٥٨)، (١٦٠، ١٦٤)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٩)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٧١)، شرح المفصل (٢/٥٢)، شرح أبيات سيويه (١/٧٤، ٢/١٠٥)، الكتاب (١/١٦٥، ٣٠٦)، لسان العرب (١٢/٣١٤ - شأم)، المؤلف والمختلف (ص ٤٩)، وهو للفرزدق في الكتاب (٣/٢٩)، وبلا نسبة في أسرار العريية (ص ١٥٥)، الأشباه والنظائر (٢/٣٤٧، ٤/٣١٣)، خزانة الأدب (٨/٢٩٥، ٥٥٤)، الخصائص (٢/٣٥٤)، شرح الأشموني (٢/٣٠٢)، شرح المفصل (٥/٦٨)، (٧/٥٧)، مغنى اللبيب (٤٧٨).

وقال آخر في جر المعطوف على المنصوب بما^(١) [من البسيط]:

ما الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لِهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَابًا
فكأنه قال: ما الحازم بمقدام ولا بطل.

وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر^(٢) [من المقارب]:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ مُنْمَلٍ

وإلى هذا أشرت بقولي: ويندر ذلك بعد خبر غير ليس وما.

فجر منمشا لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس في صلاحيته للباء، حتى كأنه قال: وما كنت بذى نيرب ولا منمش، والنيرب النميمة، والمنمش المفسد ذات البين، والمنمل كذلك.

ونبهت بقولي: «الصالح للباء» على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء لا يجوز جره، نحو: لست تفعل ولا مقاربا.

وقد يجز المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرئ القيس^(٣) [من الطويل]:

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ

لأن المنصوب باسم الفاعل يجز كثيرًا بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصب مجرور، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال، كاتصال منضج بالمنصوب،

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (١٦٥/٦)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٦٩)، مغنى اللبيب (ص ٤٧٦)،
همع الهوامع (١٤١/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٢٤٤/٦ - نهس، ٣٦٠/٦ - نمش)، تهذيب اللغة (٢١/١٣)،
تاج العروس (٤٣١/١٧ - نمش).

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٢)، جوهرة اللغة (ص ٩٢٩)، جواهر الأدب (ص ٢١١)،
خزانة الأدب (٤٧/١١، ٢٤٠)، الدرر (١٦١/٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٢٥٧)، شرح عمدة
الحافظ (ص ٦٢٧)، لسان العرب (١٩٥/٩ - صفف)، المقاصد النحوية (٤/١٤٦)، وبلا نسبة
في الاشتقاق (ص ٢٣٣)، شرح الأشموني (٢/٤٢٤)، مغنى اللبيب (٢/٤٦٠)، همع الهوامع
(١٤١/٢).

فلو كان منفصلاً لم يجر الجر، نحو أن يقال: من بين منضج بالنار صفيق شواء؛ لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله.

ص: وإن ولى بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي، أعطى الوصف ما له مفرداً، ورفع السببي، أو جعلاً مبتدأ وخبراً. وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. وإن جرّ بالباء جاز على الأصح جرّ الوصف المذكور ويتعين رفعه بعد ما.

ش: إذا وقع بعد معمولى ليس أو ما عاطفٌ يليه وصف بعده سببي، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أبوه، وما عمرو مقيماً ولا ظاعناً أخوه، فلك أن تعطى الوصف من النصب والجر ما كنت تعطيه دون مذكور بعده، وترفع به السببي، أو ترفعهما مبتدأ وخبراً، فتقول: ليس زيد قائماً، ولا ذاهباً أبوه، وما عمرو مقيماً، ولا ظاعناً أخوه.

وإن تلا الوصف أجنبيً والعامل ليس، جاز رفعه عطفاً على اسمها ونصب الوصف عطفاً على الخبر، وجاز جعلهما مبتدأ وخبراً، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو، وليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو.

وإن كان خبر ليس مجروراً بالباء جاز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة، وهو كثير فى الكلام، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

وليس مُدُنٍ حَتْفَه ذُو تَقْدَمِ لِحَرْبٍ وَلَا مُسْتَنْسِيءِ الْعُمَرِ مُحْجِمِ
ومنه قول الآخر^(١) [من المتقارب]:

فليس بَأْتِيكَ مَنَّهُيْهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنكَ مَأْمُورُهَا
ومنه قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت للناطقة الجعدى فى ديوانه (ص ٥٠)، أمالى المرتضى (١/٢٦٨)، جهرة أشعار العرب (٢/٧٨٥)، شرح أبيات سيويه (١/٢٤١)، الكتاب (١/٦٤)، وبلا نسبة فى خزنة الأدب (٧/١٨١)، المقتضب (٤/١٩٤، ٢٠٠).

وليس بمعروف لنا أن تُرَدَّهَا صِحاحا ولا مُسْتَكْرِباً أن تُعَقَّرَا

وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤، ٥]، فحذف في الجارة لاختلاف الليل والنهار لدلالة الجارة لخلقكم عليها. ومثله قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

أَخْلِقُ بَدَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظِيَ بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

وإذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى؛ لأن حرف الجر في عمل الجر أمكن من الاسم المضاف. ومن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه قول الشاعر^(٢) [من المتقارب]:

أَكُلُّ أَمْرِيءٍ تَحَسَّبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

ومثله قراءة بعض القراء: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، على تقدير: عرض الآخرة. ويستقصى الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

(١) البيت لمحمد بن يسير في الأغاني (٤٠/١٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ١١٧٥)، الشعر والشعراء (ص ٨٨٣)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٠١/٢)، العقد الفريد (٧٠/١).
 (٢) البيت لأبي داؤد في ديوانه (ص ٣٥٣)، الأصمعيات (ص ١٩١)، أمالي ابن الحاجب (١٣٤/١)، خزنة الأدب (٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠)، الدرر (٣٩/٥)، شرح التصريح (٥٦/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩)، شرح شواهد المغنى (٧٠٠/٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٥٠٠)، شرح المفصل (٢٦/٣)، الكتاب (٦٦/١)، المقاصد النحوية (٤٤٥/٣)، ولعدى بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٩/٨)، الإنصاف (٤٧٣/٢)، أوضح المسالك (١٦٩/٣)، خزنة الأدب (٤١٧/٤، ١٨٠/٧)، رصف المباني (ص ٣٤٨)، شرح الأشموني (٣٢٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص ٣٩٩)، شرح المفصل (٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩)، المحتسب (٢٨١/١)، مغنى اللبيب (٢٩٠/١)، المقرب (٢٣٧/١)، همع الهوامع (٥٢/٢).

٣٧٤ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

وليس بعد «ما» في الوصف التاليه أجنبيُّ بعد عاطف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائماً، ولا ذاهب عمرو؛ لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل، فبطلانه بالتقديم في المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى، ومثال ذلك قول الشاعر^(١) [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ

* * *

(١) تقدم الاستشهاد به.

باب أفعال المقاربة

ص: منها للشروع فى الفعل: طَفِقَ، وطَبِقَ، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهباً.

ولقاربتة: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى.

ولرجائه: عسى، وحرى، واخلولق. وقد ترد عسى إشفاقاً.

ويلازمهن لفظ المضى إلا كاد وأوشك.

وعملها فى الأصل عمل كان، لكن التزم كون خبرها مضارعاً مجرداً مع هلهل وما قبلها. ومقرونا بأن مع أولى وما بعدها. وبالوجهين مع البواقى، والتجريد مع كاد وكرب أعرف، وعسى بالعكس.

ش: حق أفعال هذا الباب أن تذكر فى باب كان، لمساواتها لها فى الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالباً ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب. وجملتها ستة عشر فعلاً: ثمانية منها للشروع، وهى: طفق وهبّ وما بينهما، نحو: طفق زيد يقرأ، وهبّ عمرو يصلى. والأصل: طفق زيد قارئاً، وهب عمرو مصلياً، إلا أنه من الأصول المرفوضة. وأغرب الثمانية علق وهبّ.

وحمسة منها للدنو من الفعل حقيقة، وأشهرها كاد، وأغربها أولى، كقول الشاعر^(١)

[من الوافر]:

فعداى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث

والثلاثة البواقى للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يقال: حرى زيد

أن يجىء، بمعنى: عسى زيد أن يجىء.

والتزم فى غير ندور كون خبر جميعها مضارعاً مجرداً من أن مع القسم الأول؛ لأن

أن تقتضى الاستقبال، والشروع ينافيه.

(١) البيت بلا نسبة فى خزنة الأدب (٣٤٥/٩)، الدرر (١٣١/٢)، لسان العرب (١٨٣/٢) - لبث،

٤١٢/١٥ - ولى، همع الهوامع (١٢٨/١).

ولا بد من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولى وحري واخلولق. وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله، وفعله بعد عسى أولى من تركه، والأمر بعد أو شك سواء.

وورود عسى في الرجاء كثير، وورودها في الإشفاق قليل، وقد اجتمعا في قول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ومن ورودها إشفاقاً قول الشاعر [من الطويل]:

عسيتم لدى الهيجاء تلقون دوننا تضافر أعداء وضعف نصير
وقال الشاعر في طفق [من الكامل]:

طفق الخلي بقسوة يلحى الشحى ونصيحة اللاحى الخلى عناء
وقال آخر في جعل^(١) [من البسيط]:

وقد جعلت إذا ما قمت يُثقلنى ثوبى فأنهضُ نهضُ الشارب الثمّل
وقال آخر في علق^(٢) [من الوافر]:

أراكِ علقْتِ تظلمُ من أجرنا وظلمُ الجارِ إذلالُ المجير
وقال آخر في أنشأ^(٣) [من البسيط]:

لما تبين ميل الكاشحين لكم أنشأتُ أعربُ عما كان مكتوما
وقال آخر في هب [من الطويل]:

(١) البيت لعمر بن أحمد في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، خزانة الأدب (٩/٣٥٩، ٣٦٢)، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه (ص ١٨٦)، الحيوان (٦/٤٨٣)، شرح التصريح (١/٢٠٤)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٧٤)، المقاصد النحوية (٢/١٧٣)، ولابن أحمد، أو لأبي حية النميري في الدرر (٢/١٣٣)، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغنى (٢/٩١١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٠٥)، شرح الأشموني (١/١٣٠)، شرح التصريح (١/٢٠٦)، مغنى اللبيب (٢/٥٧٩)، المقرب (١/١٠١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (٢/١٣٤)، شرح الأشموني (١/١٣٠)، شرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٠)، همع الهوامع (١/١٢٨).

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر (٢/١٣٤)، شرح شذور الذهب (ص ٣٥٨)، همع الهوامع (١/١٢٨).

هَبَيْتُ أَلْوَمُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَىٰ فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوَمِ مُغْرِبًا^(١)
وقال آخر في هلهل^(٢) [من الطويل]:

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلتُ نفوسُهُم قبل الإمامة تزهقُ

أى كادت.

والشائع في خبر كاد ووروده مضارعاً غير مقرون بأن، كقوله تعالى: ﴿كَادُوا
يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، ووروده مقروناً بأن قليل، ومنه ما جاء في حديث
عمر، رضى الله عنه: «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب». ومثله
قول الآخر^(٣) [من الطويل]:

أَيَّتُمْ قُبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فِكَدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقال الشاعر في خبر كرب غير مقرون بأن^(٤) [من المتقارب]:

وما أنت أم ما رُسُومِ الدِّيَارِ وَسَيُتُوكَ قَدِ كَرَّيْتُ تَكْمُلُ

وقال آخر^(٥) [من الخفيف]:

كَرِبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٣٥/٢)، شرح شذور الذهب (ص٢٤٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٢)، همع الهوامع (١٢٨/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٣٢/٢)، شرح شذور الذهب (ص٢٤٩، ٣٥٩)، همع الهوامع (١٢٨/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص٣٣٠)، شرح الأشموني (١٢٩/١)، المقاصد النحوية (٢٠٨/٢).

(٤) البيت للكُميت فى ديوانه (٢٩/٢)، خزانة الأدب (٢٦٧/٣)، الدرر (٤٤/٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٥)، همع الهوامع (٢٥٤/١).

(٥) البيت لكلعبة اليربوعى أو لرجل من طيء فى الدرر (١٤١/٢)، شرح التصريح (٢٠٧/١)، المقاصد النحوية (١٨٩/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٤/١)، تخلص الشواهد (ص٣٣٠)، شرح الأشموني (١٣٠/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٣)، شرح ابن عقيل (ص١٦٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٧١٤)، همع الهوامع (١٣٠/١).

وقال في اقترانه بأن^(١) [من الطويل]:

وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وقال آخر^(٢) [من الرجز]:

قَدْ بُرَّتْ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بِيَهَسًا مَتَّبُورَا

وقال في خبر أوشك غير مقرون بأن^(٣) [من المنسرح]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَأْفِقُهَا

وقال آخر في الاقتران بأن^(٤) [من الطويل]:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا

(١) عجز بيت وصدرة:

سَقَاهَا دَرُؤُ الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَيَّ الظَّمَا

وهو لأبي زيد الأسلمي في تخلص الشواهد (ص ٣٣٠)، الدرر (١٤٣/٢)، شرح التصريح (٢٠٧/١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٥)، المقاصد النحوية (١٩٣/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٦/١)، شرح الأشموني (١٢٣/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٥٥)، شرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، المقرب (٩٩/١)، همع الهوامع (١٣٠/١).

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢٨٦/٢)، المقاصد النحوية (٢١٠/٢)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٣٠)، شرح الأشموني (١٢٩/١).

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٢)، شرح أبيات سيبويه (١٦٧/٢)، شرح التصريح (٢٠٧/١)، شرح المفصل (١٢٦/٧)، العقد الفريد (١٨٧/٣)، الكتاب (١٦١/٣)، لسان العرب (٣٢/٦ - بيس، ١٨٨ - كأس)، المقاصد النحوية (١٨٧/٢)، ولعمران بن حطان في ديوانه (ص ١٢٣)، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخلص الشواهد (ص ٣٢٣)، الدرر (١٣٦/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٣/١)، شرح الأشموني (١٢٩/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٥٢)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٨)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٨)، المقرب (٩٨/١)، همع الهوامع (١٢٩/١، ١٣٠).

(٤) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٣١١/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٢٢)، الدرر (١٤٤/٢)، شرح الأشموني (١٢٩/١)، شرح التصريح (٢٠٦/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٥٠)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٧، ١٧١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٧)، لسان العرب (١٠٣/١٠ - وشك)، المقاصد النحوية (١٨٢/٢)، همع الهوامع (١٣٠/١).

ص: وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين، وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرية إذاً وليس المقرون بأن خبراً عند سيويه. ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يتوسط، وقد يحذف إن علم، ولا يخلو الاسم من اختصاص غالباً.

ويسند أو شك وعسى واخولوق لأن يفعل فيغنى عن الخبر، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله، فإن أسند إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابق صاحبه معها، كما يطابق مع غيرها. وإن كان الحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى.

ش: من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينهوا على ذلك الأصل؛ لثلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً، كقول الشاعر في أصح الروايتين^(١) [من الطويل]:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَبِيًّا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهَى تَصْفِيرُ

فبقوله: ما كدت أبياً، علم أن أصل: كادوا يكونون، كادوا كائنين، كما علم بالقَوْدِ واستحوذ، أن أصل: قال، واستعاد، قَوْلَ واستَعَوْدَ.

ومثال جعل خبر عسى مفرداً منصوباً قول العرب: عسى الغُوَيْرُ أَبُوَسَا. وقال الراجز^(٢) [من الرجز]:

(١) البيت لتأبط شراً في ديوانه (ص ٩١)، الأغاني (١٥٩/٢١)، تخلص الشواهد (ص ٣٠٩)، خزانة الأدب (٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦)، الخصائص (٣٩١/١)، الدرر (١٥٠/٢)، شرح التصريح (٢٠٣/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٦٢٩)، لسان العرب (٣٨٣/٣ - كيد)، المقاصد النحوية (١٦٥/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥٤٤/٢)، أوضح المسالك (٣٠٢/١)، خزانة الأدب (٣٤٧/٩)، رصف المباني (ص ١٩٠)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٢٢)، شرح المفصل (١٣/٧)، همع الهوامع (١٣٠/١).

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨٥)، خزانة الأدب (٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢)، الخصائص (٨٣/١)، الدرر (١٤٩/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، المقاصد النحوية (١٦١/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧٥/٢)، تخلص الشواهد (ص ٣٠٩)، الجني الداني (ص ٤٦٣)، شرح الأشموني (١٢٨/١)، شرح شواهد المغنى (ص ٤٤٤)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٢)، شرح المفصل (١٤/٧)، مغنى اللبيب (١٥٢/١)، المقرب (١٠٠/١)، همع الهوامع (١٣٠/١).

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَلْحَنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية، كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

وقد يجيء جملة فعلية ماضوية، كقول ابن عباس، رضى الله عنه: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

وليس المقرون بأن في هذا الباب خبراً عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى قارب. قال سيبويه: تقول: عسيت أن تفعل، فإن هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أى قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أى لأن تمطر. وعست بمنزلة اخلولقت السماء، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل فى موضعه فى قولك: بذى تسلم. هذا نصه.

قلت: والوجه عندى أن تجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها فى نحو: ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ [العنكبوت: ٢]، فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾ [البقرة: ٢١٦]، بل يقال فى الموضوعين: سدت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿عسى الله أن يأتي بالفتح﴾ [المائدة: ٥٢]، بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سد مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام، ومنه قراءة حمزة: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم﴾ [آل عمران: ١٧٨]، بالخطاب على جعل أن بدلاً من الذين، وسدت مسد المفعولين فى البديلة، كما سدت مسدهما فى قراءة الباقيين ﴿ولا يحسبن﴾ بالياء، على جعل ﴿الذين كفروا﴾ فاعلاً، ومثله: حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٢٠)، خزانة الأدب (٥/١٢٠، ٩/٣٥٢)، الدرر (٢/١٥٢)، شرح الأشموني (١/١٢٨)، شرح التصريح (١/٢٠٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٣١٠)، شرح شواهد المغنى (ص ٦٠٦)، مغنى اللبيب (ص ٢٣٥)، المقاصد النحوية (٢/١٧٠)، همع الهوامع (١/١٣٠).

فضل، على رواية من رواه بالفتح فى صحيح مسلم.

ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال فى: طفقت أفعل: أفعل طفقت. والسبب فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، وإذ لا ترد إلا بلفظ الماضى إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتفضّلها كان وأخواتها المتصرفة، وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنتهزمون. وحكى الجوهري مضارع طفق.

ويجوز فى هذا الباب حذف الخبر إن علم، كقوله: «من تأتى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»^(١). ومنه قول المرقش [من الخفيف]:

وإذا ما سمعت من نحو أرض بمحِبِّ قد مات أو قيل كادا
فاعلمى غير علم شك بأنى ذاكِ وابكى لمُقْصِدٍ لَنْ يُقَادَا
أى لَنْ يُؤْخَذَ لَهُ بِقَوْدٍ. وقال آخر [من البسيط]:

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلةً طرباً وقد تَصَرَّمَ أو قد كاد أو ذهباً
السارى الأول البرق.

ومن حذف الخبر للدليل قوله تعالى: ﴿فَطْفِقْ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، فحذف الخبر وهو يمسخ، وترك مصدره دليلاً عليه.

وحق الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربتاً لها، كما يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة، كقول الشاعر^(٢) [من الطويل]:

عسى فرجٌ يأتى به الله إنه له كلُّ يوم فى خليقته أمرٌ

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٣١٠/١٧).

(٢) البيت لمحمد بن إسماعيل فى حاشية شرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وبلا نسبة فى الدرر (١٥٧/٢)، شرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، شرح ابن عقيل (ص ١٦٦)، الصحابى فى فقه اللغة (ص ١٥٧)، المقاصد النحوية (٢/٢١٤)، همع الهوامع (١/١٣١).

وقد يسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل، فيغنى عن الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ [البقرة: ٢١٦]، فلو وقعت عسى وأن يفعل خبر اسم قبلها، فللمتكلم بذلك أن يضم في عسى ضميراً هو اسمها أو فاعلها، ويحكم على موضع أن يفعل بالنصب، وله أن مجرد عسى من الضمير، ويحكم على موضع أن يفعل بالرفع مستغنى به عن زائد، كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان. وأوشك واخلولق مثل عسى في هذين الاستعمالين، فيقال: الزيدان أوشكا أن يفعلا، وأوشك أن يفعلا، والعمران اخلولقا أن يفوزا، واخلولق أن يفوزا، أشار إلى ذلك في الثلاثة سيويه، رحمه الله تعالى.

وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع.

ص: وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند سيويه حملاً على لعل، وخبراً مقدماً عند المبرد، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقتصر عليه.

ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل.
وتنفي كاد إعلماً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمه وعدم مقاربتة.
ولا تزداد كاد خلافاً للأخفش.

واستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصاً، وندر اسم فاعل أوشك.

ش: إذا كان معمول عسى ضميراً، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع، نحو: عسيْتُ وعسينا وعسيْت وعسيْتُم، كما يقال: كنتُ وكنا وكنتُ وكنتم. وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن، قال الله تعالى: ﴿قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ومن العرب من يقول: عسانى وعساك وعساه، فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع، كقول الشاعر^(١) [من الوافر]:

(١) البيت لعمران بن حطان في تذكرة النحاة (ص ٤٤٠)، خزانة الأدب (٥/٣٣٧، ٣٤٩)، شرح أبيات سيويه (١/٥٢٤)، شرح التصريح (١/٣١٣)، شرح المفصل (٣/١٢٠، ٧/١٢٣)، =

ولى نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعنى لعلى أو عسانى
و كقول الآخر [من الوافر]:

أصخُ فعساك أن تُهدى ارعواء لقلبك بالإصاخة مستفادا

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع، ولكن اختلف فى الضمير، أهو منصوب المحل أم مرفوعه؟ فانفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل، وأن الفعل فى موضع رفع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسماً والمرفوع خبراً حملاً على لعل. والمبرد يجعل المنصوب خبراً مقدماً، وأن والفعل اسماً مؤخرًا.

وذهب الأخفش إلى أن الضمير، وإن كان بلفظ الموضوع للنصب، محله رفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب فى نحو: مررت بك أنت، وأكرمته هو. وقول الأخفش هو الصحيح عندى؛ لسلامته عن عدم النظر، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضع له، وذلك موجود، كقول الراجز^(١) [من الرجز]:

يا بنَ الزُّبير طالما عصيكَ وطالما عنيْنَا إِيكَ

أراد عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة فى نحو: ما أنا كَأنت، ومررت بك أنت، فلا استبعاد فى نيابة غيره عنه. ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير فى موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه فى موضع رفع، فإن الاستغناء به

= الكتاب (٣٧٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٢٩/٢)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٤٩٥)،

الجنى الدانى (ص ٤٦٦)، خزانة الأدب (٣٦٣/٥)، الخصائص (٢٥/٣)، رصف المباني

(ص ٢٤٩)، شرح المفصل (١٠/٣، ١١٨، ٣/٧٢)، المقرب (١٠١/١).

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزانة الأدب (٤٢٨/٤، ٤٣٠)، شرح شواهد الشافية (ص ٤٢٥)،

شرح شواهد المغنى (ص ٤٤٦)، لسان العرب (٤٤٥/١٥ - تا)، المقاصد النحوية (٥٩١/٤)،

نوادير أبى زيد (ص ١٠٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٦٨)، سر صناعة الإعراب

(٢٨٠/١)، شرح الأشموني (١٣٣/١)، شرح شافية ابن الحاجب (٢٠٢/٣)، مغنى اللبيب

(١٥٣/١)، المقرب (١٨٣/٢)، كتاب العين (٢٢٢/٥)، المخصص (١٤٤/١٧)، المتع فى

التصريف (٤١٤/١).

نظير الاستغناء بمرفوع كاد في نحو: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد». ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك.

وقال السيرافي: وأما عسك وعساني، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيبويه وهو أن عسى حرف بمنزلة لعل، وذكر القولين الأخيرين. وفي هذا القول أيضاً ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصاً من الاكتفاء بمنسوب فعل عن مرفوعه في نحو: علك أو عسك، وفي نحو: عسك تفعل بغير أن، ولا مخلص للمبرد من ذلك.

ويلزم المبرد أيضاً مخالفة النظائر من وجهين آخرين:

أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

والثاني: وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت في: عسك أن تفعل، عسى أن تفعل إياك لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بالألا يجوز في الحالة الفرعية.

فتبين أن قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح، والله أعلم.

ولابد من عود ضمير من الخبر في هذا الباب إلى الاسم، كما لابد منه في غير هذا الباب، ولكن الضمير في غير هذا الباب لا يشترط كونه فاعلاً، بخلاف الضمير في هذا الباب، فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولاً بأنه هو، فمن ذلك قول الشاعر^(١) [من البسيط]:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلنسى ثوبى فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثمِلِ

فجاء فاعل الفعل المخبر به غير ضمير الاسم؛ لأن المعنى: وقد جعلت إذا ما قمت أنقل وأضعف، فصح لذلك. وكذا قول الآخر^(٢) [من الطويل]:

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيتان لدى الرمة في ديوانه (ص ٨٢١)، أدب الكاتب (ص ٤٦٢)، الدرر (١٥٥/٢)، شرح أبيات سيبويه (٣٦٤/٢)، شرح التصريح (٢٠٤/١)، شرح شافية ابن الحاجب (٩١/١، ٩٢)، شرح شواهد الشافية (ص ٤١)، الكتاب (٥٩/٤)، لسان العرب (٣٩١/٤ - سقى)، المقاصد =

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَحَاطِبُهُ
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَثْبَثَهُ يَكْلِمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فجاز هذا لأن معناه: كاد يكلمنى. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: وكون الفاعل غيره قليل.

وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفى فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نفى فالخبر منفي، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفى للمقاربة، فإذا قيل: كاد فلان يموت، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع. وإذا قيل: لم يكدموت، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفى مقاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مبالغة، كأن قائلًا قال: كاد فلان يموت، فرد عليه بأن قيل: لم يكدموت. وقولك: لم يكدموت أبلغ فى إثبات الحياة من قولك: لم يموت، ولهذا قيل فى قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، أن معناه: لم يرها ولم يقارب أن يراها. وفى قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧] أن معناه: لا يسيغه ولا يقارب إساغته.

وقد يقول القائل: لم يكدمزيد يفعل، ويكون مراده فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ أولاً. وإمكان هذا، رجوع ذو الرمة فى قوله^(١) [من الطويل]:

إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحْبِسِينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

إلى أن جعل بدل: يكدم، يجدم، وإن كان فى يكدم من المبالغة والجزالة ما ليس فى يجدم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقارنته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خلص فلان وما كاد يخلص.

وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة، ومما استشهد به قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ

= النحوية (١٧٦/٢)، المتع فى التصريف (ص ١٨٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٧/١)،

شرح الأشموني (١٣٠/١)، الصحاحى فى فقه اللغة (ص ٢٢٦)، همع الهوامع (١٣١/١).

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص ١١٩٢)، خزانة الأدب (٣٠٩/٩)، شرح الأشموني

(١٣٤/١)، شرح المفصل (١٢٤/٧)، لسان العرب (٩٧/٦ - رسس).

أكاد أخفيها ﴿ [طه: ١٥] وقول حسان^(١) [من الكامل]:

وتكادُ تكسلُ أن تجيءَ فراشَها فى جسمِ خرَّعَبَةٍ وحُسنِ قوامِ

والصحيح أنها لا تزداد، وأما قوله تعالى: ﴿أكاد أخفيها﴾ فقليل معناه: إن الساعة آتية أكاد أخفيها، فلا أقول: هي آتية. وقيل: معناه أكاد أخفيها عن نفسى. وقراءة أبى الدرداء وسعيد بن جبير: «أكاد أخفيها» بفتح الهمزة، من خَفَيْتُ الشىء أخفيه إذا أظهرته، وبه فُسِّر قول امرئ القيس^(٢) [من المتقارب]:

فإن تدفنوا الداء لا نُخْفِه وإن تبعثوا الحربَ لا نَقْعُدِ

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله، وذلك بين.

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضى إلا كاد وأوشك، فإنهما اختصا باستعمال مضارعيهما، وشذ استعمال اسم فاعل أوشك فى قول الشاعر^(٣) [من المتقارب]:

فموشِكَةٌ أرضُنَا أن تُعُودَا خلافَ الخَلِيْطِ وُحُوشًا يَبَابَا

وذكر الجوهري: يَطْفَقُ، ولم أره لغيره، والله أعلم.

* * *

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص١٠٧)، شرح المفصل (١٠٢/٧)، لسان العرب (٣/٣٨٤) - كيد)، المحتسب (٤٨/٢)، وبلا نسبة فى المفصل (١٢٦/٧).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٨٦)، لسان العرب (١٤/٢٣٤ - خفا)، تاج العروس (خفى)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥٩٥/٧).

(٣) البيت لأبى سهم الهذلى فى تخلص الشواهد (ص٣٣٦)، الدرر (١٣٧/٢)، المقاصد النحوية (٢/٢٢١)، ولأسامة بن الحارث فى شرح أشعار الهذليين (ص١٢٩٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٣١)، شرح ابن عقيل (ص١٧١)، شرح عمدة الحفاظ (ص٨٢٣)، همع الهوامع (١/١٢٩).

باب الأحرف

الناصبة الاسم الرافعة الخبر

ص: وهى: إنّ للتوكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأَنَّ للتشبيه، وللتحقيق أيضًا على رأى، وليت للتمنى، ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام، ولهن شبه بكان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر، تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها فى الأخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطاها إعرابهما.

ويجوز نصبهما بليت عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمول على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأى الكسائى.

ش: اعتبار الأصل يقتضى كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون الستة بأنّ المفتوحة، ولا حاجة إلى ذلك، فإنها فرع المكسورة، وسأين ذلك إن شاء الله تعالى، ومتبوعى فيما اعتبرته سيبويه، فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وكذا قال المبرد فى المقتضب، وابن السراج فى الأصول، ولو قال: باب الأحرف، لكان أولى من قوله: باب الحروف؛ لأن أحرفًا جمع قلة، وحروفًا جمع كثرة، والموضع موضع قلة، إلا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد قيل: إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقرء اختلاف عوائد النساء، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة، وكذا ما قال سيبويه يحمل على أنه ملحوظ به ما يعرض لإِنَّ من فتح همزتها، ومن تخفيف نونها فى الحالين، ومن تخفيف نون كأن، وما يستعمل فى لعل من لغات.

فإن قيل: إذا كان تفرع أنّ سبباً لعدم الاعتداد بها، فينبغى ألا يعتبر بكان، فإن أصل: كأنّ زيدًا أسد، إنّ زيدًا كالأسد.

فالجواب: أن أصل كأن كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أن، فليس

٣٨٨ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
أصلها منسوخاً، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد
المكسورة، فاعتبرت فرعية أن لذلك دون كأن.

وقد قرنت كل واحد من هذه الأحرف بمعناه، فمعنى إن التوكيد، ولذلك أجيب بها
القسم نحو: والله إنك لفظن.

ومعنى لكن الاستدراك، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، نحو: ﴿فلم تقتلوهم ولكن
الله قتلهم﴾ [الأنفال: ١٧].

وكان للتشبيه المؤكد، نحو: كأن زيداً أسد، فإن أصله: إن زيداً كالأسد، فقدمت
الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد.
وزعم بعضهم أن كأن قد تكون لتحقيق دون تشبيه، واستشهد على ذلك بقول
الشاعر: [من الوافر]^(١):

وأصبح بطن مكة مُقشَعراً كأنَّ الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

واستشهد أيضاً بقول الآخر: [من البسيط]^(٢):

كأنِّي حينَ أُمسى لا تُكَلِّمُنِي ذو بُغْيَةٍ يبتغى ما ليسَ موجوداً

والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه، ويخرج البيت الأول على أن هشاماً وإن مات
فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن في هذا
الموضع كاف التعليل المرادفة للام، كأنه قال: [من الوافر]^(٣):

(١) البيت للحارث بن خالد في ديوانه (ص ٩٣)، الاشتقاق (ص ١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة في الجنى
الداني (ص ٥٧١)، جواهر الأدب (ص ٩٣)، الدرر (١٦٣/٢)، شرح التصريح (٢١٢/١)،
شرح شواهد المغنى (٥١٥/٢)، لسان العرب (٤٦١/١٢ - قثم)، مغنى اللبيب (١٩٢/١)،
همع الهوامع (١٣٣/١).

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٢٠)، الجنى الداني (ص ٥٧١)، الخصائص (١٧٠/٣)،
شرح شواهد المغنى (٧٨٨/٢)، وليزيد بن الحكم الثقفي في لسان العرب (٣١٨/٣ - عود)،
وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٩٩)، خزانة الأدب (٤٠٧/٦)، شرح المفصل (٧٧/٤)،
المحتسب (١٥٥/٢)، مغنى اللبيب (٣٦٩/٢).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

وأصبح بطنٌ مَكَّةَ مُقَشَعِرًا لأن الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿وَيَكُنْهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، وأكثر ما تزداد الكاف بهذا المعنى مقرونة بما، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كَرُّهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: كما أنه لا يعلم فغفر الله له، وأما البيت الثاني، فلا حجة فيه؛ لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل.

وكون ليت للتمنى، ولعل للترجى ظاهر، والفرق بينهما أن التمنى يكون في الممكن وغير الممكن، والرجاء لا يكون إلا في الممكن.

وتكون لعل للإشفاق، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، وكقول الشاعر: [من الطويل]^(١):

أَتَوْنِي فَقَالُوا يَا جَمِيلَ تَبَدَّلْتَ بُشِينَةً أَبَدَلَا فَقَلَّتْ لَعْلَهَا
وَعَلَّ حِيَالًا كُنْتُ أَحْكَمْتُ فُتْلَهَا أُتِيحَ لَهَا وَاشِ رَفِيقُ فحلها

وتكون لعل أيضاً للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وكقول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

وَقَلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلْنَا نَكْفُ وَوَتَقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقِ
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ كَلَمْعَ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مَتَأَلِقِ

قال الأخفش في المعاني: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾، نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى: لتغدى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أى لتأخذه، وهذا نصه.

وتكون لعل أيضاً للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهِ يَزَكِّي﴾ [عبس: ٣]، وكقول النبي ﷺ لبعض الأنصار، رضى الله عنهم، وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك».

(١) البيتان لجميل بثينة فى ديوانه (ص ١٥٠)، خزنة الأدب (٤٠٢/٦)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٠).

(٢) البيتان بلا نسبة فى الحماسة البصرية (٢٥/١، ٢٦).

٣٩٠ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كالأول وأما الاستفتاحيتين، والاستغناء بهما مخرج للولا ولوما الامتناعتين، ولإذا المفاجأة، فإنهن يشبهن كان فى لزوم المبتدأ والخبر، ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب، وافتقار إذا إلى كلام سابق.

وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر، والصحيح عدم اعتبار ذلك، إذ لو كان سكون الوسط معتبراً لم يعتد ولكن؛ لأن وسطها متحرك، ولو كان فتح الآخر معتبراً لزم إبطال عمل إن وأن وكأن عند التخفيف.

وزاد الزجاجى فى المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة، وهذا عجيب، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل، فصح أن المعتبر من المشابهة ما اقتصر على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان فى عمل الرفع والنصب، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يحتج إلى ذلك فى ما المحمولة على ليس؛ لأن فرعيها ثابتة بينة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفى باللا، أو تقدم الخبر، أو وجود إن، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان.

وقيل: لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا فى الأخبار، تنزلت منهن منزلة العمدة من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب.

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بليت، ومن حجته على ذلك قول الشاعر:
[من الكامل]^(١):

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِئُ الْأَوَّلُ

وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى كل واحد من الخمسة، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ: «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً»، ومن حججه قول الشاعر: [من

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى اللداني (ص ٤٩٣).

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خطاك خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أسدًا
ومنه قول الراجز: [من الراجز]^(٢):

إن العجوزَ خَبَّةً جَرُّوزا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْزَا
ومثله: [من الراجز]^(٣):

كَأَنَّ أذْنِيْه إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه، أما البيت الأول، فيحمل على تقدير كان، والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً، ومثل هذا من الحذف ليس يبدع، وقد روى عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوى ما ذهب إليه إظهار كان بعد ليت وإن كثيراً، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٥]، و﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]، فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من تريد.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني (ص ٣٩٤)، الدرر (١٦٧/٢)، شرح شواهد المغنى (ص ١٢٢) ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٣٥/١)، مغنى اللبيب (ص ٣٧).

(٢) الراجز بلا نسبة في الدرر (١٦٧/٢)، نوادر أبي زيد (ص ١٧٢)، همع الهوامع (١٣٤/١)، مقاييس اللغة (٤٤١/١).

(٣) الراجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب (١٠/٢٣٧، ٢٤٠)، الدرر (١٦٨/٢)، وللعمانى فى سمط اللآلئ (ص ٨٧٦)، شرح شواهد المغنى (ص ٥١٥)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٧٣)، الخصائص (٢/٤٣٠)، ديوان المعانى (١/٣٦)، شرح الأشموني (١/١٣٥)، مغنى اللبيب (١/١٩٣)، همع الهوامع (١/١٣٤)، المخصص (١/٨٢).

ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرَت الشيء، إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و«لسبعين خريقاً» ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظرف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً، ويقدر: إن حراسنا أسداً، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، أو كانوا. وأما قول الراجز، فمحمول على أن تأكل خبر إن، وخبة جروزا حالان من فاعل تأكل، ولا تكلف في هذا التوجيه. وأما قول الآخر فمحمول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة.

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها.

ص: وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف، وربما دخلت إن على ما خبره نهى، وللجزأين من بعد دخولهن ما لهما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه، فيجوز توسيطه، ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»، لا على زيادة من، خلافاً للكسائي.

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم، وقد يسد مسده واو المصاحبة، والحال، والتزم الحذف في: «ليت شعري»، مُردِّفاً باستفهام.

وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة أو بمعرفة، ولا يجوز نحو: إن قائما الزيدان خلافاً للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائما الزيدان، خلافاً للكوفيين.

ش: قد تقدم في باب كان الإعلام بالمبتدآت التي تدخل عليها كان وأخواتها، وبيان أن دام تشارك في ذلك وتزيد بأنها لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبى، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا، فقلت: «وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف»، فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية نحو: زيد هل قام؟ وعمرو أكرمته، وخالد لا تهنه، ثم نبهت على ما شذ من دخول إن على ما خبره نهى كقول الشاعر: [من البسيط]^(١):

(١) البيت لأبي مكعت أخى بنى سعد بن مالك فى خزانة الأدب (١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠)، الدرر

(٢/١٧٠)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١/٢٩٨)، شرح شواهد المغنى (٢/٩١٤)، مغنى

الليبي (٢/٥٨٥)، همع الهوامع (١/١٣٥).

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لِيَلِكُمْ نَامَا

ثم أشرت إلى أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع إن وأخواتها نحو: إن العالم فاضل، وإن العلم فضل، وكما انقسم الخبر في باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم، كذلك ينقسم إليها في هذا الباب، وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط، ومن الشروط عود ضمير من الجملة المخبر بها، ومن الأحوال جواز حذف الضمير للدليل، كقول الشاعر: [من الطويل]:

وإن الذى بينى وبينك لا يفى بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكر

أراد: لا يفى به، أو من أجله.

وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه؛ لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن، نحو: أغداً تقول زيداً قائماً. ولم يبطل عمل «ما» تقديمهما على اسمها، نحو: ما غدا زيد راحلاً. واغتفر تقديمهما على العامل المعنوى، نحو: أكل يوم لك درهم، وعلى المنفى بما، نحو قول الصحابة، رضى الله عنهم: [من الرجز]^(١):

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتغْنَيْنَا

ولو عومل غيرهما معاملتهما في ذلك لم يجوز.

والأصل في الظرف الذى يلي إن أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى، أى غير قائم

(١) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٢٢/٢)، الكتاب (٣/٥١١)، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر (١٤٨/٥)، شرح شواهد المغنى (٢٨٦/١)، (٢٨٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٤/٢)، تخلص الشواهد (ص ١٣٠)، خزانة الأدب (٧/١٣٩)، المقتضب (٣/١٣)، همع الهوامع (٧٨/٢)، مغنى اللبيب (١/٩٨)، ٢٦٩، ٣١٧، (٢/٣٣٩، ٥٣٩، ٦٩٤).

مقام الخبر، نحو: إنَّ عندك زيداً مقيم، وكقول الشاعر: [من الطويل]^(١):

فلا تَلْحَظِي فِيهَا فَإِنْ مَجَّبَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل.

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولَّوها كأنَّ، ومنه قول الشاعر: [من الوافر]^(٢):

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ أَنَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ

ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، حكاه سيبويه عن الخليل مريداً به: إنه بك زيدٌ مأخوذ، وعليه يحمل قوله ﷺ: «إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»، هكذا رواه الثقات بالرفع، وحمله الكسائي على زيادة من، وجعل أشد الناس اسماً، والمصورون خبراً، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حذف كما حذف في: إن بك زيد مأخوذ؛ لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة. وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك، وتقديره: إنك بك مأخوذ أخواك، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل «مأخوذ» خبراً مرتفعاً به أخواك، كما كان يرتفع بيؤخذ، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنه بك مأخوذ أخواك؛ لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمرة في أنها لا تسد مسد جملة، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحاً بجزأيتها، ومن حذف الاسم في الشعر قول الشاعر: [من الطويل]^(٣):

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٣١)، خزانة الأدب (٨/٤٥٣، ٤٥٥)، الدرر (٢/١٧٢)، شرح الأشموني (١/١٣٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٦٩)، شرح ابن عقيل (ص١٧٨)، الكتاب (٢/١٣٣)، مغنى اللبيب (٢/٦٩٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٠٩)، المقرب (١٠٨/١)، همع الهوامع (١/١٣٥).

(٢) البيت لأبي الغول الطهوي في الدرر (٤/٢٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٨١٨)، نوادر أبي زيد (ص١٥١)، وبلا نسبة في الخصائص (١/٣٣٧)، لسان العرب (٤/١١٣ - ثفا)، مغنى اللبيب (٢/٣٩٢)، المنصف (٢/١٨٥، ٨٢/٣)، همع الهوامع (١/٢٤٨)، تاج العروس (ثفا).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه (ص٤٨١)، جبهة اللغة (ص١٣١٢)، خزانة الأدب (١٠/٤٤٤)، =

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زُنَجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

رواه سيبويه برفع زنجي ونصبه، وجعل تقديره في الرفع: ولكنك زنجي، وتقديره في النصب: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ومن حذف الاسم قول الشاعر: [من الطويل]^(١):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا حَيَّلْتَ نَاعِمِي بِالِ

فيحتمل هذا أن يكون تقديره: فليتك، ويحتمل أن يكون تقديره: فليتته، وكذا قول الآخر: [من الطويل]^(٢):

فَلَا تَخْذُلِ المولى وَإِنْ كَانَ ظالِمًا فَإِنَّ بِهِ تُتَأَى الأُمُورُ وَتُرَابٌ

تقديره: فإنه به تتأى الأمور، وإلهاء إما للمولى، وإما ضمير الشأن، ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن، قول الشاعر: [من الطويل]^(٣):

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَلُ

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]^(٤):

=الدرر (١٧٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٠١/٢)، شرح المفصل (٨١/٨، ٨٢)، الكتاب (١٣٦/٢)، لسان العرب (٤١٩/٤ - شفر)، المحتسب (١٨٢/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (١٨٢/١)، الجنى الدانى (ص ٥٩٠)، خزانة الأدب (٢٣٠/١١)، الدرر (١٦٠/٣)، رصف المبانى (ص ٢٧٩، ٢٨٩)، مجالس ثعلب (١٢٧/١)، مغنى اللبيب (ص ٢٩١)، المنصف (١٢٩/٣)، همع الهوامع (٣٦/١، ٢٢٣).

(١) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ١٦٢)، شرح شواهد المغنى (٦٩٧/٢)، نوادر أبى زيد (ص ٢٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨٣/١)، خزانة الأدب (٤٤٥/١٠، ٤٥١، ٤٧٤)، الدرر (١٧٧/٢)، مغنى اللبيب (٢٩٨/١)، همع الهوامع (١٣٦/١، ١٤٣).

(٢) البيت فى ديوان الحماسة (٢٧٢/١ - ٢٧٤).

(٣) البيت لامية بن أبى الصلت فى الإنصاف (١٨١/١)، خزانة الأدب (٤٥٠/١٠)، شرح شواهد المغنى (٧٠٢/٢)، الكتاب (٧٣/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، مغنى اللبيب (٢٩٢/١).

(٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص ١٦٧)، الإنصاف (١٨٠/١)، خزانة الأدب (٤٥١/١٠)، شرح أبيات سيبويه (٣٤/٢)، لسان العرب (٤٨١/٢ - سرح، ١٥٢/٨ - سرح).

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً وَإِنْ كَانَ سَرَّحَ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا

ومثله: [من الخفيف]^(١):

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنَى بِنْتِ حَسَا نَ أُلْمَهُ وَأَعْصِمَهُ فِي الْخُطُوبِ

وذكر سيوييه: إن إياك رأيت، وإن أفضلهم لقيت، ثم قال: فأفضلهم منتصب بلقيت، وهو قول الخليل، وهو في هذا ضعيف؛ لأنه يريد: إنه إياك رأيت، فترك الهاء، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة.

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم.

ونبهت بقولي: «جاز حذفه مطلقاً»، على أن ذاك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة، ولا بكون الخبر ظرفاً أو غير ظرف، ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر: [من المتقارب]^(٢):

وَلَوْ أَنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيَا لَكَانَ هُوَ الصَّدَعُ الْأَعْصَمَا

أراد: لو أن على الأرض، أو في الدنيا، فحذف ذلك للعلم به، وأنشد سيوييه: [من الطويل]^(٣):

وَمَا كُنْتُ ضَفَّاطًا وَلَكِنْ طَالِبَا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

أى: ولكن طالباً مُنيخاً أنا، هذا تقدير سيوييه، وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة، كقول الشاعر: [من المنسرح]^(٤):

(١) البيت للأعشى في ديوانه (ص ٣٨٥)، الإنصاف (ص ١٨٠)، خزانة الأدب (٥/٤٢٠)، ٤٥٠/١٠، شرح أبيات سيوييه (٨٦/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص ١١٤)، شرح شواهد المغني (ص ٩٢٤)، الكتاب (٧٢/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٥/٨)، خزانة الأدب (٧٥/٩)، ١٣٩، ٤٣٠/١٠، ٤٤٨، ٢٣٠/١١، شرح المفصل (١١٥/٣)، مغني اللبيب (ص ٦٠٥).

(٢) البيت للنمر بن تولب في شرح أبيات مغني اللبيب (٢٧٩/١).

(٣) البيت للأخضر بن هبيرة الضبي في شرح أبيات سيوييه (٥٩٩/١)، لسان العرب (٢/٤٢٨) - حنح، ٣٤٤/٧ - ضفط، وبلا نسبة في الكتاب (١٣٦/٢).

(٤) البيت للأعشى في ديوانه (ص ٢٣٣)، الكتاب (١٤١/٢)، الدرر (١٧٧/٢).

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

واشترط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لَهُمْ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١]، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه: إن ذلك. ثم ذكر له حاجة، فقال: لعل ذلك، أراد: إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية، ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]^(١):

سوى أن حيا من قريشٍ تفضّلوا على الناس أو إن الأكارم نهشلا

وقد يحذف الخبر وجوبًا لسد واو المصاحبة مسده، كما كان ذلك في الابتداء، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إنك ما وخيرا، يريد: مع خير، وما زائدة، ومثله قول الشاعر: [من الطويل]:

فدغ عنك ليلي إن ليلي وشأنها وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

وحكى الكسائي: إن كل ثوب لو ثمنه، بإدخال اللام على الواو لسدها مسد مع.

وقد يحذف أيضًا وجوبًا لسد الحال مسده كما كان ذلك في الابتداء، فيقال في: ضربي زيدًا قائمًا، وأكثر شربي السويق ملتوتا: إن ضربي زيدًا قائمًا، وإن أكثر شربي السويق ملتوتا.

والكلام هنا على تقدير المحذوف كالكلام عليه في باب المبتدأ، ومن سد الحال مسد خبر إن قول الشاعر: [من البسيط]^(٢):

إن احتيازك ما تبعيه ذا ثقة بالله مُسْتَظْهِرًا بالحزم والجلد

والتزمت العرب حذف خبر ليت في قولهم: ليت شعري؛ لأنه بمعنى: ليتنى أشعر،

(١) البيت للأحطل في حزانة الأدب (٤٥٣/١٠، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢)، شرح المفصل (١٠٤/١)،

لسان العرب (٦٨٢/١١ - نهشل)، المقتضب (١٣١/٤)، تاج العروس (نهشل)، وبلا نسبة في

الخصائص (٣٧٤/٢)، المقرب (١٠٩/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (١٧٧/٢).

٣٩٨ باب الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر

ولابد معه من استفهام يسد مسد المحذوف، متصلاً بشعري، أو منفصلاً باعتراض،
فالمتصل كقول الشاعر: [من الطويل]^(١):

ألا ليت شعري هل أيتنَّ ليلةً بوادٍ وحولى إذخرتَّ وجليل

والانفصال بالاعتراض كقول أبي طالب يرثى مسافر بن أبي عمرو: [من
الخفيف]^(٢):

ليت شعري مسافر بن أبي عمِّ سرو وليتَّ يقولها المحزون
أى شىء دهاك أم غال مرّاً ك وهل أقدمت عليك النون

ويجوز هنا الإخبار بالنكرة عن النكرة، وبالمعرفة، بشرط الإفادة، فالإخبار عن النكرة
بالنكرة كقول امرئ القيس في رواية سيويه: [من الطويل]^(٣):

وإنَّ شيفاءً عبَّرةً مُهرَاقَة وهل عند رَسَمِ دارسٍ من مُعَوَّل

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل: إن قريباً منك زيد، وهو من أمثلة كتاب سيويه،
ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]^(٤):

وإن حراماً أن أسبَّ مجاشعاً بأبائى الشمِّ الكرام الخضارم

(١) البيت لبلال مؤذن الرسول ﷺ في لسان العرب (٤٢/٣ - فحخ، ١٢٠/١١ - جلل،
٢١٩/١٣ - حنن)، جمهرة اللغة (ص ١٠٢)، تاج العروس (٣١٠/٧ - فحخ، جلل)، وبلا نسبة
في لسان العرب (١٠٠/١٣ - حنن)، كتاب العين (١٨/٦)، مقاييس اللغة (٤١٩/١)، بجمل
اللغة (٣٩٥/١)، ديوان الأدب (٢٧٤/١)، تاج العروس (حنن).

(٢) البيتان لأبي طالب في الاشتقاق (ص ١٦٦)، خزانة الأدب (٤٦٣/١٠)، لسان العرب
(٤١٧/١٣ - منن)، وبلا نسبة في الكتاب (٢٦١/٣)، لسان العرب (٤٠٩/٤ - شعر).

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩)، خزانة الأدب (٤٤٨/٣، ٢٧٧/٥، ٢٨٠، ٢٩٢/١١)،
الدرر (١٣٩/٥)، سر صناعة الإعراب (٢٥٧/١، ٢٦٠)، شرح أبيات سيويه (٤٤٩/١)،
شرح شواهد المغنى (٧٧٢/٢)، الكتاب (١٤٢/٢)، لسان العرب (٤٨٥/١١ - عول)، المنصف
(٤٠/٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٧٤/٩، ٢٩/١١)، الدرر (١٥٤/٦)، شرح الأشموني
(٤٣٤/٢)، شرح شواهد المغنى (٨٧٢/٢)، مغنى اللبيب (٣٥٠/٢)، همع الهوامع (٧٧/٢)،
(١٤٠).

(٤) البيت للفرزدق في المقتضب (٧٤/٤)، الدرر (٧٩/٢).

باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٣٩٩
وأنشد سيويوه: [من الطويل]^(١):

وما كنت ضفّاطا ولكنّ طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سيبيل

أراد: ولكن طالبا أنا، هكذا قال سيويوه، وحسن هذا فى الباب لشبه المنصوب بالمفعول، وشبه المرفوع بالفاعل. وقال سيويوه: لو قلت: إن من خيارهم رجلاً، ثم سكت، كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء، أو تقول: إن رجلاً من أمره كذا وكذا.

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر، فيقولان: إنّ قائماً الزيدان، وجواز هذا مبنى على جواز: قائم الزيدان، ونحوه دون استفهام ولا نفي، وقد تقدم تنبيهى فى باب المبتدأ على أن نحو هذا يستقبحه سيويوه ويستحسنه الأخفش. واستشهد على جوازه بقول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

خبيرٌ بنو لهب فلا تكُ مُلغياً مقالةٍ لهيُّ إذا الطير مرت

فمن قاس على هذا فى باب الابتداء أجاز دخول إنّ عليه، فيقول: إن خبيراً بنو لهب. ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظننت خبيراً بنو لهب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا فى موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إن قائم الزيدان، ولا: ظننت قائم الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على: ظننت قائماً الزيدان، ونحوه بقول الشاعر: [من الطويل]^(٣):

أظن ابن طرثوت عتيبةً ذاهبا بعاديتى تكذابه وجعائله

ولا حجة فيه، لاحتمال أن يريد: أظن ابن طرثوت عتيبة شخصاً ذاهباً، فحذف المفعول الأول للعلم به، وترك الثانى، كقوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، والأصل: ولا يحسبن الذين

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص ٦٩).

٤٠٠ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
يئخلون بما آتاهم الله من فضله بُخَلَهُمْ هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول وترك الثانى.

* * *

فصل

ص: استخدام كسر إن ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر، فإن لزم التأويل لزم
الفتح، وإلا فوجهان.

فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة، وموصولاً بها، وجواب قسم، ومحكية بقول،
وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين، أو قبل لام معلقة.

وللزوم التأويل فتحت بعد لو، ولولا، وما التوقيتية، وفى موضع مجرور، أو
مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر.

ولإمكان الحالين أجزى الوجهان بعد: أول قولى، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب.

وتفتح بعد أما بمعنى حقا، وبعد حتى غير الابتدائية، وبعد لا جرّم غالبا، وقد تفتح
عند الكوفيين بعد قسم، ما لم توجد اللام.

ش: إن بالكسر أصل لأن الكلام معها غير مؤول بمفرد، وأن بالفتح فرع؛ لأن
الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه،
أصل لكونه جملة من وجه.

ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة،
والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه.

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به، كقولك فى: عرفت أنك برّ: إنك
بر. ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك فى: إنك بر: عرفت أنك بر.
والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة. ولكون المكسورة أصلاً قلت: يستخدم
كسر إن ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر، فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها
لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ [الكوثر: ١]، والمبدوء بها معنى لا لفظاً،
نحو: ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ [البقرة: ١٣]، وللموصول بها نحو: ﴿ما إن مفاطحه
لتنوء بالعصبة﴾ [القصص: ٧٦]، والمجاب بها قسم نحو: ﴿إنا أنزلناه فى ليلة

باب الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر ٤٠١
مباركة ﴿الدخان: ٣﴾، وللمحكية بالقول نحو: ﴿قال إني عبد الله﴾ [مريم: ٣٠]،
وللواقعة موقع الحال نحو: ﴿وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾ [الأنفال: ٥]، وكقول
الشاعر: [من المنسرح^(١)]:

ما أعطيانسى ولا سألتُهُمَا إلا وإِني لحاجِزى كَرَمى
وكقول الآخر: [من الطويل]:

سَلتُ وإِنى مُوسر غيرُ باخل فجدت بما أغنى الذى جاء سائلا
والواقعة موقع خبر اسم عين نحو: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين
والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾ [الحج: ١٧]،
وكقول الشاعر: [من البسيط^(٢)]:

منا الأناةُ وبعضُ القومِ يحسبنا إنا بطاءٌ وفى إبطائنا سَرعُ
ومثله قول الآخر: [من البسيط^(٣)]:

إن الخليفة إنَّ الله سَرَبِلُهُ سربال مُلك.....
والواقعة قبل لام مُعلَّقة نحو: ﴿قد نعلم إنه ليحزنك﴾ [الأنعام: ٣٣]. فعدم وقوع
المصدرية فى هذه المواضع بيّن، فلذلك استديم فيها كسر إن.

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص ٢٧٣)، تخلص الشواهد (ص ٣٤٤)، الكتاب (٣/١٤٥)،
المقاصد النحوية (٢/٣٠٨)، وبلا نسبة فى الدرر (٤/١٣)، شرح الأشموني (١/١٣٨)، شرح
ابن عقيل (ص ١٨٠)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٧)، المقتضب (٢/٣٤٦)، همع الهوامع
(١/٢٤٦).

(٢) البيت لوضاح بن إسماعيل فى تخلص الشواهد (ص ٣٤٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى
(ص ٦٤٧)، المقاصد النحوية (٢/٢١٦)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٠٧)، شرح عمدة
الحافظ (ص ٢٢٦).

(٣) وتما عجزه:

سربال مُلكِ بهِ تُرجى الخواتيمُ

والبيت لجرير فى ديوانه (ص ٦٧٢)، خزانة الأدب (١٠/٣٦٤)، وبلا نسبة فى أمالى الزجاجى
(ص ٦٢)، تذكرة النحاة (ص ١٣٠)، لسان العرب (١٢/١٦٤ - ختم).

واللام المعلقة هي المسبوقة بفعل قلبى أو جار مجراه نحو: ﴿والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ [المنافقون: ١]. وأنشد سيبويه: [من الطويل]^(١):

أَلَمْ تَرَ إِيَّى وَأَبْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يُعَلُّو سَنَاهُمَا

فلولا اللام لفتحت إن، كما فتحت فى قوله تعالى: ﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨]، وفى: ﴿ألم تر أن الله يسيح له من فى السموات والأرض﴾ [النور: ٤١]، ولو لم يسبق اللام فعل قلبى ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها، فذلك استحق الكسر بعد القسم مع عدمها فى: ﴿إنا أنزلناه فى ليلة مباركة﴾ [الدخان: ٣]، كما استحق مع وجودها فى: ﴿قل إى وربى إنه لحق﴾ [يونس: ٥٣]، وكذا سائر المواضع الخمسة.

وأشرت بقولى: «إن لزم التأويل لزم الفتح»، إلى لزومه فى موضع القائم مقامه نحو: ﴿قل أوحى إلى أنه استمع﴾ [الجن: ١]، وفى موضع ما ليس خبر اسم عين من منصوب فعل نحو: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم﴾ [الأنعام: ٨١]، أو معطوف على منصوب بفعل نحو: ﴿اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، وفى موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾ [الحج: ٦]، و﴿إنه لحقٌ مثل ما أنكم تنطقون﴾ [الذاريات: ٢٣]، وأنشد سيبويه: [من الوافر]^(٢):

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كَأَبَةٍ أَنهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا

فتأويل المصدر فى هذه المواضع وأشباهاها لازم، فلذلك لزم الفتح، وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ليسلم من نحو: يحسبنا إنا بطاء؛ لأنَّ إنَّ فيه واقعة موقع

(١) البيت للشمردل بن شريك اليربوعى فى شرح أبيات سيبويه (١٤١/٢)، وبلا نسبة فى تخلص

الشواهد (ص٣٤٣)، شرح الأشمونى (١٣٨/١)، الكتاب (١٤٩/٣)، لسان العرب (٤٠٣/١٤)

- (سنا)، المقاصد النحوية (٢٢٢/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص٣٥٣)، الكتاب (١٥٧/٣)، المقاصد النحوية

(٢٤١/٢).

مفرد، وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها.

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو: ﴿ولو أنهم صبروا﴾ [الحجرات: ٥]، ونحو: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾ [الصفات: ١٤٨]، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]^(١):

ولو أن قومي أنطقنتي رماحهم نطقتُ ولكن الرماحَ أحرَّت
وقال آخر في لولا: [من البسيط]:

لكم أمانٌ ولولا أننا حُرْم لم تُلفِ أنفسكم من حتفها وزرا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية في قول العرب: لا أكلمه ما أن في السماء نجماً، ولا أفعل ما أن حراء مكانه. الأول عن يعقوب، والثاني عن اللحياني، والتقدير: ما ثبت أن في السماء نجماً، وما ثبت أن حراء مكانه.

وأشرت بقولي: «وإلا فوجهان» إلى المواضع الصالحة لتقدير المصدر باعتبار، ولتقدير جملة باعتبار، فباعتبار تقدير المصدر تفتح، وباعتبار تقدير الجملة تكسر، فمن ذلك: أول قولي إني أحمد الله، يجوز أن يراد به: أول قولي حمد الله، فيلزم الفتح لتقدير المصدر، ويجوز أن يراد به: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتوح بياني، فيلزم الكسر لثبوت تقدير الجملة، وعدم تقدير المصدر. ولا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله إني، بخلاف عبارة الفتح فإنها تصدق على كل لفظ تضمن حمداً.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إن الواقعة بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

(١) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه (ص ٧٣)، لسان العرب (٤/١٢٦ - جرر)، مقاييس اللغة (١/٤١١)، مجمل اللغة (١/٣٨٩)، تهذيب اللغة (١٠/٤٧٦)، تاج العروس (١٠/٤٠٩ - جرر)، وبلا نسبة في كتاب العين (٦/١١٤).

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٣٨)، تخلص الشواهد (ص ٣٤٨)، الجنى الدانى (ص ٣٧٨، ٤١١)، جواهر الأدب (ص ٣٥٢)، خزانة الأدب (١٠/٢٦٥)، الخصائص (٢/٣٩٩)، الدرر (٢/١٨٠)، شرح الأشموني (١/١٣٨)، شرح التصريح (١/٢١٨)، شرح شذور الذهب (ص ٢٦٩)، شرح ابن عقيل (ص ١٨١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٨)، شرح=

وَكَنتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل أن ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنه لا يجوز إلى تقدير محذوف.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنَّ الواقعة بعد فاء الجواب نحو: من يأتني فإنه مكرم، من كسر جعل ما بعد الفاء جملة غير مؤولة بمصدر، كما لو قال: من يأتني فهو مكرم، ومن فتح جعل ما بعد الفاء في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنه لا يجوز إلى تقدير محذوف كالواقعة بعد إذا، ولذلك لم يجيء في القرآن فتحٌ إلا مسبوقة بأن المفتوحة نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يَحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَن لَّهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، فإذا لم تسبق أن المفتوحة، فكسر إن بعد الفاء يجمع عليه من القراء السبعة، نحو: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْت رَبَّهُ مَجْرَمًا فَيُنَادِي لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، و﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقُ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، و﴿وَمَن يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣].

ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أنَّ المفتوحة قوله تعالى: ﴿كُتِبَ رَبِّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرأ بفتح الأولى والثانية ابن عامر وعاصم، وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع، وقرأ بكسرهما ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي. وروى سيبويه في نحو: أما إنك ذاهب، الكسر على جعل أما استفاحية بمنزلة ألا، والفتح على جعل أما بمعنى حقا. وإذا وليت أن حقا فتحت لأنها مؤولة هي وصلتها بمصدر مبتدأ، وحقا مصدر واقع ظرفا مخبرا به، ومنه قول الشاعر: [من الوافر]^(١):

=المفصل (٩٧/٤، ٦١/٨)، الكتاب (١٤٤/٣)، المقاصد النحوية (٢٢٤/٢)، المقتضب (٣٥١/٢)، همع الهوامع (١٣٨/١).

(١) البيت للمفضل التكري في الأصمعيات (ص ٢٠٠)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٨/٢)، وله أو لعامر بن أسحيم بن عدى في الدرر (١٢٠/٥)، شرح شواهد المغنى (١٧٠/١)، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكري في تخلص الشواهد (ص ٣٥١)، المقاصد النحوية (٢٣٥/٢)، وللعبدي في خزانة الأدب (٢٧٧/١٠)، الكتاب (١٣٦/٣)، وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٩١)، شرح الأشموني (٩٢/١)، لسان العرب (٣٠١/١٠ - فرق)، معنى اللبيب =

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتَهُمْ فَرَيْقُ

تقديره عند سيويه: أفي حق أن جيرتنا استقلوا، فأما المفتوح بعدها أن كذلك.

قلت: ويحتمل عندى أن يكونوا نصبوا حقا نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، وأن فى موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال: أحق حقا أن جيرتنا استقلوا، وتكون أما مع الفتح للاستفتاح أيضاً، وأن تكون هى وما بعدها مبتدأ وخبر محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب.

وقد يقع بين أما وإن يمين، فيجوز أيضاً الفتح على مرادفة أما حقا، والكسر على مرادفتها ألا ذكر ذلك سيويه.

وإذا وقعت بعد حتى كسرت إذا كانت حرف ابتداء، لامتناع تقدير مصدر فى موضعها نحو قولك: مرض زيد حتى إنه لا يرجى. وإن كانت عاطفة أو جارة لزم الفتح لصحة تقدير مصدر مكانها نحو قولك: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، فلك أن تقدر موضع أن مصدرًا منصوبًا على أن تكون حتى عاطفة، ومجرورًا على أن تكون جارة.

وإذا وقعت بعد لا جرم فالمشهور الفتح، وبه قرأ القراء. قال الفراء: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جرمت، أى كسبت. وتقول العرب: لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت، فتراها بمنزلة اليمين.

قلت: وإجرائهم إياها مجرى اليمين، حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها. وذكر ابن كيسان فى نحو: والله إن زيدا كريم، بلا لام، أن الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر. وقال الزجاجى فى جملة: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب، والفتح جائز قياسًا، كذا قال أبو القاسم.

قلت: قد تقدم قوله: والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب، وهذه العبارة تقتضى أن يكون الفتح مستعملاً فى كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر، ثم أشار إلى أن

٤٠٦ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

الفتح جائز قياساً، وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول. وجواب القسم ليس كذلك.

والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغنى عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لأن الواقعة فيه الكسر قياساً، ولذلك اجتمعت القراءة على كسر: ﴿إنا أنزلناه﴾ [الدخان: ٣] فى أول الدخان، و﴿إنا جعلناه﴾ [الزخرف: ٣] فى أول الزخرف، مع عدم اللام، فإن ورد أن بالفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه، وحمل على إرادة على، وعلى ذلك يحمل قول الراجز: [من الرجز]^(١):

لنقُودِنَ مقعد القصيِّ مَنِيَّ ذى القاذورة المَقْلِيِّ
أو تحلفى بربك العَلِيِّ أنى أبو ذِيالك الصبى

فى رواية من رواه بالفتح، كأنه قال: على أنى أبو ذِيالك الصبى.

* * *

فصل

ص: يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على اسمها المفصول، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم، وعلى معموله مقدماً عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمى عماداً، وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

ولا تدخل على حرف نفي إلا فى ندور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافاً للأخفش، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لإن، ولا على جواب الشرط خلافاً لابن الأنبارى، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائى، وقد يليها حرف التنفيس خلافاً للكوفيين، وأجازوا دخولها بعد لكن، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر مجرداً، أو معمولاً لأمسى أو زال أو رأى أو أت أو ما،

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٨٨)، شرح التصريح (١/٢١٩)، المقاصد النحوية

(٢) (٢٣٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٤٠)، تخلص الشواهد (ص ٣٤٨)، شرح

الأشمونى (١/١٣٨)، الجنى الدانى (ص ٤١٣)، شرح ابن عقيل (ص ١٨٢)، شرح عمدة الحفاظ

(ص ٢٣١)، لسان العرب (١٥/٤٥٠ - ذ)، اللمع فى العربية (ص ٣٠٤).

باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٤٠٧
وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها، وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده.

فإن صحبت بعد إن نون توكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم وامتنع الكسر.

ش: لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيداً، نحو: لزيد منطلق، وهي غير المصاحبة جواب القسم لدخولها على المقسم به فى نحو: لعمرك، وليمن الله، والمقسم به لا يكون جواب قسم. ولاستغنائها عن نون التوكيد فى نحو: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ [النحل: ١٢٤]، والمصاحبة جواب القسم لا تستغنى فى مثل: ليحكم، عن نون التوكيد إلا قليلاً.

ولما كان مصحوب اللام فى الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول إن، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما فى التوكيد، وحسن اجتماع توكيديين بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين فى نحو: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ [الحجر: ٣٠]، وموضعها فى الأصل قبل إن؛ لأنها تعلق أفعال القلوب، وهى أقوى عملاً من إن، فلو أخرت ولم ينو تقديمها لعلقت إن، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب. وأزيلت لفظاً عن موضعها الأصلي، فأولوها إنّ مجعولا همزتها هاء.

ولكون اللام فى الأصل للمبتدأ قدم اتصالها به عن اتصالها بغيره، وبينت أن ذلك مشروط بفصل الاسم من إن، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو: إن عندك لزيدا، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيدا راغب.

ولم أقيّد تأخير الخبر بقرب ليعلم أن بعده لا يضر، كقول الشاعر: [من الطويل]:

وإني على أن قد تجشمت هجرها لِمَا ضَمِنْتَنِي أُمُّ سَحْرٍ لَضَامِن

وكقول الآخر: [من الطويل]^(١):

وإن امرأ أمسى ودون حبيبه سواسٍ فوادى الرسّ فالهَمَيَان

(١) البيتان بلا نسبة فى لسان العرب (٦/١٠٩ - سوس، ١٥/٣٦٤ - همى)، تاج العروس (١٦/١٥٧ - سوس).

لُعْتَرِفْتُ بِالنَّأْيِ بَعْدَ اقْتِرَابِهِ وَمَعْذُورَةٌ عَيْنَاهُ بِالْهَمَلَانِ

فلو كان الخبر منفيًا لم يجوز اتصالها به؛ لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفي إلا في نادر من الكلام، كقول الشاعر: [من الوافر]^(١):

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلْأَمْثَابِهَا نِ وَلَا سَوَاءً

أنشده أبو الفتح بن جني في المحتسب. وقيدت دخولها على الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم تنبيها على امتناع: إن لعندك زيدا، وإن غدا لعندنا زيدا. وقيدت دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم مقدما عن الخبر؛ لأن المعمول كجزء من العامل، فإذا قدم كان كاجزاء الأول، وإذا أحر كان كاجزاء الآخر، فلذلك جاز: إن زيدا لطعامك آكل، وامتنع: إن زيدا آكل لطعامك. ومثال: إن زيدا لطعامك آكل، قول الشاعر: [من البسيط]^(٢):

إِنْ أَمْرًا أَخْصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتْهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرَ مَكْفُورٍ

ومن مواضع هذه اللام الفصل المسمى عمادا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَهَوُ الْقِصْصِ الْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وجاز أن تدخل عليه؛ لأنه مقو للخبر، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعا، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، فحسن دخولها عليه لذلك.

وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية، فمحل اللام منها صدرها، كقول الشاعر:

(١) البيت لأبي حزام العكلى فى خزنة الأدب (٣٣٠/١٠، ٣٣١)، الدرر (١٨٤/٢)، سر صناعة الإعراب (ص ٣٧٧)، شرح التصريح (٢٢٢/١)، المقاصد النحوية (٢٤٤/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٤٥/١)، جواهر الأدب (ص ٨٥)، تخلص الشواهد (ص ٣٥٦)، شرح الأشموني (١٤١/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٨٦)، المحتسب (٤٣/١)، همع الهوامع (١٤٠/١).

(٢) البيت لأبي زيد الطائى فى الدرر (١٨٣/٢، ١٨/٥)، سر صناعة الإعراب (٣٧٥/١)، شرح أبيات سيويه (٤٣٢/١)، شرح شواهد المغنى (٩٥٣/٢)، الكتاب (١٣٤/٢)، لسان العرب (٢٤/٧ - خصص)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٤٠٤/١)، رصف المباني (ص ١٢١، ٢٣٤)، شرح الأشموني (٣٣٠/٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٣)، شرح المفصل (٦٠/٨)، مغنى اللبيب (٦٧٦/٢).

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُو جِدَّةٍ وَإِنْ تَعَذَّرَ إِيسَارٌ وَتَوَيَّلُ

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الإسمية كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام فى الجملة الفعلية صدرها، فكذا من الجملة الإسمية، وقد شذ دخولها على ثانى جزأى الجملة الإسمية فى قوله: [من الطويل] (٢):

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمَحَارَبٍ شَقِيٍّ وَمَنْ سَأَلَمْتَهُ لَسَعِيدٍ

ومثله: [من البسيط] (٣):

إِنَّ الْأَمْرَ يُصِيفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا

وإلى مثل هذا أشرت بقولى: وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما. وأشرت بقولى: وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لأنّ إلى ما فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة، رضى الله عنها: إني كنت عن هذا لغنية.

ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لافى صدره ولا فى عجزه، ونهت على أن أبا بكر الأنبارى أجاز دخولها على جواب الشرط، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموظفة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو: ﴿لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنْ لَنْ كُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموظفة، وحق المؤكد ألا يلبس بغير مؤكد. ولما كان الجواب غير صالح للموظفة أجاز ابن الأنبارى أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يحكم بجوازه.

ولا تدخل هذه اللام على فعل ماضٍ إلا إن كان مقروناً بقد، أو كان غير متصرف، وذلك لأنها فى الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٥٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٤٢).

(٢) البيت لأبى وعزة عمرو بن عبد الله فى المقاصد النحوية (٢/٢٤٥)، وبلا نسبة فى تخلص

الشواهد (ص ٣٥٨)، الدرر (٢/١٨١)، همع الهوامع (١/١٣٩).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني (٣/١٠٤).

٤١٠ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

الماضى لعدم الشبه، فإن قرن بقدر قربته من الحال فأشبه المضارع، فجاز أن تلحقه نحو: إنك لقد قمت.

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه؛ لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيدا لنعم الرجل.

وأجاز الأخصف دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضى مقدماً عليه نحو: إن زيدا لطعامك أكل، ومنع ذلك أولى؛ لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل.

وحكى ابن كيسان عن الكسائي: إن كل ثوب لو ثمنه.

وأجاز البصريون: إن زيدا لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى.

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقى مع إن، واحتجوا بقول بعض العرب: [من الطويل]^(١):

ولكننى من حُبها لعميد

ولا حجة لهم فى ذلك، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها فى التوكيد، ولكن بخلاف ذلك. ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن؛ لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شىء قبله، بخلاف الذى

(١) عجز بيت، وصدرة:

يلوموننى فى حب لى عواذلى

وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٨/٤)، الإنصاف (٢٠٩/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٥٧)، الجنى الدانى (ص ١٣٢، ٦١٨)، جواهر الأدب (ص ٨٧)، خزانة الأدب (١٦/١)، ٣٦١/١٠، ٣٦٣، الدرر (١٨٥/٢)، رصف المبانى (ص ٢٣٥)، سر صناعة الإعراب (٣٨٠/١)، شرح الأشموني (١٤١/١)، شرح شواهد المغنى (٦٠٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص ١٨٤)، شرح المفصل (٦٢/٨، ٦٤)، كتاب اللامات (ص ١٥٨)، لسان العرب (٣٩١/١٣ - لكن)، مغنى اللبيب (٢٣٣/١، ٢٩٢)، المقاصد النحوية (٢٤٧/٢)، همع الهوامع (١٤٠/١).

باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٤١١
 فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول
 اللام بعدها، وأما:

ولكنني من حُبِّها لَعَمِيدُ

فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تنمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت
 ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى
 من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إنني، ثم حذفت همزة إن ونون لكن،
 وحيء باللام في الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لامة زائدة كما زيدت في الخبر
 قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز: [من الرجز]^(١):

أُمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَه ترضى من اللحم بعظم الرقبه
 وكما زادها الشاعر بعد أمسى في قوله: [من البسيط]^(٢):

مُرُّوا عَجَالِي فقالوا كيفَ سيدُكم فقالَ من سألوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا
 وكما زادها الآخر بعد ما زلت في قوله: [من الطويل]^(٣):

وما زلت من ليلي لَدُنْ أن عَرَفْتُهَا لكالهائم المَقْصَى بكل مَرَادٍ
 وكما زادها الآخر بعد رأى في قوله: [من الطويل]:

رَأَوْكَ لَفَى ضَرَاءَ أَعْيَتْ فثَبَّتُوا بكفِّيك أسبابَ المني والمآرب

وربما زيدت بعد أن المفتوحة كقراءة بعضهم: ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٧٠)، خزنة الأدب (٣٢٩/٤).

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، جواهر الأدب (ص ٨٧)، خزنة الأدب (٣٢٧/١٠، ٣٣٢/١١)، الخصائص (٣١٦/١، ٢٨٣/٢)، الدرر (١٨٨/٢)، رصف المباني (ص ٢٣٨)، سر صناعة الإعراب (٣٧٩/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، شرح المفصل (٨/٦٤، ٨٧)، مجالس ثعلب (ص ١٥٥)، المقاصد النحوية (٢/٣١٠)، همع الهوامع (١/١٤١).

(٣) البيت لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٤٣)، تذكرة النحاة (ص ٣٢٩)، جواهر الأدب (ص ٨٧)، خزنة الأدب (٣٢٨/١٠)، الدرر (١٨٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٦٠٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٤٩)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٥٧)، شرح الأشموني (١/١٤١)، مغنى اللبيب (١/٢٣٣)، همع الهوامع (١/١٤١).

٤١٢ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
أنهم ليأكلون الطعام ﴿﴾ [الفرقان: ٢٠].

وربما زيدت في الخبر بعد ما النافية، كقول الشاعر: [من البسيط] ^(١):

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنَ أَعْلَاجِ سُودَانَ

وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد إنَّ المؤكِّد خبرها بها، كقول الشاعر:
[من الكامل]:

إِنِ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخِلَافَةٌ ظُرْفٌ لِمَا أَحْقَرُ

وفيما قدم من معمول خبر إنَّ المؤكِّد بها في قول الشاعر: [من البسيط] ^(٢):

إِنِّي لَعِنْدَ أَذَى الْمَوْلَى لَذُو حَسَنِي يُخَشِّي وَحِلْمِي إِنْ أُوذِيتُ مُعْتَادُ

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول: إني لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار.

وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار، للشواهد المذكورة.

ومثال التنبه بها على موضعها الأصلي مع توكيد الخبر قول الشاعر: [من الطويل] ^(٣):

لَهْنِكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسِيْمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولُهَا

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر: [من الطويل] ^(٤):

(١) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٨٨)، الدرر (١٨٩/٢)، شرح الأشموني (١٤١/١)، شرح شواهد المغنى (٦٠٤/٢)، مغنى اللبيب (٢٣٢/١، ٢٣٣)، همع الهوامع (١٤١/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (١٨٢/٢)، همع الهوامع (١٣٩/١).

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف (٢٠٩/١)، خزانة الأدب (٣٤٠/١٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢)، الدرر (١٩٠/٢)، لسان العرب (٦٣٦/١٢ - ٦٣٧، ٩٨/١٣ - جنن، ٣٦٧/١٥ - ها)، همع الهوامع (١٤١/١)، تاج العروس (لهن).

(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٣١/١٣ - أنن).

أَلَا يَا سَنَا بَرِيقٍ عَلَى قَلْلِ الْحِمَى ! لَهْنِكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ
وإن وقع موقع خبر إن نحو: لَنَفَعَنَّ، أو نحو: لَفَعَلَ، على أن هناك قسما منويا فتحت
الهمزة. قال ابن السراج: تقول: قد علمت أن زيدا ليقومنّ، وأن زيدا لقام. فلا تكسر
إن كما تكسرها في: أشهد إن محمداً لرسول الله، وأعلم إن بكرًا ليعلم.

وقد تقدم في أول كتابي هذا أن لام الابتداء لا تختص بالحال، وإنما الأكثر كون
مصحوبها حالاً، وليس ذلك من أجل اللام، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل
مضى واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مراداً به الحال. ومن ورودها مع ما يراد به
الاستقبال قول الشاعر: [من الطويل]^(١):

وإِنِّي لِأَحْمَى الْأَنْفَ مِنْ دُونِ ذِمَّتِي إِذَا الدَّنِسُ الْوَاهِي الْأَمَانَةَ أَهَمَّادَا
فأعمل أحمى في إذا، وهو مستقبل المعنى.

* * *

فصل

ص: ترادف إن نعم فلا إعمال، وتخفف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال،
وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بإن النافية، ولم يكن بعدها نفى، وليست غير
الابتدائية خلافاً لأبي على، ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء،
ويقاس على نحو: إن قتلت مسلماً وفاقاً للكوفيين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا
تؤكد بل تفيد النفي، واللام للإيجاب.

وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما، ويمنع إعمالها مخففة خلافاً ليونس والأخفش.

وتلى «ما» ليت فعمل وتهمل، وقل الإعمال في إنما، وغدِم سماعه في كأنما
ولعلما ولكنما، والقياس سائغ.

ش: أنكروا بعض العلماء كون إن بمعنى نعم، وزعم أن إن في قوله: [من مجزوء

(١) البيت للراعي النميري في ديوانه (ص ٨٩)، لسان العرب (٣/٤٣٦ - همد)، تاج العروس

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبْوِ ح يَلْمَنَنِي وَالْوُئُهُ ه
وَيَقْلُن شَيْبَ قَدَ عَلا ك وقد كبرت فقلت إنه

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفاً، كأنه قال: إن الذى ذكرتن واقع كما وصفتن، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم. والذى زعم هذا القائل ممكن فى البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها، فمنها قول عبد الله بن الزبير، رضى الله عنه، لابن الزبير الأسدى لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: إن وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها. ومنها قول حسان بن ثابت الأنصارى، رضى الله عنه: [من الطويل]:

يقولون أعمى قلتُ إنَّ وربما أكون وإنى من فتى لبصير

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر: [من الخفيف]:

ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى جبهن إن اللقاء

ومنها قول بعض الطائيين: [من الكامل]^(٢):

قالوا أخفتَ فقلتُ إنَّ وخيفتِ ما إن تزالُ متوطةً برجاء

ونبته فى هذا الباب على ورود إن بمعنى نعم ليعمل بها فتعامل بما تعامل نعم من

(١) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه (ص ٦٦)، الأزهية (ص ٢٥٨)، الأغاني (٤/٢٩٦)، (٢٩٧)، خزانة الأدب (١١/٢١٣، ٢١٦، ٢١٧)، شرح أبيات سيويه (٢/٣٧٥)، شرح شواهد المغنى (١/١٢٦)، لسان العرب (١٣/٣١ - أنف)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٥٤)، جهرة اللغة (ص ٦١)، سمط اللآلى (ص ٩٣٩)، الجنى الدانى (ص ٣٩٩)، جواهر الأدب (ص ٣٤٨)، رصف المبانى (ص ١١٩)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٩٢، ٥١٦)، اللمع (ص ١٢٦)، شرح المفصل (٨/٦، ١٢٢، ١٢٥)، الكتاب (٣/١٥١، ٤/١٦٢)، مغنى اللبيب (٣٨/١، ٢/٦٤٩)، لسان العرب (٣/٩٨ - بيد).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (١١/٢١٥)، شرح شواهد المغنى (ص ٩٣٦)، مغنى اللبيب (٦٤٨).

عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها.

ومذهب البصريين أن «إن» تخفف فيقال فيها إن، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لُؤُوفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في رواية نافع وابن كثير، وإهمالها أكثر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، و﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ومذهبهم أن اللام التي بعد إن هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي ﷺ: «وأيمن الله لقد كان خليقا للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي»، وكقول معاوية في كعب الأحبار: «إن كان من أصدق هؤلاء»، أخرجه البخاري، ومثله ما حكى ابن جنى في المحتسب من قراءة أبي رجاء: «وإن كل ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا»، بكسر اللام وتخفيف الميم، على معنى: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا. ومثل ذلك قول الطرماح: [من الطويل]^(١):

أنا ابنُ أباة الضَّيِّمِ من آلِ مالك وإنِ مالكٌ كانت كرامَ المعادينِ
وقول الآخر: [من الخفيف]:

إنَّ وَجَدْتُ الكَريمَ يَمْنَعُ أَحياء نا وما إنَّ بذا يُعَدُّ بِخَيْلا
ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس، وكان في الموضع اللائق بها نفي، كقول الشاعر:
[من الطويل]:

أما إنَّ علِمْتُ اللهُ ليس بغافل فهان اصطباري إنَّ بليت بظالم
ومذهب الكوفيين أنَّ إنَّ المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من إنَّ، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى إلا، ويجعلون النصب في: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ [هود: ١١١]، بفعل

(١) البيت للطرماح في ديوانه (ص ٥١٢)، الدرر (١٩٣/٢)، المقاصد النحوية (٢٧٦/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٧/١)، تخليص الشواهد (ص ٣٧٨)، تذكرة النحاة (ص ٤٣)، الجنى الداني (ص ١٣٤)، شرح الأشموني (١٤٥/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٩١)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٧)، شرح قطر الندى (ص ١٦٥)، همع الهوامع (١٤١/١).

يفسره ليوفينهم، أو بليوفينهم نفسه، وبه قال الفراء، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها؛ ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني: وأما الذين خففوا إنّ فإنهم نصبوا «كلاً» بليوفينهم، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت «كلاً» لصلح ذلك كما يصلح: إن زيد لقاتم.

ولا يصلح أن تقول: إن زيدا لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيدا إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا فهذا نصه. فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إن نافية والسلام. بمعنى إلا خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فعين الحكم بصحته. ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثنا من ثقت به أنه سمع من يقول: «إن عمرا لمنطلق»، وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدا لمنطلق، وهي مثل: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ [الطارق: ٤]، يقرأ بالنصب والرفع، وأما قولهم: إن اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إن من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من إن، فكان يقال: لم يقم زيد، ولن يقعد عمرو، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد.

وزعم أبو على الفارسي أن اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو: ﴿وإن كنا عن دراستهم لغافلين﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاستقين﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكقول امرأة الزبير، رضی الله عنهما: [من الكامل]^(١):

(١) صدر بيت وعجزه:

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقْوَةَ الْمُتَعَمِّدِ

وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني (١١/١٨)، خزاعة الأدب (٣٧٣/١٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨)، الدرر (١٩٤/٢)، شرح التصريح (٢٣١/١)، شرح شواهد المغنى (٧١/١)، المقاصد النحوية (٢٧٨/٢)، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد (٢٧٧/٣)، وبلا نسبة في الأزهية =

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنَّ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها، لو قلت: إنك قتلت لمسلمًا، لم يجوز، فعلم بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة. هذا حاصل قول أبي علي في البغداديات، وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، وهو الصحيح عندي، والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال: إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال؛ لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها؛ لأن من قال: إن قتلتم لمسلمًا، بمنزلة من قال: إن قتلتم لمسلم. وإن شئت أن تقول: لما بطل عمل إن بالتخفيف، وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد، من التأخر في اللفظ، والتقدم في النية، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها، كما لم يمنع مع التشديد؛ لأن النية بها التقديم، وبما تقدم عليها التأخير.

وإذا أولت العرب إن المخففة فعلا لم يكن في الغالب إلا فعلاً ماضياً من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٨]، و﴿وَإِنْ كَدَّتْ لَتَرْدِينَ﴾ [الصفوات: ٥٦]، و﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وذلك أنها كانت قبل التخفيف مخصصة بالمبتدأ والخبر، فلما خففت، وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها في الدخول على المبتدأ والخبر، كى لا تفارق محلها بالكلية، ولا يكون ذلك الفعل غالباً إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعاً حفظ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادِ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، وكقراءة أبي بن كعب:

= (ص ٤٩)، الإنصاف (٦٤١/٢)، أوضح المسالك (٣٦٨/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٧٩)، الجنى الدانى (ص ٢٠٨)، رصف المباني (ص ١٠٩)، سر صناعة الإعراب (٥٤٨/٢، ٥٥٠)، شرح الأشموني (١٤٥/١)، شرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٦)، شرح المفصل (٧١/٨، ٢٧/٩)، اللامات (ص ١١٦)، مجالس نعلب (ص ٣٦٨)، المحتسب (٢٥٥/٢)، معنى اللبيب (٢٤/١)، المقرب (١١٢/١)، المنصف (١٢٧/٣)، همع الهوامع (١٤٢/١).

﴿وإن لأظنك يا فرعون لشبوراً﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر، كقراءة ابن مسعود، رضى الله عنه: «قال إن لبثتم ل قليلاً»، ذكرها الأخفش فى المعانى، وكقول امرأة: والذى يُحَلِّفُ به إن جاء لخاطبا، تعنى النبى ﷺ. وكقول بعض العرب: إن يزيئك لنفسك، وإن يَشِينُكَ لهيه. وكقول امرأة الزبير، رضى الله عنهما: [من الكامل]^(١):

تَكَلَّتْكَ أُمَّكَ إن قتلْتْ لِمَسْلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ويروى: هبلك أمك. وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد لأنا، وإن كان صالحاً لزيد، وإن ضرب زيد لعمرا، وإن ظننت عمرا لصالحا، صرح بذلك كله فى كتاب المسائل، وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً.

وموقع لكنّ بين كلامين متنافيين بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكقوله تعالى: ﴿ولو أراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتهم فى الأمر ولكن الله سلم﴾ [الأنفال: ٤٣].

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من إنّ وأنّ وكأّنّ، ورأيهما فى ذلك ضعيف.

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة: [من البسيط]^(٢):

أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت للنابغة الذبياني فى ديوانه (ص ٢٤)، الأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، الأغاني (٣١/١١)، الإنصاف (٤٧٩/٢)، تخلص الشواهد (ص ٣٦٢)، تذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، خزانة الأدب (١٠/٢٥١، ٢٥٣)، الخصائص (٢/٤٦٠)، الدرر (١/٢١٦، ٢/٢٠٤)، رصف المبانى (ص ٢٩٩، ٣١٨)، شرح التصريح (١/٢٢٥)، شرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، شرح شواهد المغنى (١/٧٥، ٢٠٠، ٢/٦٩٠)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٣)، شرح المفصل (٨/٥٨)، الكتاب (٢/١٣٧)، اللمع (ص ٣٢٠)، المقاصد النحوية (٢/٢٥٤).

قال ابن برهان مشيراً إلى هذا البيت: الجميع روه عن العرب بالإلغاء والإعمال.

قلت: من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إن ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به فى نحو: ﴿عما قليل﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿فبما رحمة من الله﴾ [آل عمران: ١٥٨].

وأجاز سيويه كون ليت فى بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة ما أو صفتها، فليت بهذا التوجيه عاملة فى الروائين، وهى حقيقة بذلك؛ لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها، فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت ليثما بقاء العمل دون إنما وكأتما ولكنما ولعلما، وهذا هو مذهب سيويه.

وأجرى ابن السراج غير ليثما مجراها قياساً. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان، رحمه الله، يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها. وبقوله أقول فى هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ.

* * *

فصل

ص: لتأول أن ومعمولها بمصدر، قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصلاً بالخبر، وقد تتصل بليت سادة مسد معمولها، ويمنع ذلك فى لعلّ خلافاً للأخفش.

ويخفف أن فينوى فيها اسماً لا يبرز إلا اضطراراً، والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرية بلا، أو بأداة شرط، أو برب، أو بفعل يقترن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بقد، أو بلو، أو بحرف تنفيس، أو نفى. وتخفف كأن فتعمل فى اسم كاسم أن المقدر، والخبر جملة اسمية، أو فعلية مبدوءة بلم، أو قد، أو مفرد. وقد يبرز اسمها فى الشعر.

ويقال: أما إن جزاك الله خيراً، وربما قيل: أن جزاك الله عنه، والأصل: أنه.

وقد يقال في لعل: علّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وأنّ، ورغنّ، ورغنّ، ولغنّ، ولعلتّ،

وقد يقع خبرها «أن يفعل»، بعد اسم عين حملاً على عسى. والجر بلعل ثابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عُقَيْلِيَّة.

ش: قد أشير في باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها أن وصلتها،

نحو: عندي أنك فاضل، وقد تدخل عليها إنّ أو إحدى أخواتها، فيلزم الفصل بالخبر،

نحو: إنّ عندي أنك فاضل، وكان في نفسى أنى سائل، وقد تدخل ليت بلا فصل،

كقول الشاعر: [من الطويل] ^(١):

فيا ليت أن الظاعنين تَلَفْتُوْا فَيُعَلِّمَ ما بى مِنْ جَوِّى وَغَرَامِ

فسدت أنّ وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت، كما سدت مسدهما فى باب

ظن، كقوله تعالى: ﴿الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون﴾ [البقرة:

٤٦]، وكما سدت مسدهما على نحو: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا﴾ [البقرة: ١٠٣]، فإن

مذهب سيبويه فى الواقعة بعد لو أنها مرفوعة بالابتداء، سادة بصلتها مسد الجزأين،

واختصت أنّ بهذا بعد لو، كم اختصت غدوة بالنصب بعد لدن. ورأى سيبويه هذا

أسهل من إضمار ثبت بعد لو رافعاً لأن، وما ذهب إليه هو الصحيح، فإن إضمار فعل

دون مفسر ولا عوض لا نظير له، بخلاف جعل أنّ بصلتها سادة مسد جزأى الإسناد

بعد ليت وظن، فلم يكن بدعاً.

فإن قيل: لم لا يكون المفسر لثبت المضمّر ما تقتضيه أنّ من معنى الثبوت؟ فالجواب

أن يقال: لا نسلم اقتضاء أن لثبوت، ولو سلمنا اقتضاءها لثبوت، لم يساو اقتضاء لفظ

الثبوت لمعناه، ولو وقع لفظ الثبوت بعد «لو» لم يعن عن مفسر فعل يرفعه، فألا يستغنى

عنه بأنّ أحق وأولى.

ونظير جعل أنّ بعد لو مبتدأً مستغنياً عن خبر، ما حكاه سيبويه من قول بعض

العرب: لحقّ أنه ذاهب، بالإضافة إلى أنّ. قال سيبويه: كأنه قال: ليقين ذاك أمرك،

فأمرك خبر هذا الكلام؛ لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك: «لحقّ ذاك»، من خبر، هذا

نص سيبويه.

وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت في الدخول على أنّ بلا فاصل، فيقال: لعل أنّ الله يرحمنا، ورأيه في هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق أن وصلتها ألا يكتفى بها بعدها، لكن سمع، فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزداد عليه دون سماع.

وتخفف أنّ فلا تلغى كما تلغى إن المخففة، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة كقول الشاعر: [من المتقارب] ^(١):

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أَفْقٌ وهَبَّتْ شِمَالًا
بَأَنَّكَ رِيْعٌ وَعَيْثُ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرًا، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى، ولذلك قال سيبويه حين مثل بقوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصفافات: ١٠٥]، كأنه قال عز وجل: أنك قد صدقت الرؤيا. ذكر ذلك في باب ما تكون أن بمنزلة أي. وقال في الباب الذي بعده: وتقول: كتبت إليه أن لا تقل ذلك، وأن لا تقول ذلك، وأن لا تقول ذلك، فأما الجزم فعلى الأمر، عبر بالأمر عن النهي. وأما النصب فعلى قولك: لتلا، وأما الرفع فعلى: لأنك لا تقول ذلك، أو بأنك لا تقول ذلك، تخبره بأن ذلك قد وقع من أمره، هذا نصه.

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوي إلا جملة مصدرية. مبتدأ نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ

(١) البيتان لكعب بن زهير في الأزهية (ص ٦٢)، تخلص الشواهد (ص ٣٨٠) وليس في ديوانه، ولجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية (٣٠٩/١)، خزنة الأدب (٣٨٤/١٠)، شرح أشعار الهذليين (٥٨٥/٢)، شرح التصريح (٢٣٢/١)، المقاصد النحوية (٢٨٢/٢)، ولجنوب أو لعمرة بنت عجلان في شرح شواهد المغنى (١٠٦/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢٠٦/١)، أوضح المسالك (٣٧٠/١)، خزنة الأدب (٤٢٧/٥)، شرح الأشموني (١٤٦/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٠٣)، شرح قطر الندى (ص ١٥٦)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٢، ٢٤٣)، شرح المفصل (٧٥/٨)، الصحابي في فقه اللغة (ص ٢٦١)، مغنى اللبيب (٣١/١).

٤٢٢ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

الحمد لله رب العالمين ﴿ [يونس: ١٠]، أو بخير كقول الأعشى: [من البسيط] ^(١):

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُّ

أو بحرف نفى كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]،
أو بأداة شرط نحو: [من الكامل]:

فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَتَّقُوهُ فَإِنَّهُ جَزْرٌ لِحَامِعَةٍ وَفَرخٌ عُقَابِ

أو برب نحو قول الآخر: [من الطويل] ^(٢):

تَيَقَّنْتُ أَنْ رَبِّ أَمْرِيءِ خَيْلِ خَائِنَا أَمِينٌ وَخَوَّانٍ يُخَالِ أَمِينَا

أو بفعل مباشر إن كان دعاء نحو: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾ [النور: ٩]،
أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف:
١٨٥].

فإن كان الفعل متصرفاً ولم يكن دعاء وُقِيَ مباشرة أن في الغالب بقد، كقوله تعالى:
﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وكقول الشاعر: [من الطويل]:

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قَدْ تَجَشَّمْتُ فِي الْهَوَى مِنْ أَجْلِكَ أَمْرًا لَمْ يَكُنْ يُتَجَشَّمُ

أو بلو كقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ
الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]، أو بحرف تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل:
٢٠]، أو بحرف نفى نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]،
و﴿أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣].

(١) البيت للأعشى في ديوانه (ص ١٠٩)، الأزهية (ص ٦٤)، الإنصاف (ص ١٩٩)، تخلص الشواهد (ص ٣٨٢)، خزانة الأدب (٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، الدرر (١٩٤/٢)، شرح أبيات سيويه (٧٦/٢)، الكتاب (١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤)، المحتسب (٣٠٨/١)، مغنى اللبيب (٣١٤/١)، المقاصد النحوية (٢٨٧/٢)، المنصف (١٢٩/٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٩١/١٠)، رصف المباني (ص ١١٥)، شرح المفصل (٧١/٨)، المقتضب (٩/٣)، همع الهوامع (١٤٢/١).

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٥٦٧/٩)، الدرر (١٩٥/٢، ١٢٣/٤)، همع الهوامع (٢٦/٢، ١٤٣/١).

وقال سيبويه مشيراً إلى قول الأعشى: [من البسيط]^(١):

أن هالك كلُّ من يحفى ويتعل

ومثل ذلك: «أول ما أقول أن بسم الله»، كأنه قال: بسم الله. وقال سيبويه: واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل، وقد علمت أن فعل، حتى تأتي بالسين أو قد أو بنفى؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه، فكرهوا ترك العوض.

قال شيخنا: ومن شواهد علمت أن فعل قول امرئ القيس: [من الطويل]^(٢):

وَحَدَّثُ بِأَنْ زَالَتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهُمْ كَنَخْلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنْبِقِ

وقال سيبويه: وأما قولهم: «أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون هاهنا إلى قد والسين، ولو قلت: أما أن يغفر الله لك، جاز لأنه دعاء، قال: وسمعناهم يقولون: أما أن جزاك الله خيراً، شبهوه بأنه». وأما قبل أن المخففة المفتوحة بمعنى حقا، كما هي قبل المشددة، وهي بمعنى «ألا» قبل إن المخففة المكسورة، هذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.

ويجوز عندي أن يكون أما في الوجهين بمعنى ألا، وتكون إن المكسورة زائدة، كما زادها الشاعر في قوله: [من الطويل]^(٣):

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً

وفي المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقدر في أن الواقعة بعد لو، على مذهب سيبويه، ويكون التقدير: أما من دعائي أن جزاك الله خيراً، ثم حذف الخبر للعلم به.

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦٨)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٩)، لسان العرب (١٠/٣٥٠ - نبق، ١١/١٧٩ - حمل)، تاج العروس (نبق).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

والوجه الثاني، من وجهى الفتح مع كون أما بمعنى ألا: أن تكون أن زائدة، كما زيدت بعد لماً، وقبل لو، وبعد كاف الجر فى قوله: [من الطويل]^(١):

كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو

على رواية الجر، ويجوز أن تكون فى قول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

أَلَا أَنْ سَرَى لَيْلِي فَبِت

مخففة من أن، ويكون الأصل: ألا أنه سرى ليلي، ثم فعل به ما فعل بأما أن جيزاك الله خيراً فى قول سيبويه.

وقد تبأشر أن المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء، وعليه نهبت بقولى: «غالباً»، فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك، فالأول كقول الشاعر: [من الخفيف]^(٣):

(١) تمام البيت:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

وهو لعلاء بن أرقم فى الأصمعيات (ص ١٧٥)، الدرر (٢/٢٠٠)، شرح التصريح (١/٢٣٤)، المقاصد النحوية (٤/٣٨٤)، ولأرقم بن علباء فى شرح أبيات سيبويه (١/٥٢٥)، ولزيد بن أرقم فى الإنصاف (١/٢٠٢)، ولكعب بن أرقم فى لسان العرب (١٢٢/٤٨٢ - قسم)، ولبعث بن صريم اليشكرى فى تخلص الشواهد (ص ٣٩٠)، شرح المفصل (٨/٨٣)، الكتاب (٢/١٣٤)، وله أو لعلاء بن أرقم فى المقاصد النحوية (٢/٣٠١)، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكرى أو لابن أصرم اليشكرى فى خزنة الأدب (١٠/٤١١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٧٧)، جواهر الأدب (ص ١٩٧)، الجنى الدانى (ص ٢٢٢، ٥٢٢)، رصف المبانى (ص ١١٧، ٢١١)، سر صناعة الإعراب (٢/٦٨٣)، سمط اللآلى (ص ٨٢٩)، شرح الأشموني (١/١٤٧)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٣٤١)، شرح قطر الندى (ص ١٥٧)، الكتاب (٣/١٦٥)، المحتسب (١/٣٠٨)، مغنى اللبيب (١/٣٣)، المقرب (١/١١١)، همع الهوامع (٣/١٢٨)، همع الهوامع (١/٤١٣).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٧٣)، تخلص الشواهد (ص ٣٨٣)، الجنى الدانى (ص ٢١٩)، الدرر (٢/١٩٧)، شرح الأشموني (١/١٤٧)، شرح التصريح (١/٢٣٣)، شرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، شرح قطر الندى (ص ١٥٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٩٤)، همع الهوامع (١/١٤٣).

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وَأَنشُدَ الْفَرَاءَ: [من مجزوء الكامل]^(١):

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْقَةَ إِنْ أَمْنْتَ مِنَ الرَّزَّاحِ
وَنَجْوَتِ مِنْ عَرَضِ الْمُنُونِ مِنْ الْغُدُوِّ إِلَى الرَّوَّاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادِ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَّاحِ

والثاني كقراءة بعض القراء: ﴿لَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومثله قول الشاعر: [من البسيط]^(٢):

يَا صَاحِبِي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسِكَمَا وَحَيْثَمَا كُنْتَمَا لِأَقِيمَا رَشَدَا
أَنْ تَحْمَلَا حَاجَةً لِي خَفَ مَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَانِي عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِنْ السَّلَامِ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

وأن في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين، وترك إعمالها حملا على «ما» أحتها، وهي عند الكوفيين المخففة، وشذ وقوعها موقع الناصبة، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير: [من البسيط]^(٣):

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِنَا فِي خَلْقِهِ بَشْرُ

وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال،

(١) الأبيات بلا نسبة في لسان العرب (٢/٤٧٠ - زوج، ٥٣٢ - طلع، ٩/١٩٨ - صلف، ١٣/٣٦ - أنن)، تهذيب اللغة (٤/٣٨٣، ٣٨٤)، تاج العروس (٦/٤٤٣ - زوج، ٥٧٩ - طلع).

(٢) الأبيات بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٣٣٣)، الإنصاف (٢/٥٦٣)، أوضح المسالك (٤/١٥٦)، الجنى الدانى (ص ٢٢٠)، جواهر الأدب (ص ١٩٢)، خزانة الأدب (٨/٤٢٠)، (٤٢١، ٤٢٣)، الخصائص (١/٣٩٠)، رصف المباني (ص ١١٣)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٤٩)، شرح الأشموني (٣/٥٥٣)، شرح التصريح (٢/٢٣٢)، شرح شواهد المغنى (١/١٠٠)، شرح المفصل (٧/١٥٧، ٨/١٤٣، ٩/١٩)، لسان العرب (١٣/٣٣ - أنن)، مجالس ثعلب (ص ٢٩٠)، مغنى اللبيب (١/٣٠)، المنصف (١/٢٧٨)، المقاصد النحوية (٤/٣٨٠).

(٣) البيت لجرير في ديوانه (١/١٥٧)، الدرر (٤/٥٦)، همع الهوامع (٢/٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٥١).

ومما يؤيده قول الشاعر: [من الطويل]:

رأيتك أحيتت الندى بعد موته فعاش الندى من بعد أن هو حامل

فوصل أن بجمله اسمية، وليس قبلها فعل قلبي ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة الفعل، وأن الناصبة الفعل لا توصل بجمله اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة.

وقريب من قوله: أن هو حامل، قول الآخر: [من الطويل]^(١):

فلا تلْهَكِ الدُّنْيَا عَنِ الدِّينِ وَاعْتَمِلْ لآخِرَةَ لَا بُدَّ عَن سَتِّصِيرِهَا

أبدل همزة أن عينا، وحسن وقوع المخففة هنا؛ لأن لا بد تجرى مجرى تيقن.

وتخفف كأن فلا تلغى، بل تعمل عمل أن المخففة، إلا أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفرداً، بخلاف خبر أن إذا قدر اسمها، وإن كان جملة جاز كونها فعلية مبدوءة بلم كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وبقد كقول الشاعر: [من الخفيف]^(٢):

لَا يَهْوَلَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ بِفَمَحْذُورِهَا كَأَن قَدْ أَلَمَّا

وابتدائية كقول الشاعر: [من الهزج]^(٣):

وَوَجْهِهِ مُشْرِقُ النَّخْرِ كَأَن تَدْيَاهُ حُقَّانِ

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٢٩٥/١٣ - عنن)، تاج العروس (عنن).

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٧٩/١)، سر صناعة الإعراب (ص ٤١٩، ٤٣٠)، شرح الأشموني (١٤٨/١)، شرح التصريح (٢٣٥/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٦٩)، المقاصد النحوية (٣٠٦/٢).

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف (١٩٧/١)، أوضح المسالك (٣٧٨/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٨٩)، الجني الداني (ص ٥٧٥)، خزنة الأدب (٣٩٢/١٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٤٠)، الدرر (١٩٩/٢)، شرح الأشموني (١٤٧/١)، شرح التصريح (١٣٤/١)، شرح شذور الذهب (ص ٣٦٩)، شرح ابن عقيل (ص ١٩٧)، شرح قطر الندى (ص ١٥٨)، شرح المفصل (٨٢/٨)، الكتاب (١٣٥/٢، ١٤٠)، لسان العرب (٣٠/١٣ - أنسن)، المقاصد النحوية (٣٠٥/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، همع الهوامع (١٤٣/١).

وشرطية كقول الآخر: [من الخفيف]^(١):

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِهِ مُقَسَّمٌ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

أى كأنها ظبية، ويروى بالنصب على حذف الخبر، والتقدير: كأن ظبية عاطية المذكورة، وهذا من عكس التشبيه، ويروى بالجر على زيادة أن شذوذاً.

وفى لعل عشر لغات: لعل، عل، لعن، عن، لأن، أن، رعن، رغن، لغن، لعلت. فالسنة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة. وأقلها استعمالاً لعلت. ذكرها أبو على فى التذكرة.

ومن ورود أن بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز: [من الرجز]^(٣):

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نَعْدَى الْقَوْمِ مِنْ شِوَائِهِ

ومن قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو: ﴿أَنهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، بالفتح. وقال امرؤ القيس فى لأن: [من الكامل]^(٤):

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِجِلِ لِأَنَّهَا نَبْكَى الدِيَارَ كَمَا بَكَى ابْنَ خِدَامِ

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل فى الكتاب (١٣٥/٢)، خزنة الأدب (٩٥/٣).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) الرجز لأبى النجم فى الإنصاف (٥٩١/٣)، خزنة الأدب (٥٠١/٨)، (٢٢٥/١٠)، الكتاب (١١٦/٣)، المعانى الكبير (ص ٣٦٣)، وبلا نسبة فى اللامات (ص ١٣٧)، مجالس ثعلب (١٥٤/١).

(٤) البيت لامرؤ القيس فى ديوانه (ص ١١٤)، جهرة اللغة (ص ٥٨٠)، الحيوان (١٤٠/٢)، خزنة الأدب (٣٧٦/٤)، (٣٧٧، ٣٧٨)، الدرر (١٦٦/٢)، شرح المفصل (٧٩/٨)، لسان العرب (١٦٩/١٢ - خذم)، المؤلف والمختلف (ص ١١)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ١٩)، رصف المباني (ص ١٢٧)، همع الهوامع (١٣٤/١).

وقال الفرزدق في لَعَنَّ: [من الوافر]^(١):

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

وإذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلا مقرونا بأن كقولك: إنَّ الصلاح أن يعصى الهوى، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء، وقد يُستباح في لعل حملاً على عسى، ومنه قول النبي ﷺ: «لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضرّ بك آخرون».

وروى أبو زيد أن بنى عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ومكسورته، ومن شواهد ذلك: [من الوافر]^(٢):

لَعَلَّ اللَّهُ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ

وروى الفراء أيضاً الجر بلعل، وأنشد: [من الرجز]^(٣):

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدَلِّنُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

وزعم أبو علي أن لعل خفت وأعملت في ضمير الشأن محذوفاً، ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحا تارة ومكسوراً تارة، والجر به، ولعل على أصلها، ولا يخفى ما في هذا من التكلف.

* * *

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٢/٢٩٠)، خزنة الأدب (٩/٢٢٢)، سمط اللآلي (ص٧٥٨)، شرح شواهد الشافية (ص٤٦)، اللامات (ص١٣٦)، لسان العرب (١٣/٣٩٠ - لغن)، وجرير في ملحق ديوانه (ص١٠٣٩)، لسان العرب (١٣/٣٤ - أنن)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٢٥١)، جواهر الأدب (ص٤٠٢)، خزنة الأدب (١٠/٤٢٢)، شرح التصريح (١/١٩٢).

(٢) البيت لخالد بن جعفر في الأغاني (١١/٧٩)، أمالي المرتضى (١/٢١٢)، خزنة الأدب (١٠/٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١)، وبلا نسبة في الجنى الداني (ص٥٨٣)، سر صناعة الإعراب (ص٤٠٧)، شرح التصريح (٢/٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص٢٦٩)، لسان العرب (١١/٤٧٣ - طلل).

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/٣٢٥ - زفر، ١١/٤٧٣ - علل، ١٢/٥٥٠ - لم)، الخصائص (١/٣١٦)، شرح الأشموني (٣/٥٧٠، ٦٦٨)، شرح شواهد الشافية (ص١٢٨)، شرح شواهد المغني (١/٤٥٤)، شرح عمدة الحفاظ (ص٣٩٩)، الإنصاف (١/٢٢٠)، اللامات (ص١٣٥)، المقاصد النحوية (٤/٣٩٦)، تاج العروس (لم).

فصل

ص: يجوز رفع المعطوف على اسم إن، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء، وإن توهّم ما رأياه قدّر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله، وأنّ في ذلك كيان على الأصح، وكذا البواقى عند الفراء. والنعته وعطف البيان والتوكيد كالمسوق عند الجرمي والزجاج والفراء. وندر: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفي إعراب الثاني.

ش: نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات. ولا فرق في ذلك بين إن وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر، ووقوعه بعده، ومثال وقوعه قبل الخبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز: [من الرجز]^(١):

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

أراد: إن الربيع الجود والخريف والصيوف يدا أبي العباس. والذي لا يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف، وهو على ضربين: أحدهما مشترك فيه، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر، والثاني العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بإن ولكن، ومشروط بتمام الجملة قبله، ومثاله مع إن قول الشاعر: [من الكامل]^(٢):

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ

ومثله قول الآخر: [من الطويل]^(٣):

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، تخلص الشواهد (ص ٣٦٨)، شرح التصريح (٢٢٦/١)، الكتاب (١٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٦١/٢)، وللعجاج في الدرر (١٨١/٦)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥١/١)، المقتضب (١١١/٤)، همع الهوامع (١٤٤/٢).

(٢) البيت لجرير في تخلص الشواهد (ص ٣٦٩)، شرح المفصل (٦٦/٨)، الكتاب (١٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٦٣/٢)، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٣/١)، تخلص الشواهد (ص ٣٧٠)، الدرر (١٧٩/٦)، =

فمن يكُ لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

ومثاله مع لكن قول الآخر: [من الطويل]^(١):

وما زلتُ سباقاً إلى كل غاية بها يُقتضى في الناس مجدٌ وإجلالٌ

وما قصرتُ بي في التَّسامي خُولةً ولكنَّ عمى الطَّيبُ الأصلُ والخالُ

وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع، ولم يحتج سيبويه في قوله تعالى: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب﴾ [سبأ: ٤٨]، إلى أن يجعله خبر مبتدأ، أو بدلاً من فاعل يقذف.

وأيضاً فإن وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة، ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل في نحو: إن فيك زيدا راغب، ولا بتقديم المسند في نحو: إن عندك زيداً، ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائي: ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات﴾ [الجاثية: ٤]، بخلاف «ما» المشبهة بليس، و«لا» المشبهة بإن، فإنها ضعيفة الشبه وضعيفة العمل، ولذا لا تعمل في الخبر عند سيبويه، ويُبطل عملها الفصل بإجماع، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، بل هو باق تقديرًا بعد دخولها، ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعاً، ولم يفعل ذلك باسم إن.

والحاصل: أن عمل الابتداء بعد إن منسوخ لفظاً ومحلاً كانتساخه بكان وظن، إلا أن إن ولكن لم يتغير بدخولهما معنى الجملة، ويتغير بدخول كأن وليست ولعل، فجاز أن

= شرح الأشموني (١/١٤٣)، شرح التصريح (١/٢٢٧)، المقاصد النحوية (٢/٢٦٥)، همع الهوامع (٢/١٤٤).

(١) البيتان بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٥٥)، تخلص الشواهد (ص ٣٧٠)، الدرر (٦/١٨٦)، شرح الأشموني (١/١٤٤)، شرح التصريح (١/٢٢٧)، المقاصد النحوية (٢/٣١٦)، همع الهوامع (٢/١٤٤).

يعطف بعد مصحوبى إن ولكن مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحاً للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كأن وليت ولعل فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد، فلا يغنى أحدهما عن الآخر.

فلو كان خبر المعطوف مخالفاً لزم ثبوته نحو: ﴿وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين﴾ [الجاثية: ١٩]، ومثله: ﴿إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقرأ حمزة بنصب ﴿الساعة﴾ ولم يختلف فى رفع ﴿والله ولى المتقين﴾.

وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده فى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾ [المائدة: ٦٩]، إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب قبل دخول إن، كقول الشاعر: [من المنسرح] (١):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأى مختلف

وبعد دخولها، كقول الآخر: [من الطويل] (٢):

خَلِيلِيَّ هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنِفَانِ

وأنشد سيبويه قول الفرزدق: [من الكامل] (٣):

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٦٢)، تخلص الشواهد (ص ٣٧٤)، شرح الأشموني (١/١٤٤)، شرح التصريح (١/٢٢٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٦٦)، مغنى اللبيب (٢/٤٧٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٧٤).

(٣) البيت للفرزدق فى الإنصاف (١/٩٥)، الرد على النحاة (ص ١٠٠)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٢٦)، الكتاب (١/٧٦)، لسان العرب (٣/٢٦٠ - قعد).

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَانَ وَكَنتَ غَيْرَ غَدُورٍ

ثم قال: ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر.

ومثل إنَّ ولكنَّ في رفع المعطوف على معنى الابتداء أنَّ إذا تقدمها عِلْمٌ أو معناه، فمعناه قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وصريح العلم كقول الشاعر: [من الوافر]^(١):

وَالْأَفَاعِلُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، حمله على التقديم والتأخير، كما حمل آية المائدة، فسوّى بين إنَّ وأنَّ، فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه، وجعل من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة، وهي قراءة الحسن، وهو بعيد من عادة سيبويه، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك، كما فعل إذ أورد: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقاً، فيقول: إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقهما الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف؛ لأنَّ إنَّ وأخواتها قد ثبتت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنَّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ لأنَّ الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. وأصل الثاني: إنك أنت وزيد

(١) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه (ص ١٦٥)، الإنصاف (١/١٩٠)، تخلص الشواهد (ص ٣٧٣)، خزانة الأدب (١٠/٢٩٣، ٢٩٧)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٤)، شرح التصريح (١/٢٢٨)، الكتاب (٢/١٥٦)، المقاصد النحوية (٢/٢٧١)، وبلا نسبة في أسرار العريضة (ص ١٥٤)، شرح المفصل (٨/٦٩).

ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح.

وغلط سيوييه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: [من الطويل]^(١):

... لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً ...

وهذا غير مرضى منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيوييه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلذُن غدوة، وهذا حجرٌ ضربٌ حربٍ.

وأجاز الفراء في المعطوف على اسم غير إن ما أجاز في المعطوف على اسم إن، واستشهد بقول الراجز: [من الرجز]^(٢):

يا ليتنى وأنت يا لميسُ في بلدة ليس بها أنيسُ

ولا حجة له فيه؛ لأن تقديره: يا ليتنى وأنت معي يا لميس، فحذف «مع» وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.

وأجاز الجرمي والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، ويمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكون من ذلك: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علامُ الغيوب﴾ [سبأ: ٤٨].

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب ثانيهما، نحو: ظننت زيدا صديقي وعمرو.

* * *

(١) البيت لزهير في شرح ديوانه (ص ٨٧)، ولصرمة الأنصاري في الكتاب (٣٠٦/١). وتماه:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا

(٢) الرجز للعجاج في الدرر (١٨٧/٦)، شرح التصريح (٢٣٠/١)، وليس في ديوانه، ولرؤبة في

ملحق ديوانه (ص ١٧٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٤/١)، مجالس ثعلب (٣١٦/١)،

همع الهوامع (١٤٤/٢).

باب «لا» العاملة عمل «إن»

ص: إذا لم تكرر «لا» وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها، عملت عمل إن، إلا أن الاسم إن لم يكن مضافاً، ولا شبيهاً به، رُكِبَ معها، وبني على ما ينصب به، والفتح في نحو: [من البسيط]^(١):

ولا لـذاتٍ للشيب

أولى من الكسر. ورفع الخبر - إن لم يركب الاسم مع لا - بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصح، وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلفظ به عند التميميين، وربما أُبقي وحذف الاسم.

ولا عمل للا في لفظ المثنى من نحو: لا رجلين فيها، خلافاً للمبرد، وليست الفتحة في نحو: لا أحد فيها، إعرابية خلافاً للزجاج والسيرافي، ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالباً، وربما ركب النكرة مع «لا» الزائدة.

وقد يعامل غير المضاف معاملة في الإعراب وتوزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر، فإن فصلها جارا آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار خلافاً ليونس. وقد يقال في الشعر: لا أباك، وقد يُحمَل على المضاف مُشابهة بالعمل فينزع تنوينه.

ش: إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للا عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع، فلم يكن جراً لئلا يتوهم أنه بمن المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

(١) يأتي تخريجه كاملاً.

(٢) البيت بلا نسبة في كتاب العين (٣٥٢/٨)، تهذيب اللغة (٤٢٣/١٥)، أوضح المسالك (١٣/٢)، تخليص الشواهد (ص٣٩٦)، الجنى الدانى (ص٢٩٢)، الدرر (٢٢١/٢)، شرح =

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ وقال ألا لا مِن سَيْلٍ إلى هندٍ
ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به وبمعموله ولا يستحق التصدير، ولا المذكورة
بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها فيما يليها رفعاً لثلاثا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع
الابتداء، ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛
لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس، وهي لا تنصيص فيها على العموم،
فلما امتنع أن تعمل فيما يليها جرّاً أو رفعاً، مع استحقاقها عملاً، تعين أن يكون نصباً،
ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعاً؛ لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه فى
شئ من الجمل.

وأيضاً: فإن إعمال لا هذا العمل إلحاق لها بيان، لمشابتها لها فى التصدير،
والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد، فإن لا لتوكيد النفى وإنّ لتوكيد الإثبات،
ولفظ لا مساو للفظ إن إذا خفت.

وأيضاً: فإن لا تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمنى، فيجب إلحاقها بليت فى
العمل، ثم حملت فى سائر أحوالها على حالها فى التمنى، ولا يجب أن تعمل لا هذا
العمل من القصد المذكور إذا كررت، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فجواز
إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة،
فلجواز الوجهين مع التكرار، شرطت انتفاءه فى وجوب العمل، فقلت: إذا لم تكرر
«لا» وقصد خلوص العموم فى اسم نكرة يليها فعلم بهذا أنها لا تعمل فى معرفة ولا فى
منفصل.

واحتزرت بقولى: غير معمول لغيرها من نحو قوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [ص:

.]٥٩

ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى مفرد وإلى مضاف وإلى شبيه به، وخصصت
المفرد بالتركيب والبناء، فعلم بذلك أن الآخرين منصوبان نصباً صريحاً، نحو: لا صاحب
بر مذموم، ولا راغباً فى الشر محمود.

ويتناول قولى فى المركب: ويبنى على ما كان ينصب به، المبنى على فتحة نحو: «لا إله إلا الله»، و﴿فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمانَ لهم﴾ [التوبة: ١٢]، والمبنى على ياء مفتوح ما قبلها، كقول الشاعر: [من الطويل]^(١):

تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتْعَاً ولكن لوراد المنون تتابعُ
والمبنى على ياء مكسور ما قبلها، كقول الشاعر: [من الخفيف]^(٢):

يُحْشَرُ الناسُ لا بنينَ ولا آباءَ إلا وقد عنتهم شئونُ
والمبنى على كسرة، كقول سلامة بن جندل: [من البسيط]^(٣):

إن الشباب الذى مجدَّ عواقبه فيه نلذُّ ولا لذاتٍ للشيب

يروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أيضاً أنشد قول الشاعر: [من البسيط]^(٤):

لا سابغات ولا جاؤاءَ بأسلةً تقى المنون لدى استيفاء آجال

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح فى مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر.

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٠/٢)، تخلص الشواهد (ص ٣٩٥)، الدرر (٢٢٢/٢)، شرح الأشموني (١٤٥/١)، شرح التصريح (٢٣٩/١)، شرح شذور الذهب (ص ١٠٩)، المقاصد النحوية (٣٣٣/٢)، همع الهوامع (١٤٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١١/٢)، تخلص الشواهد (ص ٣٩٦)، الدرر (٢٢٣/٢)، شرح الأشموني (١٥٠/١)، شرح التصريح (٢٣٩/١)، شرح شذور الذهب (ص ١١٠)، المقاصد النحوية (٣٣٤/٢)، همع الهوامع (١٤٦/١).

(٣) البيت لسلامة بن جندل فى ديوانه (ص ٩١)، تخلص الشواهد (ص ٤٠٠)، خزانة الأدب (٢٧/٤)، الدرر (٢٢٤/٢)، شرح التصريح (٢٣٨/١)، الشعر والشعراء (ص ٢٧٨)، المقاصد النحوية (٣٢٦/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٩/٢)، شرح شذور الذهب (ص ١١١)، شرح ابن عقيل (ص ٢٠١)، همع الهوامع (١٤٦/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٩٦)، الدرر (٢٢٦/١)، شرح الأشموني (١٥١/١)، شرح قطر الندى (ص ١٦٧)، همع الهوامع (١٤٦/١).

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: «وكذا مع التركيب على الأصح»، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيوييه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن عملها أبقى في أقرب الممولين، وجعلت هي وممولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد.

وغير ما ذهب إليه سيوييه أولى؛ لأن كل ما استحققت «لا» به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر أنّ صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعاً من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر.

وأيضاً: فإن عمل لا في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جرى به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بلا غير المركبة؛ لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافاً أو شبيهاً به، وكلاهما صالح للابتداء به مجرداً عن «لا»، كما أن اسم إن صالح للابتداء به مجرداً عن إن، وليس كذلك مصحوب لا المركب، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدء بها لاعتمادها على نفي.

ثم أشرت إلى حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام: ممنوع وجائز وواجب.

فالممنوع: حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدأ مقتصرًا: لا رجل، فمثل هذا لا يعد كلاماً عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً.

وأما الجائز والواجب: فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: لا رجل، لمن قال: هل في الدار من رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأس، تحذف فيها من الأول، و: عليك، من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا

الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً فليس بمصيب، إن رُزق من الشهرة أوفر نصيب.

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: لا إله إلا الله، ومن حذفه دون إلا قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، ومنه قول النبي ﷺ: «لا ضررَ ولا ضِرَارَ، ولا عَدْوَى، ولا طَيْرَةَ».

ومن استعمال الخبر منطوقاً به في لغة غير الحجازيين قول حاتم: [من البسيط]^(١):

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ

فمصبوح خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر.

وربما حذف الاسم للعلم به وبقي الخبر، كقولهم: لا عليك، أى لا بأس عليك.

وخالف المبرد سيبويه في اسم لا المثني نحو: لا رجلين فيها، فزعم أنه معرب، واحتج له بأميرين:

أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب، نحو: لا خيراً من زيد هنا.

والثاني: أن العرب تقول: أعجبنى يومَ زرتنى، فتفتح، وأعجبنى يومُ زرتنى فتعرب.

وكلتا الحجتين ضعيفة، أما الأولى: فمعارضة بأن شبه «لا رجلين» بيا رجلان، أقوى من شبهه بلا خيراً من زيد، وقد سوى بين يا رجلان ويا رجل، فليُسَوَّ بين لا رجلين ولا رجل.

وأما الثانية: فضعفها بين أيضاً، وذلك أن بناء يوم وشبهه حين أضيف إلى الجملة إنما كان لشبهه بإذ لفظاً ومعنى، فلما بنى خالفه بلحاق علامة التثنية، ويكون اليوم إذا بنى

(١) البيت لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه (ص ٢٩٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٥٧٣)،

ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق أشعار الهذليين (ص ١٣٠٧)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٥)،

شرح المفصل (١/١٠٧)، ولرجل جاهلي من بنى التبيت في المقاصد النحوية (٢/٣٦٨)، وبلا

نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٢٢)، رصف المباني (ص ٢٦٦)، شرح الأشموني (١/١٥٤)،

شرح ابن عقيل (ص ٢٠٩)، الكتاب (٢/٢٩٩)، المقتضب (٤/٣٧٠).

يصير مؤقتاً، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتاً، وإنما يكون مبهمًا، أى صالحاً لنهار وليلة وللليل والكثير، واليوم المفرد بهذه المنزلة، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

والحاصل: أن يومًا لإبهامه أشبه إذ فحمل عليه في البناء إذا استعمل استعماله، فإذا ثنى زال إبهامه، فلم يصلح أن يحمل على إذ للزوم إبهامها وصلاحتها لكل زمان ماض ليلاً كان أو نهاراً، قليلاً كان أو كثيراً.

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة: لا رجل، وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخفيفاً، ولشبهه بالمركب، وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف، ولا مضافاً، ولا ذا ألف ولام، ولا علماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنياً، كيف وقد روى عن العرب: جئت بلا شيء، بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئت بخمسة عشر، والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقيناً. والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة: لا رجل، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استناداً إلى قوله في الباب الأول من أبواب لا: «ولا تعمل فيما بعدها منتصبه بغير تنوين»، وغفلاً عن قوله في الباب الثاني: واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل «لك» فإنما يُذْهَبُ منه التنوين كما أُذْهِبَ من خمسة عشر، لا كما أذهب من المضاف. فهذا نص لا احتمال فيه.

قلت: ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها في: ولا لذات للشيب، في الرواية المشهورة، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، على نحو ما يوجه به: لا أبا لك، ولا يدى لك، وسيأتى بيان ذلك مستوفى بعون الله تعالى. وقد قال سيبويه في الثاني من أبواب لا في المنفى: اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع

٤٤٠ باب «لا» العاملة عمل «إن»

من المضاف إلى اسم، ذلك إذا قلت: «لا مثل زيد»، فعلم بهذا أن فتحة ميم: لا غلام لك، كفتحة: لا مثل زيد؛ لأنهما عنده سيان في الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة تاء: لا لذات، كسرة إعراب، لكونه مضافاً واللام مقحمة، وهذا واضح بلا تكلف.

وندر تركيب النكرة مع لا الزائدة كقول الشاعر: [من البسيط]^(١):

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن للام ذور أحسابها عمراً

وهذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في قول الشاعر: [من الوافر]^(٢):

يُرَجِّى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

فزاد إن بعد الموصولة، وإنما تزداد بعد النافية، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحداً. والمشهور الوارد على القياس أن يقال في اسم «لا» إذا كان أبا أو أختاً: لا أب له، ولا أخ لك، كما قال نهار الشكري: [من الوافر]^(٣):

أبى الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وأن يقال فيه إذا كان مثني أو شبهه كما قال الشاعر: [من الطويل]^(٤):

تأمل فلا عيئين للمرء صارفا عنائته عن مضمر العبرات

وكما قال: [من الطويل]:

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٢٣٠/١)، خزنة الأدب (٣٠/٤، ٣١، ٥٠)، الدرر (٢٢٦/٢)،

شرح التصريح (٢٣٧/١)، المقاصد النحوية (٣٢٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢)،

الخصائص (٣٦/٢)، لسان العرب (٢٦٩/٩ - غطف)، همع الهوامع (١٤٧/١).

(٢) البيت لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في خزنة الأدب (٤٤٠/٨، ٤٤٣)، شرح

شواهد المغنى (ص ٨٥)، ولجابر في شرح التصريح (٢٣٠/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

(١٨٨/٢)، الجنى الداني (ص ٢١٠)، الدرر (١١٠/٢)، مغنى اللبيب (ص ٢٥٦، ٦٧٩)، همع

الهوامع (١٢٥/١).

(٣) البيت لنهار بن توسعة في الدرر (٢١٨/٢)، شرح المفصل (١٠٤/٢)، الكتاب (٢٨٢/٢)، وبلا

نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٠٢)، همع الهوامع (١٤٥/١).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر (٢١٩/٢)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٦)، همع الهوامع (١٤٥/١).

أرى الرَّبِيعَ لا أَهْلِينَ فى عَرَصَاتِهِ وَمِنْ قَبْلِ عَن أَهْلِيهِ كان يَضِيقُ^(١)

وقد كثر فى الكلام مخالفة القياس نحو: لا أبا لك، ولا أخاك، ولا غلامى لك،
فمن ذلك قول الراجز: [من الراجز]^(٢):

أهدمُوا بَيْتَكَ لا أبا لَكَ وَزَعَمُوا أَنكَ لا أبا لَكَ

وَأنا أمشى الدَّالِى حَوالِكا

ومثال: لا غلامى لك، قول الشاعر: [من البسيط]^(٣):

لا تُعَيِّنَنَّ عِما أسبابه عَسُرْتُ فلا يَدَى لامرِيءٍ إلا بما قُدِرًا

ولم يرد هذا الاستعمال فى غير ضرورة إلا مع اللام، وقد يحذف فى الضرورة،
كقول الشاعر: [من الطويل]^(٤):

وَقَدْ ماتَ شَمَّاحٌ وماتَ مُزَرَّدٌ وَأىُّ كَرِيمٍ لا أباكَ بِخالِد

وقال آخر: [من الوافر]^(٥):

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٩٦)، الدرر (٢/٢٢٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٦)، همع الهوامع (١/١٤٦).

(٢) الراجز لضب فى الحيوان (١٢٨/٦)، الدرر (١/١١٩)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢/١٤ - بيت، ١٨٧/١١ - حول)، جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، الدرر (٢/٢١٦)، شرح شواهد الشافية (ص ١٢)، الكتاب (١/٣٥١)، المعانى الكبير (ص ٦٥٠)، همع الهوامع (١/٤١، ١٤٥)، المخصص (٣/٢٢٦، ٢٣٣)، تاج العروس (دأل).

(٣) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٤٣)، الدرر (٢/٢١٨)، همع الهوامع (١/١٤٥).

(٤) البيت لمسكين الدارمى فى ديوانه (ص ٣١)، الكتاب (٢/٢٧٩)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٤٢)، شرح المفصل (٢/١٥٠)، كتاب اللامات (ص ١٠٣)، لسان العرب (٤/١٢ - أبى)، المقتضب (٤/٣٧٥).

(٥) البيت لأبى حبة النميرى فى ديوانه (ص ١٧٧)، خزانة الأدب (٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧)، الدرر (٢/٢١٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص ٢١١)، لسان العرب (١١/٢١٠ - جعل، ١٢/١٤ - أبى، ١٦٣/١٥ - فلا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٣٢)، الخصائص (١/٣٤٥)، شرح التصريح (٢/٢٦)، شرح ديوان الحماسة (ص ٥٠١)، شرح شذور الذهب (ص ٤٢٤)، شرح المفصل (٢/١٠٥)، كتاب اللامات (ص ١٠٣)، المقتضب (٤/٣٧٥)، المقرب (١/١٩٧) =

بالموتِ الذى لا بُدَّ أنى ملاقٍ لا أباك تُخَوِّفِنى

ومذهب أكثر النحويين فى هذا النوع أنه مضاف إلى المحرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام فى قول الشاعر: [من مجزوء الكامل]^(١):

يا بُؤْسَ للحربِ التى وَضَعْتُ أراهِطَ فاستراحوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه؛ لأن الإضافة التى ادعيت فى الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة، فإن كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر فى الانفصال باللام؛ لأن نية الإضافة المحضة كافية فى التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة، وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر؛ لأن المضاف إضافة غير محضة لا بد من كونه عاملاً عمل الفعل، لشبهه به لفظاً ومعنى، نحو: هذا ضارب زيد الآن، وحسن الوجه. أو معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها ملكت، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك، فلا تكون إضافتها غير محضة، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة، لم يَلِقُ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام؛ لأن المؤكِّد معتنى به، وما ليس محضاً لا يُعتنى به فيؤكِّد، فلذلك قبح تأكيد الفعل الملغى؛ لأنه مذكور فى حكم المسكوت عنه، وقول من قال: [من مجزوء الكامل]:

يا بـؤسَ للحربِ

وهو يريد: يا بؤس الحرب، سهله كون إضافته محضة، على أن للقائل أن يجعل أصله:

=المنصف (٣٣٧/٢)، جمع الهوامع (٣٣٧/١).

(١) البيت لسعد بن مالك فى خزانة الأدب (١/٤٦٨، ٤٧٣)، شرح شواهد المغنى (ص ٥٨٢، ٦٥٧)، الكتاب (٢/٢٠٧)، المؤلف والمختلف (ص ١٣٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٠٧/٤)، أمالى ابن الحاجب (ص ٣٢٦)، الجنى الدانى (ص ١٠٧)، جواهر الأدب (ص ٢٤٣)، الخصائص (١٠٢/٣)، رصف المباني (ص ٢٤٤)، شرح شذور الذهب (ص ٣٨٩)، شرح المفصل (١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥)، كتاب اللامات (ص ١٠٨)، لسان العرب (٧/٣٠٥ - رهط)، المحتسب (٩٣/٢)، مغنى اللبيب (١/٢١٦).

يا بؤسا للحرب، ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة، فلا إضافة ولا إقحام.

وأيضاً لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها، إذ لا شيء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل، ومعلوم أن إضافتها فى غير هذا الباب محضة، فيجب أن تكون كذلك فى هذا الباب، وإلا لزم عدم النظر. ومما يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم: لا أبأ لى، ولا أخالى، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أب لى، ولا أخ لى، فيكسرون الباء والخاء إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب فى كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكامل بها الموصوف كما يتكامل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه، وكون الصفة متصلة بالموصوف، وكونها باللام التى يلازم معناها الإضافة غالباً، وكون المجرور صالحاً أن يضاف إليه الأول، تأكد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات، فمن ثم لم يبالوا بفيك أن يجرى هذا المجرى، كقول الشاعر: [من المتقارب] ^(١):

وداهية من دواهى المنو ن يرهبها الناس لا فالها

فنصبه بالألف كما ينصبه فى الإضافة. ومن ذهب فى هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن كيسان وهشام الكوفى شرط كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع. وكذا إن لم تل اللام ومجرورها، أو كان فى موضع اللام حرف جر غيرها. وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقاً مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها نحو: لا يدى بها لك، ولا غلامين عندك لزيد. وأشار سيبويه إلى جواز ذلك فى الضرورة.

ولا تختص هذه المعاملة بالثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هى جائزة فى كل ما وليه لام

(١) البيت لعامر بن جوين الطائى فى خزنة الأدب (١١٧/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٣/١)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣١٦/١)، لسان العرب (٥٢٨/١٣ - فوه)، تاج العروس (فوه).

جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى فى: لا غلام لك، ولا بنى لك، ولا بنات لك، ولا عشرى لك، وقد فهم ذلك من قولى: وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونزع التنوين، فدل ذكر الإعراب على أن فتحة: لا غلام لك، قد تكون إعراباً، وأنه يقال: لا أباً لك، ولا أماً لك، ولا غلامين لك، ولا بنين لك، ولا بنات لك، ودل ذكر التنوين والنون على أن تنوين: لا غلام لك، أزيل لما أزيل له نون: لا غلامى لك، وذلك كله مفهوم من قول سيويه: فلو جعل اللام ومجروها خبراً تعين البناء وتوابعه. ولو تعلق اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالباً نحو: لا واهباً لك درهماً.

واحتزرت بغالباً من قول الشاعر: [من الطويل]^(١):

أرانى ولا كُفران لله آيةً لنفسى قد طالبتُ غير مُئيل

أنشده أبو على فى التذكرة، وقال: آية منصوب بكفران، أى لا أكفر لله رحمة لنفسى، ولا يجوز نصب آية بأويت مضمرًا، لتلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولى أرى بجملتين، إحداهما: لا واسمها وخبرها، والثانية: أويت، ومعناه رقت. وإلى: ولا كفران لله آية، أشرت بقولى: وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل. ويمكن أن يكون من هذا قول النبى ﷺ: «لا صمّت يومٌ إلى الليل»، على رفع يوم بالمصدر على تقديره: بأن وفعل ما لم يسم فاعله. ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطى حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد أب فى الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل]^(٢):

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرَّد وأى كريم لا أباك بخالد

وقول الآخر: [من الوافر]^(٣):

أبالموت الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفِينى

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص ٥٨)، شرح المفصل (٥٥/٨)، الكتاب (١٣١/٣)، ولابن الدمينه فى ديوانه (ص ٨٦)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/٣٣٨)، الدرر (٤/٢٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٢٠)، مغنى اللبيب (٢/٣٩٤)، تهذيب اللغة (١٥/٦٥١)، همع الهوامع (١٤٧/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) تقدم الاستشهاد به.

أراد: لا أبا لك، ولا أبا لك، كذا زعموا، وهو عندى بعيد؛ لأنه إن كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون أب مضافاً إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدر الانفصال باللام وهي العاملة فى الكاف مع حذفها.

فالأول: ممنوع لاستلزامه تعريف اسم لا، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة.

والثانى: ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به، وهو شىء لا يعلم له نظير، فوجب الإعراض عنه، والتبرؤ منه.

والوجه عندى فى: لا أبا لك، ولا أباك، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت، وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شىء والحمد لله.

* * *

فصل

ص: إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار فى غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليف خبراً مفرداً وشبهه. وأُفردتْ فى: لا نوُلك أن تفعل، لتأوله بلا ينبغى. وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة، فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافاً للفراء.

ويُفتح أو يرفع الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن فتح فتح الثانى أو نصب أو رفع، وإن رفع رفع الثانى أو فتح، وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثانى أو نصب، وربما فتح منويا معه لا.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً، وقد تجعل مع الموصوف خمسة عشر إن أفردا واتصلا، وليس رفعهما مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء لا، خلافاً لابن برهان فى المسألين.

وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه، وكذا المعطوف نسقا.

وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فُتح الثاني أو نُصب.

وللا مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمن وعرض ما لها مجردة، ولها في التمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت، خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة.

ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها، إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم.

ش: لما كان شبه لا بياناً أضعف من شبه ما بليس، جعل لما مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقاً، بل إذا كان الفصل نحو: ما قائم زيد، أو لمعمول خبر غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد أكل. فلو فصل بمعمول وهو ظرف أو جار ومجرور لم يبطل العمل، نحو: ما غدا زيد مسافراً، وما فيها أحد مقيماً، وأبطل عمل لا بالفصل مطلقاً نحو: لا في الدار رجل مقيم، ولا غدا أحد راحل، فانحطت بذلك «لا» عن رتبة «ما» ليكون لقوة الشبه أثر.

وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص، والمعرفة ليست كذلك، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية لأنها بلفظ العهدية، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منوية، لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار، ليكون عوضاً مما فاتها من مصاحبة ذي العموم، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، ثم حمل في لزوم التكرار المفصولة على التي تليها معرفة، لتساويهما في وجوب الإهمال، وأيضاً فإن العرب في الغالب تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس، نحو: ما زيد عندك، وما عندك زيد، وليس عمرو في الدار، فإذا وقعت لا في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها، فقويت بالتكرار، ولم تخل منه إلا في اضطرار، وكذا إذا ولي «لا» خبر مفرد يلزم التكرار أيضاً نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، وكذا إذا ولي «لا» نعت أو حال، نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً. وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولي: «وكذا التاليتها خبر مفرد أو شبهه»، فتكرار لا في هذه المواضع لازم إلا في الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل]^(١):

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٤/٤)، الدرر (٢/٢٣٣)، رصف المباني (ص ٢٦١)، شرح=

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَائِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
وقال آخر: [من البسيط] ^(١):

أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَائِنَا شَائِي
وكقول الآخر: [من الطويل] ^(٢):

وَأَنْتِ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِعُ
وكقول الآخر: [من البسيط]:

إِنِّي تَرَكْتُكَ لَا ذَا عَسْرَةَ تَرَبَا فَاسْتَعْفَنَ وَآكَفَ مِنْ وَافَاكَ ذَا أَمَلٍ
ومثله: [من الطويل] ^(٣):

قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بَعْصَبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة، بل أجازَه في السعة، ووافقَه ابن
كيسان، ولا حجة لهما في قول العرب: لا نولك أن تفعل، فإنهم أوقعوه موقع: لا
ينبغي لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار لا، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه.

وقد يؤول العلم بنكرة، فيركب مع لا إن كان مفردًا، وينصب بها إن لم يكن
مفردًا.

= الأشموني (١٥٥/١)، شرح المفصل (١١٢/٢)، الكتاب (٢٩٨/٢)، المقتضب (٣٦١/٤)،
المقرب (١٨٩/١)، همع الهوامع (١٤٨/١).

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٧/٢)، الدرر (٢٣٤/٢)، شرح الأشموني (١٤٩/١)،
شرح التصريح (٢٢٧/١)، المقاصد النحوية (٣٢٥/٢)، همع الهوامع (١٤٨/١).

(٢) البيت للضحك بن هنام في الاشتقاق (ص ٣٥٠)، خزنة الأدب (٣٨/٤)، شرح أبيات سيويه
(٥٢١/١)، ولأبي زيد الطائي في حماسة البحتری (ص ١١٦)، ولرجل من سلول في الكتاب
(٣٠٥/٢)، وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٢)، الدرر (٢٣٥/٢)، شرح الأشموني (١٥٤/١)،
شرح المفصل (١١٢/٢)، المقتضب (٣٦٠/٤)، همع الهوامع (١٤٨/١).

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٩٩)، الدرر (٢٣٥/٢)، (١١/٤)، شرح الأشموني
(١٥٥/١)، همع الهوامع (٤٨/١)، (٢٤٥).

فالأول: كقول النبي ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»، وكقول الشاعر: [من الوافر]^(١):

أرى الحاجاتِ عند أبي خُيبٍ نَكِذْنَ ولا أميَّةَ بالبلادِ
وكقول الراجز: [من الرجز]^(٢):

إنّ لنا عُزَى ولا عَزَى لكم

والثاني: كقول العرب: قضية ولا أبا حسن لها، لما أوقعوا العلم موقع نكرة جرده من الألف واللام اللتين كانتا فيه كقوله: ولا عزي لكم، أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أبا حسن، فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح؛ لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا في النداء.

وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه «مثل» ثم حذف وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتنكير، كما فعل بأیدی سبا في قولهم: تفرقوا أيدي سبا، يريدون مثل أيدي سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحال.

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم.

ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق.

أما الأول فمفعوله من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر مثل بعده كقول الشاعر: [من الطويل]^(٣):

(١) البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (ص ١٤٧)، خزنة الأدب (٤/٦١، ٦٢)، الدرر (٢/٢١١)، شرح المفصل (٢/١٠٢، ١٠٤)، الكتاب (٢/٢٩٧)، ولفضالة بن شريك في الأغاني (١٢/٦٦)، شرح أبيات سيبويه (١/٥٦٩)، وبلا نسبة في رصف المبانى (ص ٢٦١)، شرح الأشموني (١/١٤٩)، شرح شذور الذهب (ص ٢٧٣)، المقتضب (٤/٣٦٢)، المقرب (١/١٨٩).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) صدر بيت وعجزه:

بِرِيٍّ مِنَ الحَمِي سَلِيمِ الجَوَانِحِ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢)، تذكرة النحاة (ص ٥٢٩، ٥٣٨)، خزنة =

تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدٌ مثلهُ

فتقدير «مثل» قبل زيد مع ذكر مثله بعده وصفاً أو خبراً، يستلزم وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفى مسمى العلم المقرون بلا، فإذا قدر مثل لزم خلاف المقصود؛ لأن نفى مثل الشيء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل.

الثالث: أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لا بصره لكم، ولا أبا حسن لها، ولا قريش بعد اليوم.

وأما التقدير الثاني والثالث: فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح؛ لأنه كذب، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: لا زيد مثله، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر: لا أبا حسن لها، ولا كسرى بعده، ولا قيصر بعده، بلا مثل أبي حسن، ولا مثل كسرى، ولا مثل قيصر، وكذا: لا بصره، ولا أمية، ولا عزى، ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفى المنكر، فإن سياق الكلام يدل على القصد.

وأجاز الفراء أن يقال: لا هو، ولا هي، على أن يكون الضمير اسم لا محكوماً بتنكيره ونصبه، وأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم لا محكوماً بتنكيره.

وفي الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، الفتح بمقتضى التركيب، والرفع على إلغاء لا، أو على إعمالها عمل ليس. وفي الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب، وجعل الكلام في تقدير جملتين، والنصب عطفاً على موضع اسم لا، باعتبار عملها، وتقدير زيادة لا الثانية، والرفع عطفاً على موضع اسمها، فإنها في موضع رفع بالابتداء، ولا الثانية على هذا زائدة للتوكيد، ويجوز إعمالها عمل ليس.

وفي الثاني عند رفع الأول الرفع عطفاً على اللفظ وزيادة لا الثانية، أو على إعمالها

عمل ليس، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام فى تقدير جملتين.

وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثانى عطفاً على معنى الابتداء، أو نصب عطفاً على عمل لا. وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةً فيها، بفتح المعطوف دون تنوين، على تقدير: ولا امرأة، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها، كما كان مع وجودها.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً، أى فى التركيب وعدمه، وفى اتصال الصفة وانفصالها، نحو: لا رجلَ ظريفاً وظريف، ولا غلامَ رجلَ عندنا ذكياً أو ذكى، وكذا مع الانفصال، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع بتقدير عمل الابتداء، وجاز اعتباره بعد دخول لا فى التابع، صفة كان أو غيرها، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إن؛ لأنَّ إنَّ شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء فى الاختصاص بالابتداء والخبر دون عروض، وفى كون ما دخلت عليه مفيداً بدون دخولها، ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال فى نحو: إن فيها زيداً، بخلاف لا فإنها ضعيفة العمل بكونها فرعاً، وكونها عارضة الاختصاص بالابتداء والخبر، وكون ما تدخل عليه فى الأكثر لا يفيد بدون دخولها، نحو: لا رجل فى الدار، فلو قيل: رجل فى الدار، لم يفد، فلتوقف الإفادة على دخول لا، كانت هى واسمها بمنزلة مبتدأ، فجاز لذلك أن يعتبر عمل الابتداء بعد دخولها فى الصفة وغيرها من التوابع المستعملة، وشبه اعتبار الابتداء فى ذلك باعتباره فى نحو: هل من رجل كريم فى الدار، وما لكم من إله غيره. وقد تجعل الصفة والموصوف كخمسة عشر، فيبينان على الفتح، إن كانا مفردين متصلين نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها.

وزعم ابن برهان أن صفة اسم «لا» لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركباً مع لا، وأن رفعها دليل على إلغاء لا، وحمله على ذلك أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له فى صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الأعمال، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنَّ أعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له. وقوله: لا عمل للابتداء فى الاسم المنصوب غير مسلم، بل له عمل فى موضعه، كما له بإجماع عمل فى موضع المحرور. من فى نحو: هل من رجل فى الدار؟ فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه، ولا قوة إلا بالله.

وللبدل في هذا الباب النصب باعتبار عمل لا إن كان صالحاً لعملها، نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، ولا مال له ديناراً ولا درهما. والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو: لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأة، ولا مال له دينارٌ ولا درهم، فلو لم يصلح البدل لعمل لا تعين الرفع نحو: لا أحد فيها زيد ولا عمرو.

وإذا كرر اسم لا المركب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثاني كما ركب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماء ماءً بارداً لنا، ولا ماءً ماءً بارداً.

وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا في غير تمن وعرض، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران، فيقال: ألا رجلٌ في الدار، بالفتح وحده، وألا صاحبٌ معروفٍ فيها بالنصب وحده، وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله، بالأوجه الخمسة كما كان يقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسان، رضى الله عنه: [من البسيط]^(١):

ألا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَحَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقال آخر: [من البسيط]^(٢):

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرْمٌ

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمن ولا عرض في توبيخ وإنكار، كما سبق في

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٧٩ - الحاشية)، تخلص الشواهد (ص ٤١٤)، الجنى الدانى (ص ٣٨٤)، خزنة الأدب (٤/٦٩، ٧٧، ٧٩)، شرح شواهد المغنى (١/٢١٠)، الكتاب (٢/٣٠٦)، المقاصد النحوية (٢/٦٣٢)، ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيويه (١/٥٨٨)، ولحسان أو خداش في الدرر (٢/٢٣٠)، وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٨٠)، شرح الأشموني (١/١٥٣)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٨)، مغنى اللبيب (١/٦٨)، مع الهوامع (١/١٤٧).

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٥)، تخلص الشواهد (ص ٤١٤)، الدرر (٢/٢٣٢)، شرح الأشموني (١/١٥٣)، شرح التصريح (١/٢٤٥)، شرح شواهد المغنى (١/٢١٢)، شرح ابن عقيل (ص ٢٠٦)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٩)، مغنى اللبيب (١/٦٨)، المقاصد النحوية (٢/٣٦٠)، مع الهوامع (١/١٤٧).

بيت حسان والبيت الذى بعده، وزعم أبو على الشلوين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفى دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولى إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، ولكنه قليل، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]^(١):

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى

وإذا قصد بالأعرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، فمن إيلائها فعلا ظاهراً قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، و﴿أَلَا تَجِبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ومن إيلائها معمول فعل مقدر قول الشاعر: [من الوافر]^(٢):

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَّةٍ تَبِيَّتُ

أراد: ألا ترونى، وهذا تقدير الخليل، وجعله يونس مبنياً، وفتحته فتحة بناء، وتوينه اضطرار.

وإذا قصد بالأ معنى التمنى فهى عند المازنى والمبرد كالأ المقصود بها الإنكار والتوبيخ، أعنى أن لها مع مصحوبها فى التمنى من تركيب وعمل وإلغاء ما كان للاً مجردة من الهمزة. ومذهب سيبويه أن لها فى التمنى مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا

(١) البيت لقيس بن الملوح فى ديوانه (ص١٧٨)، جواهر الأدب (ص٢٤٥)، الدرر (٢/٢٢٩)، شرح التصريح (١/٢٤٤)، شرح شواهد المغنى (١/٤٢، ٢١٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٥٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٢٤)، تخلص الشواهد (ص٤١٥)، الجنى الدانى (ص٣٨٤)، خزانة الأدب (٤/٧٠)، شرح الأشموني (١/١٥٣)، شرح ابن عقيل (ص٢٠٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٢٠، ٣٨٤)، مغنى اللبيب (١/١٥)، همع الهوامع (١/١٤٧).

(٢) البيت لعمر بن قعاس المرادى فى خزانة الأدب (٣/٥١، ٥٣)، الطرائف الأدبية (ص٧٣)، شرح شواهد المغنى (ص٢١٤، ٢١٥)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص١٦٤)، إصلاح المنطق (ص٤٣١)، أمالى ابن الحاجب (ص١٦٧، ٤١٢)، تخلص الشواهد (ص٤١٥)، تذكرة النحاة (ص٧٩)، الجنى الدانى (ص٣٨٢)، جواهر الأدب (ص٣٣٧)، رصف المبانى (ص٧٩)، شرح الأشموني (١/١٥٤)، شرح شواهد المغنى (ص٦٤١)، شرح عمدة الحافظ (ص٣١٧)، شرح المفصل (٢/١٠١)، الكتاب (٢/٣٠٨)، مغنى اللبيب (ص٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠)، المقاصد النحوية (٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢)، نوادر أبى زيد (ص٥٦).

باب «لا» العاملة عمل «إن» ٤٥٣

أنها لا تلغى، ولا يعتبر فى تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت، ومثال ورودها فى تمن قول الشاعر: [من الطويل]^(١):

ألا عُمرَ ولى مُستطاعَ رُجوعُهُ فیرأبَ ما أثأثَ يدُ الغفلاتِ

فنصب يرأب لأنه جواب تمن مقرون بالفاء.

ويجوز إجراء «لا» مجرى ليس فيما لا يقصد به تمن من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وليها، فعند ذلك لا يجوز إجراؤها مجرى ليس؛ لأنها إذا جرت مجرى ليس جاز أن يكون العموم مقصوداً وغير مقصود.

* * *

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه بإذن الله الجزء الثانى وأوله: «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٢٦)، تخلص الشواهد (ص ٤١٥)، الجنى الدانى (ص ٣٨٤)، خزانة الأدب (٤/٧٠)، شرح الأشمونى (١/١٥٣)، شرح التصريح (١/٢٤٥)، شرح شواهد المغنى (ص ٨٠٠)، شرح ابن عقيل (ص ٢٠٨)، شرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٨)، مغنى اللبيب (ص ٦٩، ٣٨١)، المقاصد النحوية (٢/٣٦١).

فهرس

٣ مقدمة التحقيق
١١ مقدمة المصنف
١٢ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به
٣٨ باب إعراب الصحيح الآخر
٥٨ باب إعراب المعتل الآخر
٦٢ باب إعراب المثني والمجموع على حده
٩٠ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح
١١٤ باب المعرفة والنكرة
١١٨ باب المضمّر
١٦٦ باب الاسم العلم
١٨٢ باب الموصول
٢٣٣ باب اسم الإشارة
٢٤٦ باب المُعرّف بالأداة
٢٥٩ باب المبتدأ
٣١٦ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
٣٧٥ باب أفعال المقاربة
٣٨٧ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
٤٣٤ باب «لا» العاملة عمل «إن»

